جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين



مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه المُعلّة بالوهم
(دراسة حديثية نقدية من خلال كتاب العلل للدارقطني)

The Narratives of Imam Malik Bin Anas and His Combanions Almoala Belwahm
(Haditihical and Critical Study Through The Book of Alelal to Al-darakotni)

إعداد:

محمد مصطفى عودة السلمان

إشراف

أ.د. أمين محمد سلمان القضاة

قُدِّمت هذهِ الأطروحَة استكمالاً لمُتطلباتِ دَرجةِ الدُّكتوراة في تَخصُّصِ الحَديثِ النَّبوي الشَّريفِ وَعُلومهِ في جَامعةِ العُلومِ الإِسلاميةِ العالمية/ الأردن

تاريخ المناقشة: عمّان ١٠ / ٨ / ٢٠١٧م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين



مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه المُعلّة بالوهم
(دراسة حديثية نقدية من خلال كتاب العلل للدارقطني)

إعداد :
محمد مصطفى عودة السلمان

إشراف
أ.د. أمين محمد سلمان القضاة

" قُدِّمت هذهِ الأطروحَة استكمالاً لمُتطلباتِ دَرجةِ الدُّكتوراة في تَخصُّصِ الحَديثِ النَّبوي الشَّريفِ وَعُلومهِ في جَامعةِ العُلومِ الإِسلاميةِ العالمية"

تاريخ المناقشة: عمان ١٠ / ٨ / ٢٠١٧م

The world Islamic science and Education University (wise)
Faculty of Graduate Studies
Dept. of the Honorable Prophetic AL-Hadeeth



The narratives of Imam Malik Bin Anas and His combanions Almoala Belwahm

(Hadithical and critical study Through the Book of Alelal to Al-darakotni)

Prepared By

Mohammad mustafa oudeh Al-salman

Supervisor
Prof. Amin mohammad salman AL-Qudah

“This Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctor Degree of Philosophy in Honorable Prophetic Hadith The world Islamic science and Education University”
The world Islamic science and Education University Amman

التفويض

أنا محمد مصطفى عودة السلمان، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد المكتبات والمؤسسات والجهات والأفراد بنسخ من رسالتي الموسومة بـ (مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه المُعلّة بالوهم، دراسة حديثية نقدية من خلال كتاب العلل للدارقطني)، وفقاً لقوانين الجامعة النافذة.

اسم الطالب: محمد مصطفى عودة السلمان.

التاريخ: / / ٢٠١٧م

التوقيع: ....

الإهداء

إلى حبيبي ومهجة فؤادي وقدوتي ....رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

إلى إمام دار الهجرة ومحدثها....................مالك بن أنس رحمه الله -تعالى-.

إلى من ربياني وكانا السبب بوجودي في هذه الحياة الدنيا....والديّ رحمهما الله -تعالى-.

إلى من رافقتني وأعانتني وصبرت عليّ وتحمّلت الصعاب لإتمام هذا البحث زوجتي الغالية... أسال الله لها التوفيق والسداد.

إلى مهجتي وزينة الحياة الدنيا ....أبنائي سندس وحذيفة حفظهما الله -تعالى-

إلى من بهم تكتمل سعادة الحياة ....إخوتي وأخواتي وفقهم الله لما يحب ويرضى.

إلى كل هؤلاء أُهدي مثل ثواب هذا العمل المتواضع.

الشّكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

فبداية لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أمين محمد سلمان القضاة الذي تفضل بإشرافه على هذه الرسالة؛ لما له من اهتمام ورعاية وتوجيه، فقد كان له الأثر الأكبر في إثراء هذا البحث في جميع مراحل الدراسة فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية ممثلة برئيسها، وعميد كلية الدراسات العليا، وعميد كلية الدعوة وأصول الدين، وأعضاء الهيئة التدريسية في قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه، على ما بذلوه من خدمة للجامعة بشكل عام، وخدمة للسنَّةِ بتدريسها والبحث فيها بشكل خاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور أحمد عبدالله أحمد والدكتور عمار الحريري الذي كان لهم الفضل، بعد الله - تعالى- بالتوجيه والنصح في هذا البحث، - حفظهما الله تعالى- ونفع بهما.

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشتي بالنقد البناء، والنصح والإرشاد الذي لا يزيد البحث إلا صحةً وصواباً؛ ليأخذوا بيدي إلى الارتقاء بهذا العلم لأكون واحداً من طلابه.
وأشكر كل من وقف إلى جانبي وساعدني، بأي صورة من صور المساعدة المعنوية أو المادية، وكل من قدم لي النصح، وقرأ ودقّق هذا البحث ليرى النور من جديد.

فلله الشكر في الأولى والآخرة على ما منَّ عليّ وتفضل في إخراج هذا البحث.

المحتويات

مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه المُعلّة بالوهم
(دراسة حديثية نقدية من خلال كتاب العلل للدارقطني)

إعداد :

محمد مصطفى عودة السلمان

إشراف

أ .د. أمين محمد سلمان القضاة

تاريخ المناقشة: ١٠ / ٨ /٢٠١٧

الملخص

يعد كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني من الكتب الغنية بالفوائد، ومن المصادر المعتمدة في بيان علل الحديث، فهو حريٌّ بالدراسات الحديثية المعمّقة.

وبعد:

فهذه الدراسة تقوم على أساس بيان أوهام مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه، وهي محاولة جادة للكشف عنها؛ وذلك من خلال الجمع والحصر للرواة الموصوفين بالوهم المقيد بحال روايتهم وآراء النقاد حولهم، وترجيح الحكم عليهم إثباتاً أو نفياً لهذا الوهم من خلال كتاب العلل لأبي الحسن الدارقطني.

وفي هذه الدراسة بينت معنى الوهم عند أئمة النقد من المحدثين: وهو خلل في ضبط الراوي للأخبار، ويكون في الحفظ، والقول، والكتابة، وهذا الوهم سجيّة بطبيعة البشر يتعرض له الحافظ المتقن وغيره؛ بسبب السهو والنسيان غير المتعّمد مما يؤدي إلى طرح رواية الراوي وعدم قبولها، ثم وقفت على أسباب هذه الأوهام فوجدتها متعددة: كسلوك الجادة، وتجويد الإسناد، ...وهذه الأوهام أنواعاً في السند والمتن.

هذا وقد اشتملت الدراسة على محورين: نظري وعملي. أما النظري: وهو الفصل الأول من الأطروحة فقد اشتمل على الوهم عند الإمام مالك وأصحابه وذلك من خلال: تعريفه، والألفاظ المرادفة له، والفرق بينه وبين الإيهام، وعلاقة الوهم بعلم العلل، وأسبابه، وأقسامه، وطرق الكشف عنه.

والمحور العملي: اشتمل على ثلاثة فصول من الرسالة، الفصل الثاني: الأوهام المسندة للإمام مالك بن أنس في السند والمتن، والفصل الثالث: الأوهام المسندة لأصحاب الإمام مالك في السند، والفصل الرابع: الأوهام المسندة لأصحاب الإمام مالك في المتن.

والخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها: وهي أن الوهم: هو ما أطلقه النقاد على خلل أصاب الرواة في ضبطهم للأسانيد والمتون، والوهم والخطأ في الحديث مداره حديث الثقات، وقد وقع لعالِمٍ وإمام من أئمة الحديث، وهذا الوهم قليل جداً بالنسبة لما رواه مالك من أحاديث رويت عنه، وأن أغلب الأوهام الواردة عن مالك كانت من تلامذته الذين رووا عنه من الثقات وغيرهم. وقد بلغت أحاديث الدراسة واحداً وستين حديثاً في السند والمتن.

هذا والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

The Narratives of Imam Malik Bin Anas and His Combanions Almoala Belwahm

(Haditihical and Critical Study Through The Book of Alelal to Al-darakotni)

Prepared

By: Mohammad mustafa oudeh Al-salman

Supervisor
Prof. Amin mohammad salman AL- Qudah

Practical Viva exam Date: ١٠/٨/٢٠١٧

Abstract

The book of Alelal of Imam Hasan Aldarakotni is considered one the rich books that is full of benefits and rich authenticated resources that exposes the issues of Hadith, therefore, it is worthy to study it and investigated it deeply.

Therefore,, This study is based on a statement of illusions of Imam Malik bin Anas and his companions, which is considered serious attempt to uncover them, through the collection and inventory of the narrators who are described as a delusion restricted in the case of the novel and the views of the critics around them, and the temptation to judge them proof or denied this illusion through the book of Alalal by Abi-AlHassan Aldarakotni.

In this study, the meaning of the illusion was revealed by the imams of criticism from the modernists: it is a disorder in the narrator's control of the news, and it is in the preservation, saying, and writing, and this illusion is inherited to the nature of the human being exposed to the prudent and the other; because of forgetfulness and unintentional forgetfulness, which lead to refuse the narrators statements, and not accepting it, and then I

reviewed the reasons for these delusions, to found that its multiple: As a serious behavior, and improve the attribution, and these delusions are considered many types in Chain of Transmission and Ambiguity.

The study included two main subjects: theoretical and practical. The Theoretical part: was included in chapter one of the thesis; discussing through the illusion of Imam Malik and his companions by definition, and the equivalent words, the difference between the illusion and misleading, and the relationship of illusion with the science of **Ilal (effects)**, its causes, sections, and methods of detection.

The practical focus: included three chapters Chapter Three: the second chapter included the assigned Illusions for Imam Malik bin Anas in Chain of Transmission and Ambiguity, chapter three: assigned Illusions for Imam Malik in Chain of Transmission, and Chapter IV: assigned Illusions Imam Malik companions in mbiguity. the conclusion included the most important findings: that the illusion: is what critics have called a defect that hit the narrators in their control of the Chain of Transmission and Ambiguity, and the illusion and error in the Hadeeth is subject to trustees sayings, and it happened to one of the Hadeeth scientist and this illusion issue is very little for what narrated by Malik from Ahaadeeth narrated from him, and that most of the illusions that are related to Malik were from his students – his narrators- trustees and others. The number of Hadeeths used in this study has reached sixty-one in Chain of Transmission and Ambiguity.

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and may Allah bless our Prophet Muhammad and his family and companions.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللهُ، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدهُ ورسوله، أما بعد:

فإنَّ طلب العلوم الشرعية وبالأخص علوم السنة النبوية الشريفة - التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع- فإنها من أشرف العلوم على الإطلاق، ودراسة علل الحديث من أشرفِ علوم الحديث، وأعلاها مرتبة وبها حفظت السنة، وتمييز الصحيح من السّقيم؛ بما سخر الله - تعالى- لها من أفذاذ وجهابذة ونقاد، يذودون عنها كلما شابت لها شائبة، أو سوّلت نفس عدو بزيادة أو نقصان، قال ابن المبارك عندما قيل له: " هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة"[١].

والإمام مالك بن أنس الحافظ الحجة هو واحد من أئمة الإسلام وحفاظ حديث سيد الأنام، المولود سنة ثلاث وتسعين، والمتوفى سنة تسع وسبعين ومئة - رحمه الله -، ومناقبه، وفضائله، والحديث عنه، وعن حفظه، وثقته أمر يطول، والراجع إلى ترجمته المطولة في الكتب يعلم ذلك جيداً. وقد أُثر عنه - رحمه الله - أنه قال: "ومن ذا الذي لا يُخطئُ؟"[٢].

ومن المعلوم في علوم الحديث أن الثقة مهما بلغ في درجات التثبت إلا أنه لا يسلم من بعض الأخطاء، قلّت أو كثرت ولأجل ذلك فإِن مادة علم العلل تدور في أوهام الثقات وأخطائهم، وقد قال ابن المبارك: "ومن يسلم من الوهم ؟!"[٣]، وقال ابن معين: "من لم يخطئ فهو كذاب"[٤].

ولهذا تتناول هذه الدراسة الأحاديث المُعلّة بالوهم عن الإمام مالك بن أنس وأصحابه عنه من خلال كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام أبي الحسن الدارقطني.

والدارقطني هو إمام من أئمة هذا الشأن، وله من الأحكام على الأحاديث سنداً ومتناً في كتابه هذا وغيره، اعتمدها نقاد الحديث.

وقد علل -رحمه الله- جملة من الأحاديث بالوهم رويت عن مالك وأصحابه وهو ما اقتصرت عليه في هذه الموضوع، دون ما ذكر من علل أخرى في أحاديث الإمام مالك وأصحابه فهي ليست من ميدان بحثي؛ وذلك لأنها مادة تطول وتحتاج إلى وقت مضاعف لدراستها، وبيان ما فيها من علل، ولا يسعني

---

[١] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م)، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط١، ج٢/ ص٣٩٢، دار الكتب العلمية – بيروت.

[٢] المقدسي، عبد الله محمد بن مفلح، (١٤١٩هـ -١٩٩٩م)، الآداب الشرعية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، وآخرين، ط٣، ، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. ج٢/ ص١٤٢.

[٣] ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ج١/ ص٩٩-١٠٠، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن.

[٤] الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وآخرين، ج١/ ص٦٢، مطابع الحميضي.

في هذه المرحلة البحث فيها، وحتى لا يطول البحث، ومن ثم دراسة هذه الأحاديث، ومحاولة بيان أنواع الوهم سواءٌ أكان في السند أم المتن.

وقد بلغت أحاديث الدراسة عن الإمام مالك وأصحابه من الطبقة الأولى واحداً وستين حديثاً، ثلاثة أحاديث منها مكررة بالوهم ذاته ودرست في موطن واحد حسب ورودها في السند أو المتن من فصول الرسالة، وتسعة أحاديث الوهم فيها عن مالك بن أنس، واثنان وخمسون حديثاً لأصحابه عنه، وهي أنواع في السند والمتن.

مشكلة الدراسة:

يعد الإمام مالك بن أنس من أئمة الحديث والسابقين في التأليف، ومع ذلك ذكر له العلماء ولأصحابه أوهاماً في مروياتهم وقعت في السند والمتن، وهذا المرويات محل البحث من خلال كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني، فالوهم سجيَّة في البشر لا يسلم منه أحد وإن كان في أعلى الدرجات من الحفظ والإتقان والتثبت، ومشكلة الدراسة في هذا البحث، تبدو من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. لماذا وقع الوهم في مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه.
٢. ما الأسباب التي دعت الإمام الدارقطني بالحكم على مرويات الإمام مالك وأصحابه بالوهم؟ وهل أصاب في حكمه عليها ؟.
٣. ما أنواع أو أقسام هذه الأوهام؟ وأين وقعت في السند أم في المتن أم فيهما جميعاً؟
٤. الوهم من العلل. وصف يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

وهذه الاشكالات والتساؤلات نحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة من خلال بيان معنى الوهم لغةً واصطلاحاً عند أئمة النقد في الحديث، وبيان إن كان هناك ألفاظ مرادفة له، وذكر الأسباب المؤدية لوقوعه عند مالك وأصحابه، وكيفية الكشف عنه، وعلاقته بالعلل، وبيان أين وقعت هذه الأوهام في السند والمتن عن مالك وأصحابه.

أهمية الموضوع:

تُعد أهمية علم الوهم من أهمية علم العلل باعتباره جزءاً منه، ولا يخفى على أحد ما لهذا العلم من أهمية بالغة في دراسة الحديث والوقوف على صحته أو ضعفه، والمقبول منه من المردود، فقد كان عالم العلل يفرح عندما يجد علّة حديث وهو عنده أولى من جمعه والاستكثار منه.

قال ابن مهدي: " لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"[1].

---

[1] الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢، ص١٧٤، دار الكتب العلمية – بيروت.

ويُعدّ علم العلل من الصعوبة بمكان، ولم يصل إلى معرفته إلا من أعطي فهمٌ ثاقب يعرف غوامضه وما خفي منه وهم قليل: قال ابن الصلاح:" اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"(١).

وقال ابن حجر: "... ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة..."(٢).

ولا أبالغ إن قلت: إن من رُزق فهم علم العلل لا يصعب عليه أي علم من علوم الحديث النبوي الشريف، وعَلِمَ الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود.

قال أبو حاتم الرازي لما مات أبو زُرعة الرازي: "وذهب الذي كان يُحسن هذا المعنى - أي التعليل - يعني أبا زُرعة، ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يُحسن هذا"(٣).

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمال أسباب اختياري لهذه الموضوع على النحو الآتي:

١. رغبة الباحث في دراسة الحديث النبوي الشريف وعلومة، والتمكّن من علم العلل لعلنا نجيده ونكون من أهله.

٢. إنّ هذا الموضوع بهذا الطرح أحسبُ أن فيه جدة بذلك؛ لنضيفَ إلى الدراسات الحديثية دراسة علمية جديدة، تعمِّق الفهم في علل الحديث، وفي أخصّ مجالاته أوهام الإمام مالك وأصحابه وبخاصة عند الدارقطني في كتاب العلل.

٣. بيان أسباب الوهم في مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه من خلال كتاب العلل للدارقطني.

٤. بيان أنواع أو أقسام الوهم في مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه في السند والمتن.

٥. جمع وحصر الرواة الموصوفين بالوهم المقيد بحال روايتهم، وآراء النقاد المتفاوتة حولهم، وترجيح الحكم عليهم، إثباتاً أو نفياً لهذا الوهم من خلال علل الدارقطني.

٦. بيان موقف العلماء من الوهم ودورهم في الكشف عن أوهام الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

الدراسات السابقة:

المصنفات حول كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني كثيرة ومتنوعة، ولم أذكر من هذه الدراسات إلا ما له علاقة بدراسة علة الوهم من هذا الكتاب، وهذه الدراسات يغلب عليها طابع التكرار

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وآخرين، ط١، ص٤١، دار الكتب العلمية.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١، ج٢/ ص٧١١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

(٣) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (١٢٧١هـ- ١٩٥٢م)، تقدمة الجرح والتعديل، ط١، ج١/ ص ٣٥٦، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

بمواضيع مختلفة. وهناك دراسات بعض أئمة الحديث غير مرويات الإمام مالك وأصحابه المُعلَّة بالوهم في كتاب العلل للدارقطني منها:

١. الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني تخريجاً ودراسة، للباحثة: حليمة عبدالله زيد الشيخي الشمراني، إشراف: أ.د. وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

ذكرت في بداية البحث وقبل تقديم الخطة بأنه لا يوجد - في حدود علمي - رسالة أو أطروحة علمية أو غير ذلك تخص دراسة مرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه من خلال كتاب العلل للإمام الدارقطني وهكذا أُقرت.

لكن بعد الانتهاء من البحث بجانبيه النظري والعملي وفي التعديل القبل النهائي أخبرني أُستاذي المشرف الدكتور أمين القضاة جزاه الله خيرا أنه علم أن هنالك في جامعة أم القرى رسالة نوقشت عام ٢٠١٢م، وعنوانها: الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني تخريجاً ودراسة، للباحثة: حليمة عبدالله زيد الشيخي الشمراني.

وبعد المحاولة بالإطلاع عليها وبذل الجهد في ذلك مراراً تبين أنها لم تطبع بعد، ولم أحصل إلا على الملخص ومن خلال الملخص تبين لي أن الهدف من الدراسة أثر الاختلاف على الراوي في تعليل الرواية.

فهي تبحث في الاختلاف على مالك، وأثره في تعليل مروياته ومرويات أصحابه. ومن هنا فقد اختلف بحثي عن هذا البحث بأمرين:

١- أصل البحث عندي أوهام مالك وأوهام أصحابه عليه فمن هذه الحيثية لم تدرس الباحثة أوهام مالك وأصحابه بل اختلاف أصحابه عليه وهو ما اختصت به دراسة الباحثة، ولكن ما توهمه بعضهم عن مالك مما أغرب به أو تفرد...وهو ما اختصت به دراستي سواء أكان هناك اختلاف أو لا لكن المشكلة كون الدراستين ميدانها كتاب العلل للدارقطني.

٢- الباحثة ذكرت أن ميدان عملها ما نص الدارقطني على الاختلاف كقوله: رواه مالك واختلف عليه فكل ما قال فيه الدارقطني ذلك بحثته وهو منهجها في كامل الرسالة.

لكن الذي رواه مالك ولم يختلف عليه وهو مما عُللَ بالوهم ليس ضمن دراستها، فمن هذه الحيثية تكون دراستي مكملة لدراستها في ظاهر الأمر فهي درست القسم الذي اختلف عليه أصحابه، وأنا درست الذي وهِمَ فيه مالكاً.

وإن كان هناك بعض الأمور المشتركة التي تناولتها الدراستان فهذا والله أعلم لا يؤثر.

وقد جعلتها الباحثة في تمهيد وقسمين نظري وعملي:

أما التمهيد: فذكرت الباحثة فيه تعريف العلة، وأهمية علم العلل وفضله، ومفهوم الاختلاف على الراوي وأهميته.

القسم الأول: النظري: ترجمة الإمامين مالك بن أنس والإمام الدارقطني، والتعريف بكتاب العلل ويشمل ذلك على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة الإمام مالك بن أنس (حياته الشخصية والعملية).

الفصل الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني والتعريف بكتاب العلل.

القسم الثاني: روايات الدراسة وقسمتها إلى مسانيد الصحابة حسب ورودها في كتاب العلل للدراقطني، وذلك على مسانيد الصحابة: من مسند عمر بن الخطاب - - رضي الله عنه - - إلى مسند خنساء بنت خذام - رضي الله عنها -.

٢- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م. وهذا الكتاب تناول فيه مؤلفه الأحاديث التي خولف فيها مالك وهي كالآتي:

أ- ذكر الأحاديث التي رواها مالك بن أنس عن الزهري، وخالفه أصحاب الزهري فيها.

ب- ذكر أحاديث رواها عن هشام بن عروة وخولف فيها.

ت- ذكر ما رواه عن نافع مما خولف فيه أو اختلف قوله.

ث- ذكر ما رواه عن يحيى بن سعيد مما خولف فيه.

وقد تضمنت دراستي خمسة أحاديث مما ذكره الدارقطني من هذا الأحاديث التي وهم فيها مالك وأصحابه عليه.

٣- مرويات الإمام الزهري المُعلّة بالاختلاف في كتاب العلل للإمام الدارقطني تخريجها ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، رسالة دكتوراة للباحث عبدالله بن محمد بن حسن بن يعقوب دمفو، وهي أربعة أجزاء، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

وهذه الدراسة تناولت مرويات الإمام الزهري المُعلّة بالاختلاف من خلال كتاب علل الدارقطني وتحتوي هذه الرسالة على تمهيد وخمسة أبواب.

وقد تناولت من هذا الدراسة حديثَين اختلف فيهما على الزهري وروي عن مالك، عن الزهري ذكرها الدكتور عبدالله دمفو من خلال بيان أوجه الاختلاف على الزهري، وهذه الأحاديث كالآتي:

أ- ما ذكره الدارقطني من حديث ابن عباس، عن ميمونة، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:«إن فأرة وقعت في سمن ...».

وهذا الحديث اختلف فيه على مالك: حيث درس الباحث فيه أوجه الاختلاف على مالك، باعتبار أنه روي عن الزهري عن مالك، وبين الصواب والراجح منها عنه.

ب- ما ذكره الدارقطني من حديث ابْنِ الْمُسَيِّبِ، وَالْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ، قَالَ:«بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُطْعَمُهُ الْأَغْنِيَاءُ...».

وهذا الحديث اختلف فيه على مالك: حيث ذكر الباحث أوجه الاختلاف على مالك، وتعرض لما ذكر من وهم على مالك من إسماعيل لكن دون تفصيل، وبين الصواب وما هو الراجح منها؛ لكثرة من خالفه من أصحاب مالك وثقتهم.

ومن هذا الحيثية نكون قد وافقنا الدكتور عبدالله دمفو ببعض من الأحاديث التي تناولتها دراسته من جانب الاختلاف على الزهري وروها مالك عنه في رسالته الموسومة بمرويات الإمام الزهري المُعلّة بالاختلاف في كتاب العلل للإمام الدارقطني.

٤- مرويات عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي المُعلة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني، رسالة ماجستير للباحث: عادل إبراهيم أحمد، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٥- مرويات الإمام عبيدالله بن عمر المُعلّة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني دراسة نقدية، للباحثة: مًيسر سلامة سليمان أبو عمرة، الجامعة الإسلامية – غزة، ١٤٣٣هـ -٢٠١١م.

٦- مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المُعلّة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني، دراسة نقدية، رسالة ماجستير للباحث: عادل رمزي إبراهيم أبو غليون، الجامعة الإسلامية – غزة، ١٤٣٢هـ.

٧- الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني، تخريج ودراسة، رسالة دكتوراة خالد بن عبدالله السبيت، وهي أربعة أجزاء، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

٨- مرويات الإمامين قتادة بن دعامة، ويحيى بن أبي كثير المُعلة في كتاب العلل للإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني، تخريجها ودراستها والحكم عليها، رسالة دكتوراة للباحث: عادل بن عبد الشكور الزُرقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

٩- حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن بن عمر الدارقطني، تحقيق ودراسة، للباحثة: وفاء بنت صالح الخزيم، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود،١٤٢٦هـ.

١٠- أحاديث أبي أسحاق السَّبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتاب العلل، جمع ودراسة، رسالة دكتوراه للباحث: خالد محمد سعيد باسمح.

١١- مرويات الإمام أيوب السَّختياني المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للحافظ الدارقطني من أول الكتاب إلى السؤال رقم (٢٠٤١) من مسند أبي هريرة، جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير للباحثة: أبرار بنت فهد بن القاسم، ١٤٢٩هـ.

١٢- مرويات الإمام أيوب السَّختياني المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للحافظ الدارقطني، من سؤال (٢١٤٩) إلى مسند أبي هريرة -- رضي الله عنه -- إلى نهاية مسند جابر بن عبدالله - رضي الله عنه - جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير للباحثة: الجوهرة بنت عبدالعزيز الزامل، ١٤٣٠هـ.

١٣- مرويات الإمام سفيان بن عيينه المُعلَّة بالاختلاف في كتاب العلل للدارقطني من المجلد الأول وحتى نهاية المجلد الحادي عشر، رسالة دكتوراة للباحث: فرحان بن خلف العنزي، ١٤٣٠هـ.

١٤- الاختلاف على الثوري في كتاب العلل للدارقطني، للباحث: أيمن الشريدة، رسالة دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وذكرت هذه الدراسات كدراسات سابقة لأبين بأن ميدانها كتاب العلل للدارقطني فقط، فبعضها -وهو الأكثر- ليس لها أي علاقة بدراستي المتعلقة بأوهام الأمام مالك وأصحابه من خلال هذا الكتاب.

منهج الدراسة :

أولاً : منهجي في بحث الموضوع:

لقد سلكت في أثناء دراستي لهذا البحث أكثر من منهج؛ للوصول إلى الغاية المرجوة منه، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع الأحاديث والمرويات ذات الصلة بالموضوع في كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني، والوقوف عليها، حيث جمعتها ونقدتها، مستعيناً بالكتب المعتمدة في دراسة العلل وتراجم الرجال وغيرها.

ثانياً: المنهج النقدي: وذلك من خلال النظر في الأحاديث المعلة بالوهم ونقدها نقداً علمياً، وبيان كلام العلماء مما يكشف عن السبب في إعلالها بالوهم.

ومن منهج البحث أيضاً :

١- عمل مقدمة توضيحية في بداية كل مبحث -إن دعت الحاجة لذلك- وهي بمثابة مدخل للمراد دراسته.

٢- دراسة الوهم عن أصحاب الإمام مالك من الطبقة الأولى، إلا ما وجد فيه اختلاف بين الطبقة الأولى والتي تليها من أصحابه.

٣- إذا كان الحديث فيه علل إسنادية أو متنية درست كل علة في موطنها وأشرت إلى ذلك، إلا ما دعت الحاجة إلى دراستها في موطن واحد وهذا نادر.

٤- اعتمدت من كلام الدارقطني في الحديث الذي يطول الكلام فيه على ما روي عن مالك وأصحابه، وأشرت إلى ذلك بقولي: قبل وبعد.

٥- إذا تعددت طرق الحديث عن مالك وأصحابه اعتمدت في الدراسة الطرق المُعلّة بالوهم، وما قيل فيه صواب أو صحيح في حالة ذكرها، أما إذا لم يذكر الوجه الصحيح عن مالك وأصحابه ذكرته معتمداً في ذلك على الموطأ وغيره من كتب الحديث للمقارنة بينهما.

٦- ذكرت من وافق الدارقطني بعلّة الوهم من أئمة الحديث ممن سبقه أو وافقه من جاء بعده في بيان هذا الوهم عن مالك وأصحابه.

٧- صححت الحديث من وجهه الراجح على الصواب ما أمكن مستعيناً بما قيل فيه من أقوال أهل العلم إن وجد، وإلا اجتهدت في تصحيحه على قواعد المحدثين.

٨- ضبط متن الحديث ما أمكن.

٩- توثيق المادة العلمية، وعزو الأقوال إلى أصحابها في الكتب المعتمدة.

١٠- عرّفت ببعض الأعلام الواردة في المبحث.

١١- رتبت دراستي للحديث كالآتي: أ- ذكر نص كلام الدارقطني وميزت ما قيل فيه وهماً بخط غامق، وبينت نوعه بعده مباشرة، ب – دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

١- تخريج الحديث. ٢- العلّة وبيان موطنها. ٣- النظر في الاختلاف إن وجد. ٤- الحكم على الحديث.

ثانياً: منهجي في تخريج الحديث:

١– قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة، بما يخدم البحث من كتب الحديث المعروفة، وكتب العلل والتراجم والتاريخ والأجزاء الحديثية وغيرها من الكتب التي تعتمد السند في رواية الحديث، وعزوها إلى مصادرها الأصلية .

٢– اعتمدت ترتيب كتب السنة باعتبار الصحة المعروفة عند أهل الحديث، وقدمت موطأ مالك بن أنس برواياته المعتمدة؛ لصلته بموضوع دراستي، ثم بقية الكتب التسعة كمسند الإمام أحمد بن حنبل وسنن الدارمي، وبعد هذه الكتب اعتمدت في الترتيب تاريخ الوفاة للمصنف.

٣– إذا لم أجد الحديث في كتب الحديث المعتمدة اكتفيت بذكره من علل الدارقطني وأشرت إلى ذلك.

٤– اعتمدت نسخة العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ، كتب الحواشي السفلية (عدا مقدمة التحقيق): محمود خليل.

ثالثاً: منهجي في دراسة الرواة:

١- ذكرت اسم الراوي وما قيل فيه من جرح وتعديل، فإن كان من الثقات ذكرته مختصراً، وإن كان ضعيفاً أو مختلفاً به توسعت بذكره من كتب التراجم للإحاطة بحاله.

٢- عند تكرار الراوي ذكرت خلاصة ترجمته وعزوته إلى أول ترجمة له إذا كانت مطولة بقدر المستطاع.

٣- ضبطت أسم الراوي في أول مرة يرد من الرسالة على الأغلب.

رابعاً: منهجي في الهوامش:

١- في حال اعتمادي على أكثر من طبعة ذكرت دار النشر أو المحقق في حالة تكرار المرجع وهو قليل في الرسالة.

٢- اعتمدت على أسس التوثيق المعتمدة حسب المقرر في نظام توثيق الرسائل العلمية في الجامعة.

***- صعوبات الدراسة:**

١- كثرة الاختلاف على مالك وأصحابه في بعض الأحاديث مما يحتاج إلى دراسة مطولة للوقوف على الوهم والصواب منها.

٢- كِبَر حجم الكتاب وذلك لكونه يحتاج إلى دراسة متأنية ومتكررة للوقوف على الأحاديث المُعلّة بالوهم عن مالك وأصحابه والإحاطة بكل جوانبه، وأسأل الله أن أكون وفقت لذلك.

٣- عدم العثور على تراجم بعض الرواة من أصحاب الإمام مالك في هذه الرسالة.

***- خطة البحث:**

اقتضت طبيعة الموضوع بأن أقسم دراسة البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربع فصول، وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة.

***التمهيد وفيه:**

أولاً: التعريف بالإمام مالك بن أنس وكتابه الموطأ.

ثانياً: التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني وكتابه العلل .

ثالثاً: بيان معنى الأصحاب.

رابعاً: جهود العلماء في التعريف في أصحاب الإمام مالك، وبيان أحوالهم.

***الفصل الأول: أسباب وأقسام الوهم عند الإمام مالك وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها:**

المبحث الأول: تعريف الوهم عند أئمة النقد في الحديث.

المطلب الأول: مفهوم الوهم لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالوهم.

المطلب الثالث: الفرق بين الوهم والإيهام.

المطلب الرابع: علاقة الوهم بعلم العلل.

المبحث الثاني: أسباب وأقسام الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها.

المطلب الأول: أسباب الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

المطلب الثاني: أقسام الوهم لمرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن الوهم.

التمهيد وفيه :

أولاً: التعريف بالإمام مالك بن أنس وكتابه الموطأ.

ثانياً: التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل .

ثالثاً: بيان معنى الأصحاب.

رابعاً: جهود العلماء في التعريف في أصحاب الإمام مالك، وبيان أحوالهم.

أولاً: جهودهم في التصنيف في أصحاب الإمام مالك.

ثانياً: جهودهم في بيان أحوالهم.

أولاً: التعريف بالإمام مالك بن أنس وكتابه الموطأ:

اسمه: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمان بن خُثَيل بن عمرو بن الحارث، ذو أصبح الأصبحي الحميري، أبو عبدالله المدني رحمه الله[١].

ونسبه: ينتهي إلى قبيلة من اليمن ذو أصبح[٢]، وأمه عالية بنت شريك الأسدية: قال الذهبي: أم مالك اسمها: "عالية بنت شريك الأزدية"[٣]

مولده: كان مولده ووفاته في المدينة، فولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة[٤]، في أسرته الحميدة المثقفة بذي المروة، وكان والده يشتغل نبالاً، ولم يكن له انشغال بالعلم، ثم انتقلت هذه الأسرة من ذي المروة إلى العقيق على مشارف المدينة[٥].

ووفاته - رحمه الله-: قال القاضي عياض: قد قدمنا تاريخ وفاته، وإن الصحيح من ذلك في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، يوم الأحد، ولتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه[٦].

أما الموطأ: فهو واحد من دواوين الإسلام العظيمة، وكتبه الجليلة، وهو أحد الكتب الستة التي هي أصول الدين، ويشتمل على جملة من الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة من كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم هو أيضاً يتضمن جملة من اجتهادات المصنف وفتاواه.

أولاً: سمي الموطأ بهذا الاسم؛ لأن مؤلفه وطَّأَهُ للناس، بمعنى أنه: هذَّبَه ومهَّدَه لهم.

فقد نُقِل عن مالك - رحمه الله - أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطَأَنِي عليه، فسميته الموطأ [٧].

قال ابن فهر: لم يسبق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمى بالجامع، وبعضهم سمى بالمصنف، وبعضهم بالمؤلف، ولفظة الموطأ: بمعنى الممهد المنقح[٨].

---

[١] اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، (١٩٦٥م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، ط١، ج١/ ص١٠٤-١٠٥، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب.

[٢] أبو زهرة، محمد، مالك حياته وعصره – آرائه الفقهية، ص١٢، مكتبة الأنجلو المصرية، شارع قصر النيل بالقاهرة، مطبعة الاعتماد المصرية.

[٣] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) سير أعلام النبلاء، ط١،ج٧/ ص١٥٠، دار الحديث- القاهرة.

[٤] الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (٢٠٠٢م)، الأعلام، ط١٥، ج٥/ ص٢٥٧، دار العلم للملايين.

[٥] مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، مقدمة تحقيق الموطأ، محمد مصطفى الأعظمي، ط١، ص٢٠، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي – الإمارات.

[٦] القاضي عياض، ترتيب المدارك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٦.

[٧] الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، (١٤١١هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ج١/ ص٦٢، دار الكتب العلمية – بيروت.

[٨] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢.

ثانيا : سبب تأليفه: ذكر أبي مصعب الزهري: أن أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: (يا مالك! اصنع للناس كتاباً أحْمِلُهم عليه، فما أحد اليوم أعلم منك !).

فاستجاب الإمام مالك لطلبه، ولكنه رفض أن يُلزِم الناس جميعاً به، وهناك روايات أخرى غير هذا[١].

ثالثاً: مكث الإمام مالك أربعين سنة يقرأ الموطأ على الناس[٢]، فيزيد فيه وينقص ويُهذِّب، فكان التلاميذ يسمعونه منه أو يقرؤونه عليه خلال ذلك، فتعددت روايات الموطأ واختلفت بسبب ما قام به الإمام من تعديل على كتابه، فبعض تلاميذه رواه عنه قبل التعديل، وبعضهم أثنائه، وبعضهم رواه في آخر عمره، وبعضهم رواه كاملاً، وآخرون رووه ناقصاً[٣]، فاشتُهِرت عدة روايات للموطأ، أهمها [٤]:

رواية يحيى بن يحيى المصمودي الليثي (٢٣٤هـ): وهي أشهر رواية عن الإمام مالك، وعليها بنى أغلب العلماء شروحاتهم .

ورواية محمد بن الحسن الشيباني(١٨٩هـ)، وتأتي في الدرجة الثانية بعد رواية يحيى من حيث الشُّهرة، وهذا الرواية يقارن فقهاء الحنفية بينها وبين رواية يحيى، وينتهون إلى تفضيل رواية صاحبهم عليها، وتمتاز هذا الرواية خلوها من الإحالة على رأي مالك، وفيها أخبار مروية من غير طريق مالك، وفيها اجتهادات للشيباني يخالف فيها مالك بل وأبي حنيفه.

ورواية أبي مصعب الزهري: تمتاز بما فيها من الزيادات، وبأنها آخر رواية نقلت عن مالك، وهي متداولة بين أهل العلم.

ورواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (٢٢١هـ)، وهي أكبر روايات الموطأ، وعبدالله من أثبت الناس في الموطأ عند ابن معين والنسائي وابن المديني[٥].

ورواية سويد بن سعيد الحدثاني(٢٤٠هـ)، ورواية يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي(٢٣١هـ)، ورواية عبدالله بن مسلم القرشي المصري(١٩٧هـ)، ورواية أبي عبدالله عبد الرحمن بن القاسم المصري(١٩١هـ)، ورواية علي بن زياد(١٨٣هـ).

وهذه الروايات تختلف فيما بينها في ترتيب الكتب والأبواب، وفي عدد الأحاديث المرفوعة والمرسلة والموقوفة والبلاغات، كما تختلف في كثير من ألفاظ الأحاديث اختلافاً كبيراً[٦].

---

[١] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢.

[٢] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٥.

[٣] انظر: الأعظمي، مقدمة موطأ مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٨٨.

[٤] عبد الباقي، محمد فؤاد، (١٤٠٦-١٩٨٥)، مقدمة تحقيق موطأ مالك بن أنس، ص(و) وما بعدها، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

[٥] اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم، (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، التعليق الممجد على موطأ محمد، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي، ط٤، ج١/ ص١٣٠، دار القلم - دمشق.

[٦] انظر: مقدمة موطأ مالك رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، (١٩٩٩م)، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط١، ج١/ ص٦-ص١١، دار الغرب الإسلامي.

رابعاً: عدد أحاديث الموطأ: يختلف العدد باختلاف الروايات، كما يختلف بحسب اختلاف طريقة العدّ، وذلك أن بعض أهل العلم يعد كل أثر من كلام الصحابة أو التابعين حديثا مستقلاً، وبعضهم لا يعتبره ضمن العدد، وفي هذا المجال نذكر بعض الطبعات المحققة للموطأ، وأشهرها كالآتي :

رواية يحيى الليثي: وهي الرواية الأشهر، والمقصودة عند إطلاق الموطأ: رقمها ترقيماً كاملاً الشيخ خليل شيحا، فبلغ عدد الأحاديث بترقيمه (١٩٤٢) حديثاً، تشمل المرفوع والموقوف، وبترقيم محمد فؤاد عبد الباقي حسب طبعة دار إحياء التراث العربي – مصر(١٨٢٣) حديثاً.

وأما رواية محمد بن الحسن الشيباني: فقد رقمت في طبعة المكتبة العلمية، فبلغ عدد أحاديثها بتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (١٠٠٨) أحاديث.

وأما رواية أبي مصعب الزهري: فقد رقمت في طبعة مؤسسة الرسالة، فبلغ عدد أحاديثها بتحقيق: بشار عواد ومحمود خليل، (٣٠٦٩) حديثاً، وقد شمل الترقيم كل شيء حتى أقوال الإمام مالك؛ لهذا السبب كان العدد كبيراً.

وأما رواية محمد بن مسلمة القعنبي: فقد رقمت في طبعة دار الغرب الإسلامي، بتحقيق: عبد المجيد تركي، فبلغ ترقيم الطبعة (٦٩٦) حديثاً، وهذا التحقيق لرواية القعنبي ليس بالكامل.

خامساً: ثناء العلماء على الموطأ: تعددت أقوال أهل العلم في الثناء على الموطأ تعدداً كبيراً ومن ذلك:

قال الشافعي: "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطإ مالك بن أنس".

وقال أيضاً: "ما رأيت كتاباً ألف في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك".

وقال ابن وهب: " من كتب كتاب الموطأ لمالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئاً"[١]. وغير هذا كثير.

ثانياً: التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل:

اسمه: هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدى بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله أبو الحسن الحافظ الدارقطني[٢].

وينسب إلى: دار القطن محلة كانت ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ ونهر عيسى بن علي[٣].

مولده ووفاته: ولد الدارقطني في سنة ست وثلاث مئة، وتوفي في المحرم سنة خمس وثمانين وثلاث مئة في يوم الجمعة، وقيل: يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة[٤].

[١] انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٠.
[٢] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ج١٣/ ص٤٨٧، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
[٣] الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي، (١٩٩٥م)، معجم البلدان، ط٢، ج٢/ ص٤٢٢، دار صادر- بيروت.
[٤] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج١٣/ ص٤٨٧.

أما اسم الكتاب ومؤلفه ونسبته إليه:

فالكتاب له اسمان: العلل للدارقطني، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، ويرجع هذا الاختلاف في الاسم إلى تصرف النُّساخ بالاختصار لاسم الكتاب على طرة بعض مجلداته وهذا مُشاهَد في كثير من المخطوطات والنسخ القديمة، وهي كالآتي[١]:

١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية فهو كما ثبت على بداية نسخ الكتاب المخطوطة.

٢- ومنها نسخة دار الكتب المصرية، كُتب على المجلد الأول: " المجلد الأول من العلل الموروده في الأحاديث النبوية " وكُتب على المجلد الرابع منها: العلل الواردة في الأحاديث النبوية وكُتب على المجلد الخامس منها "المجلد الخامس من العلل في الأحاديث"، وأما تسميته "بالعلل" فقد سماه كثير من أئمة نقاد الحديث .

مؤلفه ونسبته إليه: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ).

ونُسِبَ الكتاب للدارقطني؛ ولكن اشترك الإمامان الكرخي والبرقاني في وضع هذا التصنيف، قال الخطيب البغدادي:" سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم. ثم شرح لي قصة جمع العلل[٢].

وخلاصة نسبة كتاب العلل للإمام الدارقطني، كالآتي[٣]:

١- نسبة كتاب العلل للدارقطني صحيحة؛ لأنه هو الذي انتقى الأحاديث المعلولة من أصول الكرخي وتكلم عليها كما يظهر من النص السابق.

٢- كتاب العلل مرتب على المسانيد، وقد رتبه الحافظ البرقاني بموافقة الإمام الدارقطني.

٣- أحاديث الكتاب جمعت من الأصول التي جمعها الإمام الكرخي، وسؤالات البرقاني.

٤- جمع الإمام البرقاني للكتاب وأنه هو الذي يصدر السؤال بكلمة " وسئل " ثم يقول: " فقال "، يقصد بها الدارقطني.

٥- وقد حققه وخرج أحاديثه: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وهذه الطبعة الأولى، من نشر: دار طيبة - الرياض، وعلق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، نشر: دار ابن الجوزي - الدمام.

ثالثاً: بيان معنى الأصحاب: اصطلح بعض أهل الحديث كلمة أصحاب على رواية الأقران كرواية الزهري وعمر بن عبد العزيز، ومالك والأوزاعي بعضهم عن بعض، أو رواية الشيوخ، لكن

---

[١] الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف، (٢٠١١م - ١٤٣٢م)، منهج الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، ط١، ص٤٦، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.

[٢] انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج٥ / ص ٢٤٩.

[٣] الداودي، منهج الدارقطني في نقد الحديث، مصدر سابق، ص٤٨.

من خلال استقرائي في كتب العلل وجدت من استعملها بمعنى الرواة عن الشيخ. وبيان ذلك من وجوه كالآتي:

الوجه الأول: التلاميذ أو الرواة عن الشيخ، وهو الأغلب من استعمال هذه اللفظة[١]:

١- قال الترمذي:" وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي..."[٢].

٢- وقال البيهقي: «هذا الحديث رواه ثقات الحفاظ من أصحاب الزهري عنه منقطعاً: مالك بن أنس، ويونس بن يزيد..."[٣].

٣- وذكر العقيلي في ترجمة سهل بن الأسود، قال عبدالله بن أحمد: "سهل بن الأسود كان من أصحاب شعبة، وكان من كبار أصحاب الحديث، وكان أروى الناس عن شعبة "[٤].

٤- وقال الدارقطني: " وإنما رواه أصحاب شعبة، عن شعبة، عن خالد"[٥].

٥- وقال أبن ابي حاتم:" رواه إسماعيل بن جعفر، وهو صحيح، ورواه جماعة من أصحاب مالك، عن مالك"[٦].

ومما سبق يتبين بأن كلمة أصحاب تدل دلالة واضحة على التلاميذ أو الرواة عن الشيخ.

الوجه الثاني: بمعنى الأقران: وكذلك استخدمت هذه الكلمة بمعنى أقران الشيخ وليس الرواة عنه[٧].

قال ابن المديني في حق أحمد بن حنبل: " ليس في أصحابنا أحفظ منه"[٨]. أراد في ذلك أقرانه.

وقال ابن عيينة:" سبق الأعمش أصحابه بأربع: كان أقرؤهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، وذكر خصلة أخرى "[٩].

وقال ابن عيينة في حق صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المديني: سمعت منه ولعابه يسيل يعني من الكبر، وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره"[١٠].

---

[١] انظر: أبو سمحة، عبد السلام أحمد محمد، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش، سليمان بن مهران، أطروحة دكتوراة، كلية الشريعة – جامعة اليرموك، ص١٢، أربد – الأردن.

[٢] الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، ج٤/ ص٥٥٨، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

[٣] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، ج٤/ ص٤٦٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[٤] العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، ج٢/ ص١٥٧، دار المكتبة العلمية – بيروت.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص١٥٧.

[٦] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٤/ ص ٦٣٦.

[٧] انظر: أبو سمحة، معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، مصدر سابق، ص١٦.

[٨] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٣٢٦هـ)، تهذيب التهذيب، ط١،ج١/ ص٧٤، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند.

[٩] المصدر السابق، ج٤/ ص ٢٢٣.

[١٠] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٤/ ص ٤٠٥.

الوجه الثالث: بمعنى الشيوخ: وكذلك فقد استخدمها بعضهم بمعنى الشيوخ[١].

قال ابن معين عن يحيى القطان:" لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي منه، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه"[٢]. وقد عدّ القطان في شيوخ ابن معين.

وقال الدارقطني عن حديث روي عن أبي الجندل بن سهيل بن عمرو: " وخالفه هشام، فرواه عن محمد بن سيرين، عن بعض أصحابه، عن بلال"[٣]. أي شيوخه[٤].

قلت: والمقصود والمراد من كلمة أصحاب في بحثِي هذا الوجه الأول وهم التلاميذ أو الرواة عن الشيخ وهو الأغلب من استعمال هذه اللفظة.

رابعاً: جهود العلماء في التعريف في أصحاب الإمام مالك، وبيان أحوالهم.

إن الدارس لكتب العلل، والتراجم، والتاريخ، والمسانيد، والحديث وشروحاته وغيرها من كتب الحديث يجد أنها ذكرت الرواة عن الإمام مالك، وإن لم تكن خصصت هذه الكتب بذكر الرواة عنه.

أولاً: جهودهم في التصنيف في أصحاب الإمام مالك.

تنوعت المؤلفات في الرواة عن الإمام مالك بن أنس تنوعاً كبيراً، ولم تكن على طريقة واحدة، وهي على هذا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لم يفردوا في مؤلف مستقل بل ذكروا في ثنايا كتب الحديث، والعلل، والتراجم، والتاريخ وغيرها من الكتب المهتمة بهذا الشأن.

وذلك بأن يذكر حديث ثم يذكر أن هذا الحديث رواه فلان عن مالك، أو ذكره جرحاً وتعديلاً، أو يذكر علل أحاديثهم كما هو الحال في كتب العلل.

القسم الثاني: ذكروا في جزء من الكتب كالشروح وغيرها التي عُنيت بموطأ الإمام مالك، ويكون ذلك من خلال ذكر المصنف للرواة كفصل أو باب أو جزء من كتابه ومن هذه الكتب:

١- أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، بتحقيق: أبي الوليد هشام بن علي، نشر: مكتبة أهل الحديث، الشارقة- الإمارات. وهذا الكتاب لم يكن مفرداً للرواة عن مالك ولكن ذكر الرواة ورواية كل منهم عنه.

٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لمؤلفه: أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، وذكر فيه من أصحاب مالك والرواة عنه

---

[١] انظر: أبو سمحة، معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، مصدر سابق، ص١٧.

[٢] المصدر السابق، ج١/ ص ٣٥٧.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص١٧٩.

[٤] انظر: أبو سمحة، معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، مصدر سابق، ص١٧.

الموطأ وإن لم يفرد ذلك في جزء مستقل من كتابه، ويقع في أربعة وعشرين مجلداً، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، ونشرته، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – بالمغرب العربي.

٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، (المتوفى: ٥٤٤هـ)، فقد عقد لذلك باباً سماه أصحاب مالك[١]، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق مجموعة من المحققين، وصادر عن مطبعة فضالة، بالمحمدية – المغرب العربي، في ثمانية أجزاء.

٤- وتحقيق موطأ مالك لمحمد مصطفى الأعظمي فقد ذكر الرواة عن مالك في مقدمة الموطأ معتمداً في ذلك على كتاب الرواة للخطيب البغدادي باختصار رشيد الدين القرشي، وقد بلغ عدد الرواة عن مالك ما يقارب ألفاً وأربعمائة[٢].

القسم الثالث: وهم الذين أفردوا الرواة عن مالك في مؤلفات خاصة، وسأذكرها معتمداً في ترتيبها تاريخ وفاة المؤلف، وهذه المؤلفات كالآتي:

١- رجال الموطأ، لمؤلفه: محمد بن يحيى المشهور بابن الحَذَّاء، (المتوفى: ٤١٦)[٣].

٢- أسماء الرواة عن مالك للخطيب البغدادي المختصر في مجرد أسماء الرواة عن مالك، ليحيى بن علي بن عبدالله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار، (المتوفى: ٦٦٢)، بتحقيق: أبي محمد سالم بن أحمد بن الهادي السلفي، الطبعة: الأولى١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، مطبوع في جزء واحد.

٣- الديباج المُذَهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب، لمؤلفه: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، نشر: دار التراث، القاهرة، مطبوع ويقع في جزئين.

٤- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، لمؤلفه: شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، (المتوفى: ٨٤٢)، بتحقيق: نشأت بن كمال المصري، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م، نشر: المكتبة الإسلامية – القاهرة، مطبوع في جزء واحد.

٥- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، لمؤلفه: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، نشر: دار الريان للتراث – القاهرة، مطبوع في جزء واحد.

---

[١] القاضي عياض، ترتيب المدارك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٧٠.

[٢] مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط١، ج١، ص١٢٤، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات.

[٣] ابن ناصر الدين، محمد بن أبي بكر، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦)، إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، ص٦، المكتبة الإسلامية – القاهرة.

٦- تسمية رواة الموطأ عن مالك، لمؤلفه: محمد بن هبة الله بن أحمد بن الأكفاني[١].

٧- مما رواه الأكابر عن مالك، لمؤلفه: محمد بن مخلد العطار، محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي، (المتوفى: ٣٣١هـ)، تحقيق: عواد الخلف، الطبعة الأولى: (١٤١٦هـ)، نشر: مؤسسة الريان – بيروت، مطبوع في جزء واحد.

٨- الرواة عن مالك، لمؤلفه: ثقة الدين أبي القاسم بن علي بن عساكر، وقد بلغوا واحداً وعشرين راوياً[٢].

٩- الرواة عن مالك، لمؤلفه: أبي عبدالله ابن أبي دُلَيم[٣].

وأكثرهذا المؤلفات في أصحاب الإمام مالك مفقود وكل ما ذكر منها فقد ذكره في الجهود التي بُذلت للموطأ من شروحات وغيرها.

قال الأعظمي في تحقيق الموطأ: لقد أُلف في الرواة عن الإمام مالك كتب كثيرة.....وقد بلغ عدد الرواة عن مالك ما يقارب ألفاً وأربعمائة شخص، ولا أعرف كتاباً من هذه الكتب التي أشرت إليها والتي كانت قد خصصت للرواة عن مالك فقط بقي حتى الآن محفوظاً"[٤].

ثانياً: جهودهم في بيان أحوالهم، وتتمثل بالآتي:

أولاً: التعريف بحال الرواة عن مالك بن أنس: ويكون ذلك من خلال بيان حالهم جرحاً وتعديلاً، وأسمائهم وكناهم، فقد يذكر الراوي في روايته دون أن ينسب أو غير ذلك مما يحتاج إلى معرفته، والأمثلة من هذا كثيرة في كتب الجرح والتعديل:

منها: ما قيل في إسحاق بن سليمان الرازي وهو من الرواة عن مالك، قال العجلي: ثقة، رجل صالح، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وقال النسائي: ثقة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة[٥].

ومنها: ما قيل في محمد بن سليمان بن أبي داود الحرّاني، وهو من الرواة عن مالك، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٦].

ثانياً: الترجيح بين الرواة عن مالك: وذلك من خلال المقارنة بينهم إما بالتفاضل أو بالتساوي.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: " القعنبي أحب إليك أم إسماعيل بن أبي أويس فقال: القعنبي أحب إليّ"[٧].

---

[١] ابن ناصر الدين، إتحاف السالك، مصدر سابق، ص٦.

[٢] المصدر السابق، ص٦.

[٣] المصدر السابق، ص٦.

[٤] مالك، الموطأ، مصدر سابق، بتحقيق: الأعظمي، ج١/ ص١٢٤.

[٥] المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ج٢/ ص٤٣١، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[٦] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (٢٠٠٢م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ج٣/ ص٥٦٩، دار البشائر الإسلامية.

[٧] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، ص٦٢، دار الكتب العلمية – بيروت.

وقال في المفاضلة بين معن بن عيسى وعبدالله بن نافع، وابن وهب، " وهو أحبُّ إليَّ من عبدالله بن نافع الصائغ ومن ابن وهب"[١].

ثالثاً: بيان طبقات الرواة عن مالك: ويكون ذلك من خلال بيان طبقة رواتهم عن مالك، من الطبقة الأولى أو الوسطى أو التي بعدها وهكذا.

ومثال ذلك: قال اليعمري في ترجمة يحيى بن يحيى التميمي: ومن الطبقة الوسطى من أصحاب مالك من أهل البصرة والعراق وما ورائها من بلاد المشرق، وذكر يحيى وبيان ترجمته ومن هو[٢].

رابعاً: بيان حال روايتهم عن مالك: هل هي منكرة ؟ أو هل هي موضوعة؟ أو ضعيفة... وهكذا.

قال ابن حجر والذهبي والحاكم في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غزوان بن قُراد، متروك، ومتهم بوضع الحديث، ومُتكلم في روايته عن مالك، قال الحاكم: روى عن مالك...، أحاديث موضوعة[٣]، وقال الذهبي: حدث بوقاحة عن مالك وشريك[٤].

ويحيى بن بكير بن عبدالله بن بكير القرشي المخزُوميّ، من أصحاب الإمام مالك بن أنس، ومن رواة الموطأ عنه فقيل أنه سمع الموطأ عنه سبع عشرة مرّة[٥].

وقال ابن حجر في التهذيب: وتكلموا في سماعه من مالك[٦]؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب، قال يحيى بن معين: " سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شرعرض كان يقرأ على مالك خطوط الناس؛ ويصفح ورقتين ثلاثة"[٧].

وقال الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن يحيى المدني، قال الحاكم: صدوق لم يتهم في روايته عن مالك[٨].

وقال ابن عبد البر في إسناد حديث في إسناده عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي: " وقد وهم فيه عثمان الطرائفي عن مالك "[٩].

---

[١] الباجي، سليمان بن خلف بن سعد، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أبو لبابة حسين، ط١، ج٢/ ص ٧٢٦، دار اللواء – الرياض.

[٢] ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، ج٢/ ص٣٥١، دار التراث – القاهرة.

[٣] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٥/ ص ٢٥٤.

[٤] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد تحقيق: البجاوي، ط١، ج٣/ ص٦٢٥، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

[٥] القاضي عياض، ترتيب المدارك، مصدرسابق، ج٣/ ص٣٧٠.

[٦] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، (١٤٠٦ ه- ١٩٨٦م)، تحقيق: محمد عوامة، ط١، ص ٥٩٢، دار الرشيد – سوريا.

[٧] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج١١/ ص٢٣٨.

[٨] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق،ج٢/ ص٦٣٦.

[٩] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (١٣٨٧هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وآخرين، دون طبعة، ج ١١/ ص١٣، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

خامساً: بيان أثبت أصحاب الإمام مالك بن أنس: ذكر ابن عبد البر في ترجمة معن بن عيسى، قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: " أثبت أصحاب مالك"[١].

وقال النسائي: "ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله"[٢].

سادساً: ذكر أشهر الرواة عن مالك: وذكر الخليلي منهم محمد بن إدريس الشافعي إمام الأئمة، روى عن مالك الموطأ وغيره، ويتفرد عنه بأحاديث.

وقال أحمد بن حنبل: " كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفساً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي؛ لأني وجدته أقومهم به"[٣].

وعن صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: " سمعت الموطأ من محمد بن إدريس الشافعي لأني رأيته فيه ثبتاً، وقد سمعته من جماعة قبله "[٤].

سابعاً: بيان المكثر منهم والمُقل عن مالك: ومما اهتم به نقاد الحديث في الرواة عن مالك اهتمامهم ببيان المُكثر والمُقل في الرواية عنه.

قال الخليلي في بيان ترجمة روح بن عبادة أكثر عن مالك، ثقة[٥].

وكذلك في ترجمة عبد الوهاب بن عطاء الخفاف فقال: " أصله من البصرة، نزيل بغداد، أكثر عن مالك وعن القدماء"[٦].

وذكر ابن ماكولا في ترجمة يزيد بن سعيد فقال: " وأما الصَبَّاحي، فهو يزيد بن سعيد الصَبَّاحي، مديني، يروي عن مالك بن أنس حديثين"[٧].

هذه إشارة إلى بعض جهود العلماء في الكشف عن الرواة عن مالك، والمتتبع لكتب التراجم والعلل يجد الكثير من ذلك.

---

[١] ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، مصدر سابق، ص٦١.

[٢] القاضي عياض، ترتيب المدارك، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٤٥.

[٣] الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، (١٤٠٩هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، ط١، ج١/ ص٢٣١، مكتبة الرشد – الرياض.

[٤] الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، (١٤١٨ه - ـ١٩٩٧م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط١،ج١/ ص٢٠٨، الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

[٥] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٤٠.

[٦] المصدر السابق، ج١/ ص٢٥٢.

[٧] ابن ماكولا، سعد الملك، علي بن هبة الله بن جعفر، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط١، ج٥/ ص٢١١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

الفصل الأول: أسباب وأقسام الوهم عند الإمام مالك وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها:

في هذا الفصل بيان لمعنى الوهم عند أئمة الحديث، وبيان أسبابه، وأقسام الوهم التي وقعت في كتاب العلل للإمام الدارقطني عن الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها، حيث ذكر بعض الأوهام والأخطاء في بعض الأحاديث في كتابه العلل، وبيان ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف الوهم عند أئمة النقد في الحديث.

المطلب الأول: مفهوم الوهم لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالوهم.

المطلب الثالث: الفرق بين الوهم والإيهام.

المطلب الرابع: علاقة الوهم بالعلل.

المبحث الثاني: أسباب وأقسام الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها.

المطلب الأول: أسباب الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

المطلب الثاني: أقسام الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

أولاً: الوهم في السند.

ثانياً: الوهم في المتن.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن الوهم.

المبحث الأول: تعريف الوهم عند أئمة النقد في الحديث.

يعد الوهم من علم العلل، الذي هو من أجل وأرفع علوم الحديث، فالباحث فيه لا يمكنه إهمال أو إغفال النظر في موضوع علم الوهم الذي هو الأصل في حديث الثقات من المحدثين، ومن هذا فقد تعددت أقوال نقاد الحديث التي تبين أهميته وأنه لا يسلم منه بشر.

وقبل بيان الوهم لغة واصطلاحاً لا بد من ذكر، وبيان موقف نقاد وعلماء الحديث من الوهم:

فلم يسلم منه ناقلو السنة، ومن شهد الوحي، وعاصر النبوة: قال ابن المبارك:" ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك"[١].

وأقره النقاد وأثبتوه، قال الإمام مالك عندما سئل: إنك تُخْطِئُ في أَسماء الرجال فتقول: عمر بن الحكم وإنما هو معاوية، فقال: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي، ونحن نُخْطِئُ ومن يسلم من الخطأ؟ [٢].

وعدّ النقاد من لا يخطئ في الحديث من الكذب: قال ابن معين: " من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب"[٣].

وقال أيضاً: " لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"[٤].

ولم يكن الحفاظ على درجة واحدة من الحفظ بل تفاضلوا فيما بينهم: قال الترمذي:" وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم "[٥].

ولم يسلم من الخطأ والوهم أئمة النقد وجهابذته، لذا قيل: من المتفق عليه بين أهل الحديث: أن ابن شهاب الزهري، وسفيان الثوري، وشعبة ابن الحجاج، والإمام مالك بن أنس: من أشهر كبار الحفاظ، فإذا وقع الوهم منهم، فمن غيرهم أولى "[٦].

وأقوال نقاد الحديث وبيان موقفهم في الاهتمام بالوهم باعتباره علة من علل الحديث في هذا الباب يتسع ذكره، وفي كتب العلل كثير.

المطلب الأول: مفهوم الوهم لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الوهم لغةً:

الوَهْمُ: ووهِم بكسر الهاء: أي غلط أو سها، وأوْهَمَ من الحساب كذا: أسقط منه شيئاً.

---

[١] ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، (١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ط٢، ج١/ ص٩٣-٩٤، مكتبة الرشد – الرياض.

[٢] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج٣/ ص١٧٩..

[٣] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، همام، ج١/ ص٩٣-٩٤.

[٤] المصدر السابق، ج١/ ص٩٣-٩٤.

[٥] الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ص٧٤٨، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

[٦] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج١/ ص٦٣.

قال ابن الأعرابي[١]: " أوْهَم ووَهِمَ ووَهَمَ، سواء "[٢].

وقال ابن منظور:" وأَوْهَمْتُ الشيء: تركته كله. وقال الأَصمعي: أَوْهَمَ إِذَا أَسقَط، وَوَهِمَ إِذَا غَلِط"[٣].

وفي حديث عبدالله بن مسعود موقوفاً عند النسائي: «مَنْ أَوْهَمَ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا يَفْرُغُ وَهُوَ جَالِسٌ»[٤].

وقال ابن فارس: " وَهَمْتُ أهِمُ وَهْماً، إذا ذَهَب وَهْمي إليه، ومنه قياس التُّهمَةِ، وأوْهَمْتُ في الحِساب، إذا تركت منه شيئاً، ووَهِمْتُ: غَلِطْت، أَوْهَم وَهَماً "[٥].

وقال الفيروزآبادي: " وَتَوَهَّمَ: ظَنَّ "[٦].

قال عبد الفتاح أبو غدة: ويخطئ بعض المعاصرين فيقرأ هذا الفعلَ أو يضبطه هكذا: (وَهَمَ) بفتح الهاء، ويقرأ الاسم أو يضبطه (وَهْمٌ) بسكون الهاء، والصواب في الفعل (وَهِمَ) بالكسر، والاسم (وَهْمٌ): وبينهما فرق في المعنى والاستعمال:

١- فالوَهْم بالسكون: هو ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره.

٢- والوهَم بالفتح هو ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إرادة ذلك الخطأ؛ لأنه الصواب في نظره وعلمه.

ومثال ذلك: أن من يعلم أن اسمك (أحمد) وناداك بلفظ (زيد) ذهاباً منه أنه اسمك فهذا يقال فيه: وَهْمٌ بالسكون؛ لأنه أراد أحمد ولكن سبق ذهنه إلى غيره، ومن ذهب من أول الأمر إلى أن اسمك (زيد) وسماك به على أنه اسمك حقيقة، فهذا وَهَمٌ بالفتح أي غلط؛ لأنه أخطأ الواقع في اسمك، مع إرادته لهذا الخطأ اجتهاداً منه أنه الصواب[٧].

---

[١] هو محمد بن زياد ابن الأعرابي مولى العباس بن محمد كان عجبا في معرفة اللغة والأنساب، قال أبو منصور الأزهري: ابن الأعرابي كوفي الأصل، صالح زاهد، ورع صدوق. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخرين، دون طبعة، ج٣/ ص٦٦، دار إحياء التراث – بيروت.

[٢] المرسي، علي بن إسماعيل بن سيده، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١،ج٤/ ص٤٤٤، دار الكتب العلمية – بيروت.

[٣] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٤هــ)، لسان العرب، ط٣، ج١٢/ ص٦٤٣-٦٤٤، دار صادر – بيروت.

[٤] النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، كتاب السهو، بَابُ التَّحَرِّي، ط١، ج٢/ ص٥٤/ رقم١١٦٩، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[٥] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دون طبعة، ج٦/ ص١٤٩، دار الفكر، بيروت – لبنان.

[٦] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، ص١١٦٨، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

[٧] اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلي، (١٤٢١هــ - ٢٠٠٠م)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٧، ص٥٥٠، دار السلام، القاهرة – مصر.

ومقصود المحدثين من إطلاق الوهم هو الثاني: وهو ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إرادة ذلك الخطأ وهماً منه أنه الصواب، ولأن الصواب يأتي بعد النظر والسبر واستحضار المَلَكَة العلمية[١].

وقال أيضاً: والوَهَمُ بالفتح هو الشائع الذي يستعمله المحدثون، عند ذكر خطأ الراوي أو الشيخ، فيقولون: في حديثه وهَمٌ، أو في كلامه وَهَمٌ، أي غلط، وفي أحاديثه أوهاماً وله أوهام، أي أغلاط.

ولكن من الملاحظ في استعمال المحدثين أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل، قالوا في الماضي: (وَهَمَ)، وفي المضارع: (يَهِمُ)، فيجمعون بين البابين وهو ما يقول فيه الصرفيون: من باب تداخل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صدوق يَهِم)، فيستعملون فَعلَ (يَهِمُ) في موضع (يَوْهَمُ)، وما رأيت في كلامهم إلى الآن: (يَوْهَمُ)[٢].

ومما سبق يتضح: أن المراد من الوهم في استعمال المحدثين هو الغلط، فكأنه يقول : غَلِطَ الراوي بمعنى وهِمَ.

ولا يصح المعنى الثاني، ومن ينطق بالسكون، فهو إما متساهل، باستعمال مصدر فعل ما محل مصدر فعل آخر، وهو من باب تداخل اللغتين كما سبق من كلام أبي غدة، أو أنه لا يعرف التفرقة لغوياً.

وكذلك استخدم المحدثون في مجال التغليط، (الوهَل)، بمعنى الوهم وهماً في اللغة بمعنى واحد، قال ابن فارس: وَهَلْتُ عن الشَّيءِ: نَسِيته[٣].

وقال الجوهري: ووَهِل في الشيء وعنه وَهِلاً غَلِط فيه ونَسِيه. وفي موضع آخر: وَهِلَ في الشيء وعن الشيء يَوْهَل وَهَلاً إذا غلِط فيه وسَها، فتَهِل إليه وأنت تريد غيرَه[٤].

وحاصل كلامه - أبو غدة -: وإنما آثر المحدّثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وَهِمَ)، و(يَهِمُ)، و(الوهم) و(الوهل)، و(أوهام)، على لفظ (غَلِطَ)، و(يَغْلَطُ)، و(الغلط) و(أغلاط) لوضوح المعنى في (غلِطَ) ومشتقاته، وغموض المعنى في(وَهِمَ) ومشتقاته، ولاشتراكه في المادة مع لفظ (الوَهْم) - بالسكون - الذي هو أخف مدلولاً من (الوهَم) بالفتح، فيكون اللفظ جرحاً وآدب نقداً[٥].

ثانياً: الوهم اصطلاحاً:

هو ما أطلقه نقاد الحديث على كل خللٍ أصاب الرواة في ضبطهم الأسانيد والمتون:

١- قال المزّي في الأطراف:" والوهم يكون تارة في الحفظ وتارة في القول وتارة في الكتابة"[٦].

---

[١] ينظر: محي، عماد شمس، (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، الوهم عند المحدثين، ص٨٧، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد٢٣، والوريكات، عبد الكريم، (٢٠١١م-٢٠١٢م) الوهم في روايات مختلفي الأمصار. ص١٢-١٤.

[٢] اللكنوي، الرفع والتكميل، مصدر سابق، ص٥٥٠.

[٣] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج٦/ ص١٤٩.

[٤] ابن منظور، محمد بن مكر، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، وآخرين، ج٦/ ص٤٩٢٣، دار المعارف – القاهرة.

[٥] اللكنوي، الرفع والتكميل، مصدر سابق، ص٥٥٠.

[٦] المزي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، ط٢، ج٣/ ص٣٤٢، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.

٢- وقال ابن جماعة عند حديثه عن المزيد في متصل الأسانيد:" وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً"[١].

٣- وقال السخاوي في الإجازة: " والذي يوجبه النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ؛ جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل والسلامة من دخول الوهم لها، وهو موافق لما تقدم عنه في المقابلة من جواز الرواية من فرعٍ كتب من أصلٍ معتمد مع كونه لم يقابل، لكن بشرط البيان لذلك حين الرواية"[٢].

٤- وقال الطاهر الجزائري في حديثه عن حال المروي والرواية:" واتبعوا ذلك بالبحث عن المروي وحال الرواية إذ ليس كل ما يرويه من كان موسوماً بالعدالة والضبط يؤخذ به لما أنه قد يعرض له السهو أو النسيان أو الوهم ولهم في معرفة ذلك طرق مذكورة في كتبهم وكتب علماء الأصول"[٣].

وعليه يمكن تعريف الوهم في الحديث أنه:

١-«خلل في ضبط الراوي للأخبار»[٤]. فقوله: خلل: هو خطأ يكون في السند أو المتن، أو فيهما معاً، أو زيادة، أو نقصان، أو تحريف، كوصل المرسل، ورفع الموقوف، وإبدال إسناد بآخر، وتغيير في ألفاظ الحديث، إلى غير ذاك من أنواع الأوهام[٥].

والضبط عند المحدثين: أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته[٦].

ويقاس ضبط الراوي: بموافقة الثقات المتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في رواياتهم غالباً، ولو من حيث المعنى، فضابط، ولا تضر المخالفة النادرة، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة، اختل ضبطه، ولم يحتج به في حديثه[٧].

٢ - ومنهم من عرَّفه: بأنه وقوع الغلط في الإسناد والمتن سهواً، من دون قصد، يضر بكثرته في ضبط الراوي وإتقانه[٨].

---

[١] ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، (١٤٠٦هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط٢، ص٧١، دار الفكر – دمشق.

[٢] السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، ط١،ج ٣/ ص١٣٥، مكتبة السنة – مصر.

[٣] طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١،ج١/ ص٧٧، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب.

[٤] الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مصدر سابق، ص١٣-١٤.

[٥] المصدر السابق، ص١٣-١٤.

[٦] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ص١٠٥- ١٠٦، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت.

[٧] السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ج١/ ص٣٥٧-٣٥٨، دار طيبة.

[٨] ينظر: عماد شمس، الوهم عند المحدثين، مصدر سابق، ص٩٠.

فقوله الغلط: احترازاً من خطأ الغفلةِ الذي ينشأ عن الضعف والتساهل، وسوء التحمل والأداء، وقوله دون قصد: احترازاً لما يقع بالقصد كالتدليس لإيهام الراوي والسامع، وقوله يضر بكثرته: لكونه يوصف صاحبه بالغفله والذهول، وهو من دواعي ضعف الضبط والإتقان[١].

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالوهم: استخدم المحدثون هذه الألفاظ – الغلط والخطأ والسهو والنسيان – مما يدل على الوهم مفردة ومجتمعة، ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

أولاً: استعمالها مفردة:

أ- الخطأ في اللغة كما ذكره ابن منظور: الخطأ والخطاء: ضد الصواب. وقد أخطأ، وفي التنزيل: {وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ}[سورة الأحزاب، الآية: ٥]، وفي الحديث مرفوعاً: «إن الله قد تجاوزعن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»[٢].

وتخطِئ له في هذه المسألة وتخاطأ كلاهما: أراه أنه مخطئ فيها، وأخطأ الطريق: عدل عنه، وأخطأ الرامي الغرض: لم يصبه، وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمداً وسهواً؛ ويقال لمن أراد شيئا ففعل غيره أو فعل غير الصواب: أخطأ[٣].

والخطأ عند المحدثين: هو أن يقصد بفعله شيئاً، فيصادف فعله غير ما قصده، أو خلاف الصواب[٤].

قال يحيى بن معين: " من لا يخطئ في الحديث، فهو كذاب"، وعنه أيضاً: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب"[٥].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: " من يُبرِّئُ نفسه من الخطأ فهو مجنون "[٦]. وقال مالك بن أنس: "ومن ذا الذي لا يُخطئُ؟"[٧].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: " ومن يَعْرَى من الخطأ والتصحيف؟ "[٨]، وعنه أيضاً: " ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامٍ "[٩].

ب - الغلط: هو أنْ (تعيأ) بالشيءِ فلا تعرفَ وجه الصواب فيه، وقد يَغْلَطُ غَلَطاً وأَغْلَطَه غَيْرُهُ، أو كُلُّ شيءٍ يعيأ الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[١٠].

---

[١] ينظر: عماد شمس، الوهم عند المحدثين، مصدر سابق، ص٩٠.

[٢] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ج١/ ص٦٥٩/ رقم٢٠٤٣، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١/ ص٦٥-٦٦.

[٤] انظر: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، ط٧، ج٢/ ص ٣٦٧، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[٥] الرازي، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢.

[٦] المقدسي،عبد الله محمد بن مفلح، (١٤١٩هـ -١٩٩٩م)، الآداب الشرعية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، ط٣،ج٢/ ص١٤٢، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

[٧] المقدسي، الآداب الشرعية، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٢.

[٨] الرازي، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢.

[٩] المقدسي، الآداب الشرعية، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤١.

[١٠] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج٧/ ص ٣٦٣.

قال الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه "[١].
وقال سفيان الثوري:" ليس يكاد يُفلت من الغلط أحد"[٢].

ج - السهو والنسيان: ومن الألفاظ المرادفة للوهم كذلك السهو والنسيان وقد استعملها المحدثون في إعلال الحديث بمعنى الوهم.

قال ابن رجب في ذكر بيان أسباب علل الحديث: " ... وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم"[٣].

وقال السخاوي عند بيان الحديث المقلوب: " والقسم الثاني: قلبُ ما لم يقصدِ الرواةُ قلبَهُ، بل وقع القلبُ فيه على سبيل السهو والوهم "[٤].

ثانياً: استعمالها مجتمعة: فكما استعمل النُّقاد هذه الألفاظ، مفردة كذلك استعملوها مجتمعة في إعلال الحديث باعتبارها تدل على معنى واحد:

١- قال الترمذي: " لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم"[٥].

٢- وقال مسلم: " وسألت أن أذكر لك في كتابي – التمييز- رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الاحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ"[٦].

٣- وقال الخطيب البغدادي: " باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالباً على روايته"[٧].
وقال فيمن يترك حديثه: "...ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه، فيقيمُ على غلطه، ولا يرجع"[٨].

٤- وقال ابن حجر في ترجمة إسحاق بن الصباح الكندي:" قال ابن حبان : كان كثير الوهم فاحش الخطأ"[٩].

٥- وقال الدهلوي:" والطعن من جهة الوهم والنسيان اللَّذَيْن أخطأ بهما، وروي على سبيل التَّوَهُّم، إن حصل الاطلاع على ذلك بقرائن دالة على وجوه علل، وأسباب قادحة كان الحديث معللاً"[١٠].

---

[١] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وآخرين، دون طبعة، ص١٤٤، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
[٢] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١/ ص١٦١.
[٣] الرازي، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج١/ ص١٨.
[٤] السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٧٧.
[٥] الترمذي، العلل الصغير، مصدر سابق، ص٧٤٦.
[٦] مسلم بن الحجاج النيسابوري، (١٤١٠هـ)، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، ص١٧٠، مكتبة الكوثر - المربع – السعودية.
[٧] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق، ص١٤٣.
[٨] المصدر السابق، ص١٤٥.
[٩] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٧.
[١٠] الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، ط٢، ص٧٠، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان.

المطلب الثالث: الفرق بين الوهم والإيهام:

والفرق بينهما: أن الْوَهم: هو ما حَدَثَ من غير الراوي الذي بيّن وذكر الوهم للراوي الذي وقع منه الوهم.

قال ابن القطان: " القسم الأول: بيان الوهم: وهو ما يرجع إلى نقل أبي محمد عبد الحق "[١]، ثم ذكر ابن القطان الأحاديث التي وهم عبد الحق في نقلها.

وكذلك الوهم حاصل من طريق الغلط والخطأ، والسهو والنسيان، كما سبق في بيان مفهوم الوهم[٢].

وأما الْإِيهَام: هو ما حدث من الناقد كالإمام والمحدث العارف بالعلل موهماً غيره، وراجع إلى النظر، والاجتهاد وهو قاصر؛ فقد يصيب وقد يخطئ، وفي كتب العلل من هذا الضرب كثير[٣].

قال ابن القطان: "القسم الثاني بيان الإيهام وهو ما يرجع إلى نظر أبي محمد بن عبد الحق"[٤].

وقد بين ابن القطان ذلك بقوله:" وانحصر لي ذلك في أمرين: وهما نقله ونظره[٥]، ثم ذكر أقسام كل من الوهم الراجع إلى نقله، والإيهام الراجع إلى نظره فجميع هذا القسم، إيهام منه لصحة سقيم، أو لسقم صحيح، أو لاتصال منقطع،...إلى غير ذلك من مضمنه، وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميناه: كتاب بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الأحكام"[٦].

وكذلك قد يقع الإيهام بقصد وتعمد، لذا قيل في معناه: هو أن يأتي بلفظٍ يوهم معنى لا يُرادُ وإنما المُرادُ معنى آخر[٧].

فالتدليس يكون بقصد وتعمد من الراوي: وهو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل يوهم سماع ما لم يسمع[٨].

ومثال ذلك يبين ما سبق:

قال ابن القطان في باب بيان الزيادة في الأسانيد: من حَدِيث عَطاء بن أبي مَيْمُونَة - وكنيته أَبُو معَاذ - قَالَ: حَدثنَا أبي، وَحَفْص الْمنْقري، عَن الْحسن، عَن سَمُرَة، أَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كَانَ يسلم تَسْلِيمَة وَاحِدَة تِلْقَاء وَجهه "[٩].

---

[١] ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط١، ج٢/ ص١٧، دار طيبة – الرياض. وعماد شمس، الوهم عند المحدثين، مصدر سابق، ص٩٦.

[٢] انظر: الوهم عند المحدثين، المصدر السابق، ص٩٦.

[٣] انظر: المصدر السابق، ص٩٦.

[٤] ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٦٧.

[٥] الأوهام التي وقعت في كتاب الأحكام الشرعية الكبرى، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط، (المتوفى: ٥٨١هـ).

[٦] ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، مصدر سابق، ج٢/ ص ١١- ١٥.

[٧] عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة المعاصرة، ط١،١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ج٣/ ص٢٥٠٥، عالم الكتب.

[٨] انظر: عتر، نور الدين محمد، (١٤١٨هـ -١٩٩٧م)، منهج النقد في علوم الحديث، ط٣، ص٣٨٤، دار الفكر دمشق- سورية.

[٩] ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، مصدر سابق، ج٢/ ص ٢٢.

ثمَّ قَالَ: عَطاء هَذَا ضَعِيف، مَعْرُوف بِالْقدرِ، مَعَ كَلَامه فِي سَماع الْحسن من سَمُرَة، انْتهى كَلَامه[١].

ثم بين ابن القطان الوهم الذي وقع فيه عبد الحق في روايته لهذا الحديث؛ وذلك بأن جعل هذا الحديث من حديث عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه وحفص، وهو ليس كذلك، وأنما من رواية روح بن عطاء، عن أبيه وحفص.

قال ابن القطان: " فإعلال أبي محَمَّد هذا الخَبَر بعطاء، خطأ، وَهوَ بِنَاء مِنهُ على خطأ فِي جعله إِيَّاه من رِوَايَة عَطاء عَن أَبِيه وَحَفْص؛ وَإِنَّمَا هوَ من رِوَايَة رَوح عَن أَبِيه وَحَفْص"[٢].

وعلته: إِنَّمَا هِيَ ضعف روح بن عَطاء، ووالد عَطاء لَا مدْخل لَهُ فِي إِسْنَاده.

قلت: وبيان الوهم الذي أدركه ابن القطان من رواية عبد الحق الأشبيلي بأمور منها:

١- زيادة عطاء بن أبي ميمونة في إسناده خطأ ووهم منه. قَالَ ابن القطان فيما رواه عن عبد الحق قَالَ أَبُو أَحْمد فِي بَاب عَطاء...: حَدثنَا روح بن عَطاء بن أبي مَيْمُونَة، قَالَ: حَدثنَا أبي وَحَفْص الْمنْقري، عَن الْحسن، عَن سَمُرَة أَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" كَانَ يسلم تَسْلِيمَة تِلْقَاء وَجهه"[٣].

٢- ضعف روح بن عطاء بن أبي ميمونة، قال: " وعلته: إِنَّمَا هِيَ ضعف روح بن عَطاء، ووالد عَطاء لَا مدْخل لَهُ فِي إِسْنَاده "[٤].

٣- وهمه في متن الحديث. قَالَ فِي بَاب روح:..عَن سَمُرَة قَالَ:" كَانَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عليهِ وَسَلَّمَ:" يسلم فِي الصَّلَاة تَسْلِيمَة قبالة وَجهه، فَإِذا سلم عَن يَمِينه سلم عَن يسَاره"[٥].

هكذا بين أن الوهم والخطأ من عبد الحق الأشبيلي لم يكن بقصد وتعمد منه، بل هكذا رواه ظناً منه أنه الصواب وليس هو كذلك.

قال ابن القطان: وإلى هذا فإنَّه قد تناقض في عطاء بن أبي ميمونة، فسكت عما هو من روايته مصححاً له، ولم يبين أنه من روايته.

وقال في باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة، أو مشكوك في اتصالها؛ لبيان ما وقع فيها من إيهام: وقد ذكر جملة من الأحاديث أوردها عبد الحق على أنها متصلة من رواية مخرمة بن بكير، عن أبيه. وهي منقطعة[٦].

ثم قال بعدها: كل هذه الأحاديث هي عنده صحيحة بسكوته عنها، لم يعرض لها بشيء، وهو قد أخبر عن نفسه بأن ما يسكت عنه صحيح عنده، إلا أن يكون مما لا حكم فيه، فإنه ربما كان فيه بعض السمح، ولم يبين في شيء منها أنها من رواية مخرمة بن بكير، عن أبيه.

---

[١] عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي.
[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص ٢٢.
[٣] ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، مصدر سابق، ج٢/ ص ٢٢.
[٤] المصدر السابق، ج٢/ ص ٢٢.
[٥] المصدر السابق، ج٢/ ص ٢٢.
[٦] المصدر السابق، ج٢/ ص ٣٦٩-٣٧٤.

هكذا ذكر بأنه إيهام سمع ولم يسمع منه شيئاً.

قال الدارقطني: قال حماد بن خالد:" سألت مخرمة، أسمعت من أبيك شيئا؟ قال: لا"[١].

وقال سعيد بن أبي مريم: "حدثنا موسى بن سلمة، قال: أتيت مخرمة ابن بكير فقلت له: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه"[٢].

ومما سبق يتبين بأن قصد ابن القطان بالوهم أن ابن عبد الحق نقل خطأ فالوهم وقع في نقله عن فلان او غير ذلك، بينما الإيهام لا؛ فقد اجتهد في بيان العلة وهذا الاجتهاد قد يصيب فيه وقد يخطئ.

المطلب الرابع: علاقة الوهم بعلم العلل: ويتمثل بما يأتي:

أولاً: من حيث المفهوم: إذا وقفنا على مفهوم كل منهما نجد أن العلة كما قال ابن حجر:" هو خبر ظاهره السلامة أُطلع فيه بعد التفتيش على قادح "[٣].

وقد تقع العلة في إسناد الحديث - وهو الأكثر-، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن[٤].

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وَهَمِ واهِمٍ بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه[٥].

خلاصته: أن العلة ما دلّ على الخطأ والوهم الذي هو من العلل، ويدرك كل منهما بالتفرد والمخالفة والتفرد والمخالفة ناتج عن الخطأ والوهم الذي هو مظنة العلل في الحديث[٦].

ثانياً: من حيث مكانها: فالعلة تقع في السند والمتن فكثير ما يعللون الموصول بالمرسل، أو الإنقطاع والموقوف بالمرفوع، أو زيادة، أو نقصان، أو تحريف، وإبدال إسناد بآخر، وتغيير في ألفاظ الحديث.

والوهم من العلل فيقع كذلك في السند والمتن فيعلل الحديث بالوهم إن وصل المرسل أو وقف المرفوع... ولا يكون ذلك إلا بخللٍ أو خطأ يكون في السند أو المتن، أو فيهما معاً، أو غير ذاك من أنواع الأوهام[٧].

---

[١] انظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٧٤.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص ٣٧٤.

[٣] السنيكي: زكريا بن محمد الأنصاري المصري، فتح الباقي على ألفية العراقي، ج١/ ص٢٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١/ ص ٢٢٨.

[٤] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٨٨.

[٥] انظر: المصدر السابق، ص١٨٧.

[٦] ينظر: عواطي، فاطمة الزهراء، وآخرون، قرائن التعليل عند الإمام البخاري،، ص٢ -٣، منشورات الجامعة الأردنية.

[٧] ينظر: الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مصدر سابق، ص١٣-١٤.

قال الدهلوي: " والطعن من جهة الوهم والنسيان الَّلذَيْن أخطأ بهما، وروي على سبيل التَّوَهُّم، إن حصل الاطلاع على ذلك بقرائن دالة على وجوه علل، وأسباب قادحة كان الحديث معللاً "[١].

ثالثاً: من حيث الكشف عنها: فطرق الكشف عن العلة هي ذاتها طرق الكشف عن الوهم باعتباره جزءاً من العلل، وفي هذا الفصل ذكرت هذه الطرق، وبعض عبارات المحدثين ذكرت الجمع بينهما.

قال الخطيب أبو بكر: " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط "[٢].

وقال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه "[٣].

رابعاً: من حيث تاريخة وبدايته: فقد بدأ علم العلل بصفة عامة، والوهم بصفته من العلل منذ بداية عصر الراوية، يقول همام سعيد في مقدمة شرح العلل للترمذي:" ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الترمذي في علله آخر الجامع، وبين بأنهم الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط في حديثهم، وهؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة ...مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة"[٤].

وفي عصر الصحابة ومن بعدهم من التابعين والأئمة المتقدمين ظهرت بوادر هذا العلم من تخطئة بعضهم بعضاً في مروياتهم والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

تخطئة عائشة - رضي الله عنها - عبدالله بن عمر في حديث: « إن الميّت يعذَّب في قبره ببكاء أهله عليه، فقالت: وهل، إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن»

[٥] أي وهم وغلط ابن عمر.

قال ابن المبارك: " ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك "[٦].

ووهَمَ سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله: " تزوج النبي ميمونة وهو محرم"[٧].

---

[١] الدهلوي، مقدمة في أصول الحديث، مصدر سابق، ص٧٠.

[٢] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، مصدر سابق،ص٩٠- ٩١.

[٣] المصدر السابق، ص٩٠- ٩١.

[٤] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، ج١/ ص٩٩-١٠٠.

[٥] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ج٢/ ص٦٤٣/ رقم٩٣٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

[٦] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، همام، ج١/ ص١٠٠.

[٧] المصدر السابق، ج١/ ص١٠٠.

خامساً: من حيث أهميته: يعد علم العلل من أشرف علوم الحديث على الإطلاق؛ فغايته هي الكشف عما يعتري الثقات من أوهام[١].

قال الحاكم: " هذا النوع منه معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل "[٢].

فكانت أهمية معرفة أوهام المحدثين أولى من جمع الحديث وكتابته، قال عبد الرحمن بن مهدي: " لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً "[٣].

والمشتغل به بحاجة للفهم الثاقب لمعرفة دقائقه وما خفي منه[٤]: قال محمد بن يحيى بن منده: " إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث"[٥].

وقال ابن حجر: " لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحُذَّاقهم "[٦].

قلت: خلاصته: أن الوهم والخطأ من علل الحديث بما يعتري الثقات من المحدثين من خلل ونقص وزيادة في مروياتهم، فيكون هذا الخلل سبب في إعلال الحديث بما لا يصلح للاحتجاج به سنداً أو متناً أو بهما جميعاً، ثم الكشف عنه من خلال البحث والتفتيش وجمع الطرق مع فهم دقيق لمعرفة علة الوهم، فالوهم من العلل والعلل من الوهم.

---

[١] انظر: الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مصدر سابق، ص٤٩، بتصرف.

[٢] الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، ص١٧٤.

[٣] المصدر السابق، ص١٧٤.

[٤] انظر: الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مصدر سابق، ص٤٩، بتصرف.

[٥] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، همام، ج١/ ص١٢٩.

[٦] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، مصدر سابق، ج٢/ ص٧١١.

المبحث الثاني: أسباب وأقسام الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ومنهج الدارقطني في الكشف عنها.

الوهم لا يسلم منه أحد وهو من الضعف البشري الذي عبرعنه في مقدمة شرح العلل بالسبب العام[١]، فالخطأ والنسيان والسهو والغفلة لا يسلم منه إلا من عصمه الله تعالى، وما دون ذلك يخطئ ويصيب، مع تفاوت في الحفظ والإتقان.

وقد ذكر الدارقطني عدداً من العلل التي وقعت للإمام مالك وأصحابه، وبين أسبابها، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة وجهت إليه، وكذلك هي أقسام في السند والمتن، وبيان ذلك كالآتي:

المطلب الأول: أسباب الوهم عند الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

أولاً: سلوك الجادة: وقد عبر عنه بعضهم بقولهم: لزم الطريق أو أخذ طريق المجرة، أو نحوها من التعبيرات التي تدل على معنى واحد[٢].

قال الدارقطني في حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ: « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ».

فَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو عبدالله الصُّوفِيُّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. وَوَهِمَ فِيهِ وَهْمًا قَبِيحًا.

قلت: وعلته تعارض الوصل مع الإرسال، أو دخول حديثٍ في حديثٍ فالخطأ هو إبدال إسناد الحديث المرسل بإسناد آخر متصل على سبيل الوهم والخطأ.

قال البرقاني[٣]: حيث أن المخطئ فيه أبدل إسناد هذا الحديث المرسل، بإسناد آخر متصل، سالكاً فيه الجادة[٤].

ثانياً: ضعف ضبط الراوي: إن الأصل يكون الوهم في أحاديث الثقات، ولكن وجدت أسباباً قد أعل بها الدارقطني أصحاب مالك ترجع لضعف الراوي.

ومثال ذلك: ما ذكره الدارقطني من حديث: أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه سقط عن فرس، فجُحش شقه الأيمن»[٥]. وهذا الحديث رواه مالك، عن الزهري، عن أنس.

ورواه سويد بن عبد العزيز الدمشقي، عن مالك، عن الزهري، فقال: عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ووهم في ذلك.

---

[١] همام سعيد، مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب، مصدر سابق، ، ج١/ ص٩٩-١٠٠.
[٢] الرازي، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج١/ ص١١٨.
[٣] الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.
[٤] محمد، طارق بن عوض الله، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ط١، ص٩٣، دار زمزم – الرياض، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
[٥] المصدر السابق، ج١٢/ ص ١٦٥/ رقم٢٥٧٩.

قلت: وعلته إبدال سويد بن عبد العزيز أنس بن مالك بأبي هريرة وهذا خلاف الصواب، والصحيح عن مالك، عن الزهري، عن أنس.

قال المقدسي في ذخيرة الحفاظ: وسُويد أَخطأ على مالك، أَو تعمد وسويد ضعيف، متروك[١].

ثالثاً: المخالفة: وهي أن يروي الرواة عن شيخهم حديثاً ما فيقع بينهم تغاير في سياق إسناده أو متنه، والمخالفة من أسباب وقوع الوهم، وسبب هذا التغاير في بعض الأحيان كثرة طرق هذا الحديث، واتساع الشيخ في الرواية، وتكثر المخالفة وتقل حسب كثرة تلاميذ الشيخ وقلتهم، وهذا راجع إلى اختلاف مراتبهم في الضبط والإتقان وطول مدة الملازمة للشيخ أو قلتها أو غير ذلك، وحتى يكون الاختلاف معتبراً، يعين فيه أن يكون المخرج واحد[٢].

ومثاله: ما ذكره الدارقطني في حديث روي عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « من توضأ، فليستنثر، ومن استجمر، فليوتر»[٣].

وهذا الحديث روي عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة.

قال الدارقطني: واختلف عن مالك:

فرواه أصحاب الموطأ، عن مالك بهذا الإسناد.

وخالفهم كامل بن طلحة ورواه عن مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني، ووهم فيه على مالك.

قلت: وعلة هذا الحديث رواية الحديث من أوجه مختلفة عن مالك، فرواه أصحاب الموطأ عن مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة.

وخالفهم كامل بن طلحة فرواه عن مالك، عن الزهري، عن أبي ثعلبة الخشني، ووهم فيه على مالك.

وقال في حديث: "لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" : ثم ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على هشام من أوجه، ورواه مالك بن أنس عن هشام فزاد في إسناده عن أبيه ووهِمَ فيه.

قال الدارقطني: " وقول مالك، عن هشام، عن أبيه؛ أن الْمِسْوَرَ أخبره، وهم منه، والله أعلم، لكثرة من خالفه[٤].

رابعاً: تجويد الإسناد: وهذا النوع من العلل وجدته من خلال صنيع الدارقطني في العلل وأن لم يصرح به، وتجويد الإسناد قد يكون بإسقاط الضعفاء فيصبح السند كل ما فيه من الرواة من الأجواد[٥].

---

[١] المقدسي، محمد بن طاهر بن علي،(١٤١٦هـ -١٩٩٦م)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق:عبد الرحمن الفريوائي، ط١، ج٢ /٩٩٧، دار السلف – الرياض.

[٢] أبي بكر كافي، منهج الإمام البخاري تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، ص٢٥٩، دار ابن حزم.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٩٧/ رقم١٥٨٥.

[٤] المصدر السابق، ج٨/ ص٢٩٧/ رقم١٥٨٥.

[٥] عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، مصدر سابق، ص٣٨٢.

ومثال ذلك: حديث عمر - - رضي الله عنه --، «ضع خدي بالأرض ويل لي إن لم يغفر الله لي»[١].

قلت: وعلته إسقاط عاصم بن عبيدالله من إسناده، قال الدارقطني: " ووهم مالك في قوله: عن يحيى، عن عبد الرحمن بن أبان، أو تعمد إسقاط عاصم بن عبيدالله فإن له عادة بهذا أن يسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد مثل عكرمة ونحوه[٢].

خامساً: التفرد: وهو سبب في علة الحديث مما يجعل حكمه شاذاً أو منكراً على من أطلق ذلك على الحديث المردود[٣]، فتفرد الراوي برواية غير معروفة عند المحدثين قد تكون مخالفة لما رواه الثقات، ولِما هو مشهور ومعروف من روايات عندهم، يكون هذا مرده أحياناً إلى خطأ الراوي في تفرده هذا ووقوعه في الوهم، وهذا يقع عند الضعفاء بكثرة، وقد ينفرد الثقة أحياناً إما وهماً أو مصيباً[٤].

ومثاله: ما ذكره الدارقطني من حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يَخْرُجُ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مع صيامهم ...».

قال الدارقطني: رواه يحيى بن بكير، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَوَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ بكير، ومن حدث به عنه، عن مالك.

وَرَوَاهُ الثَّقَفِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٥].

قلت: وهذا الحديث معروف عن مالك...عن أبي سعيد الخدري، فجعله يحيى بن بكير عن مالك...عن أبي هريرة على سبيل الوهم والخطأ، وليس في رواية مالك في حديث أصحابه الثقات عن أبي هريرة سوى إسناد يحيى بن بكير فتفرد به من هذا الوجه ولم يتابع.

فيحيى بن بكيرمختلف فيه، ومُتكَّلمَ في روايته عن مالك وسماعه للموطأ، فلا غرابة من وجود الوهم والخطأ بروايته عنه.

سادساً: ظروف طارئة: قد يحدث لرواة الحديث بعض الظروف تؤدي إلى خفة الضبط والوقوع في الوهم، كفقدان بصر أو مال أو ضياع كتب.

ومثاله: ما ذكره الدارقطني من حَدِيثِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ - رضي الله عنه -،«ضَعْ خَدِّي بِالْأَرْضِ وَيْلٌ لِي إِنْ لَمْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي»...

وَقِيلَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عُثْمَانَ.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٠.
[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص٩/ رقم٨٣.
[٣] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، مصدر سابق، ص٧٩.
[٤] انظر:عبد الجواد حمام، (٢٠١١)، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده (دراسة تأصيلية تطبيقية)، ، ط٢، دار النوادر، سوريا، ص٩٠.
[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٤٦/ رقم١٤٠٦و٣١٩٣.

قَالَهُ أَبُو خَلِيفَةَعَنِ الْقَعْنَبِيِّ وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو خَلِيفَةَ.

قلت: والفضل بن الحباب ضاع كتابه وحدث من حفظه، وتكلم فيه فلعله حدث به من حفظه فوهم به[١].

المطلب الثاني: أقسام الوهم لمرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه.

من خلال التتبع والاستقراء لكتاب العلل للدارقطني وجدت أنواع من الأوهام لمرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه، وجميع هذه الأوهام لا تخلو: إما أن تكون في السند أو في المتن والوهم فيها: إما إرسال موصول، أو وقف مرفوع، أو عكس ذلك، أو إبدال إسناد أو زيادة ونقصان، أو دخول حديث في حديث، أو تصحيف،... وكلها تحت قسمان وتحتهما جميع فروع الوهم، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: الوهم في السند:

أولاً: الوهم بإبدال الإسناد: وهو أن يبدل راوي الحديث رجلاً من الإسناد بآخر خطأ، وهو أقسام: فقد يكون المبدل صحابياً بصحابي آخر، أو جزءاً من الإسناد، أو الإسناد كاملاً.

قلت: بالاستقراء والتتبع وجدت هذا الصنيع عند الدارقطني ينقسم ثلاثة أقسام وبيانه كالآتي:

القسم الأول: إبدال صحابي بصحابي آخر: وقد أعلَّ الدارقطني بالوهم بهذه العلة جملة من الأحاديث التي رويت عن الإمام مالك بن أنس وأصحابه نذكر منها أمثلة بعضها عن مالك وأُخرى عن أصحابه:

المثال الأول من رواية مالك: ما ذكره الدارقطني، من حديث زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة بنت جحش: « أنها كانت تهراق الدم، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تتوضأ عند كل صلاة»[٢].

روى هذا الحديث عروة بن الزبير، عن زينب، واختلف عنه؛ فرواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختلف عن هشام:

فرواه مالك، وزائدة، وليث بن سعد، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، وذكر أم سلمة فيه وهم.

قلت: والعلة التي أشار إليها الدارقطني في هذا الحديث هو جعل الإمام مالك الحديث من رواية زينب عن أم سلمة، وهو خلاف الصواب، والصحيح زينب بنت أم سلمة أو بنت أبي سلمة، وليس عن أم سلمة[٣].

وأما ما روي عن أصحاب الإمام مالك: ما ذكره الدارقطني من حَدِيثِ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِبٌ».

فَقَالَ: اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ:

---

(١) سيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني الحديث الأول من اوهام مالك بن أنس.

(٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٨٣/ رقم٤٠٩١.

(٣) المصدر السابق، ج١٥/ ص٣٨٥/ رقم٤٠٩١.

قال الدارقطني: " رَوَاهُ إِسْحَاقُ الطَّبَّاعُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزْوَانَ بْنِ قُرَادٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه -، عَنِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَهِمَا فِيهِ.

وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ، وَأَسْنَدَهُ، عن ابن عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ)[١].

قلت: وعلته وهم إسحاق الطباع ومحمد بن غزوان بإبدال عبدالله بن عمر بأبي هريرة في إسناد هذا الحديث.

القسم الثاني: إبدال جزء من الإسناد: وكذلك أعلّ الدارقطني جملة من الأحاديث رويت عن مالك بن أنس وأصحابه وتوضيح ذلك بالامثله الآتية:

المثال الأول ما روي عن مالك: فيما ذكره الدارقطني من حديث معاوية بن الحكم السلمي: حيث سَأَلَ النبي صلى الله عليه وسلم عن الطيرة والكهانة...، وفيه أنه عطس رجل في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فشمته، فأنكر عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلما سلم قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين... [٢].

قال الدارقطني: ورواه مالك بن أنس، عن هلال، ووهم فيه، فقال: عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، وذلك مما يعتد به على مالك في الوهم.

قلت: وعلة هذا الحديث إبدال الإمام مالك بن أنس أحد رواته براوٍ آخر وهو عمر بن الحكم وهذا خلاف الصواب، والصحيح معاوية بن الحكم وهو ما رواه جملة من الرواة عن مالك، فليس في الصحابة أحد يسمى عمر بن الحكم[٣].

وأما ما روي عن أصحابه: ما ذكره الدارقطني من حديث عائشة: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ »[٤]، وهذا الحديث روي عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وهو الصحيح عنه.

ورواه مطرف بن عبدالله اليساري، عن مالك، عن أبي النضر، مولى عمر بن عبيدالله، عن أبي سلمة، عن عائشة.

قلت: وعلته إبدال مطرف بن عبدالله، الزهري بأبي النضر في إسناد هذا الحديث ولا يصح هذا عن مالك.

قال ابن حجر: " وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في الغرائب ونسب الوهم لمطرف"، وقال: " وهذا عندهم عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن أبي سلمة[٥].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص ٧١/ رقم١٦٥٠.

[٢] المصدر السابق، ج٧/ ص ٨١/ رقم١٢٢٨.

[٣] ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٦.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٠٣/ رقم٣٦٤٥.

[٥] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٥/ رقم١٢٨.

القسم الثالث: إبدال الإسناد كاملاً: وهو ما عبر عنه المحدثون بدخول حديث في حديث آخر، فقد يصح متن الحديث ولا يصح إسناده، وبيان ذلك:

ما ذكره الدارقطني من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم،«في ولوغ الكلب»[١].

قلت: وعلة هذا الحديث إبدال يعقوب بن الوليد المدني إسناد الحديث كاملاً دون الصحابي فقد رواه يعقوب بن الوليد المدني، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهم فيه على مالك.

قال الدارقطني: والصواب عن مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ثانياً: الوهم بإسقاط أو زيادة راو في الإسناد: ومعنى ذلك هو أن يسقط راوياً أو يزيد راوياً في الإسناد وهماً وغلطاً، وسببه؛ السهو والنسيان غير المتعمد[٢].

أما الزيادة: ما ذكره الدارقطني بأن مالك بن أنس وهم في إسناد حديث روي عن عمر - رضي الله عنه - « أنه قرأ في صلاة الفجر بسورة يوسف وسورة الحج »[٣].

وذلك بقوله: عن أبيه وهي الزيادة في الإسناد، وقد خالف فيها مالك أصحاب هشام، فكلهم لم يقولوا: عن أبيه إلا مالك، فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه، أنه سمع عبدالله بن عامر.

قال الدارقطني بعد رواية الحديث: هو حديث يرويه هشام بن عروة عنه، واختلف عنه: فرواه مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة.

ويقال: أن مالكاً - رحمه الله -، وهم فيه في قوله: عن أبيه، عن عبدالله بن عامر، وتابع مالكاً يحيى بن سعيد الأموي.

فقد بين الإمام مسلم بعد أن ذكر حَدِيث وهم مَالك بن أنس فِي إسناده، قال: " فخالف أَصحاب هشام هلمَّ جرا مالكًاً فِي هَذَا الإسناد فِي هَذَا الحَدِيث "[٤].

قال الزرقاني عند شرحه لهذا الأثر: " زِيَادَةٌ في الإسناد خالف فيها مالك أصحاب هشام أبا سلمة ووكيعاً وحاتماً، فقالوا: عن هشام، أخبرني عبدالله بن عامر، ولم يقولوا عن أبيه"[٥].

أما الإسقاط من الإسناد: قال الدارقطني: عن حديث «أن أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل»[٦].

وقال كذلك: وروي عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة واختلف عنه - مالك-.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص١٧١/ رقم١٤٨٩.

[٢] ينظر: عماد شمس، الوهم عند المحدثين، مصدر سابق، ص١٢٩.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٧- ١٦٨.

[٤] مسلم، التمييز، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

[٥] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٤٧.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١/ رقم٣٣١٢.

رواه معن، وابن القاسم، وابن وهب..فرووه عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.

قلت: وعلته عند الدارقطني؛ رواه القعنبي، عن مالك، فأسقط منه: أم سلمة.

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيق هذا الحديث: عن أم سلمة سقطت من الأصل[١].

ثالثاً: الوهم برفع الموقوف أو وقف المرفوع: أعلّ الدارقطني عدداً من الروايات التي رفع راويها الموقوف إلى الصحابي فصيّره إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو العكس وهو ليس كذلك، وهذا النوع من الوهم لم أجده إلا عن أصحاب الإمام مالك بن أنس وليس له - مالك- فيه رواية.

ومثال ذلك: حديث عبد الرحمن بن عبدِ القاري[٢]، عن عمر« أنه كان يعلم الناس التشهد فذكره »[٣].

قال الدارقطني: لم يختلفوا في أن الحديث موقوف على عمر.

ورواه بعض المتأخرين عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن ابن عبد، عن عمر مرفوعاً. ووهم في رفعه والصواب موقوف.

قلت: وعلته رواه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن عمر مرفوعاً ولا يصح عنه، والصواب موقوف على عمر[٤].

رابعاً: الوهم في وصل المرسل : وهو الحديث الذي روي بإسقاط الصحابي منه، وقيل غير ذلك[٥].

ومثال ذلك: حديث أنس بن مالك، عن أبي بكر: « أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر جملاً لأبي جهل»[٦].

فقال: رواه أبو عبدالله الصوفي، عن سويد بن سعيد، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر. ووهم فيه وهماً قبيحاً.

والصواب عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر مرسلاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم. والوهم فيه من الصوفي.

قلت: وعلته الاختلاف بين رواته: فمنهم من رواه موصولاً، ومنهم من رواه مرسلاً، وقد اخطأ الصوفي أو ممن روى عنه بروايته متصلاً إذ أصل الحديث عن مالك لا يصح إلا مرسلاً[٧].

خامساً: الوهم بدخول حديث في حديث آخر: والمقصود بذلك هو أن يجعل إسناد حديث لحديث آخر على سبيل الوهم والخطأ لا يصح له هذا الإسناد. وذكر الدارقطني ذلك من أوهام أصحاب الإمام مالك.

---

(١) ابن بلبان، علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط١، ج٣/ ص٤٤٠/ رقم ١١٦٥، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

(٢) «منسوب إلى القارة، وهم فخذ من كنانة»، مالك،الموطأ، مصدر سابق، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ج٢/ص١٢٤.

(٣) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

(٤) المصدر السابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

(٥) انظر: حسن مظفر رزق، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، القول الفصل في العمل بالحديث المرسل، ص٣٣، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٦) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٦.

(٧) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

ومثاله: ما روي من حديث الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « في تبكير الرواح إلى الجمعة، أنه من راح الساعة الأولى، فكأنما قرب بدنة »[١].

فقال: يرويه مالك، واختلف عنه؛ فرواه عبد الحميد بن سليمان، أخو فليح، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ووهم فيه، والصواب عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

قلت: وعلة هذا الحديث هي دخول حديث في حديثٍ؛ لأنه لا يصح عن أبي الزناد ولا عن الأعرج، بل صوابه عن سُمي، عن أبي صالح، وكذلك رواه أصحاب الموطأ.

ثانياً: الوهم في المتن:

أولاً: الوهم بإدراج كلام آخر في المتن: وهو أن يزاد في متن الحديث كلام آخر من الراوي دون فصل بينها وبين الأصل وهو في الأصل ليس منه، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك[٢].

ومثاله ما ذكره الدارقطني من حديث: «أنه كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حذو منكبيه»[٣].

فقال: ورواه رزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع، ولم يتابع عليه.

والمحفوظ عن مالك ما رواه في الموطأ عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً؛ أنه كان يرفع إذا افتتح، وإذا رفع رأسه من الركوع.

قلت: وعلته وهم يحيى القطان، وعبدالله بن نافع، وخالد بن مخلد، وإسحاق الحنيني في متن هذا الحديث فجعلوه من رواية مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم « وذكر الرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع »[٤]. وزادوا فيه " وفي الرفع من الركوع "، وقد اختلف في رفع اليدين في هذا الحديث من أوجه متعددة.

مثال آخر: ما ذكره من حديث الزهري عن أنس «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»[٥].

قال الدارقطني: وروى هذا الحديث إسحاق بن بشر الكاهلي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الهجرة دون النهي عن التحاسد، وقال فيه: وخيرهما الذي يبدأ بالسلام على صاحبه" ووهم في هذا القول.

---

[١] المصدر السابق، ج٨/ ص ٢٢٦/ رقم١٥٣٥.

[٢] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، ص٧٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

[٤] المصدر السابق، ج١٣/ ص١٤/ رقم٢٩٠٢.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٨/ رقم ٢٦١٦.

قلت: وعلته الزيادة في المتن بقوله: (ألا وإن...وعلى صاحبه) في قوله: " ألا وإن خيرهما الذي يبدأ بالسلام على صاحبه"[١].

فقد زاد فيه إسحاق زيادةً لم يذكرها سائر من روى الحديث عن مالك أو من تابعه بروايته عن الزهري، وإن كانت هذه الزيادة لا تؤثر في معنى الحديث.

والمتن الصحيح لهذا الحديث: مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَاناً، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُهَجِرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ»[٢].

ثانياً: الوهم بصياغة الحديث على كلام الفقهاء[٣]:ومثال ذلك حديث:«في مس الذكر والوضوء منه»[٤].

قال الدارقطني: حدثنا هارون بن أبي علقمة الفروي، قال: حدثنا أبي، عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: « من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء»[٥].

وهذا غريب لم يروه غير هارونَ وهو هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي، عن أبيه موسى بن أبي علقمة، عن مالك، وهو منسوب في الإسناد إلى جده أبي علقمة، ومن روى هذا الحديث، عن أبي علقمة الفروي، عن مالك، فقد وهم.

قلت: وعلته رواية أبي علقمة الفروي بما فهمه من الحديث فرواه بالمعنى وهي طريقة الفقهاء في روايتهم للأحاديث فلا يقيمون لها إسناداً ويخطئون في متونها فيخالفون بذلك حفاظ الحديث[٦].

ولفظ الحديث عن بُسْرَةَ ابنة صفوان روي مرفوعاً بألفاظ مختلفة لا يذكر فيها: « من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء» كما رواه أبو علقمة الفروي عن مالك.

المطلب الثالث: طرق الكشف عن الوهم[٧].

قلت: والسبيل إلى معرفة الوهم هو السبيل ذاته إلى كيفية معرفة العلل في الحديث، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: جمع طرق الحديث أو تتبع طرقه: ويكون ذلك من خلال جمع طرق الحديث ذات الموضوع الواحد من مصادرها المختلفة، صحاح أو سنن أو جوامع أو مسانيد.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٨/ رقم ٢٦١٦.

[٢] البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، (١٤٢٢هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ، ط١، ج٨/ ص٢١/ رقم٦٠٧٦، دار طوق النجاة.

[٣] ينظر: الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار، مصدر سابق، ص ٣٣٠.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.

[٥] المصدر السابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.

[٦] انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، سعيد همام،ج٢/ رقم ٨٣٤.

[٧] انظر: محيي، عماد شمس، الوهم عند المحدثين، مصدر سابق، ص١٤١.

قال القاري: " وتحصل معرفة ذلك -أي الوهم-، بكثرة التتبع -أي النظر- في رجال الأسانيد، واختلافات المتون، وجمع الطرق-أي الأسانيد المشتملة على المتون، واستقصائها من المجامع والمسانيد، والنظر في اختلاف رواة كل حديث، وضبطهم، وإتقانهم؛ ليحصل الترجيح بذلك، ويعلم أنه موصول، أو مرسل، أو نحوهما، ورواية غيرهم على سبيل التوهم[١].

وقال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه "[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل:" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا"[٣].

ثانياً: المقارنة بين طرق الحديث المختلفة: ويكون ذلك من خلال النظر والمقارنة بين طرق الحديث التي جمعت بعضها مع بعض لبيان أوجه الاختلاف التي من خلالها يكون بيان علل الحديث.

قال الخطيب البغدادي: " والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته..."[٤].

وقال ابن المبارك: " إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[٥].

وقال ابن حجر:" أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[٦].

ثالثاً: الترجيح بين رواة الحديث: ويكون ذلك من خلال قرائن وقواعد الترجيح مع وجود الاختلاف بين الروايات، ولا يكون ذلك إلا بعد جمع طرق الحديث، والمقارنة بينها.

قال الخطيب البغدادي:"...وينظر في اختلاف رواته - الحديث - ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[٧].

رابعاً: معرفة المتشابه من الأسماء: إن لمعرفة اسم الراوي الصحيح والصريح فائدة عظيمة حتى يمكن التمييز بينه وبين غيره من الرواة، وهذا من الأسباب وأعمها في معرفة الراوي نفسه ومن أي طبقة هو، وما هي درجة الاحتجاج بحديثه عند أهل هذا العلم، فقد يقع التشابه في أسماء الرواة أو في كناهم أو ألقابهم، فيجب التمييز بين ذلك كله لمعرفة عين الراوي في روايته للحديث[٨].

ومثاله: ما ذكره الدارقطني من حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ: «حَيْثُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الطِّيَرَةِ وَالْكَهَانَةِ... يَرْوِيهِ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

---

[١] القاري، علي بن (سلطان) محمد نور الدين، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة وآخرين، ص٤٥٨، دار الأرقم، لبنان – بيروت.

[٢] القاري، شرح نخبة الفكر، مصدر سابق، ص٤٥٨.

[٣] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان،ج٢/ ص٢١٢، مكتبة المعارف – الرياض.

[٤] المصدر السابق، ج٢/ ص٢٩٥

[٥] المصدر السابق، ج٢/ ص٢٩٥

[٦] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، مصدر سابق، ج١/ ص١١٤.

[٧] الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٩٥.

[٨] الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الامصار، مصدر سابق، ص٣٧٨- ٣٧٩.

... وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِلَالٍ، وَوَهِمَ فِيهِ، فَقَالَ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى مَالِكٍ فِي الْوَهْمِ.
وَرَوَاهُ الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ شَيْخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سَمَّاهُ حَبِيبَ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ)[١].

قلت: وعلته جعل مالك الحديث عن عمر بن الحكم بدلاً من معاوية بن الحكم، فقد سُئِل رحمه الله إنك تخطئ اسامي الرجال فتقول عمر بن الحكم وهو معاوية بن الحكم فقال: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي.

خامساً: الكشف عن طول الملازمة وقصرها: إن طول الملازمة للشيخ أدعى لحفظ حديثه وأتقن وأقل عرضة للوقوع في الوهم، فقد كان أصحاب مالك منهم الملازم له والأحفظ لحديثه، لذا فقد كان عبدالله بن مسلمة القعنبي من اثبت أصحاب مالك في الموطأ[٢]، ومنهم المقل الذي لم يروِ عنه إلا الحديث والحديثان.

ذكر ابن ماكولا في ترجمة يزيد بن سعيد فقال: " وأما الصَبَّاحي، فهو يزيد بن سعيد الصَبَّاحي، مديني، يروي عن مالك بن أنس حديثين"[٣].

وقد ذكر الدارقطني له حديثاً وهم فيه على مالك من حديث «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ...[٤]. وهذا الحديث وهم فيه يزيد بن سعيد الصباحي برفعه وهو موقوف، وكذلك اضطرب في متنه.

سادساً: معرفة الإقلاب (الحديث المقلوب): والمقلوب هو الحديث الذي أبدل في سنده أو في متنه لفظ بآخر بتقديم أو تأخير ونحوه عمداً أو سهواً[٥].

قال الذهبي: هو ما رواه الشيخُ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلِب عليه ويَنُطّ من إسناد حديث إلى متن آخر بعده، أو أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راو، مثل مرة بن كعب، بـكعب بن مرة[٦].

مثاله: ما رواه الدارقطني من حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عبد الرحمن، ومجمع ابني يزيد بن جارية؛ قصة الخنساء:« وردَّ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها حتى تزوجت، أبا لبابة»

قال الدارقطني: واختلف عن مالك:

فرواه القعنبي، وعبد الرحمن بن مهدي، والنفيلي، ومحمد بن الحسن، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عن أبيه، عن عبد الرحمن، ومجمع ابني يزيد، عن خنساء بنت خذام. وقال ابن مهدي: إن خنساء.

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص ٨١/ رقم١٢٢٨.
(٢) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق، تحقيق: بشار عواد، ج١/ ص٦١٠.
(٣) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف، مصدر سابق، ج٥/ ص٢١١.
(٤) المصدر السابق، ج١٠/ ص ٣٨٤/ رقم٢٠٧٠.
(٥) السخاوي، فتح المغيث، مصدر سابق، ج١/ ص٣٣٥.
(٦) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز،(١٤١٢هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ص٦٠، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

ورواه ابن وهب عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عن أبيه، وقال عن عبد الرحمن ويزيد ابني مجمع. وكذلك قال أبو مسعود: عن معن، عن مالك، وكلاهما وهم.

قلت: وعلته القلب في الإسناد، فقال عبدالله بن وهب: عبد الرحمن ويزيد ابني مجمع، وكذلك قال أبو مسعود أيضاً، وكلاهما وهم.

وهذا مما انقلب الإسناد منهما على مالك، قال الدارقطني:" والصواب عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد "[١].

سابعاً: معرفة التصحيف: ينبغي أن يكون اعتناء الراوي بضبط اللفظ ونقله كما هو دون زيادة أو نقصان، ولا يصح نقله بالمعنى إلا بشروط[٢]، وكذلك الأسماء ونقلها كما هي فإنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبله وبما بعده.

قال أبو إسحاق النجيرمي: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه[٣].

ومثاله: ما ذكره الدارقطني من حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال رسول الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ...».

قال الدارطني: وَاخْتُلِفَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ:

فَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمَعْنٌ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَرَوْحٌ، وَابْنُ نَافِعٍ، وَإِسْحَاقُ الطَّبَّاعُ، وَبِشْرُ بْنُ عُمَرَ، رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا سَلَمَةَ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَوَهِمَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْأَغَرَّ.

قلت: وعلته التصحيف في الإسناد: وذلك من خلال إبداله الأغر بالأعرج على سبيل الوهم والخطأ، حيث أبدل زيد بن يحيى، الأغر بالأعرج في إسناد هذا الحديث.

***

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٤٣٥/ رقم٤١٢٨.

(٢) انظر: حاتم عارف عوني، (١٤٢٨هـ)، شرح موقظة الذهبي، ط٢، دار ابن الجوزي، السعودية، ص٢٠٩.

(٣) المصدر السابق، ج١/ ص٢٦٩.

الفصل الثاني: الأوهام المسندة للإمام مالك بن أنس في السند والمتن.

تنوعت العلل في الحديث النبوي الشريف فهناك علة الإرسال، والوقف، والإنقطاع، والإعضال، والإدراج، ودخول حديث في حديث، إلى غير ذلك مما اصطلح عليه أهل العلم بالصنعة الحديثية بأنه من العلل في الحديث.

وفي هذا الفصل محاولة للكشف عن الأحاديث المُعلّة بالوهم عن الإمام مالك بن أنس المتعلقة بالسند والمتن.

والإمام مالك من أبرز الأئمة، والمسلّم له بالتقدم، والمتمكن في هذه الصنعة، ولا يعني أنه معصوم من الخطأ والوهم الذي لا يسلم منه إلا من عصمه الله تعالى وهم الأنبياء عليهم السلام، وغيرهم يُخطئ ويصيب.

فبالاستقراء والتتبع وجِدَت أحاديث رويت عنه أعلها الدارقطني، في كتابه العلل. وهي أنواعٌ في السند والمتن من هذا الفصل وفيه مبحثان كالآتي:

المبحث الأول: أوهام الإمام مالك بن أنس في السند.

المطلب الأول: الأحاديث المعلَّة بالوهم بإسقاط راوٍ من الإسناد

المطلب الثاني: الوهم بزيادة راوٍ في الإسناد.

المطلب الثالث: الوهم بإبدال بعض رجال الإسناد.

المبحث الثاني: أوهام الإمام مالك بن أنس في المتن.

المبحث الأول: أوهام الإمام مالك بن أنس في السند.

وفي هذا المبحث دراسة للأحاديث الواردة عن الإمام مالك بن أنس المُعلَّة بالوهم في السند كما ذكرها الدارقطني في العلل وعددها ثمانية أحاديث مقسمة إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: الأحاديث المُعلَّة بالوهم بإسقاط راوٍ من الإسناد.

وفيه ثلاثة أحاديث كالآتي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (سُئِلَ الدارقطني: عَنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ - رضي الله عنه - ،«ضَعْ خَدِّي بِالْأَرْضِ وَيْلٌ لِي إِنْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لِي».

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ عبيدالله بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ أَنَا آخِرُ النَّاسِ عَهْدًا بِعُمَرَ.

قَالَ: حَدَّثَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عبيدالله كَذَلِكَ.

وَخَالَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا عَاصِمَ بْنَ عبيدالله.

وَقِيلَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عُثْمَانَ. قَالَهُ أَبُو خَلِيفَةَ[(١)]: عَنِ الْقَعْنَبِيِّ وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو خَلِيفَةَ.

وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عبيدالله، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبَانَ.

وَهَذَا الِاضْطِرَابُ فِيهِ مِنْ عَاصِمِ بْنِ عبيدالله.

وَوَهِمَ مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ، أَوْ تَعَمَّدَ إِسْقَاطَ عَاصِمِ بْنِ عبيدالله فَإِنَّ لَهُ عَادَةً بِهَذَا أَنْ يُسْقِطَ اسْمَ الضَّعِيفِ عِنْدَهُ فِي الْإِسْنَادِ مِثْلَ عِكْرِمَةَ وَنَحْوِهِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِالله، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ. وَالْقَوْلُ قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ)[(٢)].

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم فيه بإسقاط عاصم بن عبيدالله من إسناده أو تعمد ذلك وعلله بالاضطراب.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

اولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب، ومداره على عاصم بن عبيدالله[(٣)]. وروي عن مالك بن أنس من طريق القعنبي من غير ذكر عاصم بن عبيدالله من وجهين:

---

(١) الفضل بن الحُباب عمرو بن محمد بن شعيب، أبو خليفة الْجُمَحِيّ البصْريّ. (ت: ٢٠٦- ٣٠٥ هـ)، كان محدّثًا ثقة. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (٢٠٠٣م)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، ط١،ج٧/ ص٩٢، دار الغرب الإسلامي.

(٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٨/ رقم٨٣.

(٣) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٧.

الوجه الأول: القعنبي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان. وهذا الوجه أخرجه كل من:

١ - ابن سعد[١]، ٢ - وأبي داود، زهد عمر وأخباره[٢]، ٣ - وابن شبّة في أخبار عمر[٣]، كلهم من طريق القعنبي.

الوجه الثاني: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن حمران بن أبان، عن عثمان.

وهذا الوجه وهمٌ من أَبي خَلِيفَةَ – الفضل بن الحباب - عَنِ الْقَعَنْبِيِّ. قال الدارقطني: وَوَهِمَ فِيهِ أَبُو خَلِيفَةَ [٤]، وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل[٥].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ إسقاط عاصم بن عبيدالله من إسناد مالك أو تعمد ذلك وبيان ذلك كالآتي:

أما رواية القعنبي عن مالك: فقد حكم الدارقطني بوهم مالك؛ لأنه لم يذكر عاصم بن عبيدالله بينهما؛ بينما ذكره غيره من الثقات عن يحيى - وهو حماد بن زيد - ووافقه بذكر عاصم في السند الثوري، وشعبة بن الحجاج.

وقد ذكر الدارقطني روايات عاصم هذه من عدة أوجه وكُلها مختلفة؛ فمرة رواه عن أبان بن عثمان عن أبيه، وهذا طريق الثوري، ومرّة: عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، وهذا طريق شعبة[٦]. وهذه الوجوه حكم عليها الدارقطني بالاضطراب.

وأشار الدارقطني إلى أنه لا يكون وهماً؛ لأن من منهج الإمام مالك إسقاط الضعيف أو من لا يرغب الرواية عنه كعاصم فلم يذكر في إسناده.

وعاصم بن عبيدالله مختلف فيه، وضعفه الأغلب، قال الذهبي: ضعفه مالك، وقال يحيى والنسائي: ضعيف، لا يحتج به، وقال الدارقطني: يترك، وهو مغفل، وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال العجلي: لا بأس به، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه[٧]، وقَال أَبُو حاتم: منكر الْحَدِيث،

---

[١] ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، (٢٠٠١ م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، ج٣/ ص٣٣٤، مكتبة الخانجي – القاهرة.

[٢] أبو داود، سليمان بن الأشعث، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)،الزهد، تحقيق: ياسر بن ابراهيم بن محمد، وآخرين، ص٦٤/ رقم٤٣، دار المشكاة، حلوان.

[٣] ابن شبّة، عمر بن شبة، (١٣٩٩ هـ)، تاريخ المدينة لابن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت،ج٣/ ص٩١٨، جدة.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٨.

[٥] المصدر السابق، ج٢/ ص٨/ رقم٨٣.

[٦] انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق،ج٤٤/ ص٤٤٤.

[٧] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٥٤.

مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه[١]، وقال ابن حبان: كان سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطئه[٢].

وعلى ما ذكر الدارقطني أحد أمرين:

أما الأول: وهو الوهم فقد ذكر ابن سعد[٣]، ومن طريق ابن عساكر[٤]، عن حماد بن زيد من طريق سليمان بن حرب ومحمد بن الفضل أنه وافق مالكاً على عدم ذكر عاصم في إسناد هذا الحديث.

وسليمان بن حرب الأزدي الواشحي، ثقة إمام، حافظ[٥]، ومحمد بن الفضل السدوسي لقبه عارم ثقة، ثبت، تغير في آخر عمره[٦].

لكن من مراجعة تخريج الحديث وتتبع طرقه تبين أن ابن شبَّة ذكر حديث حماد بن زيد من طريق سليمان بن حرب وحده وفيه عاصم.

قلت: فلعل عدم ذكر عاصم في طبقات ابن سعد من تصرفه أو قصد رواية مالك وحمل رواية حماد بن زيد عليها؛ لأنه عطفها على رواية مالك.

فقد ذكر إسناد مالك من طريق القعنبي ثم ذكر إسناد حماد من طريق سليمان ومحمد ثم قال: " جميعاً عن يحيى..."[٧].

فهنا ابنُ سعدٍ خالف ابنَ شبَّة وأبا داود فقد رواه من طريق محمد بن عبيد بن حساب عند إذ ذكر عاصم بن عبيدالله في إسناد حماد بن زيد. ومحمد بن عبيد، وثقه النسائي، وعند أبي داود حجة[٨].

وذكره البلاذري من طريق أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني[٩]، دون ذكر عاصم بن عبيدالله. وسليمان، ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة[١٠].

فلا أعرف هل فاتت هذه الدارقطني أم أنه رجح أن الثابت عن حماد بن زيد ليس فيه ذكر عاصم أم أن هناك فيه سقط من السند في كتاب البلاذري. كل ذلك محتمل.

وعلى القول بموافقة حماد بن زيد في بعض الطرق لمالك قد يقال: إنّ مالكاً هكذا سمعه من يحيى فليس هناك وهم.

---

[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٣/ ص٥٠٠.

[٢] مغلطاي بن قليج بن عبد الله، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد وآخرين ، ط١، ج٧/ ص١٠٩، الفاروق الحديثة.

[٣] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٣٤.

[٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق،ج٤٤/ ص٤٤٤.

[٥] ابن حجر تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

[٦] المصدر السابق، ٥٠٢.

[٧] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٣٤.

[٨] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٩٢٤.

[٩] البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار وآخرين، ط١، ج١٠/ ص٤٣٧، دار الفكر – بيروت.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ١٧٨.

وأما الثاني: بالنسبة لإسقاط مالك لعاصم: فعلى القول بأن ذكر عاصم ثابت في السند وإن مالكاً أسقطه متعمداً، كما ذكر الدارقطني ذلك، وهذا يعد من قبيل التسوية التي تذكر عن مالك.

قال ابن حجر:" فهذا مالكٌ قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة، وحذف من ليس عنده بثقة"[١].

وقال كذلك: " فلو كانت التسوية تدليساً لعدَّ مالك في المدلسين، وقد أنكروا على من عده فيهم"[٢].

وقال أيضاً:" وكذا كان يسقط عاصم بن عبيدالله من إسناد آخر... ذكر الدارقطني وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليساً "[٣].

وكذلك لا نسميه تسوية[٤]: فليس فيها إيهام؛ لأن يحيى فيما علمت لم يعرف له رواية عن عبد الرحمن بن أبان فالانقطاع ظاهر، وهذه التسوية التي يقبلها مالك.

قلت: التسوية عند مالك غير تدليس التسوية المعروف؛ حيث روى أحاديث وأسقط الواسطة ولم يحصل بينهما المذكور ومن بعده لقاء، فهذا تسوية دون تدليس[٥].

فمن خلال ما تقدم، وتخريج الحديث نقول: أن مالكاً هكذا سمعة وحدث به لأمور:

١- إن مالكاً لم يجز الرواية عن عاصم؛ فمن منهجه أو شرطة في الرواية لم يحدث إلا عن ثقة.

قال ابن حبان: "وأعرض عمّن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة"[٦].

٢- أنكر مالك من روى عن عاصم، فعن يحيى قال:" بَلغنِي عن مالك بن أنس أَنه قال عجباً من شُعبة هذا الذِي ينتقى الرِّجال وهو يحدث عَن عَاصِم بن عبيدالله"[٧].

٣- وعدَّ الدارقطني عاصم في أحاديث الموطأ في بقية شيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ وغيره ولم يسند عنهم[٨].

٤- وقال ابن حجر:"وهذه عادته فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه "[٩].

فكما أن عكرمة ليس بحجة عنده فلم يرو عنه، كذلك عاصم ليس بحجة عنده فلم يرو عنه[١٠].

---

[١] انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، مصدر سابق، ج٢/ ص ٦١٨.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص٦٢٠.

[٣] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،(١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م)، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، ط١، ص ٢٤، مكتبة المنار– عمان.

[٤] انظر: القضاة وآخرون، التسوية عند الإمام مالك، مصدر سابق، ص٢٠٨ -٢٠٩، بتصرف.

[٥] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٩.

[٦] ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج٧/ص٤٥٩.

[٧] ابن معين، يحيى بن معين بن عون، (١٣٩٩ه – ١٩٧٩م)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، ج٣/ ص١٧٠، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

[٨] الدارقطني، علي بن عمر، أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، تحقيق: هشام بن علي، ص ٢٢٧وص٢٣٧، مكتبة أهل الحديث، الشارقة – الإمارات.

[٩] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٢.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٩.

وهكذا يلاحظ أن مالكاً لم يهم ولم يخطئ ولم يتعمد الإسقاط، فغاية ما في الأمر أن الحديث هكذا صح عنده.

أما الوجه الثاني: فقد قال الدارقطني: بوهم أبي خليفة ورجح ما ذكره القعنبي.

قلت: والفضل بن الحباب ضاع كتابه وحدث من حفظه، وتكلم فيه. فلعله حدث به من حفظه فوهم به، زيادة على أنه لا يقدم على أبي داود في الحفظ والتثبت، وقد وافق أبو داود ابن سعد وابن شبّة.

قال الخليلي: " احترقت كتبه: منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب"[١].

ثالثاً: الحكم على الحديث: بما أن الاحتمال قائم على ذكر عاصم وعدمه فيكون أحد أمرين: فإذا كان الإسناد يرجع إلى عاصم فهو ضعيف؛ لسوء حفظه واضطرابه، فعاصم وثقه بعض العلماء وضعفه الأغلب وبالتالي لا يحتج به إذا انفرد.

أو: ليس في طريق مالك ذكر لعاصم، فيكون في السند انقطاع؛ لأنه لا يعرف ليحيى رواية عن عبد الرحمن بن أبان.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ عُمَرَ حِينِ طُعِنَ وَأَنَّهُ صَلَّى وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ دما وقوله: «لا حظ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ».

فَقَالَ: رَوَاهُ سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة. حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

ورَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ كَذَلِكَ أَبُو الزِّنَادِ، وَهِشَامُ بن عروة.

واختلف عن هشام فرواه زائدة وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَأَبُو ضَمْرَةَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَالْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعَبْدَةُ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الْمِسْوَرِ بن مخرمة.

وَخَالَفَهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ؛ فَرَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ.

وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، وَعبدالله بْنُ إِدْرِيسَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ هِشَامٍ، عن أبيه، عن المسور.

والقول قول زائدة وَمَنْ تَابَعَهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ.

وَقَوْلُ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ الْمِسْوَرَ أَخْبَرَهُ، وَهْمٌ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِكَثْرَةِ مَنْ خَالَفَهُ مِمَّنْ قَدَّمْنَا ذكره)[٢].

هكذا فقد حكم الدارقطني على رواية مالك بن أنس بالوهم في هذا الحديث، وفيه إسقاط سليمان بن يسار بين عروة والمسور بن مخرمة.

---

[١] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج٢/ ص.٥٢٦

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٠-٢١١/ رقم٢٢٧.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -[١]، وقد ذكر أوجه أخرى بعد هذا الوجه، ومداره على هشام بن عروة، وروي عن مالك من وجه واحد.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: كتاب الطهارة، باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف، برواية القعنبي[٢]، ورواية يحيى الليثي[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري[٤]، ورواية سويد الحدثاني[٥].

٢- وإسماعيل القاضي، حديث هشام بن عروة بن الزبير[٦].

٣- والدارقطني، ذكر أحاديث رواها عن هشام بن عروة وخولف فيها[٧].

٤- والبيهقي، كتاب الحيض، باب ما يفعل من غلبه الدم من رعاف أو جرح[٨]، من طريق يحيى بن بكير.

٥- والبغوي، كتاب الحيض، باب من غلبه الدم من طريق أبي مصعب أحمد بن أبي بكر[٩].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم مالك بن أنس بإسقاط سليمان بن يسار بين عروة والمسور بن مخرمة، ومن النظر فيما ذكره الدارقطني وتخريج الحديث يتبين:

أولاً: أن مالكاً لم ينفرد بإسقاط سليمان بن يسار من الإسناد بل توبع على ذلك، كالآتي:

أ – تابعه عدَّةٌ من الرواة الثقات على إسناده ذكر منهم الدارقطني في العلل[١٠]:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص١٢٧.

[٢] مالك بن أنس بن عامر المدني، (١٩٩٩م)، الموطأ برواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، ط١، ،ج١ص١٠٨/ رقم٥٤، دار الغرب الإسلامي.

[٣] مالك بن أنس بن عامر المدني، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج١/ ص٣٩/ رقم٨٢، دار إحياء التراث العربي – مصر.

[٤] مالك بن أنس بن عامر المدني (١٤١٢ هـ)، موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرين، ج١/ ص٤٤/ رقم١٠١، مؤسسة الرسالة.

[٥] مالك بن أنس بن عامر المدني، (١٩٩٩م)، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط١، ص٦٢/ رقم٤٤، دار الغرب الإسلامي.

[٦] إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، (٢٠٠٢م)، مسند حديث مالك بن أنس، برواية: محمد بن عبد الله بن الحسان بن أبي المنظور(٣٣٧ هـ)، تحقيق: ميكلوش موراني، ط١،ص٢٥/ رقم٣٩، دار الغرب الإسلامي.

[٧] الدارقطني،علي بن عمر، (١٩٩٧م)، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، ط١، ص٨٠/ رقم٢٧، مكتبة الرشد – الرياض.

[٨] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٣٥/ رقم ١٦٧٣.

[٩] البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط٢، ج٢/ ص١٥٧/ رقم ٣٣٠، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٠.

١- جرير بن عبد الحميد بنِ يزيد الضَّبِّيُّ، ثقة، حجة[١]، ٢- وعبدالله بن إدريس، ثقة[٢]،٣- وعيسى بن يونس بنِ عَمْرِو بنِ عبدالله الهَمْدَانِيُّ، ثقة عند الإمام أحمد، والنسائي، وأبو حاتم، وابن خِرَاشٍ، وقال أحمد: ثبت[٣]، ٤- ومحمد بن دينار الطّاحي البصري، قال النسائي وابن معين: ليس به بأس، ومرّة ضعيف، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الدارقطني: ضعيف ومرّة متروك، وقال أبو داود: تغيرقبل أن يموت، وقال أبو زرعة: صدوق[٤].

ب - وكذلك تابعه على إسناده: وكيع بن الجراح بن مَلِيْحِ الرؤاسي، ثقة، حافظ، ثبت[٥]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة أن ابن عباس دخل على عمر...".
وهذا الطريق أخرجه كل من:

١- ابن سعد، ترجمة عمر[٦]. ٢- وعبدالله بن أحمد، كتاب الصلاة، باب المواقيت، به[٧].

ج – وتابعه كذلك: ابن نمير الوليد بن نمير بن أوس الأشعري، وخلاصة القول فيه مقبول[٨].وهذا الوجه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الإيمان والرؤيا[٩].

ثانياً: خالف عدد من الثقات مالكاً فذكروا سليمان بن يسار، منهم:

١- زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي، ثقة ثبت[١٠]، ٢- وإسماعيل بن زكريا مختلف فيه، قال أحمد: ما به بأس، ومرة: حديثه حديث مقارب، ومرة: ضعيف، وعن ابن معين: ثقة، ومرة ضعيف [١١]، ورتبته عند ابن حجر، صدوق يخطئ قليلاً[١٢]، ٣- وعلي بن مسهر القرشي، قال النسائي والعجلي: ثقة، وقال أبو زُرعة: صدوق، ثقة، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات [١٣]، ٤- وأبو ضمرة أنس بن عياض، ثقة[١٤]، ٥- والليث بن سعد، ثقة ثبت، إمام مشهور[١٥]، ٦- والمفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة المصري، ثقة[١٦]،

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص١١.
[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٩٥.
[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٨/ ص٤٩١.
[٤] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٩/ ص١٥٥.
[٥] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٤/ ص١٢٣٠.
[٦] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج٦/ ص١٦٦.
[٧] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، ط١، ص٥٥/ رقم ١٩٣، المكتب الإسلامي – بيروت.
[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٨٤.
[٩] ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، (١٤٠٩هـ) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، ج٦/ ص١٦٤/ رقم ٣٠٣٦١، مكتبة الرشد – الرياض.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢١٣.
[١١] الذهبي، ميزان الإعتدال، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٨.
[١٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٤٣٥.
[١٣] المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢١/ رقم١٣٥.
[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٥٨.
[١٥] المصدرالسابق، ص٤٦٤.
[١٦] المصدر السابق، ص٥٤٤.

٧- وحماد بن أسامة، قال أحمد وابن معين: ثقة[١]، ٨- وحماد بن سلمة بن دينار البصري، قال ابن معين: ثقة[٢]، ٩- وأبو معاوية الضرير، محمد بن خازم، ثقة ثبت[٣]، ١٠- وعبدة بن سليمان الكِلاَبِيُّ، حافظ، حجة، وقال احمد بن حنبل والعِجْلِيُّ: ثقةٌ ثقة[٤].

كلهم وعددهم عشرة رواة رووه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة. وهذا الوجه أخرجه الدارقطني[٥].

والذي يظهر لي من كلام الدارقطني: أنه أعلّ رواية مالك في هذا الحديث بسبب كثرة من خالفه بزيادة سليمان بن يسار في إسناد هذا الحديث، وقد بلغوا عشرة رواة عن هشام بن عروة.

قال الدارقطني: " عن مالك، عن هشام، عن أبيه؛ أن المسور أخبره وهم منه؛ لكثرة من خالفه"[٦].

قلت: لم ينفرد به الإمام مالك بل تابعه عدَّة من الرواة على إسناده وهم ثقات كما سبق بيانه في متابعة مالك.

فطريق زائدة ومن تابعه، عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار"[٧]: إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وكذلك طريق مالك بن أنس ومن تابعه إسناده صحيح، ورجاله ثقات هذا أولاً.

وثانياً: ما المانع أن يكون عروة سمعه من سليمان أولاً، ثم لقي المسور وسمعه منه مباشرة، فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا.

وقد سمع عروة بن الزبير من المسور بن مخرمة كما ذكر المزي في الأطراف[٨]. فيصح بذلك الوجهين.

ومما يؤكد صحة ما ذهبت إليه أن أبا الزناد رواه عن عروة، وسليمان بن يسار كلاهما عن المسور بن مخرمة.

قال الإمام أحمد: حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَابْنُ عَبَّاسٍ...".

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١ - الإمام أحمد في الزهد[٩]. ٢- واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[١٠].

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٧٩.
[٢] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٣ / ص٥٣٣.
[٣] المصدر السابق، ج١ / ص٥٩١.
[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٨/ ص٥١١.
[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٠.
[٦] المصدر السابق، ج٢/ ص٢١٠/ ٢٢٧.
[٧] المصدر السابق، ج٢/ ص ٢٠٩/ ٢٢٧.
[٨] انظر: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٨٢.
[٩] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، الزهد، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، ط١، ص١٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
[١٠] اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، ط٢، ج٤/ ص٩٠٦/ رقم ١٥٢٨، دار طيبة – المملكة العربية السعودية.

قلت: فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث والله اعلم.

وسليمان بن يسار: قال يحيى بن معين: ثقة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة عالماً، رفيعاً فقيهاً كثير الحديث[١].

رابعاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، وروايته بزيادة سليمان بن يسار كذلك صحيحة.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ».

قال الدارقطني: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ زِيَادٍ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، وَوَهِمَ فِيهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَهَذَا مِمَّا يُعْتَدُّ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَبَّادُ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَهُوَ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ فَإِنْ كَانَ رَوْحٌ حَفِظَهُ عَنْ مَالِكٍ هَكَذَا فَقَدْ أَتَى بِالصَّوَابِ عَنِ الزهري)[٢].

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم فيه بقوله: عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند المغيرة بن شعبة[٣]، ومداره على محمد بن شهاب الزهري، وقد روى الدارقطني هذا الحديث من غير هذا الطريق قبل أن يستهل به من طريق الزهري من أوجه أخرى، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري[٤]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة[٥]، ورواية أبي الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، كلهم في باب المسح على الخفين[٦].

---

[١] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٣/ ص٥٧.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص١٠٣.

[٣] المصدر السابق، ج٧/ ص١٠٣.

[٤] مالك، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٩/ رقم٨٧.

[٥] مالك، الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٥/ رقم٧١.

[٦] مالك بن أنس بن عامر المدني، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، ص٤٣/ رقم٤٧، المكتبة العلمية.

٢- والإمام أحمد، من طريق مصعب بن عبدالله الزُّبَيْرِيُّ، وعبد الرحمن بن مهدي، وقال: عن أبيه ولم يقل عن المغيرة بن شعبة[١].

٣- والشافعي، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين[٢].

١- والبخاري[٣]، وابن عساكر[٤]، وابن كثير[٥].

٢- ومسلم، ذكر حديث آخر وهم مالك في إسناده[٦].

٣- وابن أبي حاتم في العلل[٧]، والجرح والتعديل[٨].

الوجه الثاني: مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- النسائي، من طريق عبدالله بن وهب، عن مالك، ويونس، وعمرو بن الحارث، كتاب الصلاة، باب صبّ الخادم الماء على الرجل للوضوء[٩].

٢- والجوهري، من طريق القعنبي[١٠].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ جعل مالك الحديث عن عباد بن زياد رجل من ولد المغيرة وليس هو كذلك بل هو عباد بن زياد عن رجل من ولد المغيرة، فتفرد به ولم يتابع عليه.

قال ابن عبد البر:" هكذا قال مالك في هذا الحديث: عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك[١١]، وهو وهم وغلط منه لم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب ولا غيرهم فخالف مالك على روايته كل من:

[١] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، ط١، ج٤/ ص٢٤٧/ رقم١٨٣٤٢-١٨٣٤٣، عالم الكتب – بيروت.

[٢] الشافعي، محمد بن إدريس، (١٣٧٠هـ - ١٩٥١م)، مسند الإمام الشافعي، رتبه وترجم له: محمد عابد السندي، وآخرين، دون طبعة، ج١/ ص٤٢/ رقم١٢٥، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[٣] البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، وآخرون، ج٦/ ص٣٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

[٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٧- ٢٢٨.

[٥] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، ط٢، ج٨/ رقم١٥٥، دار خضر، بيروت - لبنان، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.

[٦] مسلم، التمييز، مصدر سابق، ص٢١٩.

[٧] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥-١٦/ رقم١٨٢.

[٨] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٦/ ص٨٠.

[٩] النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، ج١/ ص٦٢/ رقم٧٩، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[١٠] الجَوْهَرِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، (١٩٩٧م)، مسند الموطأ للجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وآخرين، ط١، ص٢١٦/ رقم٢٢٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

[١١] قلت: وهذا على الأغلب بل خالف القعنبي وروح بن عبادة وعبد الله بن وهب أصحاب مالك فذكروا في إسناده عباد زياد كما ذكره مالك بن أنس.

[١٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/ ص١٢٠.

١- يونس بن يزيد الأيلي، قال الذهبي: إمام، ثقة، محدث، قَالَ العِجْلِيُّ، والنسائي ثقةٌ، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق[١]، وروايته أخرجها، أبو داود[٢]، والنسائي[٣]، والطبراني[٤]، وابن عساكر[٥].

٢- وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، ثقة، فاضل، وكان يدلس، ويرسل[٦]. وروايته أخرجها مسلم[٧]، والإمام أحمد[٨]، وعبد الرزاق الصنعاني[٩]، والطبراني[١٠]، والبيهقي[١١]، والبغوي[١٢]، عساكر[١٣]، وعبد بن حميد[١٤].

٣- وعمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، قال الذهبي: حافظ، ثبت، وثقه يحيى بن معين، والنسائي[١٥]، ومحمد بن إسحاق بن يسار: ثقة، حسن الحديث[١٦]، ذكرهما الدارقطني في العلل[١٧].

٤- وصالح بن أبي الأخضر اليمامي، ضعيف يعتبر به[١٨]. وروايته أخرجها النسائي[١٩]، وأحمد بن حنبل[٢٠]، وابن عساكر[٢١].

٥- ومعمر بن راشد الأزدي، ثقة، ثبت فاضل[١]، وروايته أخرجها عبد بن حميد[٢].

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٦/ ص٢٩٩-٣٠٠.

[٢] أبو داود، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١/ ص٣٧/ رقم ١٤٩، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

[٣] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق،ج١/ ص١٤٤/ رقم١٦٥-١٦٦.

[٤] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، ج٢٠/ ص٣٧٦/رقم ٨٨٠ وص٣٧٧/رقم٨٨١، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

[٥] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٧- ٢٢٩.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٦٣.

[٧] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٧/ رقم١٠٥.

[٨] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٤/ ص٢٤٩/ رقم١٨٣٥٩و ص٢٥١/ رقم١٨٣٨٠.

[٩] الصنعاني، عبد الرزاق بن همام بن نافع، (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ج١/ ص١٩١/ رقم ٧٤٨، المكتب الإسلامي – بيروت.

[١٠] الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، ج٢٠/ ص٣٧٦/ رقم ٨٨٠ وص٣٧٧/ رقم٨٨١.

[١١] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق،ج١/ ص ٤١٢/ رقم١٢٩٧.

[١٢] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق،ج١/ ص٤٥٥/ رقم ٢٣٦.

[١٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٧- ٢٢٨.

[١٤] عبد الحميد بن حميد بن نصر، (١٤٠٨ه- ١٩٨٨م)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، وآخرين، ط١، ص١٥٢/ رقم٣٩٧، مكتبة السنة –القاهرة.

[١٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٦/ ص٣٤٩و٣٥١.

[١٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٧/ ص٣٦.

[١٧] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص١٠٧.

[١٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٧١.

[١٩] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٤/ رقم١٦٥-١٦٦.

[٢٠] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٤/ ص٢٤٩/ رقم١٨٣٥٩و ص ٢٥١/ رقم١٨٣٨٠.

[٢١] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٧- ٢٢٩.

٦- وعقيل بن خالد الأَيْلِيُّ، وثقه: أحمد، والنسائي، وابن سعد، وأبو زرعة، وقال: ثِقَةٌ، صدوق [٣].

٧- وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، قَال أَبو حاتم: صالح، وقال النَّسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وروايتهما عبد الرحمن بن خالد وعُقيل ذكرها الرازي[٥]، ومغلطاي [٦]، وعبدالرحمن بن خالد ذكره السَّراج في حديثه[٧].

٨- صالح بن كيسان المدني، قال يحيى بن معين وغيره: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت[٨]، وروايته أخرجها ابن عساكر[٩]. كلهم عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

فزادوا عن مالك في الإسناد: عروة بن المغيرة. ورواه عنه كذلك من أصحابه: روح بن عبادة، والقعنبي، وعبدالله بن وهب.

قال الدارقطني بعد رواية الحديث من طريق روح بن عبادة، عن مالك،...عن عروة عن أبيه. هكذا فقد أتى بالصواب عن الزهري"[١٠].

وَرَوْح بن عبادة، ثقة، فاضل[١١]، وقال في موضع آخر:" وهو الصحيح، عن الزهري "[١٢]. ووافق الدارقطني جمعٌ من أهل الحديث على وهم مالك بهذا السند:

١- كالإمام الشافعي ذكره البيهقي[١٣]، وعلي بن المديني، والبخاري[١٤]، وهما من أعلم الناس بالعلل والرجال.

٢- وقال الإمام مسلم: " فالوهم من مالك في قوله: عباد بن زياد من ولد المغيرة وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان"[١٥].

٣- وقال ابن أبي حاتم:" ووهم مالك في نسب عباد، وليس من ولد المغيرة"[١].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٤١.

(٢) عبدالحميد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، مصدر سابق، ص١٥٢/ رقم٣٩٧.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٦/ ص٣٠٣

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ١٧/ ص ٧٧.

(٥) ابن أبي حاتم،، العلل، مصدر سابق، ج ٢/ ص١٦.

(٦) مغلطاي بن قليج بن عبد الله، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، تحقيق: كامل عويضة، ط١، ج١/ ص٦٠٥، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

(٧) السَّراج، حديث السَّراج، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٥٨.

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٥/ ص٤٥٥.

(٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٧- ٢٢٨.

(١٠) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٧/ ص١٠٦.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

(١٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٧/ ص١٠٧.

(١٣) البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج٢/ ص١٠٢/ رقم١٩٦٠.

(١٤) المقدسي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وآخرين، ط١، ص ٢٧١، أضواء السلف، الرياض.

(١٥) مسلم، التمييز، مصدر سابق، ص٢١٩.

٤- وقال النسائي: لم يذكر مالك عروة بن المغيرة[٢].

٥- وقال مصعب الزبيري:" وهم مالك فيه وهماً قبيحاً في هذا الحديث"[٣]. يعني في قوله: وهو من ولد المغيرة، وصوابه عباد بن زياد عن رجل من ولد المغيرة وهو عروة[٤].

٦- وقال ابن عبد البر: "وهو وهم وغلط منه، لم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب، ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم"[٥]. ونقله عنه السيوطي[٦]، والزرقاني[٧]، ومغلطاي[٨].

وعباد الذي أخطأ فيه مالك بن أنس في إسناد هذا الحديث، ليس هو من ولد المغيرة؛ بل هو عباد بن زِيَاد بن أبي سُفْيَان، وروايته عن المغيرة منقطعة، ولم يره ولم يسمع منه شيئاً[٩].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الذي وهم فيه مالك، منقطع[١٠] لا يصح عنه من هذا الوجه.

وأما من الوجه الآخر المبهم الذي فيه عن عباد عن رجل من ولد المغيرة عن المغيرة، فمن طرق الحديث الأخرى تبين أن الرجل هو عروة بن المغيرة، وهو ثقة، فالإسناد صحيح[١١].

المطلب الثاني : الوهم بزيادة راوٍ في الإسناد.

وفيه حديثان وهما:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث عبدالله بن عامر بْنِ رَبِيعَةَ، عَن عُمَرَ:« أنه قرأ في صلاة الفجر بسورة يوسف وسورة الحج».

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْهُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبدالله بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ.

---

[١] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٦/ ص٨٠. والعلل، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦.

[٢] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢/ رقم٧٩.

[٣] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، ط١، ج ١٣/ ص ٤٢٠، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة).

[٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٢٨.

[٥] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/ ص١٢٠.

[٦] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (١٣٨٩ه- ١٩٦٩هـ)، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، دون طبعة، ج١/ ص٤٧، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

[٧] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص١٦٩.

[٨] مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١/ ص٦٠٥.

[٩] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/ ص١٢١.

[١٠] المصدر السابق، ج١١/ ص١٢١.

[١١] انظر: ثانياً من دراسة الحديث .

وَيُقَالُ: إِنَّ مَالِكاً وهم فيه فِي قَوْلِهِ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبدالله بْنِ عَامِرٍ، وَتَابَعَ مَالِكًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأموي. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُؤَمَّلٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ.

وَخَالَفَهُمُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَوَكِيعٌ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَابْنُ مُسْهِرٍ فَرَوَوْهُ عَنْ هِشَامٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عبدالله بْنِ عَامِرٍ.وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ.

وَرَوَاهُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عبدالله بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ فِيهِ حَدِيثًا آخَرَ أَسْنَدَهُ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ، فَقَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ. وَحَاتِمٌ ثِقَةٌ، وَزِيَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم بزيادة عروة بن الزبير بإسناد هذا الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي :

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على هشام بن عروة، يرويه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة موقوفاً، وروي عن مالك من وجه واحد: مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي[٣] ورواية أبي مصعب الزهري(٤)، ورواية يحيى الليثي(٥)، كتاب الصلاة، القراءة في الصبح.

٢- والشافعي، كتاب الصلاة، الباب السادس في صحة الصلاة[٦].

٣- والطحاوي من طريق ابن وهب، كتاب الصلاة، باب الوقت الذي يصلى فيه الفجر أي وقت هو(٧).

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم مالك بن أنس بزيادة عروة بن الزبير في إسناده وهي زيادة لم ينفرد بها بل اختلف فيها: فمنهم من رواه كما رواه مالك هكذا كما أعلّها الدارقطني بالوهم، ومنهم من رواه بإسقاط عروة من إسناده، وبيان ذلك كالآتي:

أ - تابع مالكاً بزيادة عروة بن الزبير كل من:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٧- ١٦٨.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص١٦٧- ١٦٨.

[٣] مالك، الموطأ برواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٣/ رقم ١٠٨.

[٤] مالك، موطأ مالك برواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، رقم٢٢١/ج١/ ص٨٥.

[٥] مالك، موطأ مالك برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، /ج١/ ص٨٢/ رقم١٨٣.

[٦] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، رقم٢٣٦/ج١/ ص٨٤.

[٧] الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: محمد زهري النجار وآخرون، ط١، رقم١٠٧٧/ ج١/ ص١٨٠،عالم الكتب.

١ - يحيى بن سعيد الأموي، وهو من الرواة عن هشام بن عروة، عن أبيه لكن لم أجد من أخرج هذا الطريق الذي رواه الدارقطني، ويحيى بن سعيد الأموي، الإِمامُ، المحدّث، الثّقة، وثقه ابن معين، ومحمد بن عمار الموصلي والدارقطني، وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: لا بأس به، ثقة[١].

٢ - وسفيان الثوري، وروايته أخرجها أحمد بن حنبل[٢]، والطحاوي[٣]. وسفيان بن سعيد الثوري: ثقة، حافظ، إمام حجة[٤].

٣ - ومَعْمَر بن راشد، عن هشام، أخرجه عبد الرزاق الصنعاني[٥]، ومعمر بن راشد، ثقة، ثبت فاضل[٦].

ثلاثتهم يحيى وسفيان ومعمر،عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، كما رواه مالك عن هشام.

ب - وخالف مالكاً ولم يذكرعروة كل من:

١- عبدالله بن إدريس، ثقة[٧]، ٢- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة، متقن، حافظ، إمام قدوة[٨]، ٣- وأبي معاوية الضرير، ثقة[٩]، ٤- والوليد بن نمير بن أوس الأشعري، خلاصة القول فيه مقبول[١٠]. وهذه الطرق أخرجها: الإمام أحمد بن حنبل[١١]،٥- ووكيع بن الجراح، ثقة[١٢]، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة[١٣]، وأحمد[١٤]، ومسلم[١٥]، ٦- وحماد بن أُسامة ثقة[١٦]، وروايته أخرجها الإمام مسلم[١٧]، ٧- وحاتم بن إسماعيل، ثقة مشهور، صدوق[١٨].ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثا[١٩].

---

[١] الذهبي، سير اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩ / ص ١٣٩-١٤٠. والمزي، تهذيب الكمال، وابن حجر: تهذيب التهذيب، مصدر سابق ج١١/٢١٤.

[٢] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤٢٢هـ - ٢٠١م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، ج٦/ ص٥٧٨ - ٥٧٩، دار الخاني ، الرياض.

[٣] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، رقم١٠١٨/ج١/ ص١٨٠

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢٤٤.

[٥] الصنعاني، المصنف، مصدر سابق، ج٢/ ص١١٤/ رقم٢٧١٥.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٤١.

[٧] المصدر السابق، ص٢٩٥.

[٨] المصدر السابق، ص٥٩١.

[٩] سبق ص٥٤.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٨٤.

[١١] ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٧٨/ رقم٣٧٣٨و ٣٧٣٩و ٣٧٤١و ٣٧٤٢.

[١٢] سبق ص٥٣.

[١٣] ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج١/ ص ٣١٠ / رقم ٣٤٥٨.

[١٤] ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق، ط٢، ج٢/ ص٥٧٩/ رقم٣٧٤٠.

[١٥] مسلم، التمييز، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

[١٦] الذهبي، سيرأعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩ /٢٧٩.

[١٧] المصدر السابق، ص ٢٢٠.

[١٨] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج١ / ص ٤٢٨.

[١٩] البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، رقم٤٨٠٨ /ج٣/ ص ٣٣٢.

٢- وكذلك خالفه: ١- سفيان بن عيينة، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة[١]، ٢- وعبد العزيز بن أبي حازم، صدوق[٢]،٣- وحماد بن أسامة،٤- وعلي بن مسهر، ثقة[٣]، ٥- وعبدالله بن المبارك بن واضح الحنظليُّ، ثقة ثبت[٤]، ٦- ووهيبُ بن خَالِدِ بنِ عجلاَن الكَرَابِيْسِيُّ، ثقة حجة[٥]، كلهم ذكرهم الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك[٦].

قلت: خلاصته: إن ذكر عروة في هذا الإسناد زيادةٌ وهم فيها مالك، بسلوك الجادة ويؤتى بها على الأغلب في حال وجود المخالفة[٧].

فأصحاب هشام شيخ مالك لم يذكروا قوله: عن أبيه عروة بن الزبير بل قالوا: عن هشام، عن عبيدالله بن عامر...

ووافق الدارقطني كبار الأئمة من أهل الحديث على خطأ ووهم مالك في إسناد هذا الأثر، منهم:

١- الإمام مسلم، قال: " فَهَؤُلَاءِ عدَّة من أصحاب هشام كلهم قد أجمعوا في هذا الإسناد على خلاف مالك، والصواب ما قالوا دون ما قال مالك يتلوه مالك بإسناده "[٨].

٢- ووافقه: البيهقي، وقال: " كذا رواه مالك، ورواه أبو أسامة، ووكيع، وحاتم بن إسماعيل، عن هشام، عن عبدالله بن عامر، دون ذكر أبيه فيه، وهو الصواب"[٩].

٣- والزرقاني، وقال: زِيَادَةٌ في الإسناد خالف فيها مالك أصحاب هشام ... ولم يقولوا عن أبيه"[١٠].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عند الإمام مسلم والبيهقي، وخطأ الحديث من رواية مالك؛ وصحة من خالفه من الثقات وهم عدَّة.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ، عن حديث زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة بنت جحش: «أنها كانت تُهرَاقُ الدَّمَ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تتوضأ عندَ كُلِّ صلاةٍ» [١١]...الحديث.

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٤٥.

[٢] المصدر السابق، ص٣٥٦.

[٣] سبق ص٥٣.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٢٠.

[٥] الذهبي، سير اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٢٤.

[٦] الدارقطني، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٧٧.

[٧] الدريس، خالد بن منصور بن عبدالله، (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م)، سلوك الجادة وأثرها في إعلال الحديث، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد (٢)، جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ص٨٩٨.

[٨] مسلم، التمييز، مصدر سابق، ص٢٢٠.

[٩] البيهقي، أحمد بن الحسن بن علي، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، دار قتيبة، دمشق - بيروت، دار الوعي حلب - دمشق، دار الوفاء، المنصورة – القاهرة، ج٣/ ص ٣٣٢.

[١٠] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٤٧.

[١١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٥/ ص٣٨٣، رقم٤٠٩١.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سلمة، وعكرمة، أن زينب بنت أم سلمة، اعتكفت وهي تهراق الدم، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تغتسل، قال ذلك الأوزاعي: عن يحيى بن أبي كثير، وقال البابلتي: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أو عكرمة بالشك.

روى هذا الحديث عروة بن الزبير، عن زينب، واختُلِفَ عنه: فرواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختُلفَ عن هشام.

فرواه مالك، وزائدة، والليث بن سعد، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، وذكر أم سلمة فيه وهم.

ورواه قتادة، وأبو الزناد، عن عروة، عن زينب، أنها رأت بنت جحش.

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم في إسناد هذا الحديث؛ وذلك بقوله: عن أم سلمة، وكذلك من تابعه كزائدة والليث بن سعد.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند فاطمة بنت قيس -- رضي الله عنها --[1]، ومداره على عروة بن الزبير، وقد روى الدارقطني هذا الحديث من غير هذا الطريق قبل أن يستهل به من طريق عروة بن الزبير، وروي عن مالك من وجه واحد:

وهذا الوجه: رواه مالك، وزائدة، والليث بن سعد، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، وذكر أم سلمة فيه وهم. وهذا الوجه أخرجه:

مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب المستحاضة[2]، ورواية أبي مصعب الزهري، باب ما جاء في المستحاضة[3]. وهو في الموطأ: عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، أنها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ الوهم بزيادة أم سلمة في إسناد هذا الحديث ولم ينفرد به بل توبع على إسناده فجعلوا حديث زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة وهو من المزيد في متصل الإسانيد. فالحديث بهذا السند غلط ووهم من مالك وكذلك من تابعه بقوله: عن أم سلمة، وهذا خلاف الصواب.

فتابع مالك على روايته: زائدة بن قدامه، قَال أبو زُرعة: صدوق من أهل العلم، وقال أبو حاتم: كان ثقة، وقال النسائي: ثقة[4]، والليث بن سعد، ثقة[5]، ورواية زائدة، والليث بن سعد، لم أجد من أخرجها إلا الدارقطني في العلل[6].

---

[1] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٥/ ص٣٨٣، رقم٤٠٩١.

[2] مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢/ رقم ١٣٧.

[3] مالك، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٦٩/ رقم ١٧٣.

[4] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٧٧.

[5] سبق، ص٥٣.

[6] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٥/ ص٣٨٥، رقم٤٠٩١.

والصواب: زينب بنت أم سلمة دون ذكر أم سلمة، وهذا ما رجحه الدارقطني في العلل، وقال: "وهو أشبه الأقاويل بالصواب"[١]، ووافق الدارقطني كل من:

١- الأوزاعي، قال البيهقي:" ورواه الأوزاعي، عن يحيى فجعل المستحاضة زينب بنت أم سلمة[٢].

والشاهد من قوله: أنه جعل زينب بنت أم سلمة، وليس زينب عن أم سلمة كما روي عن مالك.

٢- ورواه عَبْدَةُ بْن سليمان، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة[٣]، فقال: زينب بنت أم سلمة. وعبدة بن سليمان، قال أحمد بن حنبل: ثقةٌ، ثقةٌ وزيادة، وقال العِجْلِيُّ: ثقةٌ، صالح[٤].

فكل من ذكر في إسناده زينب قال: زينب بنت أم سلمة أو أبي سلمة وليس عن أم سلمة[٥]، وهذا يتفق مع ما رجحه الدارقطني من هذا الوجه، في حين لم يروه مالك عن أم سلمة في روايته عن هشام بن عروة، عن أبيه، فقال: عن زينب بنت أبي سلمة[٦]، مما يؤيد صحة ما ذهبت إليه.

وروي عن مالك من وجه أخر صحيح: عن مالك، قال: حدثنا نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم...الحديث.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية ابي الحسن الشيباني[٧].

٢- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب الطهارة، باب ذكر الاغتسال من الحيض[٨].

٣- والشافعي[٩]، والأصبهاني[١٠].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي[١١].

٥- والطبراني، من طريق القعنبي[١٢].

قلت: خلاصته: إن رواية مالك التي وهم فيها بقوله: زينب عن أم سلمة من حيث المعنى تجعل زينب بنت أم سلمة راوية عن أم سلمة وليس عن أم حبيبة فاطمة بنت حبيش.

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٨٤.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق،ج١/ ص٥١٧/ رقم١٦٤٩.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج١/ ص١٢٠/ رقم١٣٦٨.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٨/ ص٥١١.

(٥) انظر: أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٧٨/ رقم٢٩٣، وابن الجارود، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري،(١٤١٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة، ط١، ص٧٦، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٦) مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، ج١/ ص٦٢/ رقم ١٣٧.

(٧) مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٢/ رقم٨٢.

(٨) النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، أبو غدة، ج١/ ص١١٩/ رقم٢٠٨.

(٩) الشافعي، المسند، ترتيب: السندي، ج١/ ص٤٦/ رقم١٣٩.

(١٠) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ج٩/ ص١٥٦، السعادة - بجوار محافظة مصر.

(١١) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٦/ ص٣٢٠/ رقم ٢٧٢٥٢.

(١٢) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، مكتبة ابن تيمية، ج٢٣/ ص٢٧٢/ رقم٥٨٣.

قال ابن عبد البر: " أن المرأة المذكورة في هذا الحديث التي كانت تهراق الدماء فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك: هي فاطمة بنت أبي حبيش"[١].

ثانياً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح زينب بنت أم سلمة وليس عن أم سلمة.

المطلب الثالث: الوهم بإبدال بعض رجال الإسناد.

وفيه ثلاثة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ إِلَّا قُطِعَتْ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكٌ، عَنْ عبدالله بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ.

قَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَهِمَ مَالِكٌ فِي إِسْنَادِهِ. قال الدارقطني: وَأَتَى بِهِ الْوَاقِدِيُّ، عَنْ عبدالله بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَم)[٢].

هكذا بين الدارقطني بأن مالكاً وهم بإبدال عبدالله بعباد بن تميم في إسناد هذا الحديث، وهذا رأي الواقدي ونقله عنه الدارقطني في العلل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي بشير الأنصاري - رضي الله عنه -[٣]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجه واحد: مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، عن أبي بشير.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ، برواية يحيى الليثي، كتاب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العنق[٤]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب نزع المعاليق من الْعَيْنِ[٥]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الجامع، باب ما جاء في الجار والخاتم ونزع المعاليق والضيافة[٦]، وأبي القاسم[٧].

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٦/ ص٥٦.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص ٣٤/ رقم١١٨٨.

[٣] المصدر السابق، ج٧/ ص ٣٤/ رقم١١٨٨.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٠/ رقم١٩٧١.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٠/ رقم١٩٧١.

[٦] مالك، موطأ مالك سويد الحدثاني، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٣٧/ رقم ١٦٧٧.

[٧] مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٨/ رقم ٣٠٧.

٢- والبخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل[١]، والطبراني، مسند مَنْ يُكَنَّى أَبَو بَشِيرٍ أَبُو بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ[٢]، كلاهما من طريق عبدالله بن يوسف.

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب اللباس والزينة، باب كراهة قلادة الوترفي رقبة البعير[٣].

٤- وأبي داود، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الجهاد، باب في تقليد الخيل بالأوتار[٤].

٥- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب السير، النهي عن قلائد الوتر في أعناق الإبل[٥].

٦- والإمام أحمد، من طريق روحٌ وإسماعيل بن عمر[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته التي أشار إليها الواقدي ونقلها عنه الدارقطني؛ وهم مالك في إسناد هذا الحديث، وإعلال الواقدي لرواية مالك بالوهم فيه نظر، للأسباب الآتية:

١- ثقة مالك، وثقة من رواه عنه من أصحابه في الموطأ، وخارج الموطأ دون قوله: عن أبيه كما ذكره الواقدي وهذا خلاف الصواب عن مالك.

قال ابن عبد البر في التمهيد: " وهذا الحديث هكذا هو في الموطأ عند رواته"[٧].

قلت: وهكذا رواه عنه الثقات المتقنين من أصحابه: ١- كعبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقةٌ، حجةٌ[٨]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة، ثبت، إمام[٩]، ٣- وعبدالله بن يُوسف التنيسِي، ثقة متقن[١٠]، ٤- وقتيبة بن سعيد، ثقة[١١]، ٥- وروح بن عبادة، ثقة[١٢]، ٦- وإسماعيل بن عمر، قال أَبُو حاتم: صدوق، وَقَال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابْن حبان فِي الثقات[١٣].

كلهم وعددهم ستة رواة عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عباد بن تميم، عن أبي بشير بذكر عباد بن تميم.

٢- ضعف الطريق الذي ذكره الوقدي؛ وهو ضعيف وكذلك ضعف أغلب الذين تابعوه، فإذا تقرر ذلك كانت دعوى الوهم في الحديث منتفية؛ فخالف مالكاً ورواه عن عبدالله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي بشير، كل من:

---

[١] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٤/ ص٥٩/ رقم٣٠٠٥.
[٢] الطبراني، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، ج٢٢/ ص٢٩٤/ رقم٧٥٠.
[٣] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٣/ ص١٦٧٢/ رقم٢١١٥.
[٤] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٤/ رقم ٢٥٥٢.
[٥] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق،ج٨/ ص١٠٩/ رقم ٨٧٥٧.
[٦] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط٢، ج٣٦/ ص٢١٠/ رقم ٢١٨٨٧، مؤسسة الرسالة.
[٧] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٧/ ص١٦٠.
[٨] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٦٠.
[٩] المصدر السابق ، ص ٥٩٨.
[١٠] المصدر السابق ، ص ٢٣٠
[١١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.
[١٢] المصدر السابق، ص٢١١.
[١٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ٣/ ص١٥٦.

١- عبد الجبار بن عمارة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي المقاطيع روى عَنهُ الحجازيون، وقال ابن حجر: مجهول[١].

٢- وعبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري، قال ابن معين: شيخ، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث[٢].

٣- وابن أبي سبرة أَبُو بَكْرٍ بن عبدالله العامريُّ، قال البخاري: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك، وعن أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث[٣].

٤- وإسحاق بن حازم البزاز، وثقه أحمد بن حنبل وويحيى بن معين، وَقَال أبو حاتم: صالح الحديث[٤].

٥- ومالك بن أبي الرجال[٥]، قال الدارقطني: صالح[٦].

وهذه الطرق ذكرها الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك[٧]، وفي العلل من رواية الواقدي[٨]. ومحمد بن عمر بن واقد الأسلمي، متروك[٩].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح الذي رواه مالك صحيح أخرجه الشيخان في الصحيحين.

أما من الوجه الذي رواه الواقدي، ومن تابعه فهو ضعيف؛ لأنهم بين ضعيف ومتروك، إلا إسحاق البزاز وابن أبي الرجال، وهذان لا يقدم مثلهما على مالك في حفظه وجلالته.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ: «حَيْثُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الطِّيَرَةِ وَالْكَهَانَةِ وَالْخَطِّ، وَفِيهِ أَنَّهُ عَطَسَ رَجُلٌ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَمَّتَهُ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ صَلَاتَنَا لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ...» الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

---

[١] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق ، ج٥/ ص٥٨.

[٢] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٧٧.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٧/ ص٣٣١.

[٤] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤١٨.

[٥] هو مالك بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، روى عن أبيه، وروى عنه عبيدالله بن موهب، وأقد السلاب. البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج٧/ ص٣١٣.

[٦] المسلمي، محمد مهدي، وآخرون، (٢٠٠١م)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ط١، ج٢/ ص ٥٣٨، بيروت- لبنان.

[٧] الدارقطني، الأحاديث التي خولف فيها مالك، مصدر سابق، ص ١٢٤.

[٨] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص ٣٤/ رقم١١٨٨.

[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٩٨.

... وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِلَالٍ، وَوَهِمَ فِيهِ، فَقَالَ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى مَالِكٍ فِي الْوَهْمِ.

وَرَوَاهُ الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ شَيْخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سَمَّاهُ حَبِيبَ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم في إسناد هذا الحديث؛ والوهم فيه إبدال معاوية بن الحكم بعمر بن الحكم.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند معاوية بن الحكم - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على عطاء بن يسار، وذكر الدارقطني أوجه أخرى قبل وبعد، وروي عن مالك من وجه واحد: مالك، عن هلال، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري[٤]، ورواية بن القاسم[٥]، كتاب العتق، باب ما يجوز من العتق في الرقاب.

٢- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب السير[٦].

٣- وابن خيثمة، من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر[٧].

٤- وابن قانع[٨]، وأبي نُعيم الأصبهاني[٩]، والبغوي[١٠]. ثلاثتهم من طريق مصعب الزبيري.

٥- والبيهقي من طريق عبدالله بن وهب، كتاب الأيمان، باب ما يجوز في عتق الكفَّارات[١١].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص ٨١/ رقم١٢٢٨.

[٢] المصدر السابق، ج٧/ ص ٨١/ رقم١٢٢٨.

[٣] مالك، الموطأ، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٧٦/ رقم١٤٦٨.

[٤] مالك، الموطأ، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٠٤/ رقم٢٧٣٠.

[٥] مالك بن أنس، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، موطأ مالك رواية ابن القاسم، تحقيق: السيد محمد بن علوي بن عباس، ط١، ج١/ ص٣٤٢/ رقم٤٨٥، المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات.

[٦] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٤٥/ رقم١١٤٠١.

[٧] ابن أبي خيثمة، أحمد، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط١، ج١/ ص٥٤٧/ رقم ٢٢٤٥، الفاروق الحديثة – القاهرة.

[٨] ابن قانع، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، (١٤١٨هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ط١، ج٢/ ص ٢٢٦ / رقم ٧٣٥، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

[٩] الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، ج٤/ ص١٩٤٣/ رقم ٤٨٩٦، دار الوطن للنشر، الرياض.

[١٠] البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط١، ج١/ ص٣٢١ / رقم١٧٧٤، مكتبة دار البيان – الكويت.

[١١] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج١٠/ ص٩٨/ رقم١٩٩٨٤.

٦- وابن الأثير، ترجمة عمر بن الحكم[١].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ جعل مالك الحديث عن عمر بن الحكم بدلاً من معاوية بن الحكم، فرواه عن هلال عن عطاء، عن عمر بن الحكم.

هكذا رواه مالك في الموطأ وخارج الموطأ وهو غلط ووهم منه، فليس في الصحابة أحد يسمى عمر بن الحكم[٢].

قال الدارقطني: " ورواه مالك بن أنس، عن هلال، ووهم فيه، فقال: عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، وذلك مما يعتد به على مالك في الوهم"[٣]. فوافق الدارقطني كلاً من:

١- الشافعي، وقال:"مالك بن أنس يسمي هذا الرجل عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم"[٤].

٢- وقال البزار:" فوهم فيه، وإنما الحديث لعطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السُلمي[٥].

٣- ونقل السيوطي عن النسائي، قوله: " كذا يقول مالك عمر بن الحكم وغيره يقول: معاوية بن الحكم" [٦].

ووافقه كذلك كل من جاء بعده:

١- كابن عبد البر، وقال:" وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم وإنما هو معاوية ابن الحكم"[٧].

٢- ومعن بن عيسى وقال لمالك:" إنك تخطئ أسامي الرجال، تقول: عمر بن الحكم وإنما هو معاوية، فقال مالك: هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي". ذكره الزرقاني في شرح الموطأ[٨]، وابن حجر في الإصابة[٩]، والسيوطي في تنوير الحوالك[١٠].

٣- وأبو نُعيم الأصبهاني[١١]، والبغوي[١٢]، وابن الأثير[١٣]، وابن عساكر[١٤]، وابن منده، وقال:" وقاله: ابن المديني، والبخاري، وغيرهما "[١٥].

---

[١] ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، وآخرين، ط١، ج٤/ ص١٣٧، دار الكتب العلمية.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٦.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٧/ ص ٨٣/ رقم١٢٢٨.

[٤] ابن عبدالبر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٨.

[٥] المصدر السابق، ج ٢٢/ ص٧٦.

[٦] السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٠.

[٧] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٦.

[٨] الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج٤/ ص١٤٧.

[٩] ابن حجر، أحمد بن علي، (١٤١٥هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ج٤/ ص ٤٨٣، دار الكتب العلمية – بيروت.

[١٠] السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٠.

[١١] الأصبهاني، معرفة الصحابة، مصدر سابق، ج٥/ ص٢٥٠٠.

[١٢] البغوي، معجم الصحابة، مسدر سابق، ج١/ ص٣٢١ / رقم١٧٧٤.

[١٣] ابن الأثير، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق، ط١، ج٥/ ص١٩٩.

[١٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج ٢٦/ ص ٢٣١.

[١٥] ابن الأثير، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق، ط١، ج٤/ ص١٣٧.

وخالفه: يحيى بن أبي كثير، وفليح عن هلال، وأُسامة بن زيد، بإثبات معاوية بن الحكم في إسناده.

١- فيحيى بن أبي كثير، قال أحمد: هو من أثبت الناس، وقال أبو حاتم: هو إمام لا يروي إلا عن ثقة[١].

٢- وفليح بن سليمان، قال يحيى بن معين وأبو حاتم: ليس بالقوي، وزاد يحيى لا يحتج بحديثه[٢].

٣- وأُسامه بن زيد[٣] مختلف فيه، قال النسائي: ليس به بأس، وقال البَرقي: هو ممن يضعف، وقال يحيى: أنكروا عليه أحاديث، وقال ابن نمير: مدني مشهور، وقال العجلي: ثقة[٤].

ثم وجدت بعض أهل العلم حاول دفع الوهم عن مالك بن أنس بحمله على هلال بن أبي ميمونة، فقد روي عن مالك من طريق أخرى بذكر معاوية بن الحكم وهي: عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن معاوية بن الحكم، فذكر أمر الكهانة، والتطير، ولم يذكر أمر الجارية[٥].

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- أبي عوانة، من طريق ابن وهب عنه[٦]. وابن وهب، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن عدي: هو من الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث[٧].

٢- والخطيب البغدادي، من طريق إسحاق بن عيسى الطباع[٨]، وإسحاق قال ابن حجر: صدوق[٩]، وقال أبو حاتم، وصالح بن محمد الحافظ – جزرة –: لا بأس به صدوق، وقال البخاري: مشهور الحديث[١٠]، وعند الذهبي، ثقة[١١].

فقد روى مالك هذا الحديث من طريق الزهري بذكر معاوية بن الحكم، عن الزهري، وفي روايته عن هلال بن أبي ميمونة قال: عمر بن الحكم.

لكن كل من رواه عن هلال قال فيه: معاوية بن الحكم، وهو الصواب[١٢]، فيرجع الوهم على مالك فيه، إلا إذا قلنا أن هلالاً لمّا حدث مالكاً وهم فيه فحفظه مالك هكذا وكتبه في كتابه.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٦/ ص٢٨.

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ٢٣/ ص ٣٢٠.

(٣) الدارقطني، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٤) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٨.

(٥) انظر: ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٢٢/ ص٧٩.

(٦) أبوعوانة، مسند أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٤.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص ٢٢٦.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٢/ ص١٨٦، والإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، (١٤١٠ه)، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، ط١، ج٢/ ص ١٨٦، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٤٩٨.

(١٠) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٦٣.

(١١) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٢٧٣.

(١٢) ابن عبدالبر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٧.

ولعل هذا الاحتمال يتقوى بما تقدم عن معن بن عيسى عن مالك أنه قال عن ذكره لعمر بدلاً من معاوية: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي.

وكذلك الحديث محفوظ، ومعروف لمعاوية بن الحكم[١]، وقد وافق الدارقطني على حكمه بحمل الوهم فيه على مالك جمع من نقاد الحديث كما تقدم.

قال ابن عبد البر:" ولم يتابعه أحد على ذلك، وكل من رواه عن هلال قال فيه: معاوية بن الحكم وهو الصواب[٢].

وهلال بن أبي ميمونة، قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي: لا بأس به[٣]، وقال الدارقطني: ثقة يحتج به[٤].

قلت: وبهذا لا يندفع ما قيل من الوهم عن مالك بن أنس؛ لتوافق هذا الجمع من النقاد عليه.

ثانياً: الحكم على الحديث: الحديث من الوجه الذي فيه ذكر عمر بن الحكم لا يصح؛ لأنه وهم، وهو صحيح من الوجه الذي فيه عن معاوية بن الحكم.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ»...الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو الزِّنَادِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمُوسَى بن عقبة، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ عَبَّادٌ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَفْرِيقِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُمُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، فَرَوَاهُ عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلَانِ مَحْفُوظَيْنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ.

وزعم الواقدي أن مالكاً وهم فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ تَابَعَهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، مِنْهُمْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مَعَه)[٥].

هكذا بين الدارقطني أن الواقدي قد عدَّ مالكاً واهماً بروايته عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

---

[١] ابن عبدالبر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٧٦.

[٢] المصدر السابق، ج ٢٢/ ص٧٧.

[٣] المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، ج٣٠/ ص٣٤٣.

[٤] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق، ج١٢/ ص١٧٨.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص٢٩٧/ رقم٢٠١٨.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبي هريرة -- رضي الله عنه --[١]، ومدار الحديث على أبي الزناد، وروي عن مالك من وجهٍ واحد: عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ومداره على أبي الزناد، وروي عن مالك من وجهٍ واحد: عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - - رضي الله عنه --.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، كتاب المناسك، باب ما ينتفع به من البدنة[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب الحج، باب الرجل يسوق بدنة فيضطر إلى ركوبها[٣]، ورواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب الحج، باب ما يجوز من الهدي[٤]، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، حديث أبي الزناد، واسمه عبدالله بن ذكوان[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الحج، باب ركوب البدنة[٦]، ومن طريق إسماعيل كتاب الوصايا، باب هل ينتفع الواقف بوقفه؟[٧]، ومن طريق قتيبة بن سعيد، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك[٨].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها[٩].

٤- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب المناسك، باب ركوب البدن[١٠].

٥- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب المناسك، باب البدنة[١١].

٦- وأحمد بن حنبل، من طريق عبد الرحمن بن مهدي وإسحاق الطباع[١٢].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٧١.

[٢] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٧١/ رقم١٢٠٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن السيباني، مصدر سابق، ص١٤٢/ رقم٤١١.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٣٧٧/ رقم٨٤٢.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٥٩/ رقم٣٥٠.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٧/ رقم ١٦٨٩.

[٧] المصدر السابق، ج٤/ ص٧/ رقم ٢٧٥٥.

[٨] المصدر السابق، ج٨/ ص٣٧/ رقم ٦١٦٠.

[٩] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٦٠/ رقم١٣٢٢.

[١٠] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٧/ رقم١٧٦٠.

[١١] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٤/ ص٧١/ رقم٣٧٦٧.

[١٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج١٦/ ص٢١٢/ رقم ١٠٣١٥.

٧- والمزني، باب ما جاء في فدية الأذى.[١].

٨- وابن الجارود، من طريق روح بن عبادة[٢].

٩- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب[٣].

١٠- والبغوي، من طريق أبي مصعب الزهري[٤].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم مالك بروايته عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، على رأي الواقدي. وزعمُ الواقدي أن مالكاً وهم فيه باطل من وجوه:

أولاً: قول الدارقطني: ويشبه أن يكون القولان محفوظين، عن أبي الزناد، وميوله إلى تخطئة الواقدي، بقوله: وزعم الواقدي أن مالكاً وهم في إسناد هذا الحديث؛ وكأنه لم يرض هذا منه.

ثانياً: متابعة الثقات لمالك على روايته عن أبي الزناد فلم ينفرد بهذا السند فتابعه كل من:

أ - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة[٥]، وروايته أخرجها:

١- ابن ماجه[٦]. ٢- وأحمد بن حنبل[٧]. ٣- وابن أبي شيبة [٨].

ب - وعبد الرحمن بن إسحاق المدني وهو عباد، قال أحمد: صالح الحديث، وقال أبو داود: ثقة، إلا أنه قدري، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال عبد الحق: لا يحتج به، قال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه وإن كان ممن يحتمل في بعض، وقال النسائي وابن خزيمة: ليس به بأس[٩]، وروايته أخرجها الدارقطني[١٠].

ج- وعبدالله بن علي أبو أيوب الإفريقي الكوفي الأزرق، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: ليس بالمتين، في حديثه إنكار[١١]. وروايته أخرجها الدارقطني[١٢].

د - وموسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة، إمام[١٣]. وروايته أخرجها: ١- أبو طاهر المخَلِّص[١٤]. ٢- والدارقطني[١٥].

---

[١] المزني، السنن المأثور للشافعي، مصدر سابق، ص٣٧٣/ رقم٥٠٥.

[٢] ابن الجارود، عبد الله بن علي بن الجارود، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، المنتقى من السنن المسندة، تحيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، ص١١٣/ رقم ٤٢٨، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت.

[٣] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٠/ رقم ٣٧٣٥.

[٤] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٧/ ص١٩٥/ رقم١٩٥٤.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

[٦] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٠٣٦/ رقم٣١٠٣.

[٧] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج١٦/ ص١٧٠/ رقم ١٠٢٣٣.

[٨] ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج٣/ ص٣٩٥/ رقم١٤٩٢٢.

[٩] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٤٦.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص٢٩٧/ رقم٢٠١٨.

[١١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٦٣.

[١٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص٢٩٧/ رقم٢٠١٨.

[١٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٥٥٢.

[١٤] المخَلِّص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، المُخَلِّصيَّاتُ وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، ط١، ج٣/ ص ٣٢٤/ رقم ٢٦٢٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر.

[١٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص٢٩٧/ رقم٢٠١٨.

ثالثاً: مخالفته لجمهور أصحاب مالك بهذا السند كما في الموطأ وخارجه كل من: ١- محمد بن الحسن، ثقةٌ، مأمون[١]، ٢- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقةٌ، مأمون[٢]، ٣- وعبدالله بن وهب، ثقة حافظ[٣]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق، قليل الحديث، وله أوهام[٤]، ٥- وأبي مصعب الزهري، قال ابن حجر[٥] وأبو زرعة، وأبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة في الموطأ[٦]، ٦- والشافعي، ٧- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٧]، ٨- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٨]، ٩- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٩]،١٠- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه[١٠]، ١١- وإسحاق الطباع، صدوق [١١]، ١٢- وروح بن عبادة، ثقة[١٢].

رابعاً: أخرجه الشيخان في الصحيحين وغيرهم من أصحاب المصنفات مما يدل على صوابه وترجيحه بهذا السند.

خامساً: ضعف محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، قال ابن حجر: متروك[١٣]، فإذا تقرر ذلك كان دعوى الوهم التي قالها عن مالك باطلة ومنتفية.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الذي رواه مالك صحيح أخرجه الشيخان في الصحيحين.

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص١٢١.
[٢] المصدر السابق، ج٩/ ص١٢١.
[٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٢٨.
[٤] المصدر السابق ، ص ٥٩٨.
[٥] المصدر السابق ، ص ٧٨.
[٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١١/ ص٤٣٧.
[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٣٠
[٨] المصدر السابق ، ص ٤٥٤.
[٩] المصدر السابق، ص٣٥١.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٥١.
[١١] المصدر السابق، ص١٠٢.
[١٢] المصدرالسابق، ص٢١١.
[١٣] المصدر السابق ، ص ٤٩٨.

المبحث الثاني: أوهام الإمام مالك بن أنس في المتن.

وفيه حديث واحد:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قال: «من سنة الصلاة أن يفترش اليسرى، وينصب اليمنى».

فقال: يرويه عبيدالله بن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنهما:

فرواه عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ عبيدالله بْنِ عمر، عن القاسم بن محمد، عَنْ عبدالله بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ، عن أبيه.

ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن القاسم، واختلف عنه:

فرواه محمد بن عجلان، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وهشيم، وعبثر، وعبد الوارث، والدراوردي، وعلي بن مسهر، وابن فضيل، وسفيان الثوري، وعبد العزيز بن الماجشون، ويحيى القطان، وابن عيينة، ومروان بن معاوية، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ يحيى، عن القاسم، عَنْ عبدالله بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ، عن أبيه.

ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي، عن يحيى، عن القاسم، عن ابن عمر، ولم يذكر فيه: عبدالله بن عبدالله.

وكلهم قالوا في أحاديثهم، عن ابن عمر، قال: من سنة الصلاة ...

وخالفهم مالك بن أنس، فرواه عن يحيى، عن القاسم، عَنْ عبدالله بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ، عن أبيه، أنه كان يفعل ذلك، ولم يقل فيه: من سنة الصلاة.

ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن يحيى، عن نافع، عن ابن عمر، قال: من سنة الصلاة ...

وخالفه الربيع بن زياد الحارثي، فرواه عن يحيى بن سعيد، عَنْ عبيدالله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر.

وكلا القولين وهم عن يحيى، مع أن عبد الوهاب الثقفي قد رَوَاهُ عَنْ عبيدالله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر، وهو محفوظ عنه، جمع بينه وبين حديث عبيدالله، عن القاسم، عن عبدالله بن عبدالله، عن أبيه الذي ذكرناه في أول الباب، فدل على أنه قد حصل حديث نافع.

ورواه عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، أنه سمعه من عبدالله بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ، عن أبيه.

حدث به عنه مالك بن أنس.

وروي عن أيوب السختياني، عن عبد الرحمن بن القاسم أيضا)[1].

هكذا بين الدارقطني أن مالكاً وهم في متنه: فجعله من فعل ابن عمر لا من قوله، ولم يذكر قوله: من سنة الصلاة...

---

[1] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٣/ ص١٢/ رقم٢٩٠١.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن القاسم عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه: وروي عن مالك بن أنس عنه من وجه واحد: مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمُ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُّدِ: « فنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَثَنَّى رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكِهِ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ. ثُمَّ قَالَ: أَرَانِي هذَا عبدالله بْنُ عبدالله بْنِ عُمَرَ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذلِكَ».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، باب العمل في الجلوس في الصلاة[١]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب الجلوس في الصلاة[٢]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في الصلاة[٣]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في صلاة الفرض[٤].

٢- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد[٥].

٣- والبيهقي، من طريق يحيى بن بكير، كتاب الصلاة، باب كيفية الجلوس في التشهد الأول والثاني[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم مالك بن أنس في متن الحديث الوارد عن يحيى، عن القاسم...، جعله من فعل ابن عمر ولم يقل فيه: "من سنة الصلاة".

هكذا رواه عنه جمهور رواة الموطأ: أبو مصعب الزهري، ويحيى بن يحيى الليثي، وسويد الحدثاني، والقعنبي، ويحيى بن بكير[٧]، فجعل الحديث دون هذا اللفظ موقوفاً والصحيح مرفوعاً.

قال ابن رجب: " وهذا حكمه حكم المرفوع؛ لقوله: من سنة الصَّلاة، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد فجعله عن ابن عمر من فعله ولم يذكر: السنة "[٨].

وخالفه: جمع من الرواة عن يحيى فذكروا...« من سنة الصلاة أن تضجع رجلك اليسرى، وتنصب اليمنى» كل من:

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٩١/ رقم٤٩٥.
[٢] مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٧٠/ رقم١٥٢.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٩٠/ رقم٢٠٢.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٤١/ ص١٥٩.
[٥] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٢/ رقم٩٦١.
[٦] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٨٦/ رقم٢٧٧٨.
[٧] انظر: تخريج الحديث عن مالك.
[٨] ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، ط١، ج٧/ ص٣٠١، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة.

١- الليث بن سعد، ثقة[١]، وروايته أخرجها النسائي، كتاب الصلاة، كيفية الجلوس للتشهد الأول[٢].

٢- وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة[٣]، وروايته أخرجها ابن خزيمة في صحيحه[٤].

٣- وعمرو بن الحارث الثقفي وروايته أخرجها النسائي، كتاب الصلاة، الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد[٥].

٤- وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، قال ابن المديني، وابن معين والعجلي، ثقة[٦]، وروايته أخرجها الدارقطني[٧].

٥- ويزيد بن هارون السلمي، وقال علي ابن المديني: هو من الثقات، وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة، إمام، صدوق[٨]، وروايته أخرجها أبو عوانة في مستخرجه[٩].

٦- ومحمد بن عجلان القرشي المدني، قال الذهبي: إمام صدوق مشهور، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم[١٠]، وروايته أخرجها الطبراني[١١].

٧- ومحمد بن فضيل بن غزوان، وثقه ابن معين، وقال أحمد: حسن الحديث، شيعي، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: بعضهم لا يحتج به[١٢].

٨- وأبو أُسامة وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه[١٣].

٩- ويحيى بن سعيد الأموي، ثقة[١٤]، وروايته أخرجها المحاملي في أماليه[١٥].

---

[١] سبق، ص٥٣.

[٢] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٥/ رقم١١٥٧. وقال الألباني: صحيح.

[٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

[٤] ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ج / ص ٣٣٨/ رقم٦٧٩، المكتب الإسلامي – بيروت.

[٥] النسائي، المجتبى، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٥/ رقم١١٥٨. وقال الألباني: صحيح.

[٦] الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، مصدر سابق، ج٤/ ص١١٦٣.

[٧] الدارقطني، علي بن عمر، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وآخرون، ط١، ج٢/ ص١٥٨/ رقم ١٣٢٢، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

[٨] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ٣٢ / ص٢٦٧.

[٩] أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١، ج١/ ص٥٣٥/ رقم٢٠٠٣، المعرفة – بيروت.

[١٠] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٣/ ص٦٤٤.

[١١] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، ج٥/ ص٢٢/ رقم٤٥٦٤، دار الحرمين – القاهرة.

[١٢] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٤/ ص٩.

[١٣] ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج١/ ص٢٥٤/ رقم٢٩٢٧.

[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٩١.

[١٥] المحاملي، الحسين بن إسماعيل بن محمد، (١٤١٢ هـ)، أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، ط١، ص٢٧٦/ رقم٢٧٨، المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم، عمان – الأردن.

١٠- جعفر بن عون بن جعفر المخزومي العمري، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح، ليس به بأس، وروايته أخرجها البيهقي في السنن[١].

١١- وحماد بن زيد الأزدي الجهضمي، ثقة ثبت[٢]، هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال[٣].

١٢- وعبثر بن القاسم الزبيدي، يحيى بن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو داود: ثقة ثقة، وقال: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق[٤]، قال أحمد: إذا حدث من حفظه يهم وليس بشيء، وقال أيضاً: إذا حدث من حفضه جاء ببواطيل، وقال ابن المديني: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ[٥].

١٣- وعلي بن مسهر القرشي، ثقة[٦]، ١٤- وعبد العزيز بن عبدالله بن أَبي سلمة الماجشون، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، وأَبو داود، والنسائي: ثقة، وقال ابن خراش: صدوق[٧].

١٥- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة [٨]، ١٦- ومروان بن معاوية الفزاري، قال ابن المديني: ثقة، وقال أحمد: ثبت حافظ[٩].

١٧- ومحمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري، ثقة فاضل[١٠]، ١٨- وعلي بن عاصم، ورواية حماد وما بعده ذكرها الدارقطني في العلل[١١].

كلهم وعددهم ثمانية عشر راوياً عن يحيى، عن القاسم، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، ذكروا في لفظ الحديث" من سنة الصلاة"، وهذا الثابت والصواب عن يحيى بن سعيد.

قلت: وقد روي عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر؛ أنه أخبره أنه كان يرى عبدالله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس...قال: «إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى، وتثني رجلك اليسرى».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٨٦/ رقم٢٧٧٧.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ١٧٨.

(٣) المصدر السابق، ص٥٧٤.

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٤/ رقم٢٦٩.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٦٣٤.

(٦) سبق، ص٥٣.

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٨/ رقم١٥٢.

(٨) سبق ص٦١.

(٩) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٤/ ص٩٣.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥١٠.

(١١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٣/ ص١١.

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني، باب العمل في الجلوس في الصلاة[١]، ورواية عبد الرحمن بن القاسم[٢]، رواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة[٣]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في صلاة الفرض[٥].

٢- والبخاري، كتاب الأذان، باب سنة الجلوس في التشهد[٦]، وأبي داود في السنن، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد [٧]، كلاهما من طريق القعنبي.

٣- وعبد الرزاق الصنعاني[٨].

٤- والبيهقي، من طريق ابن بكير، كتاب الصلاة، باب كيفية الجلوس في التشهد الأول والثاني[٩].

٥- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب[١٠].

خلاصته: من خلال ما سبق يتبين: أن مالكاً روى الحديث كما سمعه من وجهين:

الأول: وهو الوهم: فقد ذكر الدارقطني أن مالكاً رواه عن يحيى...عن ابن عمر، عن أبيه، دون لفظ: " من سنة الصلاة ". فجعل الحديث من قول عمر موقوفاً. وهكذا رواه عنه جمهور رواة الموطأ.

وخالف فيه مالكاً جمع من الرواة بلغوا سبعة عشر راوياً، وعليه فقد أخطأ فيه مالك من هذا الوجه على رأي الدارقطني فقال بعد أن ذكره عن مالك وغيره دون لفظ: من سنة الصلاة: " وكلا القولين وهم عن يحيى "[١١].

الثاني: بالنسبة للصواب: فمن خلال مراجعة تخريج الحديث وتتبع طرقه تبين أن مالكاً رواه عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، فذكر فيه: «إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى، وتثني رجلك اليسرى». فجعل الحديث من قبيل المرفوع.

قلت: فلعل عدم ذكر مالك لقوله: من سنة الصلاة...هكذا سمعه من يحيى الأنصاري فرواه كما سمعه موقوفاً فليس هناك وهم.

فتحصل من ذلك أن الوهم فيه من يحيى فلم يذكر قوله: من سنة الصلاة... وقد ذكر الدارقطني أن مالكاً وغيره ممن وهم في الرواية عن يحيى، فقال: " وكلا القولين وهم عن يحيى "[١٢].

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٧٠/ رقم١٥٢.
[٢] مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٧٧/ رقم٣٨٣.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٩٢/ رقم٤٩٧.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٨٩/ رقم٢٠١.
[٥] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص٢٧٧/ ص٣٨٣.
[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٨٤/ رقم ٧٩٣.
[٧] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٢/ رقم٩٥٨.
[٨] الصنعاني، المصنف، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٢/ رقم٣٠٤٣.
[٩] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٨٦/ رقم٢٧٧٦.
[١٠] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٧/ رقم ١٥٣٧.
[١١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٣/ ص١٢.
[١٢] المصدر السابق،ج١٣/ ص١٢.

وكذلك أعرض ابن عبد البر عن رواية مالك عن يحيى؛ لأنه لم يذكر فيه من سنة الصلاة لعلمه أنها خطأ ووهم ولا تصح.

قال ابن عبد البر:" ولم نذكر في هذا الكتاب حديث مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم في باب يحيى بن سعيد؛ لأن مالكاً لم يقل عنه فيه من السنة، ولا نشك أن ذلك من السنة "[١].

ورواه من طريق عبد الرحمن بن القاسم...فذكر قوله: من سنة الصلاة...فرفعه، ولهذا اختار الدارقطني رواية من ذكر الحديث دون يحيى، عن القاسم، فقال: " أن عبد الوهاب الثقفي قد رواه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، وهو محفوظ عنه، جمع بينه وبين حديث عبيدالله، عن القاسم، عن عبدالله بن عبدالله، عن أبيه"[٢].

قال ابن عبد البر:" ...ولا نشك أن ذلك من السنة؛ لأن مالكاً ذكر عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه"[٣].

وبهذا يندفع ما قيل من الوهم والخطأ في رواية هذا الحديث عن مالك.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث الذي رواه مالك من طريق يحيى بن سعيد، قصر فيه مالك وجعله موقوفاً على ابن عمر، وخالف فيه جمهور الثقات الذين ذكروه من قوله: وأنه من السنة، والحكم لهم كما حكم الدارقطني.

أما الوجه الآخر الذي رواه من طريق عبد الرحمن بن القاسم فهو حديث صحيح وقد أخرجه البخاري في صحيحه.

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٩/ ص ٢٤٩.
[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٣/ ص١٢.
[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٩/ ص ٢٤٩.

الفصل الثالث: الأوهام المسندة لأصحاب الإمام مالك في السند:

يعد الإمام مالك من الأئمة الذين نقل عنهم الحديث داخل المدينة وخارجها، فمنهم الملازم له الذي أتقن عنه رواياته، ومنهم من لم يتقنها، وهم الذين وقع الوهم والخطأ في مروياتهم؛ وعدّ من الضعفاء والمجروحين الذين أنتقدهم أهل الحديث، وقد ألّفت[١] في أصحابه المؤلفات العديدة تبين حالهم.

وفي هذا الفصل سأبين الأوهام المسندة لأصحاب الإمام مالك بن أنس، من خلال كتاب العلل للإمام الدارقطني في السند دون المتن، وفيه أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الوهم بإبدال الإسناد كله أو بعضه .

المطلب الأول: الوهم بإبدال الصحابي بصحابي آخر.

المطلب الثاني: الوهم بإبدال بعض رجال السند دون الصحابي.

المطلب الثالث: الوهم بإبدال السند كاملاً دون الصحابي.

المطلب الرابع: الوهم بإبدال راو من الإسناد ووجه آخر من الوهم.

المبحث الثاني: الوهم برفع الموقوف أو وقف المرفوع.

المطلب الأول: الوهم برفع الموقوف.

المطلب الثاني: الوهم برفع الموقوف، ووجه آخر من الوهم.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلَّة بالوهم في الوصل والإرسال.

المبحث الرابع: الوهم بإدراج أو إسقاط راو أو أكثر من الإسناد.

المطلب الأول: الوهم بزيادة راوٍ في الإسناد.

المطلب الثاني: الوهم بالإسقاط، والزيادة في الإسناد.

---

[١] انظر: صفحة ١٧ جهودهم في التصنيف بأصحاب الإمام مالك.

المبحث الأول: الوهم بإبدال الإسناد كله أو بعضه.

بعد الاستقراء وجدت بأن هذا المبحث يشتمل على خمسة وعشرين حديثاً، قسمتها إلى أربعة مطالب بحسب موطن العلة في هذه الأحاديث وهي كالآتي:

المطلب الأول: الوهم بإبدال الصحابي بصحابي آخر.

وفيه ستة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالله بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ:« أَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالله بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ. حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ.

وَرَوَاهُ نُعَيْمٌ الْمُجَمِّرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالله بْنِ زَيْدٍ أَيْضًا.

وَاخْتُلِفَ عَنْ نُعَيْمٍ فَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نُعَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ.

حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ كَذَلِكَ الْقَعْنَبِيُّ، وَمَعْنٌ، وَأَصْحَابُ الموطأ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمٍ، فَقَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَوَهِمَ فِيهِ.

وَرَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ الْفَرَّاءُ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عبدالله الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. خَالَفَ فِيهِ مَالِكًا، وَحَدِيثُ مَالِكٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم فيه من حماد بن مسعدة، وقد أبدل أبا مسعود بعبدالله بن زيد الأنصاري في إسناد هذا الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي مسعود، عقبة بن عمرو الأنصاري - رضي الله عنه-[٢]، ومداره على نُعيم بن عبدالله المُجمر، وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود[٣].

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٦/ ص ١٨٩/ رقم١٠٥٩.

(٢) المصدر السابق، ج٦/ ص ١٧١.

(٣) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري صحابي جليل(ت:٤٠هـ)، الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٥٧٢.

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[١]، ورواية يحيى الليثي، في كتاب تقصير الصلاة في السفر[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني في أبواب الصلاة[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[٤]، ورواية سويد الحدثاني في كتاب الصلاة[٥].

٢- ومسلم، طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[٦].

٣- وأبي داود، من طريق القعنبي، أبواب تفريع الركوع والسجود[٧].

٤- والترمذي، من طريق معن بن عيسى، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب[٨].

٥- والنسائي، من طريق عبد الرحمن بن القاسم، كتاب المساجد، باب الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[٩].

٦- والدارمي، من طريق عبيدالله بن عبد المجيد، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[١٠].

٧- والإمام أحمد، من طريق عبدالرحمن بن مهدي[١١].

٨- والشافعي، في أبواب الصلاة في السفر، باب الصلاة على الراحلة[١٢]، والبيهقي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[١٣].

٩- والطبراني، من طريق عبدالرزاق الصنعاني[١٤]، وإسماعيل بن أبي أويس[١٥].

١٠-والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كيفية الصلاة عليه[١٦].

---

[١] مالك، الموطأ رواية القعنبي، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٣٢/ رقم٢٨١.

[٢] مالك، الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٦٥/ رقم٣٩٦.

[٣] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١٠٥/ رقم٢٩٣.

[٤] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٩٦/ رقم٥٠٥..

[٥] مالك، الموطأ رواية سويد الحدثني،، مصدر سابق،ج١/ ص١٤٤/ رقم١٦٣.

[٦] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٣٠٥/ رقم٦٥.

[٧] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٨/ رقم٩٨٠.

[٨] الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة،(١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، ط٢، ج٥/ ص٣٥٩/ رقم٣٢٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

[٩] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢/ رقم١٢٠٩.

[١٠] الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط١، ج٢/ ص٨٤٧/ رقم١٣٨٢. دار المغني، المملكة العربية السعودية.

[١١] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٣٧/ ص٣٨/ رقم٢٢٣٥٢.

[١٢] المزني، السنن المأثورة للشافعي، مصدر سابق، ص١٧١/ رقم١٠٢.

[١٣] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، السنن الصغير للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١،ج١/ ص١٧٤/رقم٤٥٢، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.

[١٤] الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، مكتبة ابن تيمية، ج١٧/ ص٢٥١/ رقم٦٩٧.

[١٥] المصدر السابق، ج١٧/ ص٢٦٤/ رقم٧٢٥.

[١٦] الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، (١٤١٥هـ - ١٤٩٤مـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، ج٦/ ص٦/ رقم٢٢٢٩، مؤسسة الرسالة.

الوجه الثاني: حماد بن مسعدة، عن مالك، عن نُعيم، عن محمد بن زيد، عن أبيه[١].

وهذا الوجه ذكره كل من: ١-ابن أبي حاتم[٢]. ٢- والدارقطني[٣].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم حماد بن مسعدة فأبدل أبا مسعود الأنصاري بعبدالله بن زيد الأنصاري في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود، فصيّره حماد عن مالك عن نُعيم، عن محمد، عن أبيه عبدالله بن زيد، وحماد وإن كان ثقة فقد وهِمَ، وهوَ السببُ في علّة الحديث بإبدال بعض رجال السند، وتفرده به ولم يتابعه أحد على إسناده من هذا الوجه.

وحماد، وثقه أبو حاتم[٤]، وقال ابن سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

ثانياً: مخالفته من هم أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك: ١- كالقعنبي عبدالله بن مسلمة، ثقةٌ[٦]، ٢- والشافعي، ٣- ومعن بن عيسى: إمام، حافظ، ثقة، ثبت[٧]، ٤- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٨]،٥- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٩]، ٦- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١٠]، ٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١١]، ٨- ويحيى الليثي، صدوق[١٢]، ٩- وسويد الحدثاني، صدوق[١٣]، ١٠- عبدالله بن وهب ، ثقة[١٤]،١١- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١٥]، ١٢- وعبيدالله بن عبد المجيد، صدوق[١٦]، ١٣- وإسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس، صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه[١٧].

كلهم وعددهم ثلاثة عشر راوياً عن مالك، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود. هكذا عن مالك في الموطأ وخارج الموطأ.

---

[١] عبد الله ابن زيد ابن عبد ربه بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي أبو محمد المدني الذي أري الأذان صحابي مشهور(ت: ٣٢هـ)، وقيل استشهد بأحد، ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٠٤.

[٢] الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، وآخرين، ط١،ج٢/ ص٤٦/ رقم٢٠٥، مطابع الحميضي.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٦/ ص ١٩٠/ رقم١٠٥٩.

[٤] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٦٣.

[٥] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج٧/ ص٢٩٤.

[٦] سبق ص٦٦.

[٧] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ومصدر سابق، ج٩/ ص٣٠٤.

[٨] سبق ص٦٦.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٤] سبق ص٧٤.

[١٥] سبق ص٧٤.

[١٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٧٣.

[١٧] المصدر السابق ، ص ١٠٨.

ثالثاً: ترجيح نقاد الحديث طريق مالك...بذكر أبي مسعود مما يدل على صحته وصوابه عنه.

١- قال البخاري: وهذا أَصحُّ[١].

٢- والعقيلي، وقال: " وحديث مالك أولى"[٢].

٣- وقال ابن أبي حاتم،: " مالك أحفظ، والحديث حديث مالك "[٣].

٤- وقال الدارقطني: وحديث مالك أولى بالصواب[٤].

قلت: كلهم ذكروا الحديث من طريق أبي داود عن أبي هريرة ورجحوا رواية مالك على روايته مما يدل أنها الصواب من هذا الوجه بذكر أبي مسعود.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وصححه الترمذي[٥].

وخطأ الحديث من رواية حماد بن مسعدة لوهمه في إسناده، وتفرده، ومخالفته للثقات الأثبات عن مالك.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يَخْرُجُ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مع صيامهم وعلمكم مع علمهم، يقرؤون القرآن، لا يتجاوز حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

فقال: رواه يحيى بن بكير، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَوَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ بكير، ومن حدث به عنه، عن مالك.

وَرَوَاهُ الثَّقَفِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٦].

هكذا ذكره الدارقطني وبين بأن الوهم الواقع في هذا الحديث هو إبدال يحيى بن بكير أبا سعيد الخدري بإبي هريرة في إسناده.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

---

[١] البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج٣/ ص٨٧.

[٢] العُقَيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، (٢٠٠٨م)؟، الضعفاء، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي ، ط٢،ج٢/ ص ١٨٧، دار ابن عباس – مصر.

[٣] الرازي، علل ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٦.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٦/ ص ١٩٠/ رقم١٠٥٩.

[٥] انظر: تخريج الحديث من الوجه الأول.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٤٦/ رقم١٤٠٦و٣١٩٣.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي هريرة - رضي الله عنه -[١]، ومداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الوجه لم يذكره الدارقطني، وذكرته لبيان أنه الصواب عن مالك.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري مواقيت الصلاة، جامع القراءة[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني أبواب الصلاة، باب إثم الخوارج، وما في لزوم الجماعة من الفضل[٣].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكّل به أو فخر به[٤].

٣- والنسائي، من طريق ابن القاسم، كتاب فضال القرآن، باب من قال في القرآن بغير علم[٥].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبدالرحمن بن مهدي[٦].

٥- والبيهقي من طريق يحيى بن بكير في تعظيم القرآن[٧]، والبخاري[٨]. كلاهما من طريق القعنبي[٩].

٦- واللالكائي، من طريق عبدالله بن وهب، باب جماع وجوب الإيمان بالجنة والنار[١٠].

٧- والبغوي، حديث مصعب الزبيري[١١].

الوجه الثاني: يحيى بن بكير، أو من حدث به عنه، عن مالك، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أو غيره، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١ - البيهقي، من طريق يحيى بن بكير في تعظيم القرآن[١٢]، دون ذكر أبي هريرة.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٧.

[٢] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٦/ رقم٢٧٣.

[٣] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٣٠٩/ رقم٨٦٥.

[٤] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٦/ ص١٩٧/ رقم٥٠٥٨.

[٥] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٧/ ص٢٨٧/ رقم٨٠٣٥.

[٦] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق الرسالة، ج١٨/ ص١٢٦/ رقم ١١٥٨٠.

[٧] البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، العلمية، ج٢/ ص٥٢٧/ رقم٢٦٤٠.

[٨] البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، خلق أفعال العباد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ج١/ ص٥٣، دار المعارف السعودية – الرياض.

[٩] الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، ص٦٠٢/ ص٨١٤.

[١٠] اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، مصدر سابق،ج٧/ ص١٣٠٤/ رقم٢٣١٠.

[١١] البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، تحقيق: صالح عثمان اللحام،ط١، ص١٠٧/ رقم١٤٤، الدار العثمانية - الأردن – عمان.

[١٢] البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، العلمية،ج٢/ ص ٥٣٧ / رقم٢٦٤٠.

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم يحيى بن بكير فأبدل أبا سعيد الخدري، بأبي هريرة في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك...عن أبي سعيد الخدري، فجعله عن مالك...عن أبي هريرة على سبيل الوهم والخطأ، وليس في رواية مالك في حديث أصحابه الثقات عن أبي هريرة سوى إسناد يحيى بن بكير فتفرد به من هذا الوجه ولم يتابع.

فيحيى بن بكيرمختلف فيه، ومتكلم في روايته عن مالك وسماعه للموطأ، فلا غرابة من وجود الوهم والخطأ بروايته عن مالك.

ويحيى بن بكير، قال الذهبي: حافظ، صدوق[١]، وقال أَبُو حاتم: يكتب حَدِيثه ولا يحتج بِهِ، وكَان يفهم هذا الشأن، وَقَال النَّسَائي: ضعيف، وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة[٢]، وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال الدارقطني: ما به بأس[٣]، وتكلموا في سماعه من مالك[٤]؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب، قال يحيى بن معين: " سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرضِ حبيب كاتب الليث، وكان شرعرض كان يقرأ على مالك خطوط الناس؛ ويصفح ورقتين ثلاثة"[٥].

لكن من خلال تتبع طرق الحديث وجدته روي عن يحيى بن عبدالله بن بكير عن مالك، عن يحيى،...عن أبي سعيد فلم يذكر فيه أبا هريرة. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان[٦].

ومما سبق يتبين أن الحديث روي عن يحيى من وجهين:

الأول: الوهم وسبق بيانه بما يغني عن إعادته.

والثاني: روايته عن مالك...عن أبي سعيد الخدري، فوافق من هذا الوجه أصحاب مالك على الصواب. فنتج عن هذا أن الحديث ثابت عن مالك بهذا السند فلم أجد طرقاً أخرى أدفع بها الوهم عن يحيى فتفرده، ومخالفته، والاختلاف فيه، وتكلم نقاد الحديث في روايته عن مالك وسماعه للموطأ يثبت الوهم في روايته عن مالك بإثبات أبي هريرة بدل أبي سعيد الخدري في إسناد الحديث.

ثانياً: مخالفته من هو أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك كل من: ١- القعنبي، ثقة[٧]، ٢- عبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٨]، ٣- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٩]، ٤- عبدالله بن يوسف، ثقة متقن[١٠]، ٥- وابن وهب

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٣١٢.

[٢] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٣١/ ص٤٠٣.

[٣] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، ط١، ص١٩٧، مكتبة المنار – الزرقاء.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٩٢.

[٥] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج١١/ ص٢٣٨.

[٦] البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، العلمية، ج٢/ ص٣٥٧/ رقم٢٦٤٠.

[٧] سبق ص٦٦.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

ثقة[١]، ٦- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٢]، ٧- ومصعب الزبيري ، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: صدوق، كثير الغلط، ليس بالقوي، وكذلك النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، ووثقه الدارقطني[٤]، ٨- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٥].

كلهم وعددهم ثمانية رواة عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، هكذا ليس عن أبي هريرة.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح عن مالك صحيح أخرجه البخاري في الصحيح، وخطأ الحديث ووهمه من الوجه الآخر؛ لضعف يحيى بن بكير عن مالك.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنِ اسْتَجْمَرَ، فَلْيُوتِرْ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَأَبُو أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَقُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ مَالِكٍ: ورَوَاهُ أَصْحَابُ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَخَالَفَهُمْ كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ رَوَاهُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ)[٦].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من كامل بن طلحة والوهم فيه إبدال أبي هريرة بأبي ثعلبة الخشني.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي هريرة - رضي الله عنه -[٧]، ومداره على الإمام مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] سبق ص٧٤.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٨/ ص٢٠.

[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١١/ ص٣٠.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٩٧/ رقم١٥٨٥.

[٧] المصدر السابق، ج٨/ ص٢٥٥.

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء[١]، ورواية أبي مصعب الزهري، مواقيت الصلاة، باب العمل في الوضوء[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب ابتداء الوضوء[٣]، ورواية ابن القاسم، حديث أبو إدريس الخولاني[٤].

٢- والإمام مسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار[٥].

٣- والنسائي، من طريق عبدالرحمن، كتاب الطهارة، الأمر بالاستنثار[٦].

٤- وابن ماجه، من طريق زيد بن الْحُبَابِ وَدَاوُدُ بن عبدالله، كتاب الطهارة، المبالغة في الاستنشاق والاستنثار[٧]،

٥- وابن خزيمة، من طريق يونس بن يزيد الإيلي، كتاب الوضوء، باب الأمر بالاستطابة بالأحجار وتراً لا شفعاً[٨].

٦- وأبي عوانة، كتاب الإيمان، بيان إيجاب الاستنشاق في الوضوء وإيجاب الاستنثارعلى المستيقظ من نومه ثلاثاً، من طريق عبدالله بن وهب، ويحيى بن يحيى، ومطرف، والقعنبي[٩].

٧- وابن عساكر[١٠]، والمحاملي[١١]، كل منهما من طريق أحمد بن إسماعيل. وأيضاً ابن عساكر من طرق معن بن عيسى، وبشر بن عمر، وروح بن عبادة، ومطرف[١٢].

٨- والقاسم بن سلام، باب ذكر الاستنشاق والمضمضة والسنة فيهما[١٣]، وابن عساكر، كل منهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وإسماعيل بن عمر[١٤].

٩- وهشام بن عمار في عوالي مالك، رواية هشام[١٥]، والحِنَّائِي في الحنائيات[١٦].

---

[١] مالك، مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٩/ رقم٣٤.

[٢] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢/ رقم٤٦.

[٣] مالك، الموطأ رواية أبي الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٣٤/ رقم٧.

[٤] مالك، الموطأ، رواية بن القاسم، ص١٠٧/ رقم٧٥.

[٥] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٢١٢/ رقم٢٢.

[٦] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٩/ رقم٩٥.

[٧] ابن ماجة، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١/ ص ١٤٣/ رقم٤٠٣.

[٨] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، ج١/ ص٤١/ رقم٧٥.

[٩] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/ ص٢٠٨/ رقم٦٧٣.

[١٠] المصدر السابق، ج١/ ص٧٣/ رقم٧٢.

[١١] المحاملي، الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، ص١٣٩/ رقم ٢٦٢،دار النوادر.

[١٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٦/ ص١٤٠- ١٤٥.

[١٣] الهروي، القاسم بن سلاّم بن عبد الله، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، الطهور للقاسم بن سلام، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، ط١، ص٣٣٥/ رقم٢٨٦، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول – الزيتون.

[١٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٦/ ص١٤٠.

[١٥] السُّلمي، هشام بن عمار بن نصير بن أبان، (١٩٩٨م)، عوالي مالك رواية هشام بن عمار، تحقيق: محمد الحاج الناصر، ط٢، ج١/ ص٦/ رقم٤، دار الغرب الإسلامي.

[١٦] الحِنَّائِي، الحسين بن محمد بن إبراهيم، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) الحِنائيات (فوائد أبي القاسم الحنائي)، تحقيق وتخريج: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، وآخرين، ط١،ج١/ ص٤٤٥/ رقم٧٠، أضواء السلف.

١٠- والأصبهاني[١]، كل منهما من طريق هشام بن عمار.

الوجه الثاني: كامل بن طلحة، عن مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني.
وهذا الوجه أخرجه كل من: ١- ابن عساكر[٢]. ٢- والدارقطني[٣].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم كامل بن طلحة فأبدال أبي هريرة بأبي ثعلبة الخشني في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: روى كامل بن طلحة الحديث المعروف عن مالك، عن الزهري...عن أبي هريرة، فصيّره عن مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني على سبيل الوهم والخطأ، فتفرد به، ولم يتابع من هذا الوجه.

فكامل بن طلحة الجحدري، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا بأس به، ووثقه أبو الحسن المَيْمُوْنِيُّ والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صدوق[٤].

ثانياً: خالف من هو أوثق منه وأكثرعدداً من أصحاب مالك كل من: ١- عبدالله بن مسلمة القعنبي ثقة[٥]، ٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٦]، ٣- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٧]، ٤- وعبدالله بن وهب، ثقة[٨]، ٥- ويحيى الليثي، صدوق[٩]، ٦- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٠]، ٧- وابن القاسم، ثقة[١١]، ٨- ومطرف بن عبدالله بن مطرف، قال ابن سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة[١٢]، ٩- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١٣]، ١٠- وزيد بن الْحُبَابِ العكي، صدوق[١٤]، ١١- وَدَاوُدُ بن عبدالله، مختلف فيه والعمل على توثيقه[١٥]، وفي التقريب، صدوق، ربما أخطأ[١٦]، ١٢- وإسماعيل بن عمر الواسطي، قال علي بن المديني: هو ثقة[١٧].

---

[١] الأصبهاني، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، الأربعون لابن المقرئ، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، ط١، ص٦٤/ رقم١٤، مكتبة العبيكان، السعودية.
[٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٦/ ص١٣٩-١٤٠.
[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٩٧/ رقم١٥٨٥.
[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص١٠٨-١٠٩.
[٥] سبق ص٦٦.
[٦] سبق ص٧٤.
[٧] سبق ص٦٦.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] سبق ص٧٤.
[١٠] سبق ص٧٤.
[١١] سبق ص٧٤.
[١٢] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١١/ ص٢٣١.
[١٣] سبق ص٧٤.
[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٢٢.
[١٥] ابن حجر، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٩٧.
[١٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ١٩٩.
[١٧] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص١٩٤.

١٣- ويونس بن يزيد الإيلي، ثقة[١]، ١٤- وأحمد بن إسماعيل السهمي، سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره[٢]، ١٥- وهشام بن عمار، وثقه: يحيى بن معين، وقال العِجْلِيُّ: ثقةٌ، وقال مرّة: صدوق، وقال كذلك الدارقطني، وقال النسائي: لا بأس به[٣]، ١٦- وبشر بن عمر الزهراني، وثقه: ابن سعد، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الذهبي: إمام، حافظ، ثبت[٤]،١٧- وعثمان بن عمر بن فارس، وثقه، أحمد بن حنبل ويحين بن معين، وابن سعد، والعجلي: وزاد أحمد رجل صالح ، وزاد العجلي: ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، ١٨- وروح بن عبادة، ثقة[٦]، ١٩- وعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، ثقة، حافظ[٧]، ذكره ابن حبَّان في الثقات وقال: يخطىء ويهم[٨]، ٢٠- وعبد العزيز بن يحيى المدني، قال أبو حاتم: ضعيف، وقال الحاكم: صدوق لم يتهم في روايته عن مالك[٩].

كلهم وعددهم عشرون عن مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة.

قلت : ولا يصح إلا بهذا الإسناد، كما رواه في الموطأ، وما عداه وهم وخطأ، كرواية كامل بن طلحة.

قال البغوي:" وقد رواه عن مالك على الصواب عبدالله بن وهب...وجميع رواة الموطأ عن مالك"[١٠].

ثالثاً: إنكار بعض نقاد الحديث رواية كامل بن طلحة عن مالك منهم:

١- الدارقطني، وقال: " ووهم فيه على مالك"[١١].

٢- وقال البغوي[١٢]: هكذا حدثنا كامل بهذا الحديث عن أبي ثعلبة، وغلط فيه، إنما هو عن أبي هريرة[١٣].

---

[١] سبق ص٥٧.
[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٧٧.
[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١١/ ص٤٢٤.
[٤] المصدر السابق، ج٩/ ص٤١٧-٤١٨.
[٥] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٩/ رقم٤٦٣.
[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.
[٧] المصدر السابق، ص ٣٥٤.
[٨] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٨/ ص٤٥٠.
[٩] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي،ج٢/ ص٦٣٦.
[١٠] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٦/ ص١٣٩-١٤٠.
[١١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢٩٧/ رقم١٥٨٥.
[١٢] عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو القاسم البغوي الأصل البغدادي، المولود ببغداد في أول رمضان، سنة ٢١٤ه - والمتوفى: ٣١٧ هـ. الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٧/ ص٣٢٣.
[١٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٦/ ص١٣٩-١٤٠.

٣- وقال أبو أحمد الحاكم[١]: أخطأ فيه كامل[٢].

٤- وقال ابن عبد البر:" ولا يصح فيه عن مالك، ولا عن الزهري، غير حديث أبي إدريس الخولاني غير هذا الإسناد، والصواب ما في الموطأ"[٣].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وصححه ابن عبد البر في التمهيد[٤].

وخطأ الحديث ووهمه من رواية كامل عن مالك؛ لمخالفته من هم أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك، والحكم لهم.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِبٌ».

فَقَالَ: اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ:

فَرَوَاهُ إِسْحَاقُ الطَّبَّاعُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزْوَانَ بْنِ قُرَادٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه -، عَنِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَهِمَا فِيهِ.

وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ، وَأَسْنَدَهُ، عن ابن عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ)[٥].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في إسناد هذا الحديث إبدال عبدالله بن عمر بأبي هريرة، والوهم فيه من إسحاق الطباع، ومحمد بن غزوان.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي هريرة -- رضي الله عنه --[٦]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن أبي بكر ابن عمر، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق أبو أحمد النيسابوري الحاكم الكرابيسي، (١٩٠ه-٣٧٨ه) صاحب كتاب الكنى والعلل. ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٥٥/ ص١٥٤.

[٢] العينى، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج٣/ ص ١٤، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/ ص١٣.

[٤] المصدر السابق، ج١١/ ص١٣.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص ٧١/ رقم١٦٥٠.

[٦] المصدر السابق، ج٩/ ص ٣٩.

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب صلاة الليل[١]، ورواية أبي مصعب الزهري، أبواب الصلاة، باب الأمر بالوتر[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب الصلاة على الدابة في السفر[٣]، ورواية سويد الحدثاني[٤]، وابن القاسم، حديث أبو بكر بن عمر[٥]، ورواية عبدالله بن وهب[٦].

٢- والبخاري، من طريق إسماعيل، كتاب الجمعة، باب الوتر على الدابة[٧].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت[٨].

٤- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الوتر على الراحلة[٩].

٥- والدارمي، من طريق مروان بن محمد، كتاب الصلاة، باب الوتر على الراحلة[١٠].

٦- والطبراني، من طرق عن القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبدالله بن عبد الحكم[١١].

٧- والبيهقي، من طريق الشافعي، كتاب الصلاة، الوتر على الراحلة دون المكتوبة[١٢].

٨- والأصبهاني، من طريق شعبة بن الحجاج[١٣].

الوجه الثاني: إسحاق الطباع، ومحمد بن عبد الرحمن بن غزوان بن قُرادٍ، عن مالك، عن أبي بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه : الأصبهاني محمد بن عمر[١٤].

---

[١] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ١/ ص١٢٤/ رقم٢٦٩.

[٢] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١١٩/ رقم٣٠٠.

[٣] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٨٣/ رقم٢٠٦.

[٤] مالك، الموطأ رواية سويد الحدثاني، ص٩٦/ رقم١٠١.

[٥] مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق،ج٢/ ص٣٦٩/ رقم٥٢٢.

[٦] مالك بن أنس، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، موطأ عبد الله بن وهب، تحقيق: هشام إسماعيل الصيني، ط٢، ص١٠٩/ رقم٣٤٣، دار ابن الجوزي – الدمام.

[٧] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٥/ رقم٩٩٩.

[٨] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٤٨٧/ رقم٣٦.

[٩] النسائي، السنن الصغرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٣٢/ رقم١٦٨٨.

[١٠] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٩٩/ رقم١٦٣١.

[١١] الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، مكتبة ابن تيمية، ١٢/ ص٣٢٣/ رقم١٣٢٧١.

[١٢] البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج٢/٣٢١/ رقم٢٩٠٠.

[١٣] الأصبهاني، محمد بن عمربن أحمد، (٢٠٠٤م)، كتاب اللطائف من علوم المعارف، ط١، ص٢٤٥/ رقم ١٤٣، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

[١٤] الأصبهاني، كتاب اللطائف، مصدر سابق، ص٢٤٥/ رقم١٤٣.

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسحاق الطباع ومحمد بن غزوان بإبدال عبدالله بن عمر بأبي هريرة في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك،...عن ابن عمر، فجعله عن مالك ...عن سعيد، عن أبي هريرة، على سبيل الوهم والخطأ، فتفرد به إسحاق ومحمد بن غزوان بإبدال عبدالله بن عمر بأبي هريرة، ولم أقف لهم على متابع آخرعن مالك.

ومحمد بن عبد الرحمن بن غزوان بن قِراد، متروك، ومتهم بوضع الحديث، ومُتكلم في روايته عن مالك، قال الحاكم: روى عن مالك...، أحاديث موضوعة[١]، وقال الذهبي حدث بوقاحة عن مالك وشريك...، وقال ابن عدي: له عن ثقات الناس بواطيل، وقال الدارقطني وغيره: كان يضع الحديث[٢]، وقال كذلك: متروك[٣]، فمن حاله مثل ذلك لا يُفرح بمتابعته، وأما إسحاق بن عيسى بن نجيع الطباع البغدادي، صدوق[٤].

ثانياً: خالف إسحاق، من هو أوثق منه وأكثر عدداً: ١- القعنبي، ثقة[٥]، ٢- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٦]، ٣- ويحيى الليثي، صدوق[٧]، ٤- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٨]، ٥- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٩]، ٦- وابن القاسم، ثقة[١٠]، ٧- وسويد الحدثاني ثقة[١١]، ٨- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٢]، ٩- كيحيى بن يحيى التميمي، ثقة[١٣]، ١٠- والشافعي،١١- ومروان بن محمد الطاطري، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث[١٤]، ١٢- وعبدالله بن عبد الحكم، وثقه النسائي، وقال مرة لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: ثقةٌ، صدوق[١٥]، ١٣- وشعبة بن الحجاج. ثقة، حافظ، متقن[١٦]، ١٤- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[١٧]. كلهم وعددهم أربعة عشر راوياً هكذا عن مالك في الموطأ وخارج الموطأ.

---

[١] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٥/ ص ٢٥٤.
[٢] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٣/ ص٦٢٥.
[٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٦/ ص١٨١.
[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.
[٥] سبق ص٦٦.
[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.
[٧] سبق ص٧٤.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] سبق ص٧٤.
[١٠] سبق ص٧٤.
[١١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[١٢] سبق ص٧٤.
[١٣] سبق ص٦٦.
[١٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٥٧/ ص٣١٦.
[١٥] الذهبي، سيرأعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٢/ ص٤٩٨ -٤٩٩.
[١٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ص٢٦٦.
[١٧] سبق ص٨٤.

قال الدارقطني:" ورواه أصحاب الموطأ، عن مالك، وأسنده، عن ابن عمر، وهوالصواب[١].

وقال الأصبهاني:"ورواه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان، وإسحاق بن عيسى، عن مالك، عن أبي هريرة بدل ابن عمر"[٢].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من رواية إسحاق ومحمد بن غزوان؛ لضعف بعض رواته وتفردهم ومخالفتهم من هم أوثق منهم عن مالك.

الحديث الخامس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث الزهري، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم:« أنه َسقط عن فرسٍ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الأيمنُ».

فقال: هو حديث صحيح من حديث الزهري، حدث به عنه أيوب السختياني، ومالك بن أنس، وابن عيينة، ويونس بن يزيد، وغيرهم...، ورواه معمر، عن الزهري، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة، مختصراً، قاله: عبد الرزاق، عن معمر.

ورواه سويد بن عبد العزيز، عن مالك، عن الزهري، فقال: عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ووهم في ذلك. وإنما رواه مالك، عن الزهري، عن أنس) [٣].

هكذا ذكر الدارقطني بأن الوهم في هذا الحديث من سويد بن عبد العزيز والوهم فيه إبدال أنس بن مالك بأبي هريرة.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث الزهري عن أنس[٤]، ومداره على محمد بن شهاب الزهري، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن الزهري، عن أنس -- رضي الله عنه --.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب صلاة الجماعة، باب صلاة الإمام وهو جالس[٥]، ورواية أبي مصعب الزهري، مواقيت الصلاة، باب في صلاة الإمام وهو جالس[٦]، ورواية محمد بن

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص ٧١/ رقم١٦٥٠.

[٢] الأصبهاني، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد، (٢٠٠٤م)، كتاب اللطائف من علوم المعارف، ط١، ٢٤٥/ رقم١٤٣، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق ، ج١٢/ ص ١٦٥/ رقم٢٥٧٩.

[٤] المصدر السابق، ج١٢/ ص ١٦٥/ رقم٢٥٧٩.

[٥] مالك، الموطأ رواية يحيى اليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٥/ رقم٣٠٤.

[٦] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٣/ رقم٣٣٩.

الحسن الشيباني، باب صلاة القاعد[1]، ورواية ابن القاسم[2]، وعبدالله بن وهب[3]، ورواية سويد الحدثاني[4].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به[5].

٣- ومسلم، من طريق معن بن عيسى، كتاب الصلاة، باب أئتمام المأموم بالإمام[6].

٤- والدارمي، من طريق عبيدالله بن عبد المجيد، كتاب الصلاة، باب فيمن يصلي خلف الإمام، والإمام جالس[7].

٥- والطحاوي، من طريق يزيد بن أبي حبيب[8].

٦- والجوهري، من طريق القعنبي[9].

٧- وأبي نعيم، من طرق عبدالله بن يونس[10].

٨- والبيهقي في معرفة السنن والآثار، من طريق الشافعي، كتاب الصلاة[11].

الوجه الثاني: سويد بن عبد العزيز، عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- ابن حبان[12]، والدارقطني، حديث عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة[13]. وفي تعليقاته على المجروحين لابن حبان[14].

---

[1] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٧١/ رقم١٥٧.

[2] مالك، الموطأ رواية بن القاسم، مصدر سابق، ص٥٣/ رقم١.

[3] مالك، رواية عبدالله بن وهب، مصدر سابق،ص١١٦/ رقم٣٧٣.

[4] مالك، الموطأ رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٠٢/ رقم١٠٨.

[5] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٩/ رقم٦٨٩.

[6] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٣٠٨/ رقم٤١١.

[7] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٩٨/ رقم١٢٩١.

[8] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١٤/ ص٣٠٧/ رقم٥٦٢٧.

[9] الجوهري، مسند الجوهري، مصدر سابق،١٢٣/ رقم١١٨.

[10] الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، (٢٠٠٦م)، الطب النبوي، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي،ط١، ج٢/ ص٤٤٦/ رقم٤١٠،دار ابن حزم.

[11] البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج٤/ ص١٣٤/ رقم٥٦٧٥.

[12] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، (١٣٩٦هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١،ج١/ ص٣٥١، دار الوعي – حلب.

[13] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٢١٨/ رقم١٥٣٢- ج١٢/ ص ١٦٥/ رقم٢٥٧٩.

[14] الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل بن محمد العربي، ط١، ص١١٧، الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.

٢- وابن عدي[١]، ٤ - وابن عبد البر [٢]. ٥- والمقدسي[٣]،٦ - والذهبي[٤]، ٧- وابن حجر[٥].

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم سويد بن عبد العزيز فأبدل أنس بن مالك بأبي هريرة في إسناد هذا الحديث، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث عن مالك، عن الزهري عن الأعرج، عن أبي هريرة. وهذا وهم منه على مالك، بأن جعله من حديث أبي هريرة ولا يصح عنه بهذا السند.

وتابعه سويد الحدثاني متابعة تامة من هذا الوجه عن مالك وهذا الطريق - سويد الحدثاني - أعلّه ابن عبد البر، بقوله: " وهو خطأ لم يتابعه أحد عليه "[٦].

قلت: وعليه يكون الوهم منهما جميعاً وإن لم ينص ابن عبد البر على تخطئة سويد بن عبد العزيز في إسناد هذا الحديث.

قال الدارقطني عن سويد بن عبد العزيز: ووهم في ذلك.

١- وقال المقدسي: " سُويد أَخطأ على مالك، أَو تعمد"[٧].

٢- وقال ابن حجر: " وهذا منكر الإسناد"[٨]

فيكون الحديث عند الدارقطني عن مالك من طريق سويد بن عبد العزيز، وعند ابن عبد البر في التمهيد عن مالك من طريق سويد الحدثاني. هكذا يكون كل منهما متابع للآخر.

وسويد بن عبد العزيز الدِّمَشْقِي السّلمِيّ، قال البخاري: في بعض حديثه نظر، وقال أحمد وغيره: ضعيف، وأيضا: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لين، وقال الدارقطني: يعتبر به[٩]. وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[١٠].

ثانياً: خالفوا من هم أوثق منهم وأكثر عدداً عن مالك: ١- فعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[١١]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[١٢]، ٣- وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقة[١٣]، ٤- وأبي مصعب الزهري صدوق[١٤]،

---

[١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق،ج٤/ث٤٩١.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق،ج٦/ ص١٣٠.

[٣] المقدسي محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، ص٩٨، دار الصميعي - الرياض.

[٤] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص ٢٥٢.

[٥] المصدر السابق، ج٢/ ص٢٥٢.

[٦] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق،ج٦/ ص١٣٠.

[٧] المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق، ج٩٩٧/٢.

[٨] ابن حجر، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص٢٥٢.

[٩] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٥٢.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[١٢] سبق ص٦٦.

[١٣] سبق ص٦٦.

[١٤] سبق ص٧٤.

٥- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[٢]، ٧- ومعن بن عيسى،ثقة، ثبت،[٣]، ٨ - والشافعي، ٩- وعبيدالله بن عبد المجيد، صدوق[٤]، ١٠- ويحيى الليثي، صدوق،[٥]١١- وابن القاسم، ثقة[٦]، ١٢- ويزيد بن أبي حبيب، صدوق[٧]، ١٣- وعبدالله بن يونس.

كلهم وعددهم ثلاثة عشر راوياً عن مالك، عن الزهري، عن أنس. هكذا هو في الموطأ وخارج الموطأ.

رابعاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك أخرجه الشيخان في الصحيحين، وخطأ الحديث من الوجه الثاني؛ لضعف سويد بن عبد العزيز، ومخالفته من هو أوثق منه، وأكثر عدداً.

الحديث السادس:

أولاً: نصّ كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عن حديث ابن عباس، عن ميمونة، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أن فأرة وقعت في سمن فقالت: سئل عنها، فقال: ألقوها وما حولها، وكلوه ».

فَقَالَ: واختلف عن مالك:

فرواه عبد الرحمن بن مهدي، وإبراهيم، وعبدالله بن نافع، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسحاق بن عيسى، ومعن بن عيسى الأشجعي، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله،عَنِ ابْنِ عباس، أن ميمونة.

ورواه القعنبي، والشافعي، ومحمد بن القاسم الأسدي، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم لم يذكروا ميمونة.

ورواه ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله، لَمْ يَذْكُرْ فيه ابن عباس.

وروي عن عبد الملك بن الماجشون، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك وهم من راويه.

ورواه إسحاق الأنصاري، عَنْ مَعْنٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله، مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم....

والصحيح: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله، عَنِ ابْنِ عباس، عن ميمونة.

---

[١] سبق ص٧٤.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٨٤.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٧٣.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] سبق ص٧٥.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٦٠٠.

قال الدارقطني: حدثنا أبو علي المالكي، قال: حدثنا بندار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيدالله بْنِ عبدالله، عن ابن عباس،« أن ميمونة استفتت النبي صلى الله عليه وسلم، في فأرة وقعت في سمن فأمر أن يقوروا ما حولها فيرمى به»)[1].

هكذا فقد بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث من عبد الملك بن الماجشون وقد أبدل ميمونة وابن عباس بعبدالله بن مسعود.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث ميمونة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم[2]، وفي هذا الحديث طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك ذكرها الدارقطني، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، أن ميمونة. وهذا الوجه أخرجه بذكر: أن ميمونة وعن ميمونة - كل من:

١- مالك في الموطأ: رواية محمد بن الحسن الشيباني، باب الفأرة تقع في السمن[3]، ورواية ابن زياد، ما تموت فيه الفأرة[4].

٢- والنسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع في السمن[5]، والإمام أحمد في المسند كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي[6].

٣- والدارمي، من طريق زيد بن يحيى، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن فماتت[7].

٤- والطحاوي، من طريق جويرية بن أسماء، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفأرة تموت في سمن من حل الانتفاع به[8].

٥- والطبراني، من طريق سعيد بن داود الزبيري[9]، وقال: عن ميمونة.

٦- وأبي نعيم الأصبهاني، من طريق إسماعيل بن أبي أويس[10].

---

(1) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٢٥٨/رقم٤٠٠٧.

(2) المصدر السابق ، ج١٥/ ص ٢٥٨.

(3) مالك، روية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ٣٤١/ رقم٩٨٤.

(4) الأصبحي، مالك بن أنس، (١٩٨٢م)، موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ص١٨٣/ ؤقم١٠٦، دار الغرب الإسلامي.

(5) النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٤/ ص ٣٨٨/ رقم٤٥٧١.

(6) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٤٤/ ص ٤٢٢/ رقم ٢٦٨٤٧.

(7) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٣٢٢/ رقم٢١٣١.

(8) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج ١٣/ ص ٣٩٥/ رقم٥٣٥٨.

(9) الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، ج ٣/ ص ٣٦٤/ رقم٣٤١٣.

(10) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٨ ٣/ ص ٣٧٩، السعادة - بجوار محافظة مصر، ودار الكتاب العربي، ودار الفكر، ودار الكتب العلمية- بيروت.

٧- وابن عبدالبر، من طريق أشهب بن عبد العزيز[١].
٨- وابن عساكر، من طريق عبيد بن حيان[٢].
الوجه الثاني: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكروا ميمونة. وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الدارمي، من طريق خالد بن مخلد، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن فماتت[٣].

٢- وأبي نعيم الأصبهاني، من طريق القعنبي[٤].

الوجه الثالث: رواه ابن وهب، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، لم يذكر فيه ابن عباس.

وهذا الوجه أخرجه: الطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفأرة تموت في سمن، من حل الانتفاع به[٥].

الوجه الرابع: عن عبد الملك بن الماجشون، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه : أبو نعيم الأصبهاني[٦].

ثانياً: النظر في الاختلاف[٧]: قلت: الحديث اختلف فيه على مالك من عدة أوجه مدارها عليه، وبيان ذلك كالآتي:

١- فمنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة.

٢- ومنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكروا ميمونة.

٣- ومنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله. هكذا مقطوعاً لم يذكروا فيه ابن عباس ولا ميمونة.

٤- ومنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يذكر فيه ميمونة ولا ابن عباس.

والسبب في هذا الاختلاف: اضطراب أصحاب مالك في إسناد هذا الحديث. قال ابن عبد البر: " وهذا اضطراب شديد عن مالك في إسناد هذا الحديث والله أعلم والصواب فيه ما قاله يحيى ومن تابعه"[٨].

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص ٣٧.
[٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق ج٣٨/ ص١٧١.
[٣] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٣٢٢/ رقم٢١٣٠.
[٤] الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج ٣/ ص ٣٧٩.
[٥] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج ١٣/ ص ٣٩٤/ رقم٥٣٥٧.
[٦] الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج ٣/ ص ٣٧٩.
[٧] ذكرت هذه الأوجه لبيان الأضطراب على مالك.
[٨] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٣٤.

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم عبد الملك الماجشون فأبدل ابن عباس وميمونة بعبدالله بن مسعود، فجعل الحديث عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو وهم وغلط منه لم يتابع عليه.

ومن النظر فيما ذكره الدارقطني وتخريج الحديث يتبين أن:

أولاً: عبد الملك الماجشون قد أخطأ في سند هذا الحديث، فتفرد به وليس له متابع عن مالك فيما علمت، ولم يذكر أحد ممن اختلف فيه على مالك ابن مسعود إلا عبدالملك. وهذا وهم منه. وعبد الملك، صدوق له أغلاط في الحديث[١].

ثانياً: تصحيح وترجيح نقاد الحديث طريق مالك...عن ابن عباس، عن ميمونة، مما يبين بأنه الثابت والصواب عن مالك.

١- قال البخاري:" والصحيح حديث الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة"[٢].

٢- وقال الترمذي: " وحديث ابن عباس، عن ميمونة أصح"[٣]، وابن أبي حاتم[٤].

٣- وقال الدارقطني: " والصحيح: عن الزهري، ...عن ابن عباس، عن ميمونة"[٥].

٤- وقال ابن عبد البر:" والصحيح في إسناد هذا الحديث ما قاله: مالك في رواية يحيى، ومن تابعه"[٦]. وفي موضع آخر: " وصوابه عن ابن عباس، عن ميمونة، كما قال: مالك وابن عيينة"[٧].

٥- وابن الملقن[٨]، والمزي[٩]، وأبو العباس في جزئه[١٠].

ثالثاً: خالف أصحاب مالك من هم أوثق منه وأكثر عدداً: ١- كعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١١]، ٢- وعبدالله بن نافع الصائغ، قال البخاري: في حفظه شيء، وقال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وقال يحيى: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: هو لين في حفظه وكتابه أصح، وقال النسائي: لا

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٦٤.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج ٣/ ص ٣١٢/ رقم١٧٩٨.

(٣) المصدر السابق، ج ٣/ ص ٣١٢/ رقم١٧٩٨.

(٤) الرازي، علل الحديث، مصدر سابق، ج٤/ ص٣٧٨.

(٥) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٢٥٨/رقم٤٠٠٧.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٣٥.

(٧) المصدر السابق، ج٩/ ص٣٥.

(٨) ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، حققه: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، ط١، ج٥/ ص٢٦، دار الهجرة - الرياض-السعودية.

(٩) المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مصدر سابق، ج١٢/ ص٤٨٩.

(١٠) العصمي رافع بن عُصْم بن العباس بن أحمد، (٢٠٠٥م)، جزء أبي العباس العصمي تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، ط٢/ ص١٦٧، مكتبة أهل الأثر - دار غراس.

(١١) سبق ص٧٤.

بأس به، وقال مرة: ثقة[١]، ٣- والشافعي، ٤- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[٢]، ٥- وسعيد بن أبي مريم[٣]، قال أبو داود: هو عندي حُجّة، وقال العِجْليّ: ثقة[٤]، ٦- وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، ثقة[٥]، ٧- وأشهب بن عبد العزيز القيسي، ثقة[٦]، ٨- إبراهيم بن طهمان الخراساني، ثقة[٧]، ٩- وزياد بن يونس، ثقة فاضل[٨]، ١٠- ومطرف بن عبدالله، ثقة[٩]،١١- وسعيد بن داود الزبيري، صدوق له مناكير عن مالك[١٠]، ١٢- وإسحاق بن عيسى الطباع، صدوق[١١]، ١٣- وعبيد بن حبان الجبيلي، قال ابن عوف: لا بأس به[١٢]، ١٤- وجويرية بن أسماء، قال يحيى بْن مَعِين: ليس به بأس، وقال أَحْمَد: ثقة، وَقَال أَبُو حاتم: صالح[١٣]، ١٥- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة[١٤]، ١٦- والقعنبي ثقة[١٥]، ١٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٦]، ١٨- وخالد بن مخلد القطواني، قال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير، وقال يحيى بن معين: ما به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو داود: صدوق، ولكنه يتشيع[١٧]. ١٩- وعلي بن زياد راوي الموطأ.

كلهم وعددهم تسعة عشر راوياً عن مالك ...عن ابن عباس، عن ميمونة، وهو المحفوظ هكذا، فجود إسناده كل من رواه عن مالك بهذا السند.

قال ابن عبد البر: هكذا روى يحيى هذا الحديث فجود إسناده، وأتقنه عن مالك، عن ابن شهاب،عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، وتابعه جماعة من الحفاظ..."[١٨].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الذي رواه مالك هو الصحيح والراجح، هكذا ذكره: البخاري، والترمذي، وابن عبد البر، والدارقطني[١٩].

---

[١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص٥١٣.
[٢] سبق ص٨٤.
[٣] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص ٣٩١.
[٤] المصدر السابق، ج٥/ ص ٥٧٣.
[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٢٥.
[٦] المصدر السابق، ص١١٢.
[٧] المصدر السابق، ص٩٠.
[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابقش، ص٢٢١.
[٩] سبق ص٩٠.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٣٥.
[١١] المصدر السابق، ص١٠٢.
[١٢] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص ٣٩١.
[١٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧٤.
[١٤] سبق ص٦١.
[١٥] سبق ص٦٦.
[١٦] سبق ص٧٤.
[١٧] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٥/ ص٤٨٤.
[١٨] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٣٣.
[١٩] انظر: ثانياً: العلة وبيان موطنها.

أما من الوجه الآخر عن عبد الملك الماجشون لا يصح عن مالك وهو وهم؛ لتفرده بهذا السند، ومخالفته، ولم يتابع عليه.

المطلب الثاني: الوهم بإبدال بعض رجال الإسناد دون الصحابي:

وفيه تسعة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ:« سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟»...الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الزُّهْرِيِّ:

...وَخَالَفَهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد الْقَارِئِ وَحْدَهُ، عَنْ عُمَرَ.

وَكُلُّهَا صِحَاحٌ مَحْفُوظَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. وَقَوْلُهُ: عَنْ هِشَامٍ، وَهْمٌ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

كَذَلِكَ رَوَاهُ جُوَيْرِيَةُ، وَمَعْنٌ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَعَبْدُ الرحمن بن مهدي، وغيرهم.

حدثناه دعلج، قال: حدثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَحَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عبدالله بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: حدثنا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِئِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ ... الْحَدِيثَ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث من يحيى بن بكير، والوهم فيه إبدال عروة بن الزبير بهشام بن عروة.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على الزهري، وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القارئ وحده، عن عمر. وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٣/٢٢٩.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص١٣٧.

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، مواقيت الصلاة، باب ما جاء في قراءة القرآن ممن فاته حزبة من الليل[١]، ورواية يحيى الليثي، كتاب القرآن، باب ما جاء في القرآن[٢]، ورواية القعنبي، باب ما جاء في القرآن[٣]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القرآن[٤]، ورواية ابن القاسم، حديث عبدالرحمن بن عبد القاري[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض[٦].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه[٧].

٤- وأبي داود، من طريق القعنبي، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف[٨].

٥- والنسائي، من طريق ابن القاسم، كتاب المساجد، جامع ما جاء في القرآن[٩]، وكتاب التفسير، تفسير سورة القرآن[١٠].

٦- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي[١١].

٧- والشافعي، كتاب التفسير[١٢].

٨- والطحاوي، باب نزل القرآن على سبعة أحرف[١٣]، وأبي عوانة في المستخرج، كتاب الحج، باب بيان السعة في قراءة القرآن إذا لم يخل المعنى[١٤]، كل منهما من طريق عبدالله بن وهب.

الوجه الثاني: يحيى بن بكير، عن مالك، عن هشام بن عروة. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني، من طريق إبراهيم بن طحّان، عن يحيى بن بكير، عن مالك[١٥].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ إسقاط يحيى بن بكير، الزهري، وأبدل عروة بن الزبير بهشام بن عروة في إسناد هذا الحديث، وبيان ذلك كالآتي:

---

[١] مالك، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، ج١/ ص٩٢/ رقم٢٤٢.

[٢] مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٠١/ رقم٤٧٣.

[٣] مالك، الموطأ برواية القعنبي، مصدر سابق،ج١/ ص١٥٠/ رقم١٢٨.

[٤] مالك، الموطأ براوية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص٨٨/ رقم٩٢.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٨٥/ رقم٤٧.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق،ج ٣/ ص١٢٢/ رقم ٢٤١٩.

[٧] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٦٥٠/ رقم٨١٨.

[٨] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق،ج٢/ ص٧٥/ رقم١٤٧٥.

[٩] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٤٨٢/ رقم١٠١١.

[١٠] المصدر السابق، ج١٠/ ص ٢٠٣/ رقم١١٣٠٢.

[١١] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج١/ ص٣٧٩/ رقم ٢٧٧.

[١٢] الشافعي، المسند بترتيب السندي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٨٣/ رقم٦٥٢.

[١٣] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٨/ ص١١٨/ رقم٣١٠٤.

[١٤] أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم (ا ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف، ط١، ج٢/ ص٤٦٦/ رقم٣٨٥٠دار المعرفة – بيروت.

[١٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٤.

أولاً: إسناد يحيى بن بكير عن مالك إسناد منقطع؛ فلم يذكر فيه الزهري فجعل الحديث عن مالك، عن هشام؛ فكل من رواه عن مالك وغيره رواه عن الزهري عن عروة إلا يحيى بن بكير تفرد به ولم أجد له متابع من هذا الوجه.

فيحيى بن بكيرمختلف فيه، ومتكلم في روايته عن مالك وسماعه للموطأ، فلا غرابة من وجود الوهم والخطأ بروايته عن مالك.

قال ابن حجر: ثقة في الليث، قال الذهبي: حافظ، صدوق[١]، وقال أَبُو حاتم: يكتب حَدِيثه ولا يحتج بِهِ، وكَان يفهم هذا الشأن، وَقَال النَّسَائي: ضعيف، وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة[٢]، وذكره ابن حِبَّان في كتاب الثقات، وقال الدارقطني: ما به بأس[٣]، وتكلموا في سماعه من مالك[٤]؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب، قال يحيى بن معين: " سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرضِ حبيب كاتب الليث، وكان شرعرض كان يقرأ على مالك خطوط الناس؛ ويصفح ورقتين ثلاثة"[٥].

ثانياً: مخالفته لجمهور أصحاب مالك الثقات بذكر الزهري...وعروة: ١- كالقعنبي عبدالله بن مسلمة، ثقة[٦]، ٢- ومعن بن عيسى، ثقة[٧]، ٣- وجويرية بن أسماء، ليس به بأس[٨]، ٤- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٩]، ٥- والشافعي، ٦- وعبدالله بن يُوسُف التنيسِي، ثقة متقن[١٠]، ٧- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١١]، ٨- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[١٢]، ٩- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[١٣]، ١٠- وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[١٤]، ١١- ويحيى الليثي، صدوق[١٥].

كلهم وعددهم أحد عشر راوياً عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القارئ وحده، عن عمر، وهو المحفوظ عن مالك.

ثالثاً: إبدال يحيى عروة بن الزبير بهشام بن عروة، فهذا وهمٌ آخر ذكر عنه وحده. فخالف أصحاب مالك الثقات ممن سبق ذكرهم عنه.

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٣١٢.

[٢] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٣١/ ص٤٠٣.

[٣] الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، مصدر سابق، ص١٩٧.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٩٢.

[٥] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج١١/ ص٢٣٨.

[٦] سبق ص٦٦.

[٧] سبق ص٨٤.

[٨] سبق ص١٠٢.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٦٦.

[١٣] سبق ص٧٤.

[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٥] سبق ص٧٤.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه عن مالك صحيح أخرجه الشيخان في الصحيحين، وصححه الترمذي[١]، والدارقطني في العلل[٢].

أما من وجهه الذي وهم فيه على مالك؛ فهو إسناد منقطع لا يصح؛ لتفرده ومخالفته من هو أوثق منه، وأكثر عدداً.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عبدالله بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « في التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ.

وَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالَ فِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدًا وَالضَّحَّاكَ بْنَ سُفْيَانَ. وَوَهِمَ فِيهِ رَوْحٌ، وَالصَّوَابُ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ)[٣].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من روح بن عبادة، والوهم فيه إبدال الضحاك بن قيس بالضحاك بن سفيان، وقد صحف إسناده، وكذلك إسقاط محمد بن عبدالله من إسناده.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من مسند سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -[٤]، ومداره على الزهري، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن الزهري، عن محمد، أنه سمع سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي[٥]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب المناسك، باب التمتع بالعمرة إلى الحج[٦]، وبرواية محمد بن الحسن الشيباني، باب القِران بين الحج والعمرة[٧]، ورواية يحيى الليثي كتاب الحج، باب ما جاء في التمتع[٨]، ورواية ابن القاسم، حديث محمد بن عبدالله بن الحارث[٩]، ورواية سويد الحدثاني، باب التمتع بالعمرة إلى الحج[١٠].

---

[١] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، تحقيق: شاكر، ج٥/ ص١٩٣/ رقم٢٩٤٣.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٢٩/٢١٣.

[٣] المصدر السابق، ج٤/ ص ٣٩٢/ رقم٦٥١.

[٤] المصدر السابق، ج٤/ ص ٣٠٥.

[٥] مالك، الموطأ رواية القعنبي، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٨٣/ رقم٦١٦.

[٦] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٣٧/ رقم١١٠٧.

[٧] مالك، الموطأ روية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١٣٨/ رقم٣٩٦.

[٨] مالك، الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق،ج١/ ص٣٤٤/ رقم٧٦٣.

[٩] مالك، الموطأ رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص١٠١/ رقم٦٧.

[١٠] مالك، الموطأ رواية سويد بن سعيد الحدثاني،، مصدر سابق،ج٢/ ص٤٠٠/ رقم٥١٩.

٢- والترمذي، أبواب الحج، باب ما جاء في التمتع[١]، والنسائي، كتاب مناسك الحج[٢]، كل منهما من طريق قتيبة بن سعيد.

٣- والإمام أحمد بن حنبل، من طريق عبد الرزاق[٣].

٤- والشافعي، كتاب الحج، الباب السابع في الإفراد والقران والتمتع[٤].

٥- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب المناسك، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرماً في حجة الوداع[٥].

٦- وأبي يعلى، من طريق عثمان بن عمر[٦].

الوجه الثاني: روح بن عبادة، عن مالك، عن الزهري، فقال فيه؛ أنه سمع سعداً والضحاك بن سفيان، لم يذكره إلا الدارقطني في العلل[٧].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم روح بن عبادة في موضعين من إسناد هذا الحديث، وبيان ذلك كالآتي:

الأول: التصحيف في الإسناد: وذلك من خلال إبداله الضحاك بن قيس(تابعي)، بالضحاك بن سفيان(صحابي). على سبيل الوهم والخطأ وسببه والله أعلم سبق لسان أو تصحيف كتابة.

١- قال البزار بعد تخريجه وفي إسناده الضحاك بن قيس: " وهذا الحديث قد روي عن سعد، وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى عن سعد"[٨].

٢- وقال الدارقطني: " ووهم فيه روح، والصواب الضحاك بن قيس"[٩].

الثاني: إسناد روح بن عبادة عن مالك إسناد منقطع فلم يذكر فيه محمد بن عبدالله بن نوفل فجعل الحديث عن مالك، عن الزهري، أنه سمع سعداً والضحاك؛ فتفرد به ولم أجد له متابع من هذا الوجه.

وهذا الصنيع من روح نتج عنه أن جعل الحديث الموصول عن مالك مرسلاً، وهذا خلاف الصواب.

وروح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي وإن كان ثقةً فاضلاً[١٠]، إِلَّا أَنه أُنكر عليه أحاديث حدث بها عن مالك[١١]. وقد وهِمَ وهو السبب في علّة هذا الحديث.

---

[١] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٣/ ص١٧٦/ رقم٨٢٣.

[٢] النسائي، سنن النسائي الصغرى، مصدر سابق، ج٥/ ص١٥٣/ رقم٢٧٧٤.

[٣] أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق،ج٣/ ص٩٣/ رقم١٥٠٣.

[٤] الشافعي، مسند الشافعي بترتيب السندي، مصدر سابق، ج١/ ص٣٧٣/ رقم٩٦٢.

[٥] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤١/ رقم٣٦٥٦.

[٦] أبو يعلى، مسند أبي يعلى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٣٠/ رقم٨٠٥.

[٧] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٤/ ص ٣٩٢/ رقم٦٥١.

[٨] البزار، مسند البزار، مصدر سابق، ج٤/ ص٦٥.

[٩] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٤/ ص ٣٩٢/ رقم٦٥١.

[١٠] المصدر السابق ، ص ٢١١.

[١١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٣٨.

ثالثاً: مخالفته أصحاب مالك الثقات ممن روى هذا الحديث كل من: ١- القعنبي ثقة[١]،٢-والشافعي، ٣- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٢] ٤- وعبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة، صدوق له أغلاط في الحديث[٣]،٥- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٤]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[٥]، ٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٦]،٨- ويحيى الليثي، صدوق[٧]، ٩- وابن القاسم، ثقة[٨]، ١٠- وسويد الحدثاني، صدوق[٩].

كلهم وعددهم عشرة رواة عن مالك عن الزهري، عن محمد، أنه سمع سعد بن أبي وقاص، والضحاك بن قيس. هكذا في الموطأ وغيره، لم يذكر أحد منهم الضحاك بن سفيان إلا روح.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك صححه الترمذي، فقال: هذا حديث صحيح[١٠].

أما من وجهه الذي وهم فيه روح على مالك فهو إسناد منقطع لا يصح؛ لتفرده، ومخالفته من هو أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال رسول الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهِ»...الْحَدِيثَ.

قال الدارطني: وَاخْتُلِفَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ:

فَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمَعْنٌ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَرَوْحٌ، وَابْنُ نَافِعٍ، وَإِسْحَاقُ الطَّبَّاعُ، وَبِشْرُ بْنُ عُمَرَ، رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عبدالله الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا سَلَمَةَ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَوَهِمَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْأَغَرَّ.

---

[١] سبق ص٦٦.
[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.
[٣] المصدر السابق ، ص ٣٦٤.
[٤] سبق ص٧٤.
[٥] سبق ص٧٤.
[٦] سبق ص٧٤.
[٧] سبق ص٧٤.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[١٠] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٣/ ص١٧٦/ رقم٨٢٣.

قَالَ إِسْحَاقُ الْحُنَيْنِيُّ: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في إسناد هذا الحديث من زيد بن يحيى، والوهم فيه إبدال الأغر بالأعرج، وقد صحف إسناده.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة[٢]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: القعنبي، وابن وهب، ومعن، ويحيى بن يحيى، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، وأبي عبدالله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الدعاء[٤]، ورواية ابن القاسم، حديث أبي عبدالله الأغر، وأبي سلمة بن عبد الرحمن[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، أبواب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، بتقديم أبي سلمة، على أبي عبدالله الأغر، ومن طريق عبد العزيز بن عبدالله، كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل[٦]، بتقديم أبي عبدالله الأغر، على أبي سلمة بن عبد الرحمن، وفي الأدب المفرد، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، باب الدعاء إذا بقي ثلث الليل[٧].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء، مسلم[٨].

٤- والترمذي، من طريق معن بن عيسى، أبواب الدعوات[١].

٥- وأبي داود، من طريق القعنبي، أبواب قيام الليل، باب أي الليل أفضل[٢].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص ٢٣٤/ رقم ١٧٣٣.

[٢] المصدر السابق، ج٩/ ص ٢١٣.

[٣] مالك، الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٢١٤/ رقم٤٩٨.

[٤] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٦١٩/٢٤٤.

[٥] مالك، الموطأ رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٧٠/ رقم٢٦.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٣٨٤/ رقم١٠٩٤، وج٥/ ص٢٣٣٠/ رقم٥٩٦٢.

[٧] البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م)، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، ص٢٦٤/ رقم٧٥٣، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

[٨] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق،ج١/ ص٥٢١/ رقم١٦٨.

[١] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق،ج٥/ ص٥٢٦/ رقم٣٤٩٨، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٤/ رقم١٣١٥.

٦- وأحمد بن حنبل، حديث الرد على الجهمية، من طريق مصعب الزبيري[١].

٧- وأبي بكر بن أبي عاصم، من طريق جويرية بن أسماء،[٢].

٨- وابن المظفر[٣]، والآجري[٤]، واللالكائي[٥]، كل منهما من طريق عبدالله بن وهب.

٩- والدارقطني في كتاب النزول، من طريق إسحاق الطباع، ويحيى بن مالك بن أنس[٦].

١٠- والبغوي في شرح السنة، من طريق عبد العزيز بن عبدالله، كتاب النوافل، باب إحياء آخر الليل وفضله[٧].

الوجه الثاني: زيد بن يحيى بن عبيد، عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة ووهم، وإنما أراد الأغر.

وهذ الوجه ذكره كل من: ١-الدارقطني[٨]. ٢ - وابن المظفر[٩]. ٣ - وابن عبد البر[١٠].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم زيد بن يحيى، فأبدل الأغر بالأعرج في إسناد هذا الحديث، وبيان ذلك كالآتي:

اولاً: التصحيف في الإسناد: وذلك من خلال إبداله الأغر بالأعرج على سبيل الوهم والخطأ.

قال العيني في عمدة القاري، بعد بيان طرق الحديث: " الأعرج بدل الأغر، قيل: هذا تصحيف "[١١].

ثانياً : و تابع زيداً على إسناده كل من:

١- روح بن عبادة، ثقة، أنكر عليه أحاديث حدث بها عن مالك[١].

٢- وإسحاق بن عيسى الطباع، صدوق[٢]، ومتابعة روح وإسحاق الطباع لزيد متابعة تامه. وهذه الطرق ذكرها ابن عبد البر في التمهيد[٣]

---

[١] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤٠٦ه)، السنة لعبدالله بن أحمد، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، ط١، ج٢/ ص٤٨٠/ رقم١١٠٢، دار ابن القيم – الدمام.

[٢] أبو عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، (١٤٠٠ه-١٩٨٠م) السنة لأبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط١، ج١/ ص٢١٦/ رقم٤٩٢، المكتب الإسلامي – بيروت.

[٣] ابن المظفر، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، ط١، ص١٩٨/ رقم١٣٠، دار السلف، الرياض – السعودية.

[٤] الآجري، محمد بن الحسين بن عبد الله، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، الشريعة، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط٢، ج٣/ ١١٢٩/ رقم٦٩٩، دار الوطن - الرياض – المملكة العربية السعودية.

[٥] اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، مصدر سابق، ج٣/ ص٤٨٣/ رقم٧٤٣.

[٦] الدارقطني، علي بن عمر، (١٤٠٣هـ - ١٩٨م)، كتاب النزول، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ص١٠٨/ رقم٢٦.

[٧] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٤/ ص٦٥/ رقم٩٤٨.

[٨] الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، ج٩/ ص ٢٣٤/ رقم ١٧٣٣.

[٩] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٩٧/ رقم١٢٩.

[١٠] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص١٢٨.

[١١] العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ح٧/ ص١٩٧.

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

[٢] االمصدر السابق، ص١٠٢.

[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص١٢٨.

٣- وكذلك تابعه إسحاق الحنيني: وأبدل أبو عبدالله الأغر[١] بسعد بن عبيد فرواه عن مالك، عن الزهري، عن أبي عبيد، عن أبي هريرة. قال ابن عبد البر: " ولا يصح هذا الإسناد عن مالك وهو عندي وهمٌ"[٢].

وإسحاق بن إبراهيم الحنيني: في حديثه نظر، وأنه ليس بثقة، وأخطأ في الحديث، وضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه، وذكره ابن حبان فِي الثقات، وقال: كان يخطئ[٣].

٤- وأيضاً عبدالله بن صالح: وأبدل أبو عبدالله الأغر بسعيد بن الْمُسَيَّبِ عن مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. قال ابن عبد البر:" ولا يصح فيه رواية عبدالله بن صالح..."[٤].

ثالثاً: مخالفتهم لجمهور أصحاب مالك الثقات كل من: ١- القعنبي ثقة[٥]، ٢- وعبد العزيز بن عبدالله، ثقة[٦]، قال أبو حاتم: صدوق[٧]، ٣- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[٨]، ٣- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٩]، ٤- وأبي مصعب الزهري[١٠]، ٥- ويحيى الليثي، صدوق[١١]، ٦- وابن القاسم[١٢]، ٧- وعبدالله بن وهب[١٣]، ٨- ومصعب الزبيري، ضعيف[١٤]، ٩- ومعن بن عيسى، ثقة[١٥]،١٠- وجويرية بن أسماء، ليس به بأس[١]، ١١- وإسحاق الطباع، صدوق[٢]، ١٢- ويحيى بن مالك بن أنس، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث[٣]، وقال العقيلي: حدث عن أبيه بمناكير[٤].

كلهم وعددهم أثنا عشر راوياً عن مالك...بذكر الأغر وأبي سلمة عن أبي هريرة. وهو المحفوظ هكذا. وهذا ما رجحه الدارقطني في العلل، فوافق كلاً من:

---

[١] سلمان أبو عبد الله الأغر- وأبو عبيد: سعد بن عبيد الزهري.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص١٢٨.

[٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٩٧.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص١٢٨-١٢٩.

[٥] سبق ص٦٤.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ص٣٥٧.

[٧] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٨٧.

[٨] سبق ص٨٤.

[٩] سبق ص٦٦.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١٣] سبق ص٧٤.

[١٤] سبق ص٨٨.

[١٥] سبق ص٨٤.

[١] سبق ص١٠٢.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٣] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، البُستي،(١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، الثقات، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد، ط١، ج٩/ ص ٢٥٧،دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الدكن الهند.

[٤] العقيلي، الضعفاء الكبير للعقيل، مصدر سابق، قلعجي،ج٤/ ص٤٢٥.

١- الترمذي وقال: "حديث أبي هريرة صحيح "[١].

٢- وقال ابن المظفر: " وفي الموطأ، عن الزهري، عن أبي سلمة، والأغر، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -"[٢].

ووافقه كذلك كل من:

١- ابن عبد البر، وقال: " هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته رواه أكثر الرواة عن مالك هكذا"[٣]. وفي موضع آخر: " وإنما هو عن الأعرج عن أبي هريرة، وكذلك لا يصح "[٤].

٢- وابن حجر، وقال بعد ذكر طرق الحديث، وبيان أسانيدها: " وقد روي هذا الحديث من أوجه كثيرة عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: وهذا أصح الروايات "[٥].

وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، وإن كان ثقة فهو علة في الحديث، قال أحمد، والعجلي، وإسحاق ابن إبراهيم بن العلاء: ثقة، وزاد الحسين بن علي النيسابوري، ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، ووثقه الدارقطني[٧].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين، وصححه الترمذي، وابن عبد البر، والدارقطني، وابن حجر[٨].

وأما الوجه الآخر الذي روي من طريق زيد بن يحيي فلا يصح عن مالك، ومتابعة لا تسلم من الوهم كذلك، وخالف فيه جمهور الثقات الذين ذكروه عن مالك، عن أبي سلمة وأبي عبدالله الأغر، والحكم لهم.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: « **مَنْ سَأَلَهُ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ فَلَا يَمْنَعُهُ**».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَعبدالله بْنُ بُدَيْلٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

---

[١] المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج٢/ص٤٣٢، دار الكتب العلمية – بيروت.

[٢] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٩٧.

[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص١٢٨.

[٤] المصدر السابق، ج٧/ ص١٢٨.

[٥] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج٣/ ص٣١.

[٦] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٣/ ص٤٢٨.

[٧] مُغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق،ج٥/ ص١٧٥.

[٨] انظر: ثانياً: التخريج، والعلة وبيان موطنها.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَعبدالله بْنُ وَهْبٍ، وَأَصْحَابُ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة.

وَرُوِيَ عَنْ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَهُ: أبو عبيدة بن أبي السفر عنه، ووهم فيه.

ورواه خالد بن مخلد عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من بشر بن عمر، والوهم فيه إبدال الأعرج بأبي سلمة في إسناد هذا الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبي هريرة --رضي الله عنه --[٢]، وفي هذا الحديث طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك ذكرها الدارقطني، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني، باب القضاء[١]، ورواية ابن القاسم[٢].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب المظالم والغصب، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره[٣].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار[٤].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي[٥].

٥- والشافعي، كتاب الشفعة[٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص ٢٩٢/رقم ٢٠١٥.

[٢] المصدر السابق، ج١٠/ ص ٢٧١.

[١] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ، مصدر سابق، ص٢٨٤/ رقم٨٠٤.

[٢] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص١١٠/ رقم٨٢.

[٣] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٣/ ص١٣٢/ رقم٢٤٦٣.

[٤] مسلم، صحيح مسلم، مصدرسابق، ج٣/ ص١٢٣٠/ رقم١٦٠٩.

[٥] حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٢/ ص٤٦٣/ رقم٩٩٦٢.

[٦] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٥/ رقم٥٧٦.

٦- وأبي عوانة، من طريق القعنبي، وعبدالله بن وهب، وقِراد، والليث بن سعد، كتاب الحج، بيان النهي عن منع الجار جاره إذا سأله أن يضع خشبة في جداره أو يغرزها فيه[١].

٧- وابن عبد البر، من طريق سعيد بن كثير بن عفير[٢].

٨- والبغوي، من طريق أحمد بن أبي بكر، كتاب الحج، باب وضع الخشب على جدار الجار[٣].

٩- والأصبهاني، من طريق عمرو بن مرزوق[٤].

١٠-والرشيد العطار، من طريق حجين بن المثنى أبي عمرو البغدادي[٥].

الوجه الثاني: عن بشر بن عمر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه: الطحاوي، من طريق بشر بن عمر في شرح مشكل الآثار[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم بشر بن عمر فأبدل الأعرج بأبي سلمة فأخطأ فيه على مالك .

قال الدارقطني عن أبي عبيدة بن أبي السَّفَر[٧]، بعد ذكر طرق الحديث عن مالك: " ووهم فيه " أي بشر بن عمر، ومما سبق من كلام الدارقطني وتخريج الحديث يتبين:

أولاً: أن بشراً لم ينفرد بإبدال أبي سلمة بالأعرج في الإسناد بل توبع على ذلك، كالآتي:

أ- تابعه هشام بن يوسف الصنهاجي بالوهم والخطأ ذاته: عن معمر ومالك، عن الزهري، فقال: عن أبي سلمة، بدل الأعرج.

قال ابن عبد البر: ورواه هشام بن يوسف الصنهاجي ...عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فوهم فيه والله أعلم، وليس يصح فيه عن مالك ولا عن معمر ذكر أبي سلمة فيما ذكره الدارقطني"[١].

وهشام بن يوسف، قال الذهبي: إمام، ثبت، وقال أبو حاتم: ثقةٌ، متقن[٢]، ذكره ابن عبد البر في التمهيد[٣].

---

[١] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٣/ ص٤١٨/ رقم٥٥٤١.و٥٥٤٢.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/٢١٧.

[٣] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٤٦/ رقم٢١٧٤.

[٤] الأصبهاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مشيخة الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد الرازي، وبذيله ثلاث حكايات غريبة، قرأه وعلق عليه: الشريف حاتم بن عارف العوني،ط١، ص١٤٨/ رقم٤٦، دار الهجرة – الرياض.

[٥] الرشيد العطار، مجرد أسماء الرواة عن مالك، مصدر سابق، ص٤٥/ رقم٢٢٢.

[٦] الطحاوي، مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٦/ ص٢٠٢/ رقم٢٤١٣.

[٧] أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر سعيد بن يحمد، أبو عبيدة بن أبي السفر الهمداني الكوفي، (ت: ٢٥١ – ٢٦٠هـ)، قال أبو حاتم: شيخ، الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، مصدر سابق، ج٦/ ص٢٨.

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/٢١٧.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٥٨٠-٥٨١..

[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/٢١٧.

قلت: وقوله الصنهاجي: لا أعلم هل هو تصحيف من ابن عبد البر في التمهيد أم أنه هكذا على الصواب لكن لم أجد الصنهاجي فيمن روى عن مالك، ووجدته هشام بن يوسف الصنعاني هكذا عند كل من:

١- الذهبي في سير أعلام النبلاء[١].

٢- والرشيد العطار في الرواة عن مالك، ورواه هشام بن يوسف الصنعاني، عن معمر، ومالك.

وذكره الخليلي، والقاضي عياض في الرواة عن مالك، وقال السيوطي: ذكره أبو الحسن بن فهر في الرواةعن مالك[٢].

ب - وكذلك تابعه: خالد بن مخلد القطواني، عن مالك، عن أبي الزناد، عن أبي هريرة، دون الزهري وأبدل الأعرج بأبي الزناد في إسناده، فوهم وأخطأ فيه على مالك.

قال الأصبهاني: تفرد به خالد عن مالك، عن أبي الزِّناد[٣]، وخالد بن مخلد القطواني، صدوق، ولكنه يَتَشَيَّع[٤].

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله:" لا يمنع أحدكم جاره أن يغرس خشبة في جداره "[٥].

٢- وأبي نُعيم الأصبهاني[١].

ثانياً: خالف عدد من الثقات بشراً فذكروا الأعرج على الصواب عن مالك كل من: ١- عبدالله بن مسلمة، ثقة[٢]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٣]، ٣- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٤]، ٤- والشافعي، ٥- والليث بن سعد، ثقة[٥]، ٦- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٦]، ٧- وابن القاسم، ثقة[٧]، ٨- وعبدالله بن وهب، ثقة[٨]، ٩- وأبي مصعب الزهري، ثقة[٩]،١٠- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة[١٠]، ١١- وعمرو بن

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٥٨٠-٥٨١..

(٢) الرشيد العطار، مجرد أسماء الرواة عن مالك، مصدرسابق، ص٣٧٦.

(٣) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، (١٤١٠ هـ-١٩٩٠م) تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، ج٢/٢٣٩/ رقم١٥٥٩، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤) سبق ص١٠٢.

(٥) الطحاوي، مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٦/ ص٢٠٢/ رقم٢٤١٣.

(١) الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تحقيق: مصدر سابق، ج٢/٢٣٩/ رقم١٥٥٩.

(٢) سبق ص٧٤.

(٣) سبق ص٦٦.

(٤) سبق ص٧٤.

(٥) سبق ص٧٤.

(٦) سبق ص٧٤.

(٧) سبق ص٧٤.

(٨) سبق ص٧٤.

(٩) سبق ص٧٤.

(١٠) سبق ص٦١.

مرزوق، قال يحيى بن معين: ثقة مأمون، قال أبو حاتم: كان ثقة[١]، ١٢- وحجين بن المثنى، قال أبو بكر الجارودي: ثقةٌ ثقة[٢]، ١٣- وسعيد بن كثير بن عفير، قال الذهبي: إمامٌ، حافظ، ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: هو عند الناس ثقة[٣]، ١٤- وقراد أبي نوح، عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي، الملقب بِقُرَادٍ، قال الذهبي: الحافظ، الإمام، الصدوق، قال علي بن المديني، وابن نمير: ثقة، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[٤].

كلهم وعددهم اربعة عشر راوياً هكذا عن مالك..عن الأعرج وهو المحفوظ والصواب وليس له إسناد غيره، وكل من رواه عن مالك بغير هذا الإسناد وهم فيه.

وكذلك ذكره الدارقطني، بقوله: "والصحيح عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة"[٥]. فوافقه كل من:

١- ابن عبد البر، وقال: " روى هذا الحديث جماعة رواة الموطأ عن مالك، بهذا الإسناد"[٦].

وقال أيضاً: " وقد روي عن بشر بن عمر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، والصواب فيه عن مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة[٧].

٢- وقال الأصبهاني، (محمد بن عمر):"وهو صحيح متفق عليه من حديث مالك، وغيره عن الزهري"[١].

٣- وقال ابن حجر عن الدارقطني: " المحفوظ عن مالك الأول...عن الأعرج"[٢].

وبشر بن عمر الزهراني، وثقه: ابن سعد، وقال أبو حاتم: صدوق، وعند الذهبي: إمام، حافظ، ثبت[٣]. وبشر وإن كان ثقة وتوبع فقد وهِمَ، وهو السبب في علّة الحديث.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك عن الأعرج وليس عن أبي سلمة، أخرجه الشيخان في الصحيحين. وصححه الدارقطني[٤]، والأصبهاني[٥].

---

[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٢/ ص٢٢٧.

[٢] المصدرالسابق، ج٥/ ص٤٨٤.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٥٨٣.

[٤] المصدر السابق، ج٩/ ص٥١٩-٥٢٠.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٢/ رقم ٢٠١٥.

[٦] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢١٥.

[٧] المصدر السابق، ج٢١٧/١٠.

[١] الأصبهاني، اللطائف من دقائق المعارف، مصدر سابق، ص٢٣٢.

[٢] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج٥/ ص١١٠.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدرسابق، ج٩/ ص٤١٧-٤١٨.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٢/ رقم ٢٠١٥.

[٥] الأصبهاني، اللطائف من دقائق المعارف، مصدر سابق، ص٢٣٢.

ووهم الحديث وخطئه من الوجه الذي رواه بشر بن عمر؛ لمخالفته الثقات عن مالك والحكم لهم.

الحديث الخامس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث محمد بن أبي بكر الثقفي، عن أنس، قال:«غدونا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم من مِنى إلى عرفة، فَمِنَّا الْمُكَبِّرُ وَمِنَّا الْمُلَبِّي، لَا يَعِيبُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ».

فقال: يرويه موسى بن عقبة ومالك والضحاك بن عثمان، وغيرهم عنه.

وروى هذا الحديث وكيع، عن مالك فقال: عن عبدالله بن أبي بكر الثقفي، ووهم في اسمه، وإنما هو محمد بن أبي بكر الثقفي، كما قال: ابن مهدي وأبو نعيم وغيرهما عن مالك)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من وكيع الجراح، والوهم فيه إبدال محمد بن أبي بكر الثقفي بعبدالله بن أبي بكر الثقفي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث الزهري عن أنس بن مالك[٢]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن محمد بن أبي بكر الثقفي، عن أنس.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب قطع التلبية[١]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب المناسك، باب قطع التلبية[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٣]، ورواية ابن القاسم، حديث محمد الثقفي[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الجامع بأسره من الموطأ، باب قطعه التلبية[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الحج، باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة[٦]، وكتاب الجمعة، باب التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين[٧].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢١٣/ رقم٢٦٣٣.

[٢] المصدر السابق، ج١٢/ ص ١٦٥.

[١] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق،ج١/ ص ٣٣٧/ رقم٧٤٥.

[٢] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص ٤٣١/ رقم١٠٨٩.

[٣] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ١٣٥/ رقم٣٨٧.

[٤] مالك، موطأ مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص١٢١/ رقم١٠٠.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٩٢/ رقم٥٠٢.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦١/ رقم١٦٥٩.

[٧] المصدر السابق، ج٢/ ص٢٠/ رقم٩٧٠.

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الحج، باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة[١].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي وأبي سلمة منصور الخزاعي[٢].

٥- والشافعي في المسند[٣].

٦- وابن خزيمة، من طريق محمد بن حيويه، ويحيى بن يحيى، ومطرف، والقعنبي، كتاب الحج، باب ذكر الخبر المبيح لمن يدفع من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس يوم عرفة قبل طلوع الفجر ملبياً إلى عرفات وإباحة التكبير بدل التلبية[٤].

٧- وأبي طاهرالمُخلص، من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم[٥].

٨- والبغوي، حديث مصعب بن عبدالله الزبيري[٦].

والوجه الثاني: وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر الثقفي، عن أنس.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الإمام أحمد[٧]. ٢ - والباجي عن البخاري، ترجمة محمد بن أبي بكر بن عوف بن رباح الثقفي[١].

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم وكيع بن الجراح، فأبدل محمد بن أبي بكر بعبدالله بن أبي بكر في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: جعل سند الحديث المعروف عن مالك، عن محمد بن أبي بكر...على سبيل الوهم والخطأ عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، ولا يصح عنه بهذا السند.

ووكيع بن الجراح، وإن كان ثقة فقد وَهِمَ، وهو سببُ علّة الحديث، فتفرد فيه ولم يتابع. وخلاصة القول فيه: أنه ثقة، حافظ، ثبت، قاله: ابن سعد وغيره[٢].

١- قال الإمام أحمد: " وهذا أخطأ فيه وكيع إنما هو محمد بن أبي بكر الثقفي "[٣].

٢- وقال عبدالله قال أبي: " وكيعٌ يهِم في أحاديث عن مالك بن أنس منها: حديث محمد بن أبي بكر الثقفي: غدونا مع أنس، لم يقل: وكيع محمد بن أبي بكر الثقفي، قال شيئاً غير محمد، خالفه ابن مهدي[٤].

---

[١] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج ٢/ ص ٩٣٣/ رقم١٢٨٥.

[٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج١٩/ ص١٢٥/ رقم١٢٠١٩،ج٢١/ ص١٦٢/ رقم ١٣١٢٥.

[٣] الشافعي، محمد بن إدريس، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، مسند الإمام الشافعي، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، وآخرون، وتحقيق: ماهر ياسين فحل، ط١، ج٢/ ص١٩٩/ رقم٨٢٣، شركة غراس، الكويت.

[٤] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٤٦٨/٣٧١.

[٥] أبو طاهر المخَلِّص، المخلصيات، مصدر سابق، ص١٩٦/ رقم٢٢٢.

[٦] البغوي، حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، مصدر سابق، ص١٠٨/ رقم١٤٧.

[٧] ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٠٣/ رقم٢٨٠١.

[١] الباجي، التعديل والتجريح، مصدر سابق، ج٢/ ص٦٩١.

[٢] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، بشار، ج٤/ ص١٢٣٠.

[٣] ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق،ج٢/ ص٤٠٣.

[٤] المصدر السابق،ج ٣/ ص ٢٦٥.

٣- وقال الباجي: " وهو وهم من وكيع، والصواب ما قال جميع الرواة عن مالك: محمد بن أبي بكر الثقفي "[١].

ثانياً: مخالفته لجمهور أصحاب مالك الثقات وهم عُدّة: ١- عبدالله القعنبي، ثقة[٢]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٣]، ٣- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٤]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[٥]، ٥- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٦]،٦- وسويد الحدثاني، صدوق[٧]، ٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٨]، ٨- ومطرف بن عبدالله، ثقة[٩]، ٩- وأبو نُعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت[١٠]. ١٠- وابن القاسم، ثقة[١١]،١١- والشافعي، ١٢- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١٢]، ١٣- وأبو سلمة منصور الخزاعي، قال يحيى بن معِين: ثقة، وقال الدارقطني: أحد الثقات الحفاظ، وذكره ابن حبان في الثقات[١]، ١٤- ومحمد بن حيويه بن المؤمل، قال الخطيب: غير موثق، وقال الذهبي: متهم بالكذب[٢]، ١٥- وأبوسعيد عبد الرحمن بن عبدالله بن عبيد البصري مولى بني هاشم، قال يحيى بن معين وأبو القاسم الطبراني: ثقة، وقال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل يرضاه، وما كان به بأس[٣]، ١٦- ومصعب الزبيري، ضعيف[٤].

كلهم وعددهم ستة عشر راوياً عن مالك، عن محمد بن أبي بكر الثقفي وليس عبدالله بن أبي بكر.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح الذي رواه مالك عن محمد بن أبي بكر صحيح أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وأما من وجهه الآخر فلا يصح عن مالك لوهم وكيع في إسناده، وتفرده ومخالفته الثقات من أصحاب مالك، ولم يتابع.

---

[١] الباجي، التعديل والتجريح، مصدر سابق، ج ٢/ ص٧٥٧.
[٢] سبق ص٦٦.
[٣] سبق ص٦٦.
[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠
[٥] سبق ص٧٤.
[٦] سبق ص٧٤.
[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] سبق ص٩٠.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٤٤٦.
[١١] سبق ص٧٤.
[١٢] سبق ص٧٤.
[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٨/ ص٥٣١.
[٢] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٧/ ص١١٠.
[٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، بشار، ج١٧/ ص٢١٩.
[٤] سبق ص٨٨.

الحديث السادس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث عروة، عن عائشة، أن رجلاً من المشركين لحق بالمسلمين ليقاتل معهم، فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: « إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ »

فقال: يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه:

فرواه وكيعٌ: عن مالكٍ، عن عبدالله بْنِ يَزِيد، عن ابن نِيَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عن عائشة، ووهِمَ فيهِ وكيع.

وخالفه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وبشر بن عمر، وابن وهب، رووه عن مالك، عن الفضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، وهو الصواب.

قال الدارقطني: حدثناه علي بن عبدالله بن مبشر، وعبد الملك بن أحمد الزيات، قالا: حدثنا حفص بن عمرو، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا مالك بن أنس، قال: حدثني الفضيل، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في غزوة، قال يحيى: وسمى الغزوة قال: حتى إذا كان كذا وكذا.

قال يحيى: وقد سماه. لحقه رجل من المشركين ممن كان شديدا ففرحوا به، فقال: يا رسول الله جئت أكون معك، وأقاتل وأصيب؟ قال: لا، إنا لا نستعين بمشرك قال: فقال: ذلك مرتين أو ثلاثاً، فأسلم في الرابعة وانطلق معه)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من وكيع والوهم فيه إبدال الفضيل بعبدالله بن يزيد.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث عروة عن عائشة - رضي الله عنها -[١]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

أما الوجه الأول: عن مالك، عن الفضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة.

وهذا الوجه أخرجه عن مالك كل من:

١- الإمام مسلم، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبدالله بن وهب، كتاب الجهاد والسير، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر[٢]، والإمام أحمد، من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر، وعبد الرحمن بن مهدي[٣].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٢١١/ رقم٣٥٦٥.

[١] المصدر السابق، ج١٤/ ص ٩٢.

[٢] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٣/ ص١٤٤٩/١٨١٧.

[٣] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج٤٠/ ص٤٥٠/ رقم٢٤٣٨٦-ج٤٢/ ص٨٠/ رقم٢٥١٥٨.

٢- والترمذي، من طريق معن بن عيسى، أبواب السير، باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهم؟[١].

٣- وأبي داود، كتاب الجهاد، باب في المشرك يسهم له[٢]، والنسائي في السنن، من طريق وكيع، كتاب السير، ترك الإمام الاستعانة بالمشرك، وباب ترك الاستعانة بالمشركين في الحرب[٣]. كلاهما من طريق يحيى بن سعيد القطان.

٤- والدارمي، من طريق روح بن عبادة، كتاب السير، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم: إنا لا نستعين بالمشركين[٤].

٥- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وبشر بن عمر الزهراني، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن يوسف، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في استعانته بمن طلب الاستعانة به من الكفار، وفي منعه من منعه من الكفار من القتال معه[٥].

أما الوجه الثاني: وكيع، عن مالك، عن عبدالله بن يزيد، عن ابن نيار، عن عروة، عن عائشة، ووهم فيه وكيع.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الاستعانة بالمشركين[١].

٢- وابن أبي شيبة، كتاب الجهاد، في الاستعانة بالمشركين[٢].

ورواه وكيع أيضاً: عن مالك، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة. بإسقاط عبدالله بن يزيد: وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الدارمي، كتاب السير، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم: إنا لا نستعين بالمشركين[٣].

٢- وابن إسحاق بن راهويه[٤]. ٣- وأبي نعيم الأصبهاني[٥].

---

[١] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، بشار، ج٤/ ص ١٢٧/ رقم١٥٥٨.

[٢] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٧٥/ رقم٢٧٣٢. وقال الألباني: صحيح.

[٣] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٨/ ص٨٥/ رقم٨٧٠٧، وص١٤٨/ رقم٨٨٣٥.

[٤] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٣/ ص١٦٢٢/ رقم٢٥٣٩.

[٥] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٦/ ٤٠٧-٤١٠/ رقم٢٥٧٢،٢٥٧٣،٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦.

[١] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٤٥/ رقم٢٨٣٢.

[٢] ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدرسابق،مكتبة الرشد، ج٦/٤٨٧/ رقم٣٣١٦٢.

[٣] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٣/ ص١٦٢١/ رقم٢٥٣٨.

[٤] ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، (١٤١٢هـ- ١٩٩١م)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط١،ج ٢ص ٢٥٦/ رقم٧٥٩، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة.

[٥] الأصبهاني، تاريخ أصبهان، مصدر سابق، ج٢/ ص ٢٤٢.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم وكيع بن الجراح فأبدل الفضيل بن أبي عبدالله بعبدالله بن يزيد في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية وكيع بن الجراح الحديث المعروف عن مالك، عن الفضيل بإسنادين:

الأول: الوهم: فقد جعله عن مالك، عن عبدالله بن يزيد بدل الفضيل بن أبي عبدالله، وقد أعله الدارقطني بالوهم. هكذا أخرجه ابن ماجه[١]، وابن ابي شيبة[٢].

قال ابن أبي حاتم: " هذا وهم، وهم فيه وكيع؛ إنما هو: عن الفضيل بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة؛ وهذا الصحيح"[٣].

وقال ابن عبد البر بعد ان رواه من طريق مالك عن الفضيل: " وهذا حديث قد اختلف عن مالك في إسناده وهكذا رواه أكثر أصحابه"[٤].

وقال المزي في روايته عن ابن ماجه: " عن وكيع...عن عبدالله بن يزيد، وهو وهمٌ، والصواب ما رواه الجماعة"[٥].

وقال أيضاً: وقال غير واحد: عن مالك، عن الفضيل، عن عبدالله بن نيار... وهو المحفوظ"[٦].

الثاني: الإسقاط: رواه عن مالك، عن عبدالله بن نيار، عن عروة، عن عائشة. هكذا بإسقاط عبدالله بن يزيد. أخرجه الدارمي، وابن راهوية، وأبو نُعيم الأصبهاني.

ووكيع بن الجراح، وإن كان ثقة فقد وهِمَ، وهو السبب في علة الحديث، وخلاصة القول فيه: أنه ثقة، حافظ، ثبت، قاله: ابن سعد وغيره[١].

ثانياً: مخالفة وكيع أصحاب مالك الثقات وهم عدة: ١- كيحيى بن سعيد القطان، ثقة[٢]، ٢- وإسماعيل بن عمر، قال أبو حاتم: صدوق، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان فِي الثقات[٣]، ٣- ومعن بن عيسى، ثقة[٤]، ٤- وعبدالله بن وهب، ثقة[٥]، ٥- وعبدالله بن المبارك، ثقة ثبت[٦]، ٦- وبشر بن عمر

---

[١] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٤٥/ رقم٢٨٣٢.

[٢] انظر: تخرج الحديث من الوجه الثاني.

[٣] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٤٣.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٢/ ص٣٦.

[٥] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٦/ ص ٢٣٣.

[٦] المصدر السابق، ج١٦/ ص ٣٢٥.

[١] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، بشار، ج٤/ ص١٢٣٠.

[٢] سبق ص٦١.

[٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٣/ ص١٥٦.

[٤] سبق ص٨٤.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٢٠.

الزهراني، ثقة[١]، ٧- وعبدالرحمن بن مهدي، ثقة[٢]، ٨- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٣]،٩- وروح بن عبادة، ثقة[٤]. تسعتهم عن مالك عن الفضيل بن أبي عبدالله وليس عن عبدالله بن يزيد.

ثالثاً: الحكم على الحديث: قلت: الحديث من كلا الوجهين إسنادهما صحيح، والوجه الأول هو الراجح والصواب عن مالك أخرجه مسلم في صحيحه.

الحديث السابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث أبي سلمة، عن عائشة، سُئِلَ رَسُولُ صَلى الله عَلَيه وَسَلم عَنِ الْبِتْعِ[٥]، فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ »

واختلف عن مالك، وعن يونس، وعن ابن عيينة، فأما مالك فرواه أصحاب الموطأ، وابن مهدي، والوليد بن مسلم، وإسحاق بن الطباع، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

ورواه إبراهيم بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وعن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أتى بالإسنادين جميعاً.

قَالَ ذَلِكَ حَفْصُ بْنُ عبدالله النَّيْسَابُورِيُّ، عنه.

ورواه مطرف بْنُ عبدالله، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النضر[١]، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عبيدالله، عَنْ أَبِي سلمة، عن عائشة. قاله أبو سبرة[٢]: عن مطرف، ووهم فيه.

وَرَوَاهُ رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وزاد فيه: وكل مسكر حرام.

وقيل: عن عصام بن رواد، عن أبيه، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عن عائشة وأما يونس فرواه ابن وهب، عنه، فرواه الحفاظ عن ابن وهب، عن يُونُسَ، وَمَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ) [٣].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من مطرف بن عبدالله، والوهم فيه إبدال الزهري بأبي النضر في إسناد هذا الحديث.

---

[١] سبق ص٩١.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

[٥] الخمر المتخذ من العسل، انظر: ابن سيده علي بن إسماعيل المرسي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)،المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، ج٢/ ص٥٩،دار الكتب العلمية – بيروت.

[١] سالم بن أبي النضر المدني، كاتب عمر بن عبيدالله، من صغار التابعين، (ت – ١٢٩هـ -٢٠٠٠هـ)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٦/ ص٦.

[٢] عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المدني، (ت: ٢٥١هـ - ٢٦٠ هـ). ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٩/ ص٧٥.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٠/ رقم٣٦٤٥.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة - رضي الله عنه -[١]، وله طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك ذكرها الدارقطني، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الحد من الخمر، باب في النهي عن الانتباذ[٢]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب شرب البتع والغبيراء وغير ذلك[٤]، ورواية عبدالله بن وهب، كتاب الأشربة[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الأشربة، باب: الخمر من العسل، وهو البتع[٦].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر...[١].

٤- والترمذي، من طريق معن بن عيسى، أبواب الأشربة، باب ما جاء كل مسكر حرام[٢].

٥- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب الأشربه، باب النهي عن المسكر[٣].

٦- والإمام أحمد، من طريق عبدالرحمن بن مهدي[٤].

٧- والطحاوي من طريق إسحاق بن عيسى الطباع[٥].

٨- والبيهقي في شعب الإيمان، عن مالك ويونس بن يزيد، باب في المطاعم والمشارب، وما يجب التورع عنه منها[٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٢٩٣.

[٢] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٩/ رقم١٨٣٧.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، ج٢/ ص٨٤٥/ رقم١٥٤٠.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٢٤٨/ رقم٧١١.

[٥] ابن وهب، موطأ عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص٣٣/ رقم ٣٢.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٧/ ص١٠٥/ رقم٥٥٨٥.

[١] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٣/ ص١٥٨٥/ رقم٢٠٠١.

[٢] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، تحقيق: شاكر، ج٤/ ص٢٩١/ رقم١٨٦٣.

[٣] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٢٨/ رقم٣٦٨٢.

[٤] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ، مصدر سابق، الرسالة، ج٤٢/ ص ٣٦٩/ رقم٢٥٥٧٢.

[٥] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج٤/ ص٢١٦/ رقم٦٤٤٦.

[٦] البيهقي، أحمد بن الحسين، (١٤١٠هـ)، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ج٥/ ص٦/ رقم٥٥٧٤، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩- وأبي عوانة في مستخرجه، كتاب الحدود، باب تحريم الشراب من العسل المسمى البتع إذا أسكر[١]، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب. وكذلك من طريق أبي مسهر، وأبي علي عبيدالله بن عبد المجيد الحنفي.

١٠- والزهري في حديثه، كل شراب أسكر فهو حرام[٢]، والخَلَّال [٣]، وأبي القاسم، رواية زاهر بن طاهر الشحامي[٤]، كل منهما من طريق مصعب بن عبدالله الزبيري.

١١- وابن المظفر، كل شراب أُسكر فهو حرام[٥]، والأصبهاني[٦]، وفي معجمه[٧] كلاهما من طريق إبراهيم بن طهمان.

١٢- والجُرجاني، من طريق عبدالعزيز الأويسي[١].

أما الوجه الثاني: مطرف بن عبدالله، عن مالك، عن أبي النضر، مولى عمر بن عبيدالله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة.

وهذا الوجه ذكره كل من:

١- ابن المظفر[٢]. ٢ - وابن حجر في السان الميزان[٣].

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم مُطَرِّفُ بن عبدالله، فأبدل الزهري بأبي النضر[٤] في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن الزهري...فجعلة عن مالك، عن سالم بن أبي النضر، على سبيل الوهم والخطأ.

---

[١] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٥/ ص٩٨/ رقم٧٩٣٦و٧٩٣٧.

[٢] الزهري، عبيدالله بن عبد الرحمن، حديث الزهري، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، ط١، ص٣٦٥/ رقم٣٢٦، أضواء السلف، الرياض.

[٣] الخَلَّال الحسن بن محمد بن الحسن بن علي، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، المجالس العشرة الأمالي للحسن الخلال ، دراسة وتحقيق: مجدي فتحي السيد، ط١، ص٨٣/ رقم٩٤، دار الصحابة للتراث، طنطا.

[٤] أبو القاسم، زاهر بن طاهر بْنُ مُحَمَّدِ الشحّامي، (١٩٩٨م)، عوالي مالك رواية زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: محمد الحاج الناصر، ط٢، ج١/ ص٢٦١/ رقم ٤١، دار الغرب الإسلامي.

[٥] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص٦٠/ رقم١٩.

[٦] ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس، تحقيق: رضا بن خالد بو شامة، ط١، ص٤٤/ رقم٨، دار ابن حزم – الرياض.

[٧] ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، المعجم لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، ط١، ص٢٩٩/ رقم٩٧١، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض.

[١] الجُرجاني، حمزة بن يوسف بن إبراهيم، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، تاريخ جرجان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط٤، ص٤٤٣/ رقم٨٤٠.عالم الكتب – بيروت.

[٢] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٥٦/ رقم١٦.

[٣] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٥/ رقم١٢٨.

[٤] البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج٤/ ص١١١.

ومطرف بن عبدالله بن مطرف، ثقة[١]، وإن كان ثقة فقد وهم، وهو السببُ في علة الحديث عن مالك، فتفرد به ولم يتابع عليه من هذا الوجه.

ثانياً: خالف أصحاب مالك الثقات كل من: ١- إبراهيم بن طهمان الخراساني، ثقة[٢]، ٢- ورواد بن الجراح أبي عصام العسقلاني، صدوق اختلط بأخرة[٣]، ٣- والوليد بن مسلم القرشي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية[٤]، ٤- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٥]، ٥- يحيى بن يحيى، ثقة[٦]، ٦- ومعن بن عيسى،ثقة[٧]، ٧- والقعنبي، ثقة[٨]، ٨ - وعبدالله بن وهب، ثقة[٩]، ٩- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٠]، ١٠- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١١]،١١- ويحيى الليثي، صدوق[١٢]، ١٢- وعبدالرحمن بن مهدي، ثقة[١]، ١٣- وعبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي، ثقة فاضل[٢]، ١٤- وأبي علي عبيدالله بن عبد المجيد الحنفي، صدوق[٣]، ١٥- ومصعب الزبيري، ضعيف[٤]، ١٦- وإسحاق بن عيسى الطباع، صدوق[٥]، ١٧- وعبد العزيز الأويسي، ثقة[٦].

كلهم وعدد سبعة عشر راوياً هكذا عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها -، وهو المحفوظ عن مالك.

١- قال العقيلي: " وهذا رواه الناس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة"[٧].

٢- وقال ابن المظفر: وفي الموطأ عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة [٨].

---

[١] سبق ص٩٠.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٩٠.

[٣] المصدر السابق، ص٢١١.

[٤] المصدر السابق، ص٥٨٤.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٦] سبق ص٦٦.

[٧] سبق ص٨٤.

[٨] سبق ص٦٦.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١] سبق ص٧٤.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٣٢.

[٣] المصدر السابق، ص٣٧٣.

[٤] سبق ص٨٨.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٦] المصدر السابق، ص٣٥٧.

[٧] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج١/ ص١٩٤.

[٨] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٦٠/ رقم١٩.

٣- وقال ابن عبدالبر:" وأثبته وأشده استقامة في الإسناد حديث مالك وغيره، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة "[١].

٤- وقال ابن حجر: " وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في الغرائب ونسب الوهم لمطرف "، وقال: " وهذا عندهم عن مالك، عَن الزُّهْرِيّ، عَن أبي سلمة[٢].

ومما سبق يتبين ان الحديث ثابت ومحفوظ عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، هكذا على الصواب. وليس كما رواه مطرف عن مالك، عن أبي النضر، ولا يصح من هذا الوجه عنه.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين، والترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح[٣].

وخطأ الحديث ووهمه من وجهه الثاني عن مطرف؛ لتفرده، ومخالفته أصحاب مالك الثقات، ولم يتابع. فهي رواية منكرة.

الحديث الثامن:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة قالت: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم مُضطجع إلى جنبي «فقال: لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ إِذْ سَمِعْتُ صَوْتَ السِّلَاحِ، فإذا بسعدٍ بن أبي وقاص».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَاخْتُلِفَ عنه:

فرواه مالك، وزهير، والدَّرَاوَرْدِيُّ، وعَبْدَةُ بنُ سُلَيْمَانَ، و يَزِيْدُ بنُ هَارُوْنَ، وعلي بن عاصم، رووه عن يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة.

ورواه إسماعيلُ بن داودَ المخراقي، عن مالك، فقال: عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، ووهم.

ورواه عبدالله بن جعفر بن نَجِيحٍ، والد علي بن المديني، عن يحيى، عن القاسم، عن عائشة، ووهم أيضاً. والصحيح عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من إسماعيل بن داود، والوهم فيه إبدال عبدالله بن عامر بعمرة بنت عبد الرحمن.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٢.

[٢] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة،ج٥/ رقم١٢٨.

[٣] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، تحقيق: شاكر، ج٤/ ص٢٩١/ رقم١٨٦٣.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٧٤/ رقم٣٧٢٢.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث ابن أبي مليكة، عن عائشة - رضي الله عنه -[١]، ومداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة.

وهذا الوجه أخرجه عن مالك كل من:

١- البغوي، حديث مصعب الزبيري[٢].

٢- وابن عساكر[٣].

أما الوجه الثاني: إسماعيل بن داود المخراقي، عن مالك، فقال: عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة.

وهذا الوجه لم أقف على من ذكره عن مالك سوى الدارقطني في العلل، من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة -- رضي الله عنها --[٤].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسماعيل بن داود، فأبدل عبدالله بن عامر بن ربيعة بعمرة بنت عبد الرحمن في إسناده. حيث أخطأ فيه على مالك ولم يتابع عليه. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: الحديث روي عن مالك، عن يحيى من عدة أوجه مختلفة فبعضها ذكر عبدالله بن ربيعة وهو الوجه الذي اختاره الدارقطني عن مالك على الصواب.

ورواه إسماعيل بن داود المخراقي، عن مالك، عن يحيى، عن عمرة بنت عبد الرحمن بدل عبدالله بن عامر، ووهم فيه على مالك.

وتابع مالكاً: إسحاق بن نجيع عن يحيى، عن القاسم بدل عبدالله بن عامر، ووهم فيه كذلك على يحيى.

ومما سبق يتبين أن الحديث هكذا رواه يحيى فما كان فيه من عللٍ ووهم أو غيره فمن يحيى الأنصاري؛ لكثرة طرق الحديث عنه.

فكل من رواه عن مالك أو تابع مالكاً عن يحيى بن سعيد، رواه كما روي عن يحيى، فمنها الصواب ومنها الخطأ والوهم.

ولم يروه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، إلا إسماعيل، وإسماعيل بن داود المخراقي يتفرد عن مالك بأحاديث روى عنه الكِبار، ولم يرض حفظه[١]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدًا، وكذا ضعّفه ابن حبان وغيره[٢].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص٣٥٦.

[٢] البغوي، حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، مصدر سابق، ص ١١٣/ رقم١٥٩.

[٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٠/ ص٣٢٣.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٧٤/ رقم٣٧٢٢.

[١] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٣٤.

[٢] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٢٧٧.

ثانياً: خالف إسماعيل أصحاب مالك الثقات كل من: القعنبي، ثقة[١]، ومصعب الزبيري، ضعيف[٢]، ولا يصح عن مالك من هذا الوجه.

قال الدارقطني: " والصحيح عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة"[٣].

قال ابن عبد البر: " وهذا الحديث عند القعنبي وحده في الموطأ، وليس عند غيره فيه والله أعلم"[٤].

وفي موضع آخر قال: " وهذا الحديث عند القعنبي ومصعب الزبيري في الموطأ وليس عند غيرهما فيه من أصحاب الموطأ "[٥]. هكذا وجدته عند البغوي في حديث مصعب الزبيري كما سبق في التخريج.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن عبدالله بن عامر عن مالك. وخطأ الحديث ووهمه من رواية إسماعيل بن داود؛ لضعفه، وتفرده ومخالفته الثقات عن مالك.

الحديث التاسع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديثِ عمرة، عن عائشة، « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا اعتكف يدخل إليَّ رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان»

فقال: يرويه الزهري، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ عبيدالله بْنُ عُمَرَ، وأبو أويس، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة.

وكذلك رواه مالك في الموطأ، واختلف عنه:

فرواه القعنبي، ويحيى بن يحيى، ومعن بن عيسى، وأبو مصعب، ومحمد بن الحسن، وروح بن عبادة، وخالد بن مخلد، ومنصور بن سلمة، وإسحاق بن الطباع، عمرة، عن عائشة وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي، والوليد بن مسلم، وعيسى بن خالد، والحجبي، فرووه عن مالك، عن الزهري، عن عروة، لم يذكروا فيه عمرة.

وقيل: عن الوليد بن مسلم، عن مالك، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، ولم يذكر فيه عروة.

وروي عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك، فوهم فيه وهماً قبيحاً، فقال: عن مالك، عن سفيان بن أبي صالح، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه:

فرواه عبيدالله بن عمر، وأبو أويس، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة وكذلك رواه مالك في الموطأ، واختلف عنه:

---

[١] سبق ص٦٦.

[٢] سبق ص٨٨.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٧٤/ رقم٣٧٢٢.

[٤] ابن عبد البر، تجريد التمهيد، مصدر سابق، ص٢٧٨.

[٥] المصدر السابق، ص٢٧٨.

فرواه القعنبي، ويحيى بن يحيى، ومعن بن عيسى، وأبو مصعب، ومحمد بن الحسن، وروح بن عبادة، وخالد بن مخلد، ومنصور بن سلمة، وإسحاق بن الطباع، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ عائشة.

وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي، والوليد بن مسلم، وعيسى بن خالد، والحجبي، فرووه عن مالك، عن الزهري، عن عروة، لم يذكروا فيه عمرة.

وقيل: عن الوليد بن مسلم، عن مالك، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، ولم يذكر فيه عروة.

وروي عن عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك، فوهم فيه وهماً قبيحاً، فقال: عن مالك، عن سفيان بن أبي صالح، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

ورواه ابن وهب، عن مالك، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، وعمرة، كلاهما عن عائشة.

...ورواه يحيى القطان، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ عائشة، لم يذكر عمرة وَقَالَ بِشْرُ بْنُ عُمَرَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عمرة، عن عائشة.

قال الدارقطني: حدثنا أبو علي المالكي، قال: حدثنا بندار، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا مالك، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة، أنها كانت إذا اعتكفت لا تعود المريض إلا أن تمر مجتازة)[1].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم من عبد الملك بن عبد العزيز، والوهم فيه إبدال الزهري بسفيان بن أبي صالح.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث عمرة عن عائشة، -- رضي الله عنها --[2]، والحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الاعتكاف، باب ذكر الاعتكاف[3]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الاعتكاف[4]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب الاعتكاف[5]، ورواية ابن القاسم، حديث عمرة عن عائشة[6]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الاعتكاف[7].

---

[1] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ١٥٤/ رقم٣٩١٤.
[2] المصدر السابق، ج١٥/ ص ١٤٤.
[3] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٢/ رقم٦٨٥.
[4] مالك، موطأ مالك رواية ابي مصعب، مصدر سابق، ج١/ ص٣٣١/ رقم٨٦٠.
[5] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١٣١/ رقم٣٧٧.
[6] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٨٤/ رقم٤٦.
[7] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص٣٥٤/ رقم٤٤٧.

٢- والإمام مسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه[١].

٣- وأبي داود، كتاب الصوم، باب المعتكف يدخل البيت لحاجته[٢]، وابن الأعرابي[٣]، وأبي الفتح الرازي[٤]، كل منهما من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، وكذلك في المعجم من طريق خالد بن مخلد.

٤- والإمام أحمد، من طريق أبي سلمة ومنصور بن سلمة الخزاعي، وإسحاق بن عيسى، وعامر بن صالح[٥].

٥- والبزار، من طريق روح بن عباده[١].

٦- والمُزني، من طريق الشافعي، باب ما جاء في الاعتكاف [٢].

٧- والخطيب البغدادي، وابن عساكر[٣]، من طريق أحمد بن إسماعيل[٤].

٨- والذهلي، من طريق بشر بن عمر[٥].

الوجه الثاني: عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عن مالك، عن سفيان بن أبي صالح، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة. ووهم فيه. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل من حديث عمرة، عن عائشة[٦].

ثانياً: النظر في الاختلاف: قلت: اختلف في روايته على مالك من عدة أوجه مدارها على الزهري وهشام بن عروة، وبيان ذلك كالآتي:

١- منهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة. على الصواب.

٢- ومنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عروة، بإسقاط عمرة.

---

(١) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٢٤٤/ رقم٢٩٧.

(٢) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٣٣٢/ رقم٢٤٦٧.

(٣) ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط١، ج١/ ص ٣٠٤/ رقم٥٨٠، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

(٤) الرازيّ، سليم بن أيوب بن سليم، (١٩٩٨م)، عوالي مالك رواية سليم الرازي، تحقيق: محمد الحاج الناصر، ط٢، ج١/ ص٢٩٣/ رقم٣٢٢، دار الغرب الإسلامي.

(٥) ابن حنبل، مسند الإمام احمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٤١/ ص٢٥١/ رقم٢٤٧٣١، ج٤٣/ ص٣٠٢/ رقم ٢٦٢٦١، ج٤٣/ ص٤١٢/ رقم ٢٦٤٠٨.

(١) البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، ج١٨/ ص٢٤٦/ رقم٢٧٨، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

(٢) المُزني، السنن المأثورة للشافعي، مصدر سابق، ص ٣٢٤/ رقم٣٥٧.

(٣) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله،(١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين، ط١،ج٢/ ص٩٨٩/ رقم١٢٦٦، دار البشائر – دمشق.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وآخرين، ص٢٥٢،المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(٥) الذُّهْلي، محمد بن يحيى بن عبد الله، (٢٠٠٤م)، جزء محمد بن يحيى الذهلي، ط١،ص٩/ رقم٨، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

(٦) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ١٥٤٣٧٤/ رقم٣٩١٤.

٣- ومنهم من رواه: عن مالك، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، بإسقاط عروة.

والسبب في هذا الاختلاف على مالك: اضطراب أصحاب الزهري في الرواية عنه من كل الوجوه فمنهم من رواه عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، ومنهم من روى عنه، عن عروة وعمرة، ومنهم من رواه بإسقاط عروة، ومنهم من رواه بإسقاط عمرة، فنشأ الاختلاف عن مالك.

١- قال ابن بطال: " واضطرب فيه أصحاب ابن شهاب، فقالت طائفة: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وقالت طائفة: عن عروة وعمرة جميعًا عن عائشة[١].

وقال كذلك: " رواه ابن وهب عن مالك، وأكثر الرواة عن مالك عن عروة، عن عمرة، فخطؤه فى ذكر عمرة "[٢].

٢- وقال البخاري: " هو صحيح عن عروة وعمرة، ولا أعلم أحداً قال: عن عروة، عن عمرة غير مالك، وعبيدالله بن عمر"[١].

٣- وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح. هكذا رواه غير واحد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، وعمرة، عن عائشة، ورواه بعضهم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، والصحيح عن عروة، وعمرة، عن عائشة "[٢].

٤- وقال الخطيب: " والحديث محفوظ لا يختلف على مالك فيه، أنه عن عمرة عن عائشة"[٣].

٥- وابن عبد البر واعتبره المحفوظ عن مالك من هذا الوجه، وقال: " هكذا قال مالك في الحديث عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، كذلك رواه عنه جمهور رواة الموطأ"[٤].

وفي موضع آخر: والمحفوظ لمالك عن أكثر رواته في هذا الحديث ابن شهاب عن عمرة عن عروة"[٥]. ومالك رواه عن ابن شهاب فتكون روايته عن عمرة عن عروة.

٦- وقال البغوي: هذا حديث متفق على صحته...عن مالك. هكذا عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة"[٦].

٧- وقال ابن عساكر:" هكذا رواه ابن القاسم ...ويحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك وهو المحفوظ من حديثه "[٧].

---

[١] ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط٢، ج٤/ ص١٦٥، مكتبة الرشد – الرياض- المملكة العربية السعودية.

[٢] المصدر السابق، ج٤/ ص١٦٥.

[١] المزي، تحفة الأشراف، مصدر سابق، ج١٢/ ص٧٨.

[٢] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٩/ رقم٨٠٤.

[٣] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق، ص٢٥٢.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٨/ ص٣١٦.

[٥] المصدر السابق، ج٨/ ص٣١٦.

[٦] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٦/ ص٣٩٧/ رقم١٨٣٦.

[٧] ابن عساكر، معجم الشيوخ، مصدر سابق،ج٢/ ص٩٨٩/ رقم١٢٦٦.

٨- والحميدي، وقال: " وكذا وقع في الموطأ، وليس لعروة عن عمرة في مسند عائشة من الصحيح غير هذا "[١].

ثالثاً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم عبد الملك بن عبد العزيز، فأبدل الزهري بسفيان بن أبي صالح في إسناد هذا الحديث. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: تفرد به عبدالملك بن عبدالعزيز بهذا السند، ووهم فيه وأخطأ على مالك. فقد رواه عن سفيان بن أبي صالح ولم يتابع عليه.

وعبد الملك وأن كان صدوقاً إلا أن له أغلاطاً في الحديث[٢] لذا فقد وصف الدارقطني هذا الوهم بالقبيح[١]. والله أعلم.

ثانياً: مخالفته عدداً من أصحاب مالك الثقات فذكروا الزهري، منهم: ١- القعنبي، ثقة[٢]، ٢- ويحيى بن يحيى، ثقة[٣]، ٤- ومعن بن عيسى،ثقة[٤]، ٥- وأبو مصعب، صدوق[٥]، ٦- ومحمد بن الحسن، ثقة[٦]، ٧- وروح بن عبادة، ثقة[٧]، ٨- وخالد بن مخلد، صدوق يَتَشيَّع[٨]، ٩- ومنصور بن سلمة الخزاعي، قال يحيى بن معِين: ثقة، وقال الدارقطني: أحد الثقات الحفاظ، وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، ١٠- وإسحاق بن الطباع، صدوق[١٠].

عشرتهم عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة. هكذا المحفوظ عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة. كما في الموطأ وخارج الموطأ.

وكذلك خالف: ١- عبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١١]، ٢- والوليد بن مسلم، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[١٢]، ٣- وعيسى بن خالد اليماني، قال أبو حاتم: لا بأس بحديثه[١٣]، وقيل: كان ثقة، محله

---

[١] الحَمِيدي، محمد بن فتوح بن عبد الله، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: علي حسين البواب، ط٢، ج٤/ ص٨٤، دار ابن حزم – لبنان- بيروت.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٦٤.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ١٥٤/ رقم٣٩١٤.

[٢] سبق ص٦٦.

[٣] سبق ص٦٦.

[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٣٠٤.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٧٨.

[٦] الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٧/ ص٢٢٧.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

[٨] سبق ص١٠٢.

[٩] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٨/ ص٥٣١.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٨٤.

[١٣] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص١٤٠.

الصدق[١]، ٤- ومنصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدري الحجبي، ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه[٢]. أربعتهم عن مالك، عن الزهري، عن عروة، لم يذكروا فيه عمرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الاعتكاف، باب ذكر الاعتكاف[٣]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الاعتكاف[٤]، ورواية عبدالله بن وهب، كتاب الصوم[٥]. ولم يذكر فيه عروة.

٢- والنسائي، من طريق عبد الرحمن، كتاب الاعتكاف، دخول المعتكف بيته للحاجة التي لا بد منها، وذكر الاختلاف على الزهري في خبر عائشة في ذلك[١].

٣- والامام أحمد بن حنبل، من طريق عبدالرحمن بن مهدي[٢].

٤- ورواه القطيعي، من طريق عامر بن صالح[٣].

٥- والبيهقي، من طريق أحمد بن أبي بكر، كتاب الصيام، في الاعتكاف[٤].

وكذلك خالفه: ١-عبدالله بن وهب ثقة[٥]، عن مالك مقروناً، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٦]، ٣- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٧]، ٤- وسويد الحدثاني، صدوق[٨]، ٥- ويحيى الليثي، صدوق[٩]، ٦- وعامر بن صالح الزبيري، متروك الحديث[١٠]، ٧- وأحمد بن إسماعيل السّهمي، قال الخطيب وغيره: لم يكن ممن يتعمد الكذب، وقال الدارقطني: ضعيف[١١]، ٨- وبشر بن عمر الزهراني، وثقه: ابن سعد، وقيل: صدوق، إمام، حافظ، ثبت[١٢]. ثمانيتهم عن مالك، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، وعمرة.

---

[١] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٢٠/ ص٧٢.
[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٤٧.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٢/ رقم٦٨٦.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص٣٥٤/ رقم٤٤٧.
[٥] ابن وهب، موطأ مالك رواية عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص١٠٠، رقم٣٠٩.
[١] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق،ج٣/ ص٣٩٠/ رقم٣٣٥٩.
[٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٤١/ ص٢٥١/ رقم٢٤٧٣١، ج٤٣/ ص٣٠٢/ رقم ٢٦٢٦١، ج٤٣/ ص٣١١/ رقم ٢٥٤٨٤.
[٣] القطيعي، أحمد بن جعفر بن حمدان، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر،ط١، ص٥٥ / رقم٣٧،دار النفائس – الكويت.
[٤] البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج٦/ ص٤٠٠/ رقم٩١٠٧.
[٥] سبق ص٧٤.
[٦] سبق ص٦٦.
[٧] سبق ص٧٤.
[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[٩] سبق ص٧٤.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٨٧.
[١١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج١/ ص٨٣.
[١٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدرسابق، ج٩/ ص٤١٧-٤١٨.

وهذا الوجه - الخامس - أخرجه كل من:

١- الترمذي، من طريق أبي مصعب المدني، أبواب الصوم، باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا[١].

٢- وابن خزيمة، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب الصيام، باب ترك دخول المعتكف البيت إلا لحاجة الإنسان، وإباحة إخراج المعتكف رأسه من المسجد إلى المرأة لتغسله وترجله[٢].

٣- وابن حبان، من طريق أحمد بن أبي بكر، ذكر السبب الذي من أجله يدخل المعتكف بيته في اعتكافه[٣].

عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، هكذا، ولا يصح عن مالك، عن سفيان.

قلت: وسبب تعدد الطرق عن مالك اختلاف طرق الحديث عن الزهري كما سبق بيانه في الاختلاف عليه.

رابعاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح عن مالك،...عن عروة، عن عمرة أوعن عروة وعمرة صحيح أخرجه مسلم في صحيحه، وصححه البخاري[١]، والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح [٢].

وخطأ الحديث من طريق عبدالملك؛ لتفرده، ومخالفته أصحاب مالك الثقات وهم عدّة، والحكم لهم.

المطلب الثالث: الوهم بإبدال الإسناد كاملاُ دون الصحابي .

وفيه سبعة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ يُرْوَى عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ، فَأَمِّنُوا».

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه:

فرواه مالك بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ أَصْحَابِ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أمن الإمام، فأمنوا».

ورواه جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَحْدَهُ، عَنْ أبي هريرة.

وَكَذَلِكَ قِيلَ: عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ.

---

[١] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٩/ رقم٨٠٤.

[٢] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، ج٣/ ص ٣٤٨/ رقم٢٢٣١.

[٣] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج٨/ ص٤٢٩/ رقم٣٦٧٢.

[١] المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مصدر سابق،ج١٢/ ص٧٨.

[٢] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥٩/ رقم٨٠٤.

وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَحْدَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِيهِ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عليهم ولا الضالين، فَقُولُوا: آمِينَ». وَذَلِكَ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا رَوَى مَالِكٌ هَذَا اللَّفْظَ فِي الموطأ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)[١].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم من إسحاق بن سليمان الرازي، والوهم فيه إبدال الإسناد كاملاً دون الصحابي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث المقرونات عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه-[١]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، كتاب الصلاة، باب التأمين خلف الإمام[٢]، ورواية أبي مصعب الزهري، مواقيت الصلاة، ما جاء في التأمين خلف الإمام[٣]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين خلف الإمام[٤]، ورواية ابن القاسم، حديث سميٍ، عن أبي صالح[٥].

٢- البخاري، من طريق القعنبي، كتاب صفة الصلاة، باب جهر المأموم بالتأمين.

٣- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب الملائكة[٦].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي[٧].

٥- والشافعي، كتاب الصلاة، الباب السادس في صفة الصلاة[٨].

الوجه الثاني: إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- ابن عبد البر[٩].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٨٤/ رقم١٤٢٢.

[١] المصدر السابق، ج٨/ ص٧٥.

[٢] مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٣-١٥٤/ رقم١٣٤.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٩٧/ رقم٢٥٢.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٨٧/ رقم١٩٥.

[٥] مالك، موطأ مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ج٣٠٨/ رقم٤٢٩.

[٦] النسائي، السنن الكبرى للنسائي، مصدر سابق، ج١٠/ ص٤١٥/ رقم١١٨٨٩.

[٧] أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج١٦/ ص١٧/ رقم٩٩٢٢.

[٨] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٨١/ رقم٢٢٨.

[٩] ابن عبد البر في التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص٨.

٢- والأصبهاني أحمد بن محمد السِّلَفي[١].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسحاق بن سليمان فأبدل إسناد الحديث كاملاً دون الصحابي. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: روايته الحديث المعروف عن مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فصيَّره عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة، دون أبي سلمة على سبيل الوهم والخطأ وهو من باب دخول حديث في حديث، وإسحاق وإن كان ثقة فقد وهِم، وهو السبب في علة الحديث فتفرد به عن مالك ولم يتابع.

ثانياً: مخالفة إسحاق من هم أوثق منه وأكثر عدداً: ١- كالشافعي، ٢- والقعنبي ثقة[١]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٢]، ٤- وعبد الرحمن بن القاسم المصري، ثقة[٣]، ٥- ويحيى الليثي، صدوق[٤]، ٦- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٥]، ٧- قتيبة بن سعيد، ثقة[٦]. سبعتهم عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، هكذا.

وإسحاق بن سليمان الرازي: قال العجلي: ثقة، رجل صالح، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وقال النسائي: ثقة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة[٧].

ثالثاً: ترجيح نقاد الحديث طريق مالك عن سُمي...على رواية إسحاق الرازي مما يدل على أنه الصواب عن مالك:

١- قال ابن عبد البر:"ولم يتابع على هذا اللفظ أيضاً في هذا الإسناد وإنما هذا لفظ حديث سُمَيٍّ"[٨]. وقال أيضاً: " هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواته بهذا الإسناد"[٩].

---

[١] الأصبهاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) الطيوريات من أصول: المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، وآخرين، ط١، ج٣/ ص٨٤٧، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

[١] سبق ص٦٦.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[٧] المزَي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٣١.

[٨] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص٨-٩.

[٩] المصدر السابق، ص٢٢/ ص١٥.

٢- وقال الدارقطني: " وذلك وهم، وإنما روى مالك هذا اللفظ في الموطأ، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[١].

٣- وقال المقدسي: " تفرد به إسحاق بن سليمان الرازي عن مالك، عن الزهري بهذه الألفاظ"[٢].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه البخاري في صحيحه.

وخطأ الحديث ووهمه من طريق إسحاق؛ لتفرده، ومخالفته أصحاب مالك الثقات على الصواب.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، «فِي وُلُوغِ الْكَلْبِ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ. وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) [١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من يعقوب بن الوليد وقد أبدل الإسناد كاملاً دون الصحابي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]، ومداره على الأعمش، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، جامع الوضوء[٣]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء[٤]، ورواية ابن القاسم، حديث أبي الزناد، واسمه عبدالله بن ذكوان[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان[٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٨٤/ رقم١٤٢٢.

[٢] المقدسي، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م)، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق: محمود محمد محمود ، وآخرين، ط١، ج٥/ ص١٤٩، دار الكتب العلمية – بيروت.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص١٧١/ رقم١٤٨٩.

[٢] المصدر السابق، ج٨/ ص١٧١/ رقم١٤٨٩.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٣٧/ رقم٨٠.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٣٤/ رقم٦٥.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٤٨/ رقم٣٢٢.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٥/ رقم١٧٢.

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب[١].

٤- والنسائي، من طريق قتبة بن سعيد، كتاب الطهارة، سؤر الكلب[٢].

٥- وابن ماجه، من طريق روح بن عبادة، كتاب الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب[٣].

٦- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن عبدالله[٤].

٧- والشافعي، كتاب الطهارة، باب في سؤر الكلب[٥].

٨- وأبي عوانة، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب الطهارة، باب صفة تطهير الإناء إذا ولغ فيه الكلب، وإيجاب إهراق ما فيه[٦].

٩- والجوهري، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي[١].

أما الوجه الثاني: يعقوب بن الوليد المدني، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه ذكره: ١- ابن عبد البر[٢]. ٢- والمقدسي [٣].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ يعقوب المدني واهمٌ في هذا الحديث في موضعين:

الأول: في إسناده وذلك بإبداله كاملاً دون الصحابي وهذا إسناد باطل، لم يروه غير يعقوب تفرد به من هذا الوجه، ولم يتابع، فرواه عن مالك، عن سهيل، عن أبيه...، وهذا لايعرف لمالك، عن سهيل، إنما يرويه مالك في الموطأ عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

فخالف يعقوب من هو أوثق منه وأكثرُ عدداً من أصحاب مالك: ١- كعبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقة[٤]، ٢- ويحيى بن يحيى، ثقة[٥]، ٣- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٦]، ٤- وروح بن عبادة[٧]،٥- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٨]، ٦- ويحيى الليثي، صدوق[٩]، ٧- وابن القاسم، ثقة[١٠]، ٨- وعبدالله بن

---

[١] مسلم، صحيح مسلم، مسدر سابق، ج١/ ص٢٣٤/ رقم٢٧٩.

[٢] النسائي، المجتبى، مصدر سابق، أبو غدة، ج١/ ص٥٢/ رقم٦٣.

[٣] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٠/ رقم٣٦٤.

[٤] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج١٦/ ص٢٣/ رقم٩٩٢٩.

[٥] الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٠/ رقم٨.

[٦] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٣٣/رقن٦٠٧.

[١] الجوهري، مسند الجوهري، مصدر سابق، ص٤٣٦/ رقم٥١٩.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٨/ ص٢٦٣.

[٣] المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٧٢.

[٤] سبق ص٦٦.

[٥] سبق ص٦٦.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[٧] المصدر السابق، ص٢١١.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] سبق ص٧٤.

يوسف، ثقة متقن[١]، ٩- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٢]، ١٠- والشافعي.

كلهم وعددهم عشرة رواة عن مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، والمحفوظ هكذا.

قال الدارقطني: ووهم فيه على مالك، والصواب عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ووافقه كل من:

١- ابن عبد البر، وقال:" ورواه يعقوب بن الوليد عن مالك عن سهيل ....وليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد"[٣].

٢- وقال المقدسي: " وهذا أبطل فيه يعقوب حيث قال: عن مالك، عن سهيل، وإنما رواه مالك في الموطأ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[١].

الثاني: في متنه، بقوله: " ولغ الكلب"، والصواب عن مالك: " إذا شرب ". قال ابن حجر: " قوله إذا شرب: كذا هو في الموطأ "[٢].

قلت: ومما سبق يتبين أن الحديث لا يصح سنده ولا متنه عن يعقوب مما يدل على أنه أخطأ فيه ووهم، فلم يُقم له سنداً ولا متناً عن مالك، فيعقوب ضعيف ومنكر الحديث، ومتهم بوضع الحديث على الثقات كما ذكره ابن حبان وغيره.

ويعقوب المدني: قال يحيى بن معين والنسائي: لم يكن بشيء، ليس بثقة، وزاد النسائي، متروك الحديث، ولا يكتب حديثه، وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث جداً، وقال أبو داود والجوزجاني: غير ثقة ولا مأمون، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان يكذب، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات[٣].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من وجهه الثاني؛ لضعف يعقوب بن الوليد، ومخالفته من هو أوثق منه وأكثرعدداً.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

(٢) سبق ص٧٤.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٨/ ص٢٦٣.

(١) المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٧٢.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٧٥.

(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ٣٢/ ص ٣٧٤.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي تَبْكِيرِ الرَّوَاحِ إِلَى الْجُمُعَةِ، أَنَّهُ مَنْ رَاحَ السَّاعَةَ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً»...الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَخُو فُلَيْحٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَوَهِمَ فِيهِ. وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الموطأ) [١].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم في إسناده من عبد الحميد بن سليمان، والوهم فيه إبدال الأسناد كاملاً دون الصحابي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي هريرة عن عبدالرحمن الأعرج[١]، وله أوجه أخرى غير طريق مالك، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب، كتاب الجمعة، باب ما جاء في غسل الجمعة[٢]، ورواية يحيى الليثي[٣]، كتاب الجمعة، باب العمل في غسل يوم الجمعة، ورواية ابن القاسم[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب العمل في الغسل يوم الجمعة[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة[٦].

٣- ومسلم، كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة[٧]، والنسائي، سنن النسائي الصغرى، كتاب الجمعة، وقت الجمعة، كل منهما من طريق قتيبة بن سعيد[٨].

٤- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة[٩].

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢٢٦/ رقم١٥٣٥.

(١) المصدر السابق، ج٨/ ص ٢٢٦.

(٢) مالك، الموطأ رواية أبي مصعب، مصدر سابق، ج١/ ص١٦٧/ رقم٤٣٢.

(٣) مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق،ج١/ج١٠١/ رقم٢٢٧.

(٤) مالك، الموطأ رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٣٠٧/ رقم٤٢٨.

(٥) مالك، الموطأ رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٢٤/ رقم١٣٦.

(٦) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٣/ ص٣/ رقم٨٨١.

(٧) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٢٨/ رقم٨٥٠.

(٨) النسائي، السنن الصغرى، مصدرسابق، ج٣/ ص٩٩/ رقم١٣٨٨.

(٩) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٩٦/ رقم٣٥.

٥- والترمذي، من طريق معن بن عيسى، أبواب الجمعة، باب ما جاء في التبكير إلى الجمعة[١]، والإمام أحمد في المسند[٢]، من طريق إسحاق بن عيسى بن الطباع.

٦- والبيهقي، من طريق الشافعي، كتاب الجمعة، باب فضل التبكير إلى الجمعة[٣].

الوجه الثاني: عبد الحميد بن سليمان، وأخو فليح، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل[٤].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم عبد الحميد بن سليمان فأبدل إسناد هذا الحديث كاملاً دون الصحابي. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، فصيّره عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. لتفرده ولم يتابع عليه.

والحديث بهذا الإسناد لا يروى فيما علمت إلا من طريق عبد الحميد، إذ أبدل إسناداً صحيحاً بإسناد باطل لا يصح له، فلم يُقم له سنداً ولا متناً.

وعبد الحميد بن سليمان المدني، قال يحيى: ليس بثقة، وقال عباس بن يحيى: ليس بشئ، وقال أبو داود: غير ثقة، وقال النسائي، والدارقطني، وغيرهما: ضعيف[١].

لذا قال الدارقطني: ووهم فيه، والصواب عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[٢].

فخالف عبد الحميد بن سليمان، من هو أوثق منه وأكثرُ عدداً من أصحاب مالك: ١- عبدالله بن مسلمة القعنبي ثقة[٣]، ٢- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٤]، ٣- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٥]، ٤- وأبي مصعب الزهري صدوق[٦]، ٥- ومعن بن عيسى، ثقة[٧]، ٦- والشافعي، ٧- ويحيى الليثي، صدوق[٨]،٨- وابن القاسم، ثقة[٩]، ٩- وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[١٠]،١٠- وإسحاق بن عيسى بن الطباع، صدوق

---

[١] الترمذي، جامع السنن، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٧٢/ رقم٤٩٩.

[٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكيب، ج٢/ ص٤٦٠/ رقم٩٩٢٨.

[٣] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٢٠/ رقم٥٨٦٣.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢٢٦/ رقم١٥٣٥.

[١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص ٥٤١.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢٢٧.

[٣] سبق ص٦٦.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[٥] المصدر السابق، ص ٢٣٠.

[٦] سبق ص٧٤.

[٧] سبق ص٨٤.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١]. كلهم وعددهم عشرة رواة عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. هكذا رواه عنه أصحابه في الموطأ وخارج الموطأ.

وقول الدارقطني: عبد الحميد وأخو فليح خطأ والصواب، أخو فليح، قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: عبد الحميد بن سليمان هو أخو فليح؟ قال: نعم. وقال: قلت لأحمد: فليح أليس أكبر منه؟ قال: بلى بكثير[٢].

وذكره الدارقطني في عدة مواضع من كتابه العلل أخو فليح، لذا قال: ووهم فيه، فلو كان عن عبد الحميد وغيره، لقال: ووهما فيه بالمثنى، فالواو زيادة وتصحيف من النسّاخ والله تعالى أعلم فكل من ذكره من أصحاب التراجم قال: عبد الحميد بن سليمان أخو فليح، وليس وأخو فليح.

وفليح بن سليمان حاله كحال أخيه من الضعف: قال يحيى بن معين: لا يحتج به، وعنه وعن أبي حاتم، ليس بالقوي، وليس بثقة، وقال أبو داود أيضاً: لا يحتج به، وضعفه يحيى، والنسائي وقال: ليس بالقوي، وقال زكريا الساجي: يَهِمُ، وإن كان من أهل الصدق.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك، أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، وصححه الترمذي، والدارقطني[١]. وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح[٢].

وخطأ الحديث ووهمه من رواية عبدالحميد بن سليمان؛ لضعفه وتفرده، ومخالفته الثقات من أصحاب مالك على الصواب.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا»...الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَوَهِمَ فِيهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ، فرواه ابن وهب، وأبو مصعب، وعبدالله بن يوسف، ومحمد بن خالد بن عثمة، وعبد العزيز الأويسي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا.

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٢] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، بشار، ج١٢/ ص ٣٣٥.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢١٧.

[٢] الترمذي، جامع السنن، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٧٢/ رقم٤٩٩.

وَكَذَلِكَ قَالَ: يُونُسُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ.

وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَبُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ، وَفُلَيْحٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَخَالِدُ بْنُ عبدالله، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وهو الصواب)[١].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم في إسناده من عبد المجيد بن أبي رَوَّادٍ، والوهم فيه إبدال الإسناد كاملاً دون الصحابي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي هريرة - رضي الله عنه -، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه وعن أصحابه من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه عن مالك كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين[١]، ورواية أبي مصعب الزهري في جامع الكلام[٢].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، باب السرف في المال[٣].

٣- وأبي عوانة، من طرق أحمد بن يونس[٤].

٤- وابن حبان، من طريق أحمد بن أبي بكر، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من مجانبة الإكثار من السؤال[٥].

٥- والبيهقي، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي[٦].

الوجه الثاني: عبد المجيد بن أبي رَوَّادٍ، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وهذا الوجه ذكره كل من:

١- الدارقطني، حديث أبي هريرة[٧]. ٢- وابن عبد البر[٨].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٠/ رقم ٢٠١٤.

[١] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٩٠/ رقم١٧٩٦.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص١٦٩/ رقم٢٠٨٩.

[٣] البخاري، الأدب المفرد، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٠٦/ رقم٤٤٢.

[٤] أبو عوانة، مسند أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/ ص٤٦٩/ رقم١٣٨١.

[٥] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج٨/ ص١٨٢/ رقم٣٣٨٨.

[٦] البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج١٠/ ص٥/ رقم٧٠٨٩.

[٧] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٠/ رقم ٢٠١٤.

[٨] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٢١/ ص٢٧٠.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ إبدال عبد المجيد بن أبي رَوَّادٍ إسناد الحديث كاملاً دون الصحابي. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية عبدالحميد الحديث المعروف عن مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، فجعله عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. فتفرد به عن مالك، ولم يتابعه أحدٌ على روايته من هذا الوجه، وليس له إسناد آخر في الموطأ وغيره من المصنفات في الحديث فيما علمت.

وعبد المجيد بن عبد العزيز أبي رَوَّاد، مختلف فيه، قال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يحتج به، يعتبر به[١]، وقال ابن حبان: يروي عن مالك، وأبيه منكر الحديث جداً، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك[١]، وقال الذهبي في الميزان عن البخاري: في حديثه بعض الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح[٢]، وقال الخليلي: ثقة لكنه اخطأ في أحاديث[٣].

قال الدارقطني في العلل: ووهم فيه، أي عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة وإنما رواه مالك، عن سهيل ...[٤].

وقال ابن عبد البر:"وعند مالك فيه إسناد آخر رواه عنه عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وأخشى أن يكون هذا الإسناد غير محفوظ وأن يكون خطأ؛ لأن ابن أبي رواد هذا قد روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها"[٥].

وكذلك قال: " والحديث مسند محفوظ لمالك، وغيره عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة"[٦].

وقال أيضاً رواه: حماد بن سلمة وغيره عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس لهذا الحديث في الموطأ غير هذا الإسناد"[٧].

ثانياً: مخالفة عبد المجيد من هو أوثق منه وأكثر عدداً من أصحاب مالك: ١- عبدالله بن وهب، ثقة[٨]،

---

[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٨/ ص٢٧٥-٢٧٦.

[١] ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦١.

[٢] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٢/ ص٦٤٨-٦٤٩.

[٣] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٣.

[٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٠/ رقم ٢٠١٤.

[٥] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٢١/ ص٢٧٠. قال ابن عبدالبر: عبدالعزير بن أبي رواد وصوابه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد. والله أعلم.

[٦] المصدر السابق، ج٢١/ ص٢٧٠.

[٧] المصدر السابق، ج٢١/ ص٢٧٠.

[٨] سبق ص٧٤.

٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١]، ٣- وعبدالله بن يوسف ، ثقة متقن[٢]، ٤- ومحمد بن خالد بن عثمة، قال أحمد بن حنبل: ما أرى بحديثه بأساً، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: ربما أخطأ[٣]، ٥- وعبد العزيز الأويسي، ثقة[٤]. خمستهم عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ذكرهم الدارقطني في العلل[٥].

وكذلك خالفه: ١- ابن القاسم، ثقة[١]، ٢- ومعن بن عيسى، ثقة[٢]، ٣- وأحمد بن صالح الطبري: قال أحمد، والبخاري، والعجلي: ثقة، وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي: الناس مجمعون على ثقة احمد بن صالح[٣]، ٤- والربيع بن سليمان الجيزي، ثقة[٤]، ٥- ويحيى بن عبدالله بن بكير، ضعيف[٥]، ٦- ومصعب الزبيري، ضعيف[٦]، ٧- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٧]، ٨- وسعيد بن كثير بن عفير، ثقة[٨]، ٩- وأبو قرة موسى بن طارق، قال الذهبي: صدوق، قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، ووثقه ابن حبان[٩]،١٠- وعبدالله بن عبد الحكم، ثقة[١٠]، ١١- والحنيني، سبق بأن في حديثه نظر، وليس بثقة، وأخطأ في الحديث، وأنه ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه، وذكره ابْن حبان فِي الثقات، وقال: كان يخطئ[١١].

كلهم وعددهم أحد عشر راوياً عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهو المحفوظ هكذا في الموطأ وخارج الموطأ.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك، أخرجه البخاري في صحيحه.

---

[١] سبق ص٧٤.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٣] المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٥/ رقم١٤٤.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٣٤.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٢٩٠/ رقم ٢٠١٤.

[١] سبق ص٧٤.

[٢] سبق ص٨٤.

[٣] ابن حجر، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٤.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٠٦.

[٥] سبق ص٨٩.

[٦] سبق ص٨٨.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٨] المصدر السابق، ص٢٤٠.

[٩] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٤/ ص ٢٠٧.

[١٠] سبق ص ٩٤.

[١١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٩٧.

وخطأ الحديث ووهمه من رواية عبد المجيد بن أبي رواد؛ لضعفه، ومخالفته الثقات من أصحاب مالك على الصواب.

الحديث الخامس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ إِسْحَاقُ بن إبراهيم الحنيني، عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أبي سعيد.

وكذلك رواه أصحاب الموطأ والحفاظ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إسحاق وهو عباد؛ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَلَا يَصِحُّ فِيهِ سَعِيدٌ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في إسناد هذا الحديث من إسحاق، والوهم فيه إبدال الإسناد كاملاً دون الصحابي.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]، وله طرق أخرى غير طريق مالك، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ برواية كل من: أبي مصعب الزهري ، مواقيت الصلاة، باب ما جا في النداء[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب الآذان والتثويب[٤].

٢- والبخاري من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الآذان، باب ما يقول: إذا سمع المنادي[٥].

٣- ومسلم من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه[٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١١/ ص ٢٦٣/ رقم٢٢٧٥.
[٢] المصدر السابق، ج١١/ ص ٢٦٣/ رقم٢٢٧٥.
[٣] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٧١/ رقم١٨٠.
[٤] مالك، الموطأ رواية أبي الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٤/ رقم٩١.
[٥] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص١٢٦/ رقم٦١١.
[٦] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق،ج١/ ٢٨٨/ رقم٣٨٣.

٤- والترمذي، من طريق قتيبة بن سعيد، أبواب الصلاة، باب ما يقول: إذا أذن المؤذن[1].

٥- وأبي داود، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الصلاة، باب ما يقول: إذا سمع المؤذن[2].

٦- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، القول بمثل ما يقول المؤذن[3].

٧- والإمام أحمد، من طريق يحيى بن سعيد القطان[1]. والشافعي، كتاب الصلاة[2].

٨- وابن أبي شيبة من طريق زيد بن حُباب، كتاب الآذان والأقامة، ما يقول: الرجل إذا سمع الأذان[3] .

٩- وأبي يعلى الموصلي، من طريق عبد الرحمن[4].

الوجه الثاني: إسحاق بن إبراهيم الحنيني، عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد.

وهذا الوجه أخرجه كل من: ١- أبي طاهر المخَلِّص[5]. ٢ - والدارقطني[6]. ٣ - وابن حجر[7].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسحاق الحنيني فأبدل إسناد هذا الحديث كاملاً دون الصحابي. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد، فجعله عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وهذا إسناد لا يصح عن مالك، ولم يتابع على روايته من هذا الوجه.

وإسحاق الحنيني ضعيف، ويخطىء في الحديث، ونعدّ ذلك من خطئه، وقد أخطأ على مالك في أحاديث غير هذا[8]. قال البخارِيّ: في حديثه نظر، وقال النَّسائي: ليس بثقة، وقال أبو الفتح الأزدي: أخطأ

---

(1) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٨٤/ رقم١٠٨.

(2) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٤/ رقم٥٢٢.

(3) النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٥٠/ رقم٦١٤٩.

(1) ابن حنبل، مسندأحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج١٨/ ص٧٣/ رقم ١١٥٠٤.

(2) الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، ج١/ ص١٧٨/٦١.

(3) ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، مكتبة الرشد، ج١/ ص٢٠٥/ رقم ٢٣٥٨.

(4) أبو يعلى، مسند أبي يعلى، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٠٦/ رقم١١٨٩.

(5) أبو طاهر المخَلِّص، المخلصيات، وأجزاء أخرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٩٤/ رقم١٨٣٢.

(6) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١١/ ص ٢٦٣/ رقم٢٢٧٥.

(7) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، نتائج الأفكارفي تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، ج١/ ص٣٤٦، دار ابن كثير، دمشق – سوريا.

(8) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٣١٥/ رقم٢٧٤٥.

في الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه، وذكره ابن حبان فِي كتاب الثقات، وقال: كان يخطئ[١].

ثانياً: مخالفته من هو أوثق منه وأكثرُ عدداً من أصحاب مالك: ١- فعبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقة[٢]،٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٣]، ٣- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٤]، ٤- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٥]، ٥- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١]، ٦- ومحمد الشيباني، ثقة[٢]، ٧- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة[٣]، ٨ - وعبدالله بن وهب، ثقة[٤]، ٩- ومعن بن عيسى، ثقة[٥]، ١٠- والشافعي، ١١- وزيد بن حُباب، ثقة[٦]، ١٢- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٧].

كلهم وعددهم أثنا عشرة، عن مالك، عن الزهري، عن عطاء الليثي، عن أبي سعيد، وهو المحفوظ عن مالك هكذا، في الموطأ وخارج الموطأ.

قال الدارقطني: "وكذلك رواه أصحاب الموطأ والحفاظ عن مالك، عن الزهري"[٨]. فوافق كلاً من:

١- البخاري، وقال: هذا أصح[٩].

٢- وأبي داود، والترمذي وأحمد بن صالح، وأبي حاتم، وقالوا: حديث مالك ومن تابعه أصح[١٠].

٣- والنسائي، وقال: والصواب حديث مالك[١١].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من الوجه الثاني؛ لضعف إسحاق الحنيني عن مالك، ومخالفته من هو أوثق منه وأكثر عدداً.

---

[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٩٧.

[٢] سبق ص٦٦.

[٣] سبق ص٦٦.

[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[١] سبق ص٧٤.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] سبق ص٨٤.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢٢٢.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١١/ ص ٢٦٣/ رقم٢٢٧٥.

[٩] البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج١/ ص٢٩٣.

[١٠] العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٥/ ص١١٧.

[١١] النسائي، عمل اليوم والليلة، مصدر سابق، ص١٥٣/ رقم٣٤.

الحديث السادس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ عبدالله، عن أنس بن مالك، «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي على حمار، وهو متوجه إلى خيبر».

فقال: يرويه يحيى بن مسلمة بن قعنب، عن مالك، عن إسحاق، عن أنس، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ: عَنْ مَالِكٍ، عن عمرو بن يحيى، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر)[١].

هكذا ذكره الدارقطني وبين أن الوهم فيه من يحيى القعنبي، والوهم إبدال الإسناد كاملاً.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم[١]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن عمرو بن يحيى، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، باب صلاة المُسافر وهو راكب[٢]، ورواية أبي مصعب الزهري، وقوت الصلاة، صلاة المسافر وهو راكب[٣]، ورواية يحيى الليثي، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل، والصلاة على الدابة[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة[٥]، ورواية عبدالله بن وهب، كتاب الصلاة[٦].

٢- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب تفريع الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر[٧].

٣- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب المساجد، الصلاة على الحمار[٨].

٤- والإمام أحمد [٩]، وأبي يعلى الموصلي[١٠]، كلاهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص١٠/ رقم٢٣٤٣.

[١] المصدر السابق، ج١٢/ ص٣.

[٢] مالك، الموطأ رواية القعنبي، مصدر سابق، ج٢/ ص١٩٥/ رقم٢١٧.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٤/ رقم٣٩٨.

[٤] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، ج١/ ص١٥٠/ رقم٣٥٣.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص١١٦/ رقم١٢٥.

[٦] مالك، موطأ عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص٧٥/ رقم٢٠٧.

[٧] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٢/ ص٩/ رقم١٢٢٦.

[٨] النسائي، السنن الكبرى للنسائي، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٥/ رقم٨٢١.

[٩] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٢/ ص٧/ رقم٤٥٢٠.

[١٠] أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، ج١٠/ ص٣٦/ رقم ٥٦٦٦، دار المأمون للتراث – دمشق.

٥- والشافعي، كتاب الصلاة، الباب الثالث في شروط الصلاة[١].
٦- والسَّرَّاج، من طريق خالد بن مخلد[٢].
٧- والطبراني، من طريق القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، حديث سعيد بن يسار، عن ابن عمر[٣].

الوجه الثاني: يحيى بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن إسحاق، عن أنس.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- الدارقطني[١]، ٢- والمقدسي[٢].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم يحيى القعنبي فأبدل إسناد هذا الحديث بإسناد آخر على سببيل الوهم والخطأ: حيث روى الحديث المعروف عن مالك، عن عمرو بن يحيى، عن سعيد بن يسار، عن ابن عمر، وهو لا يعرف بهذا السند فجعله يحيى، عن مالك، عن إسحاق بن عبدالله، عن أنس، وهو دخول حديث بحديث آخر، ويحيى بن مسلمة بن قعنب، حدث بمناكير[٣]. وقد تفرد به عن مالك، ولم يتابع:

١- قال الدارقطني: " ووهم فيه على مالك"[٤]. وفي موضع آخر:" الصحيح قول من قال: عن عمرو بن يحيى، عن سعيد بن يسار، أبي الحباب، عن ابن عمر"[٥].
٢- وقال المقدسي: " تفرد به يحيى بن مسلمة بن قَعْنَب عن مالك، عن إسحاق"[٦].

فخالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك: ١- كالقعنبي، ثقة[٧]، ٢- والشافعي، ٣- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٨]،٤- ويحيى الليثي، صدوق[٩]، ٥- وسويد الحدثاني صدوق[١٠]، ٦- ويحيى بن عبدالله بن سالم، صدوق[١١]، ٧- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٢]، ٨- وقتيبة بن سعيد، ثقة[١] ٩- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٢]،

١٠- وخالد بن مخلد القطواني، صدوق يتشيع[٣]، ١١- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[٤].

---

(١) الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج١ص٦٦/ رقم١٩٦.

(٢) السَّرَّاج، حديث السَّرَّاج، مصدر سابق، ج٣/ ص١٠٣/ رقم٢٠٤٨.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير للطبراني ،مصدر سابق، مكتبة ابن تيمية، ج١٢/ ص٣٣٤/رقم١٢٣٧٣.

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص٢٣٤٣/١٠.

(٢) المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٧.

(٣) العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ضعفاء العقيلي، تحقيق: عبد المعطى أمين قلعجي، ط٢، ج٤/ ص٤٣٠، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(٤) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص٢٣٤٣/١٠.

(٥) المصدر السابق، ج١٣/ ص١٧٩.

(٦) المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٧.

(٧) سبق ص٦٦.

(٨) سبق ص٧٤.

(٩) سبق ص٧٤.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٦١.

(١١) المصدر السابق، ص٥٩٢.

(١٢) سبق ص٧٤.

كلهم وعددهم أحد عشر راوياً عن مالك،...عن ابن عمر، هكذا في الموطأ وخارج الموطأ.

قال ابن عبد البر: " هكذا هو في الموطأ عند جميع الرواة "[٥].

وقال أيضاً: " صواب إسناده ما في الموطأ؛ مالك عن عمرو بن يحيى عن أبي الحباب عن ابن عمر "[٦].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك بهذا السند، وخطأ الحديث ووهمه من طريق يحيى القعنبي؛ لتفرده، ومخالفته أصحاب مالك الثقات على الصواب.

الحديث السابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: قيل له: «مالك لا تلبي حتى تنبعث راحلتك، ولا تلبس النِّعَالَ السَّبتيَّة، ولا تستلم إلا اليَمَانِيَّينِ؟ روي مالك تخضب بالصفرة؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم يفعل ذلك».

وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ خالد بن عثمان بن خالد العثماني، كذا قال من روى عنه، وهو القاسم بن بشر، وإنما هو: عثمان بن خالد، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَوَهِمَ فِيهِ على مالك.

وخالفه أصحاب الموطأ، رووه عن مالك، عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر، وكذلك رواه موسى بن أعين، عن مالك. والصحيح ما قاله: مالك بن أنس، ومن تابعه: عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من خالد بن خالد العثماني، وانقلب اسمه على من روى عنه وهو القاسم بن بشر، وأبدل إسناد هذا الحديث بإسناد آخر ليس له.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث الشيوخ عن ابن عمر - رضي الله عنه -[٢]، وفي هذا الحديث طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

والوجه الأول: مالك، عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص١٠٢.

[٤] سبق ص٨٤.

[٥] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٢٠/ ص ١٣١.

[٦] المصدر السابق، ج٢٠/ ص ١٣١.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص ٤٤/ رقم٢٩٣٦.

[٢] المصدر السابق، ج١٣/ ص ٤٤/ رقم٢٩٣٦.

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب العمل في الإهلال[١]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب المناسك، باب العمل في الإهلال[٢]، ورواية ابن القاسم حديث عبيد بن جريجٍ[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب استلام الركن[٤].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين في النعلين[١]، ومن طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، وكتاب اللباس، باب النعال السبتية وغيرها[٢].

٣- ومسلم، طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الحج، باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة[٣].

٤- وأحمد بن حنبل، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق الصنعاني، وإسحاق بن عيسى[٤].

٥- وأبي عوانة في المستخرج، من طريق مطرف، والقعنبي، ويحيى بن مالك[٥].

٦- والبيهقي، من طريق الشافعي، كتاب المناسك، ما يستلم من الأركان[٦].

الوجه الثاني: عثمان بن خالد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- العقيلي، ترجمة عثمان بن خالد العثماني، بلفظ: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخضب بالصفرة»[٧].

٢- وابن حبان[٨]. ٣- وابن عدي[٩]. ٤- والمقدسي[١٠]. كلهم عن عثمان بن خالد، عن مالك به.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته الوهم في إسناد هذا الحديث في موضعين، وبيان ذلك كما يأتي:

---

[١] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٣٣/ رقم٧٣٣.

[٢] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢٢/ رقم١٠٦٨.

[٣] مالك، الموطأ رواية بن القاسم، مصدر سابق، ص٢٩٩/ رقم٤١٨.

[٤] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ٣٤٧/ رقم٤٧٧.

[١] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٤/ رقم١٦٦.

[٢] المصدر السابق، ج٧/ ص١٥٣/ رقم٥٨٥١.

[٣] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٢/ ص ٨٤٤/ رقم١١٨٧.

[٤] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٩/ ص٢٤٢/ رقم٥٣٣٨، وج ١٠/ ص١٣٤/ رقم٥٨٩٤.

[٥] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٢/ ص ٤٢٤/ رقم٣٦٩٠.

[٦] البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج٧/ ص٢٠٨/ رقم٩٨٢٨.

[٧] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٣/ ص١٩٩.

[٨] ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مصدر سابق، ج١/ ص٢٨٣.

[٩] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٦/ ص٣٠١.

[١٠] المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق، ج٣/ ص١٣٨٠.

الأول: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن سعيد، عن عبيد، عن ابن عمر، فصيّره عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، سالكاً فيه الجادة على سبيل الوهم والخطأ في إسناد هذا الحديث، وهو إسناد تفرد به عن مالك، ولم يتابع عليه، ولم يرض نقاد الحديث روايته عن مالك؛ لضعفه، ووهمه، وحدث بأحاديث موضوعة عنه وعن غيره.

١- قال الدارقطني: " ووهم فيه على مالك "[١].

٢- وقال الخطيب: " تفرد به عثمان بن خالد، عن مالك ووهم فيه "[١].

٣- وقال ابن عدي:" وهذا الحديث عن مالك غير محفوظ، ولا أعلم يرويه غير عثمان بن خالد، ولعثمان غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة[٢].

٤- وقال المقدسي: " وهذا ليس بمحفوظ عن مالك، وعثمان ضعيف "[٣].

وعثمان بن خالد، متفق على ضعفه مع التنبيه إلى أن عثمان بن خالد العثماني أبا عفان عن مالك، الغالب على حديثه الوهم[٤]، وقال البخاري[٥]، وأبو حاتم[٦]: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة[٧]، وقال الحاكم النيسابوري أيضاً، والنقاش[٨]، وأبو نعيم الأصبهاني[٩]: حدث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة، وقال ابن حبان في الثقات: " كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، ويروي عن الأثبات أسانيد ليس من رواياتهم؛ كأنه كان يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج بخبره"[١٠]، فيما وافق الثقات لغلبة الوهم والخطأ عليه[١١].

فخالف عثمان العثماني أصحاب مالك الثقات، وهم عدّة: ١- كعبدالله القعنبي، ثقة[١٢]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي،

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص ٤٤/ رقم٢٩٣٦.

(١) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٨١.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٦/ ص٣٠١.

(٣) المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق، ج٣/ ص١٣٨٠.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٣/ ص١٩٨.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج٦/ ص ٢٢٠.

(٦) الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٦/ ص١٤٩.

(٧) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط١،ج٢/ ص٦، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.

(٨) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٩/ ص١٤٣.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٧/ ص١١٤.

(١٠) ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج٢/ ص١٠٢.

(١١) المصدر السابق، ج١/ ص٢٨٣.

(١٢) سبق ص٦٦.

ثقة[١]. ٣- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٢]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[٣]، ٥- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٤]، ٦- وسويد الحدثاني، صدوق[١]،٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٢]، ٨- ومطرف بن عبدالله بن مطرف، ثقة[٣]، ٩- ويحيى بن مالك بن أنس، مستقيم الحديث[٤]، ٩- والشافعي، ١٠- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٥]، ١١- وعبد الرزاق بن همام، ثقة[٦]، ١٢- وإسحاق الطباع، صدوق[٧]، ١٣- وموسى بن أعين الحراني، قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

كلهم وعددهم ثلاثة عشر راوياً عن مالك، عن سعيد، عن عبيد، هكذا في الموطأ وخارج الموطأ وهو المحفوظ.

١- قال الدارقطني بعد ذكر طرق الحديث: " والصحيح ما قاله: مالك بن أنس، ومن تابعه: عن سعيد المقبري، عن عبيد بن جريج "[٩].

٢- وقال ابن حجر بعد ما أخرجه عن عثمان: "وأورده مالك بن أنس في الموطأ بغير هذا الإسناد، عن المقبري، عن عبيد بن جريج، عن ابن عمر"[١٠].

٣- وقال الخطيب كما نقله عنه ابن حجر في اللسان: " وإنما هو عند مالك، عن المقبري، عن عبيد بن جريج[١١].

الموضع الثاني: القلب في الإسناد: ومن الخطأ في إسناد هذا الحديث القلب في اسم خالد بن عثمان بن خالد العثماني.

---

[١] سبق ص٦٦.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٧٤.

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٩٠.

[٤] سبق ص ١١١.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] سبق ص٩١.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٨] المصدر السابق، ج٢٩/ ص٢٩.

[٩] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٣/ ص ٤٦.

[١٠] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٨١.

[١١] المصدر السابق، ج٢/ ص٣٨١.

ولا يصح، والصواب: عثمان بن خالد بن عمر بن عبدالله العثماني، والخطأ فيه من القاسم بن بشر بن معروف الراوي عن عثمان بن خالد.

١- قال ابن حبان: " وأخطأ القاسم بن بشر في اسمه فقلبه فقال: خالد بن عثمان بن محمد، والصواب عثمان بن خالد"[١].

٢- وقال الدارقطني وكذا سماه القاسم بن بشر خالد بن عثمان، وانما هو عثمان بن خالد وهو والد أبي مروان محمد بن عثمان العثماني "[١]، ومثله في العلل[٢].

٣- وقال ابن حجر في اللسان: " وهذا الاسم انقلب على الراوي ولم يتفطن لذلك"[٣].

والقاسم بن بشر بن معروف، قال الذهبي: ثقة[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الخطيب: كان ثقة[٦]، وفي المعجم الصغير لرواة الطبري: ثقة، صَدوق[٧].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من رواية القاسم بن بشر؛ لضعفه، ومخالفته الثقات من أصحاب مالك على الصواب.

المطلب الرابع: الوهم بإبدال راو من الإسناد ووجه آخر من الوهم.

وفيه حديثان وهما:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِمْ كَمَا تَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تِلْكَ مَنَازِلُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ، قَالَ: بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رِجَالٌ آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

---

(١) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، مصدر سابق، ص٩٠.

(١) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٨١.

(٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص ٤٥.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٨١.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص١٢٠٦.

(٥) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج٩/ ص١٩.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٠٨.

(٧) الأثري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، ج٢/ ص٤٦٠، الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة.

فَقَالَ مَعْنُ بْنُ عِيسَى، وَعبدالله بْنُ وَهْبٍ، وَإِسْحَاقُ الْفَرَوِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْأُوَيْسِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَرَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ مَالِكٍ عَلَى وَجْهَيْنِ، حَدَّثَ بِهِ أَبُو عُمَيْرِ بْنُ النَّحَّاسِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَوَهِمَ فِي ذِكْرِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، إِنَّمَا هُوَ صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ.

وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ ابْنِ وَهْبٍ، وَمَعْنٍ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا) [١].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم من أيوب بن سويد، والوهم فيه إبدال راو من الإسناد، ودخول حديث في حديث آخر.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث.

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، حديث عطاء بن يسار عنه[٢]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- البخاري، من طريق عبد العزيز الأويسي، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة[٣].

٢- ومسلم، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب الجنة وصفة أهلها، باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف، كما يرى الكوكب في السماء[٤].

٣- الدينوري، من طريق عبد العزيز بن يحيى المدني[٥].

٤- وابن حبان، باب وصف الجنة وأهلها[٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١١/ ص ٢٥٧/ رقم٢٢٧٢.

[٢] المصدر السابق، ج١١/ ص ٢٤٩/ رقم٢٢٧٢.

[٣] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٣/ ص١١٨٨/ رقم٣٠٨٣.

[٤] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص٢١٧٧/ رقم٢٨٣١.

[٥] الدينوري، أحمد بن مروان، (١٤١٩هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور بن حسن، ج٧/ ص٢٥٨/ رقم ٣١٥٩، جمعية التربية الإسلامية، البحرين - أم الحصم، دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

[٦] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج١٦/ ص٤٠٤/ رقم٧٣٩٣.

٥- والترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرسول[١]. والزهري في حديثه[٢]. كل منهما من طريق معن بن عيسى.

والوجه الثاني: أيوب بن سويد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني[٣].

والوجه الثالث: أيوب بن سويد، عن مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- ابن أبي داود[١].

٢- وابن أبي حاتم [٢].٣- والطبراني، من طريق أيوب...عن مالك[٣].

٤- وابن حبان، وصف الدرجات في الجنان[٤]. وأبي حازم في هذا السند: سلمة بن دينار الأعرج، ثقة عابد[٥].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم أيوب بن سويد في موضعين من إسناده، وبيان ذلك كالآتي:

الأول: إبدال أيوب بن سويد صفوان بن سليم بزيد بن أسلم في إسناد هذا الحديث على سببيل الوهم والخطأ، وهو لا يعرف بهذا السند فجعله أيوب عن مالك، عن زيد، بدل صفوان، ولا يصح عن مالك، كما ذكره الدارقطني حيث قال:" ووهم في ذكر زيد بن أسلم، إنما هو صفوان بن سليم"[٦].

١- وقال أبو زرعة:" هذا وهم؛ وهم فيه أيوب بن سويد؛ وإنما هو: مالك، عن صفوان بن سليم وقال: كذا حدثنا الأويسي، عن مالك[٧].

٢- وقال ابن حجر: وهذا من صحيح أحاديث مالك التي ليست في الموطأ، ووهم أيوب بن سويد، فرواه عن مالك، عن زيد بن أسلم، بدل صفوان، ذكره الدارقطني، فإن رواية مالك عن زيد بدل صفوان وقفت عليه في حديث آخر[٨].

---

[١] الترمذي، محمد بن علي بن الحسن المعروف بالحكيم، (٢٠٠٨م)، نوادر الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي عوض، ط١،ج١/ ص١٠٢٨/ رقم ١١٦٤، مكتبة الإمام البخاري.

[٢] الزهري، عبيدالله بن عبد الرحمن العوفي، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، حديث الزهري، تحقيق: حسن بن محمد بن علي، ط١، ص٢١٥/ رقم ١٥٢، أضواء السلف، الرياض.

[٣] الدارقطني، علي بن عمر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٨.

[١] عبد الله بن سليمان بن الأشعث، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، البعث، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط١، ص٦١/ رقم٧٤، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[٢] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٢٣/ رقم٢١٥٧.

[٣] الطبراني، سليمان بن أحمد، (١٩٨٣م)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، ج٦/ ص١٤١/ رقم٥٧٧٦، دار إحياء التراث العربي.

[٤] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج١/ ص٤٣٩/ رقم٢٠٩.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢٤٧.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١١/ ص ٢٥٨/ رقم٢٢٧٢.

[٧] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٢٣- ٥٢٤/ رقم٢١٥٧.

[٨] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ٣٢٧/٦.

الموضع الثاني من الإسناد الثاني أيوب عن مالك: الوهم بإبدال الإسناد كاملاً حيث جعل الحديث المعروف عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد. فصيّره عن مالك، عن أبي حازم، عن سهل، وهو من باب دخول حديث في حديث آخر حيث رجح الدارقطني الوجه الأول عن مالك وهو الصواب.

قال ابن أبي حاتم، سألت أبي عن حديث أيوب بن سويد عن مالك، عن أبي حازم، فقال: هذا خطأ؛ قد روي عن أبي حازم، عن سهل، حديث من غير حديث مالك، ليس هكذا لفظه"[١].

قلت: ولفظه عند البخاري: مالك، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري، من طريق عبدالله بن المبارك في كتاب الرقائق[٢]، وكتاب التوحيد من طريق عبدالله بن وهب[٣]. « إن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة فيقولون لبيك وسعديك والخير في يديك فيقول هل رضيتم ؟ فيقولون وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك ؟ فيقولون: يا رب وأي شيء أفضل من ذلك فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً». وهو الصواب والمحفوظ عن مالك هكذا.

١- قال ابن أبي حاتم: " هذا هو الصحيح، أي من هذا الطريق"[٤].
٢- وقال ابن حجر: " وكأنه دخل له إسناد حديث في إسناد حديث"[٥].

وأيوب بن سويد الرملي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، يسرق الحديث، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في جملة الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال كان رديء الحفظ[٦].

فخالف أيوب بن سويد من هو أوثق منه، وأكثرُ عدداً: ١- فعبدالله بن وهب، ثقة[٧]، ٢- ومعن بن عيسى، ثقة[٨]،٣- وعبد العزيز الأويسي، ثقة[٩]،٤- وعبد العزيز بن يحيى المدني، ضعيف[١٠].

قلت: خلاصته: أن الحديث روي عن مالك، عن صفوان بن سليم بسنده ومتنه الصحيح في الموطأ وخارج الموطأ، ورواه أيوب بإسنادين:

---

[١] ابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٢٣- ٥٢٤/ رقم٢١٥٧.
[٢] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٥/ ص٢٣٩٨/ رقم٦١٨٣.
[٣] المصدر السابق، ج٦/ ص٢٧٣٢/ رقم٧٠٨٠.
[٤] ابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٢٣- ٥٢٤/ رقم٢١٥٧.
[٥] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ٣٢٧/٦.
[٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص١٤١.
[٧] سبق ص٧٤.
[٨] سبق ص٨٤.
[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ٣٥٧.
[١٠] سبق ص٩١.

الأول: أبدل فيه صفوان بزيد بن أسلم، والثاني: أبدل إسناد الحديث كاملاً، وجعل سنده لحديث آخر لا يصح به.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من وجهه الثاني عن أيوب؛ لضعفه، ومخالفته من هو أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك على الصواب.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عبد الرحمن، ومجمع ابني يزيد بن جارية؛ قصة الخنساء:« وردَّ النبي صلى الله عليه وسلم، نكاحها حتى تزوجت أبا لبابة »

يرويه مالك واختلف عنه:

فرواه القعنبي، وعبد الرحمن بن مهدي، والنفيلي، ومحمد بن الحسن، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عن أبيه، عن عبد الرحمن، ومجمع ابني يزيد، عن خنساء بنت خذام. وقال ابن مهدي: إن خنساء.

ورواه ابن وهب عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عن أبيه، وقال عن عبد الرحمن ويزيد ابني مجمع. وكذلك قال أبو مسعود، عن معن، عن مالك، وكلاهما وهم.

والصواب عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد، ورواه ابن عيينة، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أن خنساء، ولم يذكر عبد الرحمن ولا مجمعاً)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من ابن وهب وابن مسعود، والوهم فيه قلب الإسناد.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]، وفي هذا الحديث طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك بينها الدارقطني، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن، ومجمع، ابني يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خذام الأنصارية. وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح[٣]، ورواية ابن القاسم[٤]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز فيه النكاح[٥]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب الثيب أحق بنفسها من وليها[٦].

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٤٣٤/ رقم٤١٢٨.
(٢) المصدر السابق، ج١٥/ ص ٣٧٤.
(٣) مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ٢/ ص٥٢٥/ رقم١١١٢.
(٤) مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٨٠/ رقم٣٩٠.
(٥) مالك، موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب، مصدر سابق، ص٥٨٢/ رقم١٥٠٧.
(٦) مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١٧٧/ رقم٥٢٩.

٢- والبخاري، من طريق إسماعيل بن أبي إويس، كتاب النكاح، باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود[١].

٣- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب النكاح، باب في الثيب[٢].

٤- والنسائي، من طريق معن بن عيسى، كتاب النكاح، البكر يزوجها أبوها وهي كارهة[٣].

٥- والدارمي، من طريق خالد بن مخلد، كتاب النكاح، باب الثيب يزوجها أبوها وهى كارهة[١].

٦- والإمام أحمد بن حنبل، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن عيسى الطباع، ومصعب الزبيري[٢].

٧- وابن تيمية، من طريق عبدالله بن نافع، حديث خنساء بنت خِذامٍ[٣].

الوجه الثاني: رواه ابن وهب عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، وقال عن عبد الرحمن ويزيد ابني مجمع. وهذا الوجه أخرجه عن مالك كل من:

١- مالك في الموطأ، رواية عبدالله بن وهب، كتاب النكاح[٤]، وفي الجامع لابن وهب[٥].

٢- والدارقطني، حديث فاطمة بنت قيس[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ القلب في الإسناد، فقال عبدالله بن وهب: عبد الرحمن ويزيد ابني مجمع، وكذلك قال أبو مسعود: عن معن، عن مالك، وكلاهما وهم، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: القلب في الإسناد: وهذا مما انقلب الإسناد منهما على مالك ولا أظن أنه بتعمد منهما، فليس الموطن موطن اختبار، فعبدالله بن وهب ثقة، ومن رواة الموطأ المعتبرين، والمقبولين في الرواة عن مالك، وكذلك وإن كان ثقة فقد وهِمَ، وهو السببُ في علة الحديث.

فغاية ما في الأمر أن ما وقع منه في هذا الإسناد من الوهم والخطأ الذي لا يسلم منه أحد.

وكذلك معن بن عيسى، ثقة، ثبت، رواه عن مالك من وجهه الصحيح كما رواه أصحاب الموطأ أخرجه عنه النسائي في السنن[٧].

---

[١] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٧/ ص١٨/ رقم٥١٣٨.

[٢] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٢٣/ رقم٢١٠١.

[٣] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧٥/ رقم٥٣٦٢.

[١] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٦/ ص٤٨٠/ رقم٢٢٤٧.

[٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ، مصدر سابق، الرسالة، ج٤٤/ ص٣٧٠/ رقم٢٦٧٨٦.

[٣] ابن تيمية، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، ج٦/ ص١٦٣/ رقم٣٣٩٢، دار الراية – الرياض.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية عبدالله بن وهب، مصدر سابق، ص٨٢/ رقم٢٣٦.

[٥] ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)، الجامع لأحاديث عبدالله بن وهب، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وآخرين، ط١/ ص١٢٨، دار الوفاء.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٤٣٤/ رقم٤١٢٨.

[٧] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧٥/ رقم٥٣٦٢.

فتكون الآفة فيه من أبي مسعود موسى بن مسعود، قال عبدالله الحاكم النيسابوري والبخاري: موسى بن مسعود كثير الوهم، سيئ الحفظ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ، وكذلك قال المزي: ربما أخطأ، وقال الساجي: كان يصحف[١].

فالوهم من طريقه وارد وممكن، وحمل الوهم عليه أولى من حمله على معن بن عيسى؛ لثقته وتثبته، وروايته لهذا الحديث من وجهه الصحيح عن مالك.

ثانياً: مخالفتهم أصحاب مالك الثقات وهم عدّة: ١- كالقعنبي، ثقة[١]، ٢- ومعن بن عيسى،ثقة[٢]، ٣- وإسماعيل بن أبي إويس، صدوق[٣]،٤- ويحيى الليثي، صدوق[٤]، ٥- وابن القاسم، ثقة[٥]، ٦- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٦]، ٧- ومحمد بن الحسن الشيباني،ثقة[٧]، ٨- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٨]، ٩- وإسحاق بن عيسى الطباع، صدوق[٩]، ١٠- ومصعب الزبيري، ضعيف[١٠]، ١١- وخالد بن مخلد، صدوق لكنه يتشيع[١١]، ١٢- وعبدالله بن نافع.

كلهم وعددهم اثنا عشر راوياً عن مالك...عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد. هكذا المحفوظ عنه في الموطأ وخارج الموطأ.

١- قال الدارقطني:" والصواب عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد "[١٢].
٢- وقال ابن عبد البر: " وهذا حديث صحيحٌ مجتمع على صحته "[١٣].
٣- وقال ابن الأثير: " وحديث مالك أصح"[١٤].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح عن مالك، أخرجه البخاري في صحيحه، وصححه ابن عبد البروغيره.

وخطأ الحديث ووهمه من طريق عبدالله بن وهب فخالف فيه جمهور الثقات الذين ذكروه عن مالك، وضَعف أبي مسعود في الحديث.

---

[١] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٢/ ص٣٧-٣٨.
[١] سبق ص٦٦.
[٢] سبق ص٨٤.
[٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ١٠٨.
[٤] المصدر السابق، ص ٥٩٨.
[٥] المصدر السابق، ص ٥٩٨.
[٦] المصدر السابق، ص ٥٩٨.
[٧] المصدر السابق، ص ٥٩٨.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.
[١٠] سبق ص٨٨.
[١١] سبق ص١٠٢.
[١٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص ٤٣٥/ رقم٤١٢٨.
[١٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٩/ ص ٣١٨.
[١٤] ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)،أسد الغابة،ج٦/ ص٧٧، دار الفكر – بيروت.

المبحث الثاني: الوهم برفع الموقوف أو وقف المرفوع.

يعلل نقاد الحديث كثيراً من الأحاديث التي رفع رواتها الحديث الموقوف على الصحابي أو وقف المرفوع على سبيل الوهم والخطأ الراجع إلى الراوي لسبب ما، وفي هذا المبحث بيان لأحاديث أصحاب الإمام مالك التي نص الدارقطني عليها بوهم أصحاب مالك عليه في كتابه العلل، وفيه عشرة أحاديث مقسمة إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: الوهم برفع الموقوف.

وفيه سبعة أحاديث وهي:

الحديث الأول والثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمْ وَالنَّجْمِ فَسَجَدَ». فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
ويرويه مالك واخْتُلِفَ عَنه:

فَرَوَاهُ جُوَيْرِيَةُ، وَابْنُ نَافِعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَمَعْنٌ، وعبد الرَّزَّاقِ، عَنْ مَالِكٍ مُتَّصِلاً.

وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الموطأ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ. لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَحَدَّثَ بِهِ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَوَهِمَ فِي رَفْعِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ عُمَرَ)[١].

هكذا بين الدارقطني بأن الوهم فيه من أبي عاصم على مالك، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي هريرة، عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢]، ومداره على مالك، وروي عنه من عدّة أوجه:

الوجه الأول: عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -. (موقوفاً). وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب سجود القرآن[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الصلاة، ما جاء في سجود القرآن[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب سجود القرآن[٥].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص ٩٤/ رقم١٣٦، وج٢/ص٢٤٤/رقم١٥٣٤.
[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص ٩٠.
[٣] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٩٧/ رقم٢٦٨.
[٤] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٢/ رقم٢٦١.
[٥] مالك، الموطأ رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص٩٢/ رقم٩٧.

٢- والبيهقي، من طريق ابن بكير، كتاب الصلاة، باب الجمع بين سورتين في ركعة واحدة[١].

٣- والطحاوي، من طريق عثمان بن عمر، كتاب الصلاة، باب المفصل هل فيه سجود أم لا؟[٢].

٤- والصنعاني، كتاب الصلاة، باب كم في القرآن من سجدة[٣].

٥- وابن زياد، من طريق ابن وهب، كتاب الصلاة، باب استقبال القبلة وسجود القرآن[١].

الوجه الثاني: عن أبي عاصم عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل حديث عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة[٢].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم أبو عاصم برفع الحديث الموقوف على أبي هريرة فصيّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حيث رواه عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من حديث أبي هريرة عن عمر،(موقوفاً)، على سبيل الوهم والخطأ، فتفرد به ولم يتابع عليه.

قال الدارقطني: " ووهم في رفعه وإنما هو حديث عمر"[٣].

فخالف من هم أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك: ١- كالشافعي، ٢- ويحيى الليثي، صدوق[٤]، ٣- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٥]، ٤- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٦]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[٧]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[٨]، ٧- وعثمان بن عمر العبدي، ثقة[٩]، ٨- وجويرية بن أسماء، ليس به بأس[١٠]، ٩- وعبدالله بن نافع الصائغ، لا بأس به[١١]، ومعن بن عيسى، ثقة[١٢]،١١- وعبد الرزاق الصنعاني، ثقة[١٣].

---

[١] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٨٨/ رقم ٢٤٦٣.

[٢] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٣٥٦/ رقم ٢٠٩٨.

[٣] الصنعاني، المصنف، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٣٩/ رقم٥٨٨٠.

[١] عبد الله بن محمد بن زياد، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، الزيادات على كتاب المزني، تحقيق: خالد بن هايف بن عريج المطيري، ط١، ص٢٤٢/ رقم٥٤، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص ٢٢٤/ رقم١٥٣٤.

[٣] المصدر السابق، ج٢/ ص ٩٤/ رقم١٣٦.

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] سبق ص٧٤.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢٦١.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ٣٨٥.

[١٠] سبق ص١٠٢.

[١١] سبق ص١٠١.

[١٢] سبق ص٨٤.

[١٣] سبق ص٩١.

كلهم وعددهم أحد عشر راوياً عن مالك، عن الزهري...عن أبي هريرة، عن عمر. هكذا موقوفاً، في الموطأ وخارج الموطأ وهو الصواب عن مالك.

١- قال الدارقطني: " عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عمروهو الصواب"[١].

٢- وقال البوصيري بعد أن ذكره من هذا الوجه: " هذا إسناد موقوف رجاله ثقات"[١].

وكذلك روي عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، أن عمر.(موقوفاً)، دون ذكر أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب القرآن، باب ما جاء في سجود القرآن[٢].

٢- والشافعي، كتاب الصلاة، الباب العاشر في سجود التلاوة[٣].

٣- وابن عبد البر[٤]، وقال: "هذا الخبر في الموطأ عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر. هكذا مقطوعاً ليس فيه ذكر أبي هريرة".

فأبو عاصم: وثقه: يحيى بن معين، وقال العجلي: ثقة، كثير الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق[٥]، وعمر بن شَبَّةَ الراوي عنه: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث، وقال الخطيب: كان ثقة[٦].

وروي مرفوعاً من وجه آخر غير طريق مالك عن الزهري هكذا: عن مالك، عن عبدالله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، قرأ لهم «إذا السماء انشقت فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، وقوت الصلاة[٧]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب سجود القرآن[٨]، ورواية يحيى الليثي، كتاب القرآن، باب ما جاء في سجود القرآن[٩]، وابن القاسم، حديث عبدالله بن يزيد[١٠].

---

[١] الدارقطني، العل ، مصدر سابق، ج٢/ ص ٩٤/ رقم١٣٦.

[١] البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، ط١،ج٦/ ص٢٧٨/ رقم٥٨٣٩، دار الوطن للنشر، الرياض.

[٢] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٠٦/ رقم٤٨٣.

[٣] الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق،ج١/ ص١٣٢/ رقم٣٦٢.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٩/ ص١٢٧.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، الرسالة، ج٩/ ص٤٨١.

[٦] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢١/ رقم٣٨٩.

[٧] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٠١/ رقم٢٥٩.

[٨] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٩٧/ رقم٢٦٧.

[٩] مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٠٥/ رقم٤٨٠.

[١٠] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٧١/ رقم٣٧٧.

٢- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة[١].

٣- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب الصلاة، باب السجود في إذا السماء أنشقت[٢].

٤- والإمام أحمد، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعثمان بن عمر[٣].

٥- والشافعي في المسند[١].

٦- والطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المفصل من القرآن من سجوده فيه، ومن تركه السجود فيه[٢]، وأبي عوانة في المستخرج، بيان إثبات السجدة في إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق[٣]، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب.

٧- والجوهري، وأبي نعيم الأصبهاني [٤]، كلاهما من طريق القعنبي [٥].

قلت: ومما سبق يتبين أن الحديث اختلف فيه على مالك بين رفعه ووقفه:

أما عنه عن الزهري، عن الأعرج عن أبي هريرة عن عمر فلا يصح إلا موقوفاً. هكذا رواه مالك في الموطأ وخارج الموطأ.

وأما من غير هذا الطريق عن مالك فالصحيح عنه أنه مرفوع كما سبق تخريجه عن مالك، عن عبدالله بن يزيد مولى الأسود...

ويمكن الجمع بين هذه الطرق: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ {والنجم إذا هوى } فسجد فكل من روى الأحاديث روى فعله هكذا، فوقع الخلاف بين الرواة بين رفعه ووقفه، فالذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم سجد روى الحديث على أنه مرفوع، ومن رأى عمر سجد روى الحديث على أنه موقوف. والله أعلم.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك موقوف.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ القاري، عَنْ عُمَرَ: « أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ فَذَكَرَهُ».

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ فَاخْتُلِفَا فِيهِ عَلَى عُرْوَةَ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ الزُّهْرِيُّ.

---

[١] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٦/ رقم٥٧٨.

[٢] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٦/ رقم١٠٣٥.

[٣] ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج١٦/ ص١٢١/ رقم١٠٣١٤وص٤٩٢/ رقم ١٠٨٤٥.

[١] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج١/١٢٤/ رقم٣٦٥.

[٢] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٤١/ رقم٣٦٠٨.

[٣] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/٥٢٤/ رقم١٩٥٨.

[٤] الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١،ج٢/ ص١٧٧/ رقم١٢٧٥، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[٥] الجوهري، مسند الجوهري، مصدر سابق، ص٤٠٦/ رقم٤٥٩.

وَرَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر.

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ. لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ.

وَقَوْلُ الزُّهْرِيِّ أَوْلَى بِالصَّوَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ.

وَرَوَاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ ابْنِ عَبْدٍ، عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا. وَوَهِمَ فِي رَفْعِهِ، وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَحَمَلَ حَدِيث هِشَامٍ عَلَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ: عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ عَنْ عُمَرَ. وَهَذَا إِسْنَادُ الزُّهْرِيِّ.

وَهِشَامٌ لَا يُذْكُرُ فِي إِسْنَادِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من إسماعيل بن أبي أويس، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -[٢]، ومداره من هذا الوجه على مالك، وروي عنه، من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب. وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: رواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة[٤]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة[٥]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة[٦].

٢- والشافعي في المسند[٧].

٣- والطحاوي، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة [٨]، والحاكم [٩]، كل منهما من طريق عبدالله ابن وهب[١٠].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

[٢] المصدر السابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ح١/ ص١٩٣/ رقم٤٩٩.

[٤] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٦٨/ رقم١٤٦.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصد سابق، ج١/ ص٩٠/ رقم٢٠٣.

[٦] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٤٢/ رقم١٦١.

[٧] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، السندي، ج١/ ص٩٦/ رقم٢٧٥.

[٨] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٤١٤/ رقم٣٨٠٥.

[٩] الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق،ج١/ ص٣٩٨/ رقم٩٧٩.

[١٠] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٢٦١/ رقم١٥٥٠.

٤- وابن كثير في كتاب الصلاة[١].

أما الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن ابن عبد، عن عمر مرفوعاً. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل، مسند عمر بن الخطاب [١].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسماعيل بن أبي أويس برفع الحديث الموقوف على عبد الرحمن بن عبد القاري فصيّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حيث رواه عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن ابن عبد، عن عمر. مرفوعاً هكذا وهو من حديث عبد الرحمن بن عبد، عن عمر، ووهم فيه على مالك ولا يصح، تفرد به ولم يتابع عليه عن مالك.

١- قال الدارقطني: " ولم يختلفوا في أن الحديث موقوف على عمر "[٢]. وقال في موضع أخر: " والمحفوظ ما رواه عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أن عمر كان يعلم الناس التشهد من قوله، غير مرفوع"[٣].

٢- وقال مغلطاي: قال القاسم بن محمد[٤]: " والصحيح موقوف "[٥].

فخالفه من هو أوثق منه، وأكثر عدداً عن مالك: ١- كالشافعي، ٢- وعبدالله بن وهب ثقة[٦]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٧]، ٤- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٨]، ٥- وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[٩]،٦- ويحيى الليثي، صدوق[١٠]. كلهم وعددهم ستة رووه عن مالك موقوفاً.

قلت: وإسماعيل بن أبي أويس: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه[١١]، تفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يتابع، والصحيح موقوفٌ من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، وأن كان صحَّ مرفوعاً من غير طريق مالك.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك موقوف.

---

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، ج١/ ص١٧٥، دار الوفاء – المنصورة.

(١) الدارقطني، العلل، المصدر السابق، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

(٢) المصدر السابق ، ج٢/ ص ١٨١/ رقم٢٠٣.

(٣) المصدر السابق ، ج٢/ ص٨٢.

(٤) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن المدني. انظر: المزي،تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٣/ ص٤٢٧.

(٥) مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٢١.

(٦) سبق ص٧٤.

(٧) سبق ص٧٤.

(٨) سبق ص٧٤.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

(١٠) سبق ص٧٤.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ١٠٨.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، وَالْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ، قَالَ:«بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُطْعَمُهُ الْأَغْنِيَاءُ، وَيُمْنَعُهُ الْمَسَاكِينُ وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وَرَوَاهُ يُونُسُ الْأَيْلِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

وَرَفَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ وَوَهِمَ فِي رَفْعِهِ، وَرُوِيَ عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْ سُمَيٍّ) [١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من إسماعيل بن مسلمة القعنبي، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث ابن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]، وقبل هذا أوجه أخرى ذكرها الدارقطني، ومداره على مالك وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب الصلاة، باب فضل إجابة الدعوة[٤]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الأمر بالوليمة[٥]، ورواية ابن القاسم، حديث عبد الرحمن الأعرج[٦]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب النكاح، طعام وليمة النكاح[٧].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله[٨].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة[٩].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص ١١٩/ رقم١٦٦٩.
[٢] المصدر السابق، ج٩/ ص ١٠٣.
[٣] مالك، رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٤٦/ رقم١١٣٨.
[٤] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٣١٦/ رقم٨٨٧.
[٥] مالك، موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٦٥٠/ رقم١٦٩٢.
[٦] مالك، الموطأ رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص١١١/ رقم٨٣.
[٧] مالك، الموطأ رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص١١١/ رقم٨٣.
[٨] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥/ رقم٥١٧٧.
[٩] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٢/ ص١٠٥٤/ رقم١٤٣٢.

٤- وابي داود، من طريق القعنبي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في إجابة الدعوة[١].

٥- والطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام الذي يجب على من دعي عليه إتيانه[١]، وابن المظفر[٢]، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب.

الوجه الثاني: إسماعيل بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ورفعه. وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الجهني في الفوائد لابن منده[٣].

٢- والمدائني في الفوائد [٤]. ٣ - وابن عبد البر [٥].

وتابع إسماعيل على رفعه روح بن القاسم: ذكره ابن عبد البر في التمهيد[٦]، والعيني في عمدة القاري[٧]، وغيرهم.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم إسماعيل بن مسلمة القعنبي برفع الحديث الموقوف على أبي هريرة فصيّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. حيث رواه عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من حديث أبي هريرة.

ومما سبق ومن خلال تخريج الحديث نجد أنه اختلف فيه بين رفعه ووقفه وبيان ذلك كالآتي:

أما الرفع: وهو الوهم: الذي روي عن إسماعيل القعنبي فقد رواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه ما يدل على أنه مرفوع، كقوله: " ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله"[٨].

قلت: ولم ينفرد بهذا السند بل تابع إسماعيل القعنبي على رفعه عن مالك، روح بن القاسم ...عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وذكر جمهور المحدثين بأن هذا اللفظ يعد من قبيل المرفوع؛ لان مثل هذا لا يقال بالرأي:

١- قال القرطبي:" وظاهر هذا الرفع؛ لأنَّ الرّاوي لا يقول مثل هذا من قِبل نفسه أو بالرأي"**[٩]**.

---

(١) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٤١/ رقم٣٧٤٢.

(١) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج٨/ ص١٧/ رقم٣٠١٦.

(٢) ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص٥١/ رقم١١.

(٣) الجهني، الفوائد لابن منده، مصدر سابق، ص١٣٨/ رقم١٦٢١.(٣)

(٤) المدائني، أحمد بن علي بن شعيب، (٢٠٠٤م)، فوائد أبي علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني، ط١،ص٦/ رقم٥، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/ ص١٧٦.

(٦) المصدر السابق، ج١٠/ ص١٧٦.

(٧) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢٠/ ص١٦٠.

(٨) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/ ص١٧٦.

(٩) انظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج٤/ص١٥٥.

٢- وقال النووي: "ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا روي الحديث موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة"[١].

٣- وقال ابن بطال: " هذا الحديث موقوف على أبى هريرة، إلا أن قوله: (عصى الله ورسوله)، يقضى برفعه"[٢].

٤- وذكره السيوطي كذلك موقوفاً ومرفوعاً[٣].

قلت : وكذلك رواه الشيخان في الصحيحين مما يدل على أن له حكم المرفوع عندهما.

وكذلك روي مرفوعاً من طرق أخرى غير طريق مالك رواه كل من[٤]:

١- عبد الملك بن جريج، عن الزهري، ...عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٢- ومعمرعن الزهري...فذكر فيه لفظ: " فقد عصى الله ورسوله " من غير أن يصرح برفعه، وجعل عبد الرزاق الصنعاني هذا اللفظ من قوله. أي الزهري.

٣- وزياد بن سعدٍ، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً"[٥].

وإسماعيل بن مسلمة، قال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان والحاكم[٦]، وروح بن القاسم أبو غياث البصري، قال يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة، وقال أحمد في رواية من ثقات البصريين، وقال النسائي: ليس به بأس[٧].

أما الوقف: فمن النظر فيما ذكره الدارقطني يتبين:

أولاً : إن الحديث موقوفاً على أبي هريرة من رواية مالك ولا يصح رفعه، لذا قال الدارقطني عن رواية إسماعيل بن مسلمة: ووهم في رفعه"، مما يشير إلى ترجيحه وتصحيحه الوقف، ووافقه كل من:

أ- ابن عبد البر: " هذا عند جمهور رواة الموطأ من كلام أبي هريرة"[٨].

ب- والذهبي في ترجمة إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، فقال: " فرفعه فوهم، وإنما هو في الموطأ من قول أبي هريرة"[٩].

---

(١) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (١٣٩٢هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ط٢،ج٩/ ص٢٣٧، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخارى لابن بطال، ج٧/ ص ٢٨٩.

(٣) السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج١٠/ ص١٧٦-١٧٧.

(٥) القرطبي، عمر بن إبراهيم ا، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محي الدين ديب متو وآخرين، ج٤/ص١٥٥، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق- بيروت.

(٦) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٢٧٩.

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٥٣.

(٨) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/ ص١٧٧.

(٩) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥١.

ج- وابن حجر، ترجمة إسماعيل كذلك[١]. والسيوطي في تنوير الحوالك[٢].

د- والعيني في عمدة القاري: " قال أبو عمران: وجُلّ رواة مالك لم يصرحوا برفعه"[١].

ثانياً : مخالفة إسماعيل ومن تابعه من هو أوثق منهم، وأكثر عدداً عن مالك: ١- القعنبي، ثقة[٢]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٣]، ٣- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٤]، ٤- وعبدالله بن وهب ثقة[٥]، ٥- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٦]، ٦- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٧]، ٧- وعبد الرحمن بن القاسم المصري،ثقة[٨]، ٨- وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[٩]، ٩- ويحيى الليثي، صدوق[١٠].

كلهم وعددهم تسعة رووه عن مالك على أنه موقوف على أبي هريرة - رضي الله عنه -.

خلاصته: أن الحديث روي موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعا عن أبي هريرة من كلا الوجهين:

فرواه مالك عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، هكذا كما ذكره موقوفاً.

ومن رواه مرفوعاً رواه كذلك كما روي عن أبي هريرة مرفوعاً.

فيكون الاختلاف سببه والله وأعلم مخرج الحديث، ودليله روي من كلا الوجهين عن أبي هريرة كما سبق بيانه.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الذي روي موقوفاً صحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين، وذكره ابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر، والعيني، والسيوطي[١١].

أما الوجه الآخر إسماعيل عن مالك: من حيث لفظه فيدل على أنه مرفوع، فإسماعيل القعنبي ثقة أو صدوق، فتبين أن إسناده عن مالك صحيح، وذكره مرفوعاً ابن بطال، والنووي عن مسلم والسيوطي. فيكون الحديث مرفوعاً حكماً موقوفاً لفظاً.

---

[١] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٣٥.

[٢] السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥.

[١] العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢٠/ ص١٦٠.

[٢] سبق ص٦٦.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] سبق ص٧٤.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] انظر: ثانياً من دراسة الحديث.

الحديث الخامس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم:«في الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ»

وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم.

ورواه حَفص بْن عُمَر، العَدَنيّ ، ويعرف بالفَرْخ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن بسرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرَوَاهُ سعيد بن هُبَيْرَةَ، عن جويرية بن أسماء، وقيل: عن صخر بن جويرية، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. **قال ذلك السري بن خزيمة عنه. وكُلها وهم.**

والصحيح: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، من قوله)[١].

هكذا بين الدارقطني أن جميع هذه الطرق وهمٌ من رواتها عن مالك يعقوب وحفص وجويرية أو صخر بن جويرية، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنه -[٢]، وذكر طرقاً أخرى للحديث قبل وبعد، ومداره على مالك وروي عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يعقوب بن الوليد المدني، وسعيد بن هبيرة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه ذكره كل من:

١ - الدارقطني في العلل من طريق يعقوب المدني[٣]، وسعيد بن هبيرة[٤]، ٢- والعقيلي[٥]، ٣- وابن حجر[٦].

الوجه الثاني: حفص بن عمر العدني، ويعرف بالفرخ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٣٥٥/ رقم٢٧٧٨.

[٢] المصدر السابق، ج١٢/ ص ٦٠٠.

[٣] المصدر السابق، ج١٢/ ص ٣٥٥/ رقم٢٧٧٨.

[٤] المصدر السابق، ج١٥/ ص ٣٢٤.

[٥] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٣.

[٦] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٤/ ص١٧٩.

١- العقيلي[١]، ٢- وابن حبان، ترجمة حفص بن عمر العدني[٢]، ٣- وابن عدي، ترجمة حفص[١].٤- والمقدسي[٢].

الوجه الثالث: عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج[٥].

٢- وابن منده في الأوسط من طريق القعنبي، كتاب الطهارة، ذكر الأشياء التي اختلف في وجوب الطهارة منها[٦].

٣- وقال العقيلي[٧]، وابن عدي[٨]، والمقدسي[٩]، وابن حجر[١٠]: عن ابن عمر موقوفاً، والموقوف أولى. والله أعلم.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم يعقوب بن الوليد المدني برفع الحديث الموقوف على ابن عمر، فصيّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حيث رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، على سبيل الوهم والخطأ، وهو من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر. موقوفاً.

ويعقوب بن الوليد المدني، قال ابن حبان: يروي عن مالك ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به، كان يضع الحديث على الثقات، وقال أحمد بن حنبل: هو من الكذابين الكبار كان يضع الحديث، وقال يحيى: ليس بشئ، وقال النسائي: ليس بثقة[١].

---

[١] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، ج١/ ص٢٧٣.

[٢] ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٧.

[١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٨٠.

[٢] المقدسي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ص٣٥٧.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢/ رقم٩١.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٨/ رقم١١٣.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٦٤/ ص٤٨.

[٦] ابن المنذر محمد بن إبراهيم النيسابوري، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، ط١، ج١/ ص١٩٤/ رقم٨٥، دار طيبة - الرياض – السعودية.

[٧] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، ج٢/ ص١٤٣.

[٨] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٨٠.

[٩] المقدسي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ص٣٥٧.

[١٠] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٤/ ص١٧٩.

وتابع يعقوب متابعة تامة: جويرية بن أسماء، ليس به بأس، ثقة، صالح[١]، أو صخر بن جويرية، قال الذهبي: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، ثقة، وقال ابن معين: صالح[٢].

وتابعه كذلك: حفص بن عمر العدني، عن مالك....عن بسرة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحفص، قال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظ[٣]، وقال المقدسي: يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات[٤].

١- قال العقيلي: " أدخل شيئاً في شيءٍ "[٥].

٢- وقال ابن حبان: " وهذا خبر مقلوب الإسناد إنما هو عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر فقلبه، وإنما هو عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة عن مروان عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٦].

٣- وقال ابن عدي: " وهذا ليس يرويه عن مالك إلا حفص بن عمر... وأما قوله عن بسرة فهو باطل، وحديث بسرة في الموطأ عن عبدالله بن أبي بكر عن عروة، عن مروان، عن بسرة[٧].

قلت: ثلاثتهم عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً. وليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد، والمحفوظ عن مالك، عن نافع عن ابن عمر، موقوفاً.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك موقوف.

الحديث السادس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ».

ورواه مالك بن أنس، عن نافع، واختلف عنه:

فرواه رزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ الرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع، ولم يتابع عليه.

---

[١] ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، ج٣/ ص٥٨، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

[١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧٤.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٧/ ص٤١١.

[٣] الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٠٢.

[٤] المقدسي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ص٣٥٧.

[٥] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، ج١/ ص٢٧٣.

[٦] ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٧.

[٧] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٨٠.

والمحفوظ عن مالك ما رواه في الموطأ: عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً؛ " أنه كان يرفع إذا افتتح، وإذا رفع رأسه من الركوع".

وروي عن عبدالله بن نافع الصائغ، وعن خالد بن مخلد، وعن إسحاق الجهني، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بقول رزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، ولا يصح ذلك في حديث مالك.

وروى داود بن عبدالله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم كان يرفع في كل رفع ووضع. وهذا اللفظ وهم على مالك في الموضعين، في رفعه، ولفظه)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من داود بن عبدالله، ووهمَ بلفظ الحديث ورفعه.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -[٢]، وكذلك ذكر طرقاً أخرى قبل أن يذكر طريق مالك وكذلك بعده، ومداره على مالك من هذا الوجه، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: روي عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. (موقوفاً).

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني[٣]، ورواية يحيى الليثي[٤]، ورواية أبي مصعب الزهري[٥]، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة.

٢- وأبي داود، من طريق القعنبي، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب افتتاح الصلاة[٦].

٣- والشافعي، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة[٧].

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد، وعبدالله بن نافع الصائغ، وعن خالد بن مخلد، وإسحاق الجهني[٨]، وعن مالك، عن نافع، عن أبن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. (مرفوعاً).

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

[٢] المصدر السابق، ج١٣/ ص٣.

[٣] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٧/ رقم١٠٠.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٧٧/ رقم١٦٧.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٨١/ رقم٢١٠.

[٦] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص١٩٨/ رقم٧٤٢.

[٧] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٧٢/ رقم٢١٢-٢١٣.

[٨] قلت: وهو والله أعلم تصحيف فلم أجد في الرواة عن مالك بهذا الأسم، والصواب الحنيني، هكذا ذكره كل من أخرج الحديث عن مالك. انظر: تحقيق العلل للدارقطني، ج١٣/ ص١٣.

١ - العقيلي، من طريق يحيى القطان[١].٢- وابن العديم[١]، ٣- وابن عساكر[٢]. كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ الوهم برفع الموقوف حيث جعل يحيى بن سعيد القطان الحديث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فوهم فيه وأخطأ على مالك. ويحيى بن سعيد وإن كان ثقةً، حافظاً[٣]، فهو سببُ العلة في الحديث عن مالك.

ومما سبق فيما ذكره الدارقطني وتخريج الحديث يتبين:

أولاً: أن يحيى بن سعيد لم ينفرد برفعه عن مالك بل تابعه كل من:

١- عبدالله بن نافع الصائغ، قال البخاري: في حفظه شئ، ويعرف وينكر، وكتابه أصح، وقال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: هو لين في حفظه وكتابه أصح، وقال النسائي: لا بأس به، وقال مرة: ثقة[٤].

٢- وخالد بن مخلد القطواني، صدوق لكنه يَتَشيَّع[٥].

٣- وإسحاق بن إبراهيم الحنيني. قال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو الفتح الأزدي: أخطأ في الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ[٦]. ثلاثتهم عن مالك، مرفوعاً، وليس بمحفوظ:

١- قال العقيلي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن سعيد مرفوعاً: " ولم يتابع على رفعه"[٧].

٢- وقال الدارقطني: " ولا يصح رفعه في حديث مالك "[٨].

ثانياً: خالف عدد من الثقات عن مالك فذكروه موقوفاً على ابن عمر، منهم: ١- الشافعي، ٢- والقعنبي، ثقة[٩]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٠]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[١١]، ٥- وأبو مصعب الزهري، صدوق[١٢].

هكذا خمستهم عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهو المحفوظ عن مالك.

---

[١] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٢/ ص٦٨.

[١] ابن العديم، عمر بن أحمد كمال الدين (المتوفى: ٦٦٠هـ) بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دون طبعة، ج٦/ ص ٢٧٧٣، دار الفكر.

[٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٢٠.

[٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٥٩١.

[٤] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٥١٣.

[٥] سبق ص١٠٢.

[٦] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج ٢/ رقم ٣٩٦.

[٧] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٢/ ص٦٨.

[٨] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

[٩] سبق ص٦٦.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

١- قال العقيلي: " هو المحفوظ عن مالك، والأولى من الرفع"[١].

٢- وقال الدارقطني: "وهو أشبه الأقاويل بالصواب؛ لأن الحديث محفوظ، عن ابن عمر بهذا اللفظ"[١].

٣- وقال البيهقي: " هذا هو الصحيح عن الشافعي، وكذلك رواه أصحاب الموطأ "[٢].

قلت: وصح مرفوعاً عن مالك من رواية الزهري، عن سالم، عن عبدالله بن عمر[٣]، وعن نافع، عن ابن عمر بهذه الألفاظ من غير طريق مالك: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين[٤].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك موقوفٌ. ووهم الحديث وخطأه من رواية يحيى القطان ومن تابعه عن مالك؛ لمخالفته جمهور رواة الموطأ على الصواب.

الحديث السابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ عَنْ أَبِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ: ... ، مَنْ بَاعَ نَخْلًا أُبِّرَتْ...».

فقال: يرويه الزهري، عن سالم، واختلف عنه:

ورواه إسماعيل بن زكريا، وأبو معاوية الضرير، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، بالقصتين جميعاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهما فيه على عبيدالله.

وخالفهما هُشيمُ، ويحيى القطان، فروياه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قصة النخل، وعن ابن عمر، عن عمر: قصة العبد، من قول عمر، وذلك المحفوظ عن نافع.

وكذلك رواه مالك بن أنس، عن نافع.

ورواه أَبُو قُرَّةَ عن مالك، برفع القصتين جَمِيعًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَهِمَ فيه.

والصواب على ما تقدم:

---

[١] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٢/ ص٦٨.

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٠/ ص٢٨٩.

[٢] البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (١٤٠٢هـ)، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، تحقيق: الشريف نايف الدعيس، ط١، ص ١٥٤، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٨١/ رقم٢٠٩. هذا الطريق: عن مالك، عن الزهري، عن سالم.

[٤] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٥٨/ رقم ٢٥٨.

قصة النخل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم. **وقصة العبد**: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَوْلَهُ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من أبي قرة موسى بن طارق، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه[٢]، وذكر أوجهاً أخرى غير هذا قبل وبعد، ومداره من هذا الوجه على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: « من باع نخلاً قد أبرت، فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» مرفوعاً، وهذا الوجه أخرجه:

١- مالك في الموطأ: رواية أبي مصعب الزهري، كتاب البيوع، باب في النهي أن يطأ الرجل وليدة لها زوج[٣]، ورواية يحيى الليثي، كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله[٤]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب من باع نخلاً مؤبراً أو عبداً، وله مال[٥]، ورواية ابن القاسم، حديث عبدالله بن عمر[٦]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب ما يكره من بيع الرقيق، باب ما جاء في ثمرٍ مالٍ باع أصله[٧].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً قد أبرت، أو أرضاً مزروعة أو بإجارة[٨]، وكتاب الشروط، باب إذا باع نخلاً قد أبرت ولم يشترط الثمرة[٩].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر[١٠].

٤- وأبو داود، من طريق القعنبي، أبواب الإجارة، باب في العبد يباع وله مال[١١].

٥- والإمام أحمد من طريق عبد الرحمن بن مهدي[١٢].

٦- والشافعي، كتاب البيوع[١٣].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص ١٢٠/ رقم٢٩٩٦.
[٢] المصدر السابق، ج١٣/ ص ١٢٠/ رقم٢٩٩٦.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٣١٤/ رقم٢٤٩٥.
[٤] مالك، الموطأ برواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٦١٧/ رقم١٢٧٩.
[٥] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٢٨٠/ رقم٧٩٢.
[٦] مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٠٠/ رقم٢٣٤.
[٧] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص١٨٩/ رقم٢٢٣.
[٨] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ح٣/ ص٧٨/ رقم٢٢٠٤.
[٩] المصدر السابق، ج٣/ ص١٨٩/ رقم٢٧١٦.
[١٠] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٣/ ص١١٧٢/ رقم١٥٤٣.
[١١] أبو داود، سنن ابي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٦٨/ رقم٣٤٣٤.
[١٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٩/ ص٢٢٣/ رقم٥٣٠٦.
[١٣] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج٢/ ص١٤٨/ رقم٥٠٥.

الوجه الثاني: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر - رضي الله عنه -. من باع عبداً...
أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري، كتاب البيوع، باب في مال المملوك[١]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب من باع نخلاً مؤبراً أو عبداً، وله مال[٢]، ورواية يحيى الليثي، كتاب البيوع، باب ما جاء في مال المملوك[٣]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب ما يكره من بيع الرقيق، باب مال المملوك[٤].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الشروط، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل[٥].

٣- وأبي داود، من طريق القعنبي، أبواب الإجارة، باب في العبد يباع وله مال[٦].

الوجه الثالث: أبو قرة، مالك، عن نافع، عن أبن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم أبو قرة برفع الحديث كاملاً دون الفصل بين المرفوع والموقوف وبيانه كالآتي:

أولاً: رفع الحديث في القصة الأولى عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: « من باع نخلاً...، وهذا الوجه رواه عن مالك كل من: ١- الشافعي، ٢- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[٧]، ٣- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٨]، ٤- ويحيى بن يحيى، ثقة[٩]، ٥- وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقة[١٠]، ٦- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١١]، ٧- ويحيى الليثي، صدوق[١٢]، ٨ - ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٣]، ٩- وسويد الحدثاني،صدوق[١٤]،١٠- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[١٥]. عشرتهم عن مالك مفصولاً دون قصة العبد. هكذا مرفوعاً.

---

[١] مالك، موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٠٧/ رقم٢٤٧٧.

[٢] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٢٨٠/ رقم٧٩٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٦١١/ رقم١٢٧٢.

[٤] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ص١٨٦/ رقم٢١٨.

[٥] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٨٢/ رقم٢٢٥٠.

[٦] أبو داود، سنن ابي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٦٨/ رقم٣٤٣٤.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٣٠.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] سبق ص٦٦.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١٣] سبق ص٧٤.

[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٥] سبق ص٧٤.

ثانياً: ورفع الحديث في القصة الثانية كذلك: عن مالك،...عن عمر، « من باع عبداً... فصيّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، على سبيل الوهم والخطأ وهو من حديث مالك، عن نافع، عن أبن عمر، عن عمر. (موقوفاً).

وهذا الوجه رواه عن مالك كل من: ١- عبدالله بن يوسف، ثقة متقن[١]، ٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٢]، ٣- ويحيى الليثي، صدوق[٣]، ٤- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٤]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[٥].

خمستهم عن مالك به، هكذا موقوفاً على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

قلت: بل الصواب التفصيل والفصل بين القصتين، وبيان ذلك كالآتي:

١- قال الإمام أحمد عندما سُئل عن هذا الحديث: " ما الذي يميل إليه قلبك منهما رواية سالم عن أبيه ونافع عن ابن عمر، قال أرى والله أعلم إلى نافع "[٦]، ويميل البخاري الى رواية نافع[٧]

٢- وقال النسائي بعد ذكر الاختلاف بين أحاديث سالم ونافع وذكر منها: «من باع عبدا وله مال»، قال: " وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب "[٨].

٣- وقال ابن عبد البر:" وإنما هو لنافع عن ابن عمر عن عمر قوله: كذلك رواه الحفاظ من أصحاب نافع منهم مالك "[٩].

وقال كذلك: " قصة النخل مرفوعة، وقصة العبد من قول عمر"[١٠].

٤- وقال الدارقطني[١١]، والسخاوي[١٢]: " والقول قول نافع".

٥- وقال البيهقي: " ونافع يروي قصة النخل عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقصة العبد عن ابن عمر، عن عمر - رضي الله عنه -"[١٣]، وكذلك الخطيب البغدادي في الفصل للوصل[١٤].

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٢٣٠.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٦] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: وصى الله بن محمد عباس، ط١، ص١٥٦، الدار السلفية– الهند.

[٧] الترمذي، علل الترمذي الكبير، مصدر سابق، ص ١٨٥.

[٨] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج ٣/ ص ٣١.

[٩] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٣/ ص٢٨٤.

[١٠] المصدر السابق، ج١٣/ ص٢٨٤.

[١١] الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، الإلزامات والتتبع للدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، ط٢، ص٢٩٤/ رقم ١٤٥، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[١٢] السخاوي، فتح المغيث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٧٧.

[١٣] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٢٩.

[١٤] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (١٤١٨هـ –١٩٩٧م)، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، ط١، ج٢/ ص٢٢٨، دار الهجرة.

٦- وقال ابن حجر:" وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم، ومال علي بن المديني، والبخاري، وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم"[١].

وخالفهم أبو قرة: ورواه برفع القصتين - النخل والعبد- دون التفريق بين المرفوع والموقوف منهما.

وأبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، قال الذهبي: صدوق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق، ووثقه ابن حبان[١]، وقال ابن حجر: ثقة يغرب[٢].

قال الدارقطني: " ورواه أبو قرة، عن مالك، برفع القصتين جميعاً، ووهم فيه"[٣].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك: الفصل بين القصتين، فقصة تأبير النخل حكمها الرفع، وهي صحيحه أخرجها الشيخان في الصحيحين. وقصة العبد حكمها الوقف وهي صحيحه كذلك أخرجها البخاري في صحيحه.

المطلب الثاني: الوهم برفع الموقوف ووجه آخر من الوهم.

وفيه ثلاثة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ يَرْوِيهِ أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَلِيحُ بْنُ عبدالله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: « فِي الَّذِي يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ نَاصِيَتَهُ بِيَدِ الشَّيْطَانِ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حَدَّثَنَاهُ محمد بن نوح الجنديسابوري، حدثنا عبدالله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أبي بكير، قال: حدثنا عَمْرُو بْنُ جَرِيرٍ بِذَلِكَ، وَكِلَاهُمَا وَهْمٌ.

وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ مَا رَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَأَصْحَابُ الموطأ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عبدالله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا.

---

[١] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج٤/ ص٤٠٢.

[١] الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج٤/ ص٢٠٧.

[٢] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٥١.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص ١٢٠/ رقم٢٩٩٦.

قال الدارقطني: وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَدَّثَنَاهُ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ عِلْكُ الْمَرُوزِيُّ، قال: حدثنا نصر بن أحمد المروزي، حدثنا حَفْصٌ، عَنْ مَالِكٍ بِذَلِكَ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من حفص بن عمر العدني، والوهم فيه رفع الموقوف وإبدال بعض رجال الإسناد.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -[١]، وذكر الدارقطني طرقاً أخرى للحديث غير طريق مالك، ومداره على محمد بن عمرو، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة. (موقوفاً).

وهذا الوجه أخرجه:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى بن يحيى الليثي[٢]، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري[٤]، وعبدالله بن مسلمة القعنبي[٥]، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام.

الوجه الثاني: حفص بن عمر العدني، عن مالك، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.(مرفوعاً).

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- الدارقطني[٦]. ٢- وابن عبد البر[٧].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ حفص بن عمر العدني واهمٌ في إسناد هذا الحديث في موضعين:

الأول: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن محمد بن عمرو، عن مَلِيحِ بن عبدالله، عن أبي هريرة موقوفاً، فصيّره عن مالك...عن أبي هريرة مرفوعاً، على سبيل الوهم والخطأ في إسناده ولا يصح رفعه، فتفرد به ولم يتابع عليه.

١- قال الدارقطني: "والصواب عن مالك ما رواه القعنبي، وأصحاب الموطأ، عن مالك... موقوفاً"[٨].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص١٦/ رقم١٣٨٠.

[١] المصدر السابق، ج٨/ ص٧.

[٢] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٩٢/ رقم٢٠٨.

[٣] مالك، موطأ مالك، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٤٠/ ص١٥٨.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٩٠/ رقم٤٩٢.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٢٦/ رقم٢٧٠.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص١٦/ رقم١٣٨٠.

[٧] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٣/ ص٥٩.

[٨] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص١٦/ رقم١٣٨٠.

٢- وقال ابن عبد البر:" هكذا رواه مالك موقوفاً لم يختلف عليه فيه، ولا يصح إلا موقوفاً، ورواه حفص بن عمر العدني عن مالك...عن النبي صلى الله عليه وسلم سواءً ولم يتابع عليه عن مالك"[١].

٣- وقال في الاستذكار: " هكذا هو في الموطأ عند جماعة رواته فيما علمت موقوفاً على أبي هريرة ولم يرفعه "[١].

الثاني: إبدال مَلِيحِ بن عبدالله بأبي سلمة، فقال: عن مالك، عن محمد بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فانقلب عليه الإسناد وهو محفوظ عن مالك، عن محمد بن علقمة، عن مليح، عن أبي هريرة.

وحفص يعرف بقلب الأسانيد: قال ابن حبان في المجروحين:" يروي عن مالك بن أنس وأهل المدينة، كان ممن يقلب الأسانيد قلباً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[٢]. فتفرد بهذا السند ولم يتابع[٣] فسقط الاحتجاج به.

قال ابن عبد البر بعد أن ذكره بإسناده عن مالك، عن محمد بن مليح، عن أبي هريرة: " ولا يصح إلا موقوفاً بهذا الإسناد"[٤].

وذكره عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه موقوفاً على أبي هريرة من طريق سفيان بن عيينة.[٥]

فخالف بذلك رواة الموطأ كل من: ١- القعنبي، ثقة[٦]، ٢- يحيى بن يحيى الليثي، صدوق،[٧]، ٣- وسويد الحدثاني، صدوق[٨]، ٤- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٩]،

أربعتهم عن مالك، عن محمد بن مَلِيحِ، عن أبي هريرة. هكذا في الموطأ عن محمد وليس أبي سلمة.

وقال الخليلي في الإرشاد: " والمحفوظ محمد بن عمرو، عن مَلِيحِ بن عبدالله، عن ابي هريرة، أن الذي يرفع رأسه ... تفرد به محمد عن مليح والأئمة وقوفه"[١٠].

وحفص بن عمر العدني المعروف بالفرخ: قال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال النسائي: ليس بثقة[١١]، وقال الدارقطني: ضعيف[١٢].

---

[١] انظر: ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٣/ ص٥٩.، بتصرف.

[١] ابن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق، ج١/ ص٤٩٥.

[٢] ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٧.

[٣] انظر: ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٣/ ص٥٩.، بتصرف.

[٤] المصدر السابق، ج١٣/ ص٥٩.

[٥] الصنعاني، المصنف، مصدر سابق، ج٢/ ص ٣٧٣.

[٦] سبق ص٦٦.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٣٤٣.

[١١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج١/ ص٦٥٠.

[١٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٢٤.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح عن مالك والصحيح موقوف، وضعف الحديث من وجهه الثاني؛ لضعف حفص العدني عن مالك، ومخالفته الثقات فهي زيادة منكرة.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث المَقبُري، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ جُمُعَةٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ عِيدًا فَاغْتَسِلُوا وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبُحِيُّ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ».

وَخَالَفَهُ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى، رَوَاهُ عَنْ مَعْنٍ، عَنْ مَالِكٍ مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الموطأ: الْقَعْنَبِيُّ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَغَيْرُهُمَا.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ مَوْقُوفًا.

وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَهْمٌ، وَالَّذِي قَبْلَهُ أَصَحُّ.

وَرَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مَالِكٍ، فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة.

ولم يتابع عَلَى قَوْلِهِ، عَنْ أَبِيهِ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَصْحَابِ الموطأ، القعنبي ومن تابعه: المقبري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من يزيد الأصبحي، والوهم فيه رفع الموقوف.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: القعنبي ومعن وعبدالله بن وهب، وعبد الرزاق الصنعاني، عن مالك، عن سعيد المُقبري، عن أبي هريرة، (موقوفاً). وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الجمعة، باب العمل في غسل يوم الجمعة[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، ما جاء في غسل يوم الجمعة[٤]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب الاغتسال يوم الجمعة[٥]،

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٣٨٤/ رقم٢٠٧٠.

[٢] المصدر السابق، ج١٠/ ص ٣٣٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٠١/ رقم٢٢٨.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٦٨/ رقم٤٣٣.

[٥] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٤٦/ رقم٦٠.

ورواية سويد الحدثاني، باب العمل في الغسل يوم الجمعة[١].

٢- وعبد الرزاق الصنعاني، كتاب الجمعة، باب الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك[١].

٣- وابن المنذر، من طريق القعنبي، كتاب صفة الصلاة، جماع أبواب الغسل للجمعة[٢].

٤- وابن المظفر، من طريق ابن القاسم، باب غسل الجمعة واجب على كل محتلم[٣].

٥- والرشيد العطار في الرواة عن مالك[٤].

الوجه الثاني: من طريق يزيد بن سعيد الأصبحي الإسكندراني، عن مالك.
وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- البيهقي، كتاب الطهارة، باب الاغتسال للأعياد[٥].

٢- والطبراني في الصغير[٦]، والأوسط[٧]، وابن عساكر[٨]، والأصبهاني[٩]، والذهبي[١٠].

٣- وأبي أحمد الحاكم[١١]، وابن الحاجب[١٢]. وابن المظفر[١٣]. والرشيد [١٤]. وابن أبي حاتم [١٥].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ الوهم في هذا الحديث في موضعين:
الأول: عن يزيد الصباحي وقد وهم به كذلك في موضعين:
أولاً: جعل الحديث المعروف عن مالك، عن سعيد المُقبري، عن أبي هريرة، موقوفاً، فصيَّره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إلا موقوفاً على أبي هريرة.
هكذا رواه أصحاب مالك في الموطأ وخارج الموطأ: ١- القعنبي، ثقة[١٦]، ٢- وأبو مصعب الزهري، صدوق[١٧]،٣- ويحيى الليثي، صدوق[١٨]، ٤- وسويد الحدثاني صدوق [١٩]،

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٢٤/ رقم١٣٦.
[١] الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، مصدر سابق، ج٣/ ص١٩٨/ رقم٥٣٠٥.
[٢] ابن المنذر، الأوسط لابن المنذر، مصدر سابق، ج٤/ ص٤٠/ رقم١٧٦٨.
[٣] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص١٤٥/ رقم٨٢.
[٤] الرشيد العطار، مجرد أسماء الرواة عن مالك، مصدر سابق، ص ٣٩٠/ رقم١٥٦٣.
[٥] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج١/ ص٤٤٣/ رقم١٤٢٧.
[٦] الطبراني، المعجم الصغير، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٣/ رقم٣٥٨.
[٧] الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، ج٣/ ص ٣٧٢/ رقم٣٤٣٣.
[٨] ابن عساكر، معجم الشيوخ، مصدر سابق، ص١٤٨/ رقم١٦٢.
[٩] الأصبهاني، المعجم لابن المقرئ، مصدر سابق، ص١٣٩/ رقم٣٩٠.
[١٠] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، معجم الشيوخ الكبير، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط١، ص ٣٥٦، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية.
[١١] أبو أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد، (١٩٩٨م)،عوالي مالك، تحقيق: محمد الحاج الناصر، ط٢، ج١/ ص٨٠/ رقم٥٠، دار الغرب الإسلامي.
[١٢] ابن الحاجب، عوالي مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٢/ رقم٩٨.
[١٣] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص١٤٣/ رقم٨٠.
[١٤] الرشيد العطار، مجرد أسماء الرواة عن مالك، مصدر سابق، ص٣٨٤/ رقم١٥٤٣.
[١٥] الرازي، العلل لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٦٠/ رقم٥٩١.
[١٦] سبق ص٦٦.
[١٧] سبق ص٧٤.
[١٨] سبق ص٧٤.
[١٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

٥- وعبدالله بن وهب، ثقة[١]، ٦- ومحمد بن الحسن الشيباني[٢]، ٧- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٣]، ٨- ومعن بن عيسى، ثقة[٤]. كلهم وعددهم ثمانية عن مالك به.

قال الدارقطني:" والصحيح قول أصحاب الموطأ، القعنبي ومن تابعه: المقبري عن أبي هريرة موقوفاً "[٥]. ووافق كلاً من:

١- عبد الرزاق الصنعاني، وفيه: " قال له رجل: أعن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: «لا، وغضب»[٦]. وهذا قول أبي هريرة - رضي الله عنه -، والشاهد من قوله: عدم رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- وقال الخطيب: " لم يرفعه عن مالك غير الصباحي"[٧].

٣- وقال ابن المظفر:" في الموطأ موقوف "[٨].

٤- وقال الذهبي بعد تخريجه من طريق الصباحي : " هذا غريب، عن مالك"[٩].

قلت: ورفعه يزيد بن سعيد الأصبحي، ووهم في رفعه، وزاد في إسناده زيادة - أبيه - لم يذكرها غيره، ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك على ذلك.

١- قال الطبراني: " لم يروه عن مالك إلا يزيد بن سعيد ، ومعن بن عيسى"[١٠].

٢- وقال ابن عبد البر: " ولا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ، وقد رواه يزيد بن سعيد الصباح عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولم يتابعه أحد من الرواة على ذلك "[١١].

٣- وقال البيهقي: " وقد روي موصولاً ولا يصح وصله"[١٢].

٤- وقال ابن عساكر:" تفرد به يزيد بن سعيد عن مالك مسنداً وقد أسقط ابن النقور من إسناده بعد سعيد المقبري أباه"[١٣].

---

[١] سبق ص٧٤.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٨٤.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٣٨٤/ رقم٢٠٧٠.

[٦] الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، مصدر سابق، ج٣/ ص١٩٨/ رقم٥٣٠٥.

[٧] ابن الحاجب، عوالي مالك ، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٢/ رقم٩٨.

[٨] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص١٤٣/ رقم٨٠.

[٩] الذهبي، معجم الشيوخ الكبير للذهبي، مصدر سابق، ص ٣٥٦.

[١٠] الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، ج٣/ ص ٣٧٢/ رقم٣٤٣٣.

[١١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢١٠.

[١٢] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٣٤٥.

[١٣] ابن عساكر، معجم الشيوخ، مصدر سابق، ص١٤٨/ رقم١٦٢.

وابن النقور أحد رجال السند في هذا الحديث[١].

٥- وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: " وهم يزيد بن سعيد في إسناد هذا الحديث "[٢].

ثانياً: الوهم بلفظ الحديث: وكذلك رواه يزيد، عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بقوله: "غسل يوم الجمعة على كل محتلم كغسل الجنابة " على سبيل الوهم والخطأ.

وكذلك رواه يزيد بن سعيد الصباحي الإسكندراني، عن مالك بن أنس، عن سعيد يعني ابن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع: «مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ عِيدًا، فَاغْتَسِلُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ». وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- البيهقي، كتاب الطهارة، باب الاغتسال للأعياد[٣].

٢- والطبراني في الصغير[٤]، وكذلك في الأوسط[٥]، وابن عساكر[٦]، والأصبهاني [٧]، والذهبي [٨]، وابن المظفر[٩]. والرشيد العطار[١٠]. وابن أبي حاتم[١١].

٣- وأبي أحمد الحاكم[١٢]، وابن الحاجب[١٣]، وقال:" ولا أعلم روى عن مالك غير هذا"[١٤].

قلت: والحديث اضطرب يزيد بن سعيد في إسناده اضطراباً شديداً وبيان ذلك كالآتي:

١- فمرة يرويه عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٢- ومرة يرويه بهذا الإسناد دون ابن شهاب.

٣- ومرة أخرى عن مالك بهذا الإسناد دون أبي سعيد المُقبري كما في معجم ابن عساكر.

---

[١] أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور، أبو الحسين البغدادي البزاز، (ت: ٤٧٠ هـ). والذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٨٨.

[٢] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٦٠/ رقم٥٩١.

[٣] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج١/ ص٤٤٣/ رقم١٤٢٧.

[٤] الطبراني، المعجم الصغير، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٣/ رقم٣٥٨.

[٥] المصدر السابق، ج٣/ ص ٣٧٢/ رقم٣٤٣٣.

[٦] ابن عساكر، معجم الشيوخ، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٨/ رقم١٦٢.

[٧] الأصبهاني، المعجم لابن المقرئ، مصدر سابق، ص١٣٩/ رقم٣٩٠.

[٨] الذهبي، معجم الشيوخ الكبير للذهبي، مصدر سابق، ص ٣٥٦.

[٩] ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص١٤٣/ رقم٨٠.

[١٠] الرشيد العطار، مجرد أسماء الرواة عن مالك، مصدر سابق، ص٣٨٤/ رقم١٥٤٣.

[١١] ابن أبي حاتم، العلل، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٦٠/ رقم٥٩١.

[١٢] أبو احمد الحاكم، عوالي مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٨٠/ رقم٥٠.

[١٣] ابن الحاجب، عوالي مالك ، مصدر سابق،ج١/ ص٤٠٢/ رقم٩٨.

[١٤] المصدر السابق، ج١/ ص٤٠٢/ رقم٩٨.

٤- ومرة عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، دون أبي هريرة[١].

٥- ومرة عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق[٢].

٦- ومرة بلفظ:" معاشر المسلمين...وأخرى بلفظ " غسل يوم الجمعة.. مما أدى إلى ضعفه وطرحه.

قال ابن عبد البر:" ولم يتابعه أحد من الرواة على ذلك"[٣]. وقال بعد أن ذكر الاختلاف على يزيد: " وهذا اضطراب عن يزيد بن سعيد، ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب"[٤].

ويزيد بن سعيد الاسكندرانى، قال ابن أبي حاتم: محله الصدق[٥]، وقال ابن عبد البر: ضعيف[٦].

الموضع الثاني: عن عبدالرازق الصنعاني والوهم فيه: رواية عبد الرزاق الصنعاني الحديث بلفظ: " من أتى الجمعة فليغتسل". بسند آخر: عن مالك، عن المُقبري، عن أبي هريرة، موقوفاً. وإنما يعرف هذا اللفظ من حديث مالك، عن نافع، عن أبن عمر، مرفوعاً.
وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، باب الغسل يوم الجمعة[٧]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الجمعة، باب العمل في غسل يوم الجمعة[٨]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب الاغتسال يوم الجمعة[٩]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجمعة، ما جاء في غسل يوم الجمعة[١٠]، ورواية سويد الحدثاني، باب العمل في الغسل يوم الجمعة[١١]، ورواية ابن القاسم[١٢]، ورواية عبدالله بن وهب[١٣].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة[١٤].

٣- والنسائي، من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب الجمعة، الغسل يوم الجمعة[١٥].

---

(١) وجميع هذه الأوجه ذكرها ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/رق٢١٢.
(٢) الشحّامي، زاهر بن طاهر بْنُ مُحَمَّدِ، الأحاديث السباعيات الألف، تخريج: محمد بن خرقي السحري اليمني، دون طبعة وتاريخ ودار نشر، ج١/ ص٨.
(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١١/رق٢١٢.
(٤) المصدر السابق، ج١١/رق٢١٢.
(٥) الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٩/ ص٢٦٨.
(٦) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٠/رق٢١٠.
(٧) مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٠٥/ رقم٢٣٣.
(٨) مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٢/ رقم٢٣١.
(٩) مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٤٦/ رقم٦٠.
(١٠) مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص١٦٦/ رقم٤٢٩.
(١١) مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص١٢٣/ رقم١٣٥.
(١٢) مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص١٨٩/ رقم٢٠٤.
(١٣) مالك، موطأ عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص٧٩/ رقم٢١٨.
(١٤) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٩٩/ رقم٨٣٧.
(١٥) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٦٦/ رقم١٦٩٠.

٤- والدارمي، من طريق خالد بن مخلد، كتاب الصلاة، باب الغسل يوم الجمعة[١].
٥- وأحمد بن حنبل، من طريق عبد الرحمن بن مهدي[٢].

٦- وابن عبد البر، من طريق أبراهيم بن طهمان، بلفظ: من أتى الجمعة...[٣].

٧- وابن عساكر، من طريق يحيى بن يحيى، وأحمد بن إسماعيل السهمي أبي حذافة السهمي بلفظ: من أتى الجمعة[٤]، و الحنائي من طريق أبي حذافه السهمي[٥]، بلفظ: " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ".

هكذا رواه أصحاب مالك في الموطأ وخارج الموطأ، منهم: ١- أبو مصعب الزهري، صدوق[٦]، ٢- ويحيى الليثي، صدوق[٧]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٨]، ٤- والقعنبي، ثقة[٩]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[١٠]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[١١]. هكذا بلفظ: من أتى الجمعة.

وخالفهم عبد الرزاق الصنعاني ورواه عن مالك، عن المُقبري، عن أبي هريرة. فوهم بإبدال إسناده ووقفه ولا يصح عنه من هذا الوجه.

وكلا اللفظين: " من أتى الجمعة فليغتسل" وقوله: " إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل" واحد.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك موقوف، وضعف الحديث من رواية يزيد؛ لسوء حفظه واضطرابه، ومخالفته أصحاب مالك الثقات، ووهم عبد الرزاق بأن جعل الحديث موقوفاً، وإنما هو من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث بُسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم:« في مسِّ الذكرِ والوضوء منه» وذكر الخلاف على هشام بن عروة.

---

[١] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٦١/ رقم١٥٧٧.
[٢] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٢/ ص٦٤/ رقم٥٣١١.
[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٥/ ص١٤٥.
[٤] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٣٦/ ص٢٨٤/ رقم٤١٠٠، ج ٣٧/ ص ٢١٢/ رقم٤٣١٤.
[٥] الحِنَّائِي، الحنائيات فوائد أبي القاسم الحنائي، مصدر سابق، ج١/ ص٢٥٦/ رقم٣٧.
[٦] سبق ص٧٤.
[٧] سبق ص٧٤.
[٨] سبق ص٧٤.
[٩] سبق ص٦٦.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[١١] سبق ص٧٤.

قال الدارقطني: حدثنا محمد بن أحمد بن عبدك، قال: أخبرني علي بن الحسين بن الجنيد، قال: حدثنا هارون بن أبي علقمة الفروي، قال: حدثنا أبي، عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: « من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء»[١].

وهذا غريب لم يروه غير هارون وهو هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي، عن أبيه موسى بن أبي علقمة، عن مالك، وهو منسوب في الإسناد إلى جده أبي علقمة، ومن روى هذا الحديث، **عن أبي علقمة الفروي، عن مالك، فقد وهم.**

وقال: بلغني أن القيراني حدث به عن شيخ له، عن آخر، عن أبي علقمة، عن مالك، عن هشام، وهذا وهم.

وقال: حدثنا أبو عبدالله المحاملي، قال: حدثنا أحمد بن إسماعيل، قال: حدثنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول: « من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء»)[٢].

هكذا بين الدارقطني أن أبا علقمة وهم بلفظ الحديث فصاغه بلفظ يشبه كلام الفقهاء.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وذكر الدارقطني طرقاً أخرى قبل وبعد، وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول: « من مس ذكره، فقد وجب عليه الوضوء».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي[٤]، ورواية يحيى الليثي[٥]، ورواية أبي مصعب الزهري[٦]، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج.

٢- والبيهقي، من طريق يحيى بن بكير، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر[٧].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.
[٢] المصدر السابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.
[٣] المصدر السابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١١٢/ رقم٦١.
[٥] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٤٣/ رقم٩٢.
[٦] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٩/ رقم١١٦.
[٧] البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج١/ ص٢٠٨/ رقم٦٣٢.

٣- والدارقطني، من طريق أحمد بن إسماعيل[١].

الوجه الثاني: أبو علقمة الفروي، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ».

وهذا الوجه أخرجه: الطبراني، من طريق أبي علقمة الفروي[٢].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم أبو علقمة برواية الحديث المعروف عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكربن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير، يقول: دخلت على مروان بن الحكم...« إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: الوهم برفع الموقوف: رواية الحديث المعروف عن مالك، عن هشام، عن أبيه، موقوفاً، فصيّره مرفوعاً عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: « من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء ». ووهمه فيه على مالك.

قلت: وسبب هذا الوهم الاختلاف على هشام، عن أبيه[٣]، وبيان ذلك كالآتي:

١- طريقة سماع عروة بن الزبير (مخرج الحديث) من بسرة بنت صفوان فرواه:

أ- مرسلاً: عروة بن الزبير، حدثه مروان بن الحكم، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- موصولاً: عروة بن الزبير، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بإسقاط مروان بن الحكم من إسناده.

فنتج عن هذا: أن هشاماً حدث به عن أبيه كما رواه عنه، فمرة: حدث به عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. **و**مرة: عن أبيه، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بإسقاط مروان بن الحكم من إسناده.

فرواه هشام هكذا وروي عنه كما رواه عن أبيه من الوجهين: فوقع الوهم في الرواية عنه بالسند والمتن كما وقع فيه أبو علقمة الفروي.

ثانياً: الوهم بلفظ الحديث: وقد روي عن بُسْرَةَ ابنة صفوان بألفاظ مختلفة لا يذكر فيها:« من مس فرجه فقد وجب عليه الوضوء» إلا أبا علقمة الفروي عن مالك.

وهذا اللفظ رواه جمع من الرواة[٤] فاختلفوا فيه على هشام فنتج عن هذا الاختلاف اختلاف ألفاظ متنه.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣٣٤/ رقم٤٠٦٠.

[٢] الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٣/ رقم٤٨٠.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٥/ ص٣١٦-٣١٧.

[٤] ذكرهم الدارقطني، المصدر السابق، ج١٥/ ص٣٣١- ٣٣٨.

١- قال الطبراني: " ولم يقل أحد ممن روى هذا الحديث عن هشام بن عروة: فقد وجب عليه الوضوء، إلا أبو علقمة الفروي "[١]. وقال أيضاً: " لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا أبو علقمة "[٢].

٢- وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر الروايات الصحيحة لهذا الحديث: " هذا هو الصحيح في حديث بسرة: عروة، عن مروان، عن بسرة، وكل من رواه خلاف هذا فقد أخطأ فيه عند أهل العلم، والاختلاف فيه كثير على هشام، وعلى ابن شهاب"[٣].

والوجه الصحيح للحديث: مالك، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أنه سمع عروة بن الزبير، يقول: دخلت على مروان بن الحكم فذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: من مَسِّ الذَّكَرِ الْوُضُوءُ، فقال عروة: ما علمت ذلك، فقال مروان: أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول:« إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري[٤]، ورواية يحيى الليثي[٥]، ورواية القعنبي[٦]، ورواية سويد الحدثاني[٧]، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج، ورواية ابن القاسم[٨].

٢- والنسائي، من طريق معن بن عيسى، كتاب الطهارة، الأمر بالوضوء من مس الرجل ذكره[٩].

٣- والشافعي[١٠]، والجوهري، من طريق القعنبي[١١].

فخالف أبو علقمة الفروي عن مالك من هو أوثق منه وأكثر عدداً: ١- الشافعي، ٢- وأبو مصعب الزهري، صدوق[١٢]،٣- ويحيى الليثي، صدوق[١٣]،٤- والقعنبي، ثقة[١٤]،٥- وسويد الحدثاني،

---

(١) الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٥٩/ رقم٨٥٧١.

(٢) المصدر السابق، ج١/ ص١٥٣/ رقم٤٨٠.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٧/ ص١٩٠.

(٤) مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٧/ رقم١١١.

(٥) مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢/ رقم٨٩

(٦) مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١١٢/ رقم٦١.

(٧) مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٦٤/ رقم٤٨.

(٨) مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص ٢٣٦/ رقم٣٠٤.

(٩) النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٧/ رقم١٥٩.

(١٠) الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٣٤/ رقم٨٧.

(١١) الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص٤٢١/ رقم٤٩٥.

(١٢) سبق ص٧٤.

(١٣) سبق ص٧٤.

(١٤) سبق ص٦٦.

صدوق[١]،٦- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٢]، ٧- ومعن بن عيسى، ثقة[٣]. هكذا سبعتهم عن مالك مرفوعاً في الموطأ وخارج الموطأ.

وهارون بن موسى بن أبي علقمة، قال الذهبي: صدوق[٤]، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٥].

خلاصته: الحديث من وجهه الذي رواه أبو علقمة عن مالك يصح إسناده ولا يصح متنه.

١- قال ابن عبد البر: " والحديث الصحيح الإسناد في هذا عن عروة، عن مروان، عن بسرة"[٦].

وهكذا رواه هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بُسرة، ورواه مالك عن هشام كما رواه عنه أصحابه.

وقال أيضاً: " والصحيح فيه عن مالك ما في الموطأ"[٧].

٢- وقال ابن حجر: " المحفوظ حديث عروة عن بسرة أو عن مروان عن بسرة[٨].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك، عن هشام عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، مرفوعاً.

وموقوفاً من الوجه الآخر الذي رواه أبو علقمة عن مالك من طريق هشام، عن أبيه، فهو حديث وهم فيه وأخطأ، فخالف جمهور الثقات الذين ذكروه من قول عروة بن الزبير، والحكم لهم.

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٨٤.

[٤] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي،ج٤/ ص ٢٨٧.

[٥] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٣٠/ ص١١٥.

[٦] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٧/ ص١٨٥.

[٧] المصدر اسابق، ج١٧/ ص١٨٥.

[٨] ابن حجر، أحمد بن علي، إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي ج٢/ ص٤١٠، دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب – بيروت.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلَّة بالوهم في الوصل والإرسال:

الأصل في الحديث أن يكون صحيحاً؛ إذا استكمل شروط الصحة المعتبرة عند المحدثين، والحديث المرسل حديث ضعيف، منقطع مردود؛ لفقده شرطاً من شروط الحديث الصحيح وهو الاتصال.

فإذا تعارض حديث متصل وآخر مرسل، فإن الرواية المرسلة تؤثرفي الرواية المتصلة، ويكون الطعن فيها متفاوتاً، فإما أن تعلها بالكلية ويكون ذلك؛ بسبب الوهم والخطأ أو أن يكون هناك اختلافٌ بين وصله وأرساله، وغير ذلك من أسباب تجعل الحديث معلولاً.

وفي هذا المبحث بيان لأحاديث أصحاب الإمام مالك بن أنس التي نص الدارقطني فيها بوهم وصل المرسل أو إرسال الموصول في كتابه العلل.

وفيه ستة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ: « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ».

فَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو عبدالله الصُّوفِيُّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. وَوَهِمَ فِيهِ وَهْمًا قَبِيحًا.

وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عبدالله بْنِ أَبِي بَكْرٍ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنَ الصُّوفِيِّ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في الحديث من أبي عبيدالله الصوفي وغيره، والوهم فيه وصل المرسل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن عبدالله بن أبي بكر مرسلاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب الحج، باب ما يجوز في الهدي[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب المناسك، باب ما يجوز في الهدي [٤]، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني، كتاب المناسك، باب ما يجوز في الهدي[٥]. بزيادة نافع في إسناده.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٦/ رقم٣٠.
[٢] المصدر السابق، ج١/ ص٢٢٦.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى، مصدر سابق، ج١/ ص٤٧٠/رقم١١٩٩.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، /ج١/ ص٤٧٠/ رقم١١٩٩.
[٥] مالك، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، / ج٢/ ص ٤٠٢/رقم ٥٢٢

٢- والبيهقي، من طريق ابن بكير، كتاب الحج، باب جواز الذكر وَالْأُنْثَى في الهدايا[١].

الوجه الثاني: أبو عبيدالله الصوفي، عن سويد بن سعيد، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر موصولاً.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- الخطيب البغدادي[٢]. والأصبهاني[٣]، كلاهما من طريق أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، ومحمد بن عبدة بن حرب القاضي.

٢- والبيهقي، من طريق سويد بن سعيد، كتاب الحج، باب جواز الذكر والأُنثى في الهدايا[٤]، والإسماعيلي في المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي[٥].

٣- والذهبي، ترجمة سويد بن سعيد[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ التعارض بين الوصل والإرسال، أو دخول حديثٌ في حديثٍ فالخطأ هو إبدال إسناد الحديث المرسل بإسناد آخر متصل على سبيل الوهم والخطأ.

قال البرقاني[٧]: حيث أن المخطئ فيه أبدل إسناد هذا الحديث المرسل، بإسناد آخر متصل، سالكاً فيه الجادة[٨]، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الإرسال: عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر مرسلاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وممن قال به ويميل إلى ترجيحه من هذا الوجه:

١- الدارقطني، وقال: " وهو في الموطأ عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر مرسلاً"[٩].

٢- وقال القَنَازِعي: " هو حدِيث مرسل في الموطأ "[١٠].

٣- وقال البيهقي: " ورواه مالك بن أنس فى الموطأ مرسلاً "[١١].

---

[١] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٧٧/ رقم ١٠١٦٢.

[٢] الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٤/ ص ٣٠٥.

[٣] الأصبهاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد، (٢٠٠٤م)، الثاني والعشرون من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، ط١، ص٩٠/ رقم٨٩، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

[٤] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٧٧/ رقم ١٠١٦٣.

[٥] الإسماعيلي، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٢.

[٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق ، ج١١/ ص٤١٧. والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص٢٤٩.

[٧] الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.

[٨] محمد، طارق بن عوض الله، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، مصدر سابق، ص٩٣.

[٩] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.

[١٠] القَنَازِعي، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن، (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)، تفسير الموطأ، تحقيق: عامر حسن صبري، ط١،ج٢/ ص٦٤٠، دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف - قطر.

[١١] البيهقي، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مصدر سابق، ج٥/ ص ٢٣٠.

٤- وقال ابن عبد البر: " وهذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواته لمالك عن عبدالله بن أبي بكر"[١].

٥- وقال ابن حجر: " والحديث الذي أنكره ابن معين على سويد إنما رواه مالك في الموطأ، عَن عبدالله بن أبي بكر بن عَمْرو بن حزم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلاً"[٢].

ثانياً: رواية الوصل من طريق الصوفي، عن سويد بن سعيد الحدثاني. فهي رواية معلولة رواها عن سويد أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، قال ابن حجر: مشهور، وثقه الدارقطني، وقال ابن المنادي: كتبت عنه على إغماض فيه[٣]، وقال الذهبي: الشيخ، المحدث، الثقة[٤].

وتابع الصوفي: ١- يعقوب بن يوسف الأخرم، قال الذهبي: إمام[٥]، وهو عند أهل نيسابور من الثقات[٦]، وسبق تخريجه في الوجه الأول.

ومحمد بن عبدة بن حرب البصري، قال الخطيب البغدادي[٧]، والبرقاني: هو من المتروكين، وقال ابن عدي: كذاب، حدث عمن لم يراهم، وقال الدارقطني: لا شيء[٨].

فلم ينفرد به الصوفي عن سويد بل تابعه غيره على روايته موصولاً عن سويد، عن مالك.

وخالفه رواة الموطأ كل من: ١- يحيى بن يحيى الليثي، صدوق[٩]، ٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١٠]، ٣- وسويد بن سعيد الحدثاني، صدوق[١١]. ثلاثتهم عن مالك، عن الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر، وذكر نافع لا أصل له[١٢].

ثالثاً من دراسة الحديث: النظر في الاختلاف: يتضح مما سبق من تخريج الحديث، وبيان حال رواته حيث اختلف النقاد في السند:

فمنهم من جعل الوهم الواقع فيه عن الصوفي كالدارقطني وهو ثقة عنده[١٣]، ومع ذلك فقد حكم عليه بالوهم ووصف وهمه بالقبيح.

ومنهم من جعل الوهم والخطأ في الحديث عن سويد بن سعيد:

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٧/ رقم٤١٣.
(٢) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ط١، ج١/ ص٤٢٩.
(٣) المصدر السابق، ج١/ ص٤٢٩.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٤/ ص١٥٢.
(٥) المصدر السابق، ج١٧/ ص٤٧٠.
(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.
(٧) المصدر السابق، ج٥/ ص ١٣٢.
(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال،ج٣/ ص ٦٣٤.
(٩) سبق ص٧٤.
(١٠) سبق ص٧٤.
(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
(١٢) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٧/ رقم٤١٣.
(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٤/ ص١٥٢.

١- كيحيى بن معين كما قال ابن حجر: " والحديث الذي أنكره ابن معين على سويد إنما رواه مالك في الموطأ، عَن عبدالله بن أبي بكر بن عَمْرو بن حزم، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلاً فأغرب سويد بروايته له، عَن الزهري، عَن أَنس، واشتهر عن الصوفي، عن سويد، وخالفه غيره عن سويد فرواه كما في الموطأ، والظاهر أن الوهم فيه من سويد"[١].

٢- وقال الخطيب البغدادي:" ليس الوهم من الصوفي؛ لأنه قد توبع عليه، وإنما الوهم من سويد"[٢]، وقال في السير: " لم يتابع سويد عليه"[٣]. أي على وصله.

٣- وقال ابن عبد البر:" وهذا من خطأ سويد وغلطه"[٤].

٤- وقال أبُو حَازِمٍ العبدويي[٥]:" لم يروه غير سويد الحدثاني، ولم يروه عن سويد من الثقات غير يعقوب، والصوفي..."[٦].

٥- وقال الحسين بن علي: " حديث مالك، عن الزهري، عن أنس، باطل"[٧].

قلت: والراجح حمل الوهم والخطأ في هذا الحديث على سويد بن سعيد أولى من حمله على الصوفي؛ للأسباب الآتية:

١- ثقة الصوفي عند الدارقطني، وشهرته عند غيره فقد روى عنه على إغماض كما قال: ابن حجر في لسان الميزان.

٢- حمَّل نقاد الحديث الوهم الواقع في الحديث لسويد بن سعيد، كما سبق بيانه، ابن عبد البر، ويحيى بن معين، والخطيب، وأبو حازم.

٣- متابعة الثقات للصوفي متابعة تامة، فبرئ الصوفي من هذا الوهم كما قال الخطيب: ليسَ الوهم من الصوفي؛ لأنه قد توبع، وإنَّما الوهم من سويد[٨].

٤- تضعيف الدارقطني لسويد بن سعيد وإن لم ينبه عليه في هذا الموضع، حيث قال: " غير أنه لما كبر فيقرأ عليه حديث فيه النكارة فيجيزه "[٩].

٥- وهم سويد بن سعيد في روايته عن مالك في مواضع أخرى أنكرها نقاد الحديث.

---

[١] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢٩.

[٢] الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق ، ج١١/ ص٤١٧، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص٢٤٩.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج١٧/ ص٤١٤.

[٥] العَبْدُوِيُّ، عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه بن سدوس بن علي بن عبد الله ابن الفقيه عبيدالله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، المسعودي، العبدويي، النيسابوري، الأعرج، قال الخطيب:كان أبو حازم ثقة صادقاً، حافظاً، عارفاً. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق،ج١٧/ ص ٣٣٥.

[٦] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٧٨.

[٧] الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٥١.

[٨] الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله، مصدر سابق، ج٥/ ص ١٣٢.

[٩] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٧/ ص١٠٩.

رابعاً: الحكم على الحديث: ويرجح الإرسال ويبقى الحديث ضعيفاً؛ لإرساله ووهم راويه سواءٌ أكان الوهم من الصوفي كما هو عند الدارقطني، أو من سويد كما قاله: نقاد الحديث، يحيى بن معين، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وأبو حازم[١].

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني، فقال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، أخبرنا نصر بن أحمد المروزي، حدثنا حفص بن عمر، حدثنا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: آمِينَ».

قَالَ الشَّيْخُ: - الدارقطني - تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصٌ وَوَهِمَ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ قَوْلِ الزهري مرسلاً)[٢].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من حفص بن عمر، والوهم فيه وصل المرسل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -[٣]، ومداره على مالك بن أنس، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلى الله عَلَيه وَسَلم، يَقُولُ: آمِينَ.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي[٤]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين خلف الإمام[٥]، ورواية أبي مصعب الزهري[٦]، ورواية عبد الرحمن ابن القاسم، حديث سعيد وأبي سلمة[٧]، ورواية عبدالله بن وهب[٨].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الآذان، باب جهر الإمام بالتأمين [٩].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب الصلاة، باب فضل قول المأموم آمين[١٠].

٤- وأبي داود، من طريق القعنبي، تفريع أبواب الركوع والسجود، باب التأمين وراء الإمام[١١].

---

[١] انظر: ثالثاً من دراسة الحديث.
[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٩٠/ رقم١٤٢٢.
[٣] المصدر السابق، ج٨/ ص٨٤/ رقم١٤٢٢.
[٤] مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٣-١٥٤/ رقم١٣٤.
[٥] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٨٤/ رقم١٩٤.
[٦] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٧/ رقم٢٥٢.
[٧] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٦٥/ رقم١٨.
[٨] ابن وهب، الموطأ، مصدر سابق، ص ١٢٣/ رقم٤٠٨.
[٩] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص١٥٦/ رقم٧٨٠.
[١٠] مسلم، صحيح مسلم ، مصدر سابق، ج١/ ص٣٠٦/ رقم٤١٠.
[١١] أبو داود، سنن ابي داود، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٤٦/ رقم٩٣٦.

٥- والشافعي، كتاب الصلاة، باب في التأمين[١].

٦- والسَّرَّاج المنير، من طريق روح بن عبادة[٢].

الوجه الثاني: حفص بن عمر، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة،- رضي الله عنه -، مرفوعاً.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- ابن عبد البر[٣]. ٢ – والدارقطني[٤].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ الوهم في وصل المرسل وقد اختلف في إسناده فمنهم من رواه موصولاً عن مالك، ومنهم من رواه مرسلاً، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الإرسال: حيث رواها عن مالك كل من: ١- الشافعي، ٢- وعبدالله بن يوسف ، ثقة[٥]، ٣- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٦]، ٤- والقعنبي، ثقة[٧]، ٥- وابن وهب ثقة[٨]، ٦- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٩]، ٧- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[١٠]، ٨- ويحيى الليثي، صدوق[١١]، ٩- وروح بن عبادة، ثقة[١٢].

تسعتهم عن مالك...عن الزهري، بقوله: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلى الله عَلَيه وَسَلم، يَقُولُ: آمِينَ. هكذا في الموطأ وخارج الموطأ.

ثانياً: رواية الوصل: وهي رواية حفص بن عمر بن ميمون العدنى، الملقب بالفرخ، عن مالك، وحفص، قال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: ليس بثقةٍ، وقال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظ[١٣]، وقال المقدسي: يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات[١٤]. فقد جعل حفص الحديث من قبيل الموصول، فتفرد به عن مالك، وليس بمحفوظ.

---

(١) الشافعي، مسند الإمام الشافعي، ترتيب سنجر، مصدر السابق، ج١/ ص٢٦٥/ رقم٢١٦.

(٢) السَّرَّاج، حديث السَّرَّاج، مصدر سابق، ج٢/ ص١٠١/ رقم٤١٦.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص٨.

(٤) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٩٠/ رقم١٤٢٢.

(٥) سبق ص٧٤.

(٦) سبق ص٧٤.

(٧) سبق ص٦٦.

(٨) سبق ص٧٤.

(٩) سبق ص٧٤.

(١٠) سبق ص٧٤.

(١١) سبق ص٧٤.

(١٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

(١٣) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص٣٠٢.

(١٤) المقدسي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ص٣٥٧.

١- قال الدارقطني: تفرد به حفص ووهم، والمحفوظ من قول الزهري مرسلاً [١]. وقال في الغرائب: " تفرد به حفص بن عمر، وهو ضعيف "[٢].

٢- و قال يونس بن يزيد[٣]:" وكان ابن شهاب يقول ذلك "[٤].

٣- وقال ابن عبد البر: " ولم يتابع حفص على هذا اللفظ بهذا الإسناد "[٥]. وقال كذلك: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم،...من كلام ابن شهاب "[٦].

٤- والرشيد العطار[٧]، والزرقاني[٨] بعد ذكر الحديث: " وهذا مرسل ".

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح مرسل أخرجه الشيخان في الصحيحين.

ووهم الحديث وخطأه من طريق حفص؛ لضعفه، وتفرده، ومخالفته الثقات عن مالك، فهي رواية منكرة.

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هشام، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: « أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يَقُومُ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلسُّجُودِ ثُمَّ يُكَبِّرُ إِذَا رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَفِي آخِرِهِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ شَبَهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الموطأ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْقَرْقَسَانِيُّ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم: «كان يرفع يديه إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَوَهِمَ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ». رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مُرْسَلاً.

ورَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مُرْسَلاً.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٨/ ص٩٠/ رقم١٤٢٢.

[٢] العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج٦/ ص٥٠.

[٣] يونس بن يزيد بن أبي النِّجاد الأيليُّ أَبُو يزيد، مولى معاوية بن أَبِي سفيان، الأمويُّ. (ت: ١٥١- ١٦٠هـ)، وثقة أحمد بن حنبل، وغيره، الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٤/ ص٢٥٧.

[٤] ابن وهب، الموطأ، مصدر سابق، ص ١٢٣/ رقم٤٠٨.

[٥] ابن عبد البر في التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص٨.

[٦] المصدر السابق، ج٧/ ص٨.

[٧] الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة، مصدر سابق، ص٣٠٦.

[٨] الزرقاني، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ج١٠/ ص ٣٢٩.

... وَقَالَ رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَوَهِمَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث من رواد بن الجراح، والوهم فيه وصل المرسل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -[٢]، ومداره على الزهري وذكر الدارقطني طرقاً أخرى قبل وبعد رواية مالك وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب «أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع، فلم تزل تلك صلاته حتى لقي الله».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى بن يحيى الليثي[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٤]، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، ورواية أبي مصعب الزهري[٥]، ورواية سويد الحدثاني، باب رفع اليدين في الصلاة وإذا كبر وإذا رفع[٦].

٢- وعبدالله بن وهب، عن مالك ويونس بن يزيد وابن سمعان [٧].

٣- والشافعي، كتاب استقبال القبلة في الصلاة[٨].

٤- والبزّار البغدادي من طريق سعيد بن أبي مريم[٩].

الوجه الثاني: رواد بن الجراح عن مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن علي بن أبي طالب ووهم في ذلك.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- الدارقطني[١٠]. ٢- وابن عبد البر[١١].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٥٧/ رقم١٧٤٥.

[٢] المصدر السابق،ج٩/ ص٢١٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٢٥/ رقم١٩٧.

[٤] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٧/ رقم١٠٢.

[٥] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، ج١/ ص٧٩/ رقم٢٠٥.

[٦] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٨٠/ ص٧٨.

[٧] ابن وهب، موطأ عبدالله بن وهب، مصدر سابق، ص١٣٤/ رقم٣٨٧.

[٨] الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٨٦/ رقم٢٤٤.

[٩] البزّاز، محمد بن عبد الله بن إبراهيم، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، كتاب الفوائد (الغيلانيات)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، ط١، ص١٠٠/ رقم٥٥، دار ابن الجوزي، السعودية- الرياض.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٦٠/ رقم١٧٤٥.

[١١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص١٧٣.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم رواد بن الجراح بوصل الحديث المعروف عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب مرسلاً، فصيّره موصولاً عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين ،عن علي بن أبي طالب على سبيل الوهم والخطأ ولا يصح فيه الوصل وصوابه مرسل.

ولم ينفرد به رواد بل تابعه على هذا الخطأ كل من:

١- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: قال ابن معين والدارقطني: ثقة، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[١].

٢- وعبد الرحمن بن خالد بن نجيح: قال ابن يونس: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وَقَال في موضعٍ آخر: ضعيف[٢].

فجعلوه موصولاً: عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب. وهذه الطرق ذكرها ابن عبد البر في التمهيد[٣].

قال الدارقطني: " ووهم في ذلك، وإنما أراد عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب"[٤].

وقال ابن عبد البر: " وهذا خطأ ولا يصح فيه إلا ما في الموطأ مرسل "[٥].

وخالف رواة الموطأ وغيرهم عن مالك كل من: ١- أبي مصعب الزهري، صدوق[٦]،٢- ويحيى بن يحيى الليثي، صدوق[٧]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٨]، ٤- وسويد الحدثاني، صدوق[٩]، ٥- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٠]، ٦- والشافعي، ٧- وسعيد ابن الحكم ابن محمد ابن سالم ابن أبي مريم الجمحي ثقة ثبت[١١].

سبعتهم في الموطأ وخارج الموطأ، عن مالك، عن الزهري، عن الحسين بن علي، مرسلاً .

قال الدارقطني: " عن علي بن الحسين مرسلاً وهو الصحيح"[١٢]، ووافقه كل من:

١- ابن عبد البر، وقال: " ولا أعلم بين رواة الموطأ خلافا في إرسال هذا الحديث"[١٣].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص١١٧.
(٢) العسقلاني، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٥/ ص٩٩.
(٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص١٧٣.
(٤) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٦٠.
(٥) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص١٧٣.
(٦) سبق ص٧٤.
(٧) سبق ص٧٤.
(٨) سبق ص٧٤.
(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
(١٠) سبق ص٧٤.
(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٣٤.
(١٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٦٠.
(١٣) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص١٧٣.

٢- والبيهقي، وقال: "وهو مرسل حسن"[١].

ورواد بن الجراح أبو عصام الدمشقي: قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: روى غير حديث منكر، وقال أبو حاتم: محله الصدق، تغير حفظه، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس، وقال البخاري: كان قد اختلط لا يكاد يقوم ليس له كبير حديث قائم، قال أبو حاتم: منكر، لا يشبه حديث الثقات[٢].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك مرسل، وضعف الحديث ووهمه من رواية رواد؛ لسوء حفظه، وتفرده، ومخالفته الثقات من أصحاب مالك، فهي رواية منكرة.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (عَنْ الزُّهْرِي، عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: « رَأَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ ».

رواه مالك بن أنس، واختُلِفَ عنه:

فقال: عن يَحْيَى بنُ صَالِحٍ الوُحَاظِيُّ، وعبدالله بن عون الخزاز، ومعلى بن الفضل، من أهل البصرة، ليس له عن مالك غير هذا: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ النبي صلى الله عليه وسلم، ووهموا فيه على مالك.

والصحيح عَنْ مَالِكٍ مَا رَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَأَصْحَابُ الموطأ عنه، عن الزهري؛ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمشي أمام الجنازة، وعبدالله بن عمر، والخلفاء، هلم جرا)[٣].

هكذا ذكره الدارقطني أن الوهم فيه من يحيى وعبدالله ومعلى عن مالك في وصل المرسل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من مسند عبدالله بن عمر[٤]، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومداره على مالك بن أنس وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن الزهري، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي أمام الجنازة، وعبدالله بن عمر، والخلفاء، هلم جرا.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الجنازة[٥]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٦]، ورواية أبي مصعب الزهري[٧]، ورواية سويد الحدثاني، باب المشي أمام الجنازة[٨].

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٨.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٢/ ص٥٥-٥٦.

(٣) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص٢٨٥/ رقم٢٧١٦.

(٤) المصدر السابق، ج١٢/ ص١٦٥.

(٥) مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، عبدالباقي، ج١/ ص ٢٢٥/ رقم٥٢٦.

(٦) مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١١٠/ رقم٣٠٧.

(٧) مالك، موطأ مالك، رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٤٠٤/ رقم٥٢٦.

(٨) مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص٧١٨/ رقم٣٩٨.

٢- والطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق القعنبي، وعبدالله بن وهب، كتاب الجنائز، باب المشي في الجنازة أين ينبغي أن يكون منها؟[١].

الوجه الثاني: عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- ابن المقرئ[٢]. ٢-. وابن عبد البر[٣]. ٣ - والخليلي[٤]، من طريق يحيى بن صالح.

٢- والإسماعيلي، من طريق عبدالله بن عون الخراز[٥].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم يحيى بن صالح وعبدالله بن عون، ومعلى بن الفضل بالحديث المعروف عن مالك، عن الزهري، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم...، فصيّروه موصولاً عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، على سبيل الوهم والخطأ.

ويحيى بن صالح الوحاظي، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو عوانة الإسفراييني: حسن الحديث[٦].

وتابعه كل من: ١- عبدالله بن عون الخرّاز، قال الإمام أحمد بن حنبل: ما به بأس، وقال يحيى بن معين: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

٢ - ومعلى بن الفضل البصري، قال ابن عدي: في بعض ما يرويه نكرة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر بحديثه من غير رواية الكديمي عنه[٨]، ثلاثتهم عن مالك موصولاً.

فخالفوا جمهور رواة الموطأ عن مالك: ١- عبدالله بن مسلمة القعنبي، ثقة[٩]، ٢- ويحيى الليثي، صدوق[١٠]. ٣- ومحمد بن الحسن، ثقة[١١]، ٤- وأبو مصعب الزهري، صدوق[١٢]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[١٣]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٤].

ستتهم عن مالك، عن الزهري مرسلاً. هكذا المحفوظ، واختاره الدارقطني في العلل، ووافق كلاً من:

---

[١] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/٤٨٠/ رقم٢٧٤٧-٢٧٤٨.

[٢] الأصبهاني، المعجم لابن المقرئ، مصدر سابق، ص٢١١/ رقم٢٨٠و٦٦٨

[٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٢/ ص٨٣.

[٤] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٦٧/ رقم٣٥.

[٥] الإسماعيلي، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي،ج١/ ص٣١٤.

[٦] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٣١/ ص٣٧٩.

[٧] المصدر السابق، ج١٥/ ص٤٠٤.

[٨] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٨/ ص١١٣.

[٩] سبق ص٦٦.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١٣] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٤] سبق ص٧٤.

١- ابن المبارك، وقال: " حديث الزهري في هذا مرسل أصح"[١].

٢- وقال أحمد بن حنبل: " إنما هو عن الزهري مرسل"[٢].

٣- وقال البخاري:" الصحيح عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة"[٣].

٤- وقال الترمذي:" وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح"[٤].

٥- وقال النسائي: "هذا وهم والصواب مرسل[٥].. وفي موضع آخر: قال: وصله خطأ والصواب مرسل"[٦].

٦- وقال الطحاوي: "خالف ابن عيينة في إسناد هذا الحديث كل أصحاب الزهري غيره، فرواه مالك عن الزهري فقطعه "[٧].

ووافقه كذلك كل من:

٧- ابن عبد البر، وقال:" هذا الحديث ظاهره مرسل عن سالم أو عن ابن شهاب ....والأغلب الظاهر عندي أن سالماً يقول ذلك، وابن شهاب كما قال: مالك في حديثه عن ابن شهاب "[٨].

٨- والخليلي في الإرشاد، وقال:" وهذا منكر من حديث مالك "[٩].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح مرسل، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء البخاري واحمد والترمذي... من ترجيح الإرسال عن مالك[١٠].

الحديث الخامس:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلم: «لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ».

فقال: يروى عن مالك، واختُلِفَ عنه:

فرواه محمد بن زياد الأسدي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَوَهِمَ فِيهِ. والصواب: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا) [١١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث من محمد بن زياد الأسدي، والوهم فيه وصل المرسل.

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، بشار، ج٢/ ص٣٢٠/ رقم١٠٠٧.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤١٩هـ - ١٩٨٩م) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط١، ج٢/ ص ٢٦١، دار الكتب العلمية.

(٣) الترمذي، علل الترمذي الكبير، مصدر سابق، ص ١٤٤.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، بشار، ج٢/ ص٣٢٠/ رقم١٠٠٧.

(٥) النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، جج٢/ ص٤٣٠/ رقم٢٠٨٣.

(٦) المصدر السابق، ج٢/ ص٤٣٠/ رقم٢٠٨٣.

(٧) الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/٤٨٠/ رقم٢٧٤٧-٢٧٤٨.

(٨) ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٢/ ص٨٩.

(٩) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٦٧/ رقم٣٥.

(١٠) انظر: ثانياً من دراسة الحديث.

(١١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص٧١/٢٩٥٩.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث الشيوخ، عن ابن عمر - رضي الله عنه -[١]، ومداره على مالك بن أنس وروي عنه وعن أصحابه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة مرسلاً. دون ذكر وأبي سلمة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي[٢]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب الصرف، باب الرهن[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الرهون، باب ما لا يجوز من غلق الرهن[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب القضاء، باب ما لا يجوز من الرهن[٥].

٢- والمزني، من طريق القعنبي[٦]. والطحاوي، كتاب الرهن، باب الرهن يهلك في يد المرتهن كيف حكمه؟[٧]، والمزني[٨]، كلاهما من طريق عبدالله بن وهب.

٣- والحاكم النيسابوري، من طريق مجاهد بن موسى[٩].

٤- وابن المظفر، من طريق عبد الرحمن بن القاسم[١٠].

٥- والخطيب البغدادي، من طريق بشر بن الحارث، ترجمة العلاء أبي نصر البزاز[١١].

٦- وأبي أحمد الحاكم، من طريق عبيد بن هشام الْحَلَبِيَّ، وسعيد بن عبد العزيز الْحَلَبِيِّ[١٢].

الوجه الثاني: محمد بن زياد الأسدي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، موصولاً ووهم فيه.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- ابن عدي، ترجمة الأسدي[١٣]. ٢- والمقدسي[١٤].

٢- والدارقطني[١٥]، وابن حجر، ترجمة محمد ين زياد الأسدي[١٦].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق ، ج١٣/ ص٢٩٥٩/٧١.

[٢] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج ٢/ ص ٧٢٨/ رقم١٤١١.

[٣] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ٣٠٢/ رقم٨٤٨.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٩١/ رقم٢٩٥٧.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٢٤٠/ ص٢٩٧.

[٦] المزني، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مصدر سابق، ج١٣/ ص٢١٣/ رقم ١٨٧٣.

[٧] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج٤/ ص٥٨٨٧/١٠٠.

[٨] عبد الله بن محمد بن زياد، الزيادات على كتاب المزني، ص ٣٨٩/ رقم٢٨٠.

[٩] الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج٢/ ص٦٤.

[١٠] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٥٥/ رقم٩١.

[١١] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج١٤/ ص١٦٢.

[١٢] أبو أحمد الحاكم، عوالي مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٦٠/ رقم٣٣.

[١٣] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٧/ ص١٤٩.

[١٤] المقدسي، ذخيرة الحفاظ، مصدر سابق،ج٥/ ص٢٧٢٤.

[١٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص١٦٨.

[١٦] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٧/ ص١٤٤.

٣- والذهبي، ترجمة الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري[١]، وفي سير أعلام النبلاء[٢].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم محمد بن زياد بوصل الحديث المعروف عن مالك مرسلاً ولا يصح، وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: أما رواية الإرسال: عن مالك،...عن ابن المسيب، مرسلاً، فقد رواها أصحاب مالك في الموطأ وغيره هكذا: ١- كالقعنبي، ثقة[٣]، ٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[٤]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٥]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[٦]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[٧]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[٨]، ٧- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٩]، ٨- وبشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء المَرْوَزِيِّ[١٠]، ٩- وعبيد بن هشام الْحَلَبِيِّ، قال أَبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: ثقة؛ إِلَّا أَنه تغير فِي آخر أمر، وقال النسائي: ليس بالقوي[١١]،١٠- وسعيد بن عبد العزيزالْحَلَبِيِّ، قال الذهبي، المحدث، الصادق الزاهد[١٢]،١١- ومجاهد بن موسى. كلهم وعددهم أحد عشر راوياً، هكذا مرسلاً دون ذكر أبي سلمة.

ثانياً: رواية الوصل: رواها محمد بن زياد الأسدي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

قلت: فسلك به الجادة عن مالك وتفرد بروايته عنه هكذا، ولم يتابع، وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد الموصول عن مالك، فمحمد بن زياد الأسدي: قال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وليس بالمعروف[١٣].

قال الدارقطنى: "وأما أصحاب الموطأ، فرووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد مرسلاً، وهو الصواب عن مالك"[١٤]، ووافق كلاً من:

١- ابن عدي، وقال: " وهذا حديث منكر بهذا الإسناد وإنما يروي مالك هذا الحديث في الموطأ، عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً "[١٥].

٢- وابن المظفر بعد أن أخرجه عن مالك... مرفوعاً، وقال: " في الموطأ مرسل"[١٦].

---

[١] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، تذكرة الحفاظ، ط١، ج٣/ ص٨٠، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج ١٢/ ص١٦٠.

[٣] سبق ص٦٦.

[٤] سبق ص ٧٤.

[٥] سبق ص ٧٤.

[٦] سبق ص ٧٤.

[٧] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٨] سبق ص ٧٤.

[٩] سبق ص ٧٤.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[١١] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١٩/ ص٢٤٤.

[١٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق،ج١٥/ ص٥١٣.

[١٣] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٧/ ص١٤٩.

[١٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٩/ ص١٦٨.

[١٥] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٧/ ص١٤٩.

[١٦] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٥٢/ رقم٩٠.

٣- والخليلي في الإرشاد، وقال: " روي عن مالك عن الزهري عن أنس...وإنما هو من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلا"[١].

٤- وقال التُّورِبِشْتِيُّ[٢]: " فإن الصحيح فيه أنه من مراسيل سعيد بن المسيب "[٣].

٥- وقال القَنَازِعي[٤]: " حديث لا يغلق الرهن حديث مرسل، ولا يسند من طريق صحيح"[٥].

ووافقه كذلك:

١- ابن عبد البر، وقال:" هكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك"[٦].

٢- وقال الذهبي: " المحفوظ عن مالك إرساله"[٧].

٣- وقال ابن حجر:"هذا في الموطأ،..مرسل، وهو عن نافع باطل دخل لراويه حديث في حديث[٨].

ج - وروي موصولاً من أوجه أخرى لم يذكرها الدارقطني في العلل:

قلت: من خلال تتبع طرق الحديث وجدت طرقاً أخرى عن مالك لم يذكرها الدارقطني في العلل وهي كالآتي:

الأول : عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذا الوجه ذكره بزيادة أبي سلمة:

ابن عبد البر في التمهيد من طريق أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة الحلبي[٩]، وأحمد هذا قال أبو حاتم: أحاديثه باطلة تدل على كذبه[١٠].

وتابعه على رفعة:

١- محمد بن كثير المصيصي[١١]، ضعفه الإمام أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي[١٢].

---

[١] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٥.

[٢] أبو عبد الله فضل الله بن حسن، شهاب الدين التربشتي: فقيه حنفي. الزركلي، الأعلام، مصدر سابق،ج٥/ ص ١٥٢.

[٣] القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج٥/ ص١٩٤٩، دار الفكر، بيروت – لبنان.

[٤] عبد الرحمن بن (مروان) بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي، (ت: ٣٤١-٤١٣)، مالكي، من أهل الحديث والتفسير، من أهل قرطبة، الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج٣/ ص ٣٣٧.

[٥] القَنَازِعي، تفسير الموطأ، مصدر سابق، ج١/ ص٨٩.

[٦] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٦/ ص ٤٢٥.

[٧] الذهبي، معجم الشيوخ الكبير، مصدر سابق، ج١/ ص ٤٢٣ .

[٨] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، أبو غدة، ج٧/ ص١٤٤.

[٩] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٦/ ص ٤٢٨.

[١٠] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، أبو غدة، ج١/ ص٨٠.

[١١] الصيداوي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى، (١٤٠٥هـ)، معجم الشيوخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، ص ٢١٠، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان - بيروت ، طرابلس.

[١٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص ٣٨٢.

٢- ومعن بن عيسى[١]، إمام، حافظ، ثقة، ثبت[٢]، عن مالك، عن الزهري، عن المسيب، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أبا سلمة. أخرجه ابن المظفر في غرائب مالك[٣].

الثاني: مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك، وهذا باطل لا يصح عن مالك.

ذكره ابن عبد البر وقال:" وقد وصل عن مالك، عن الزهري، عن أنس وهذا باطل دخل لمن رواه حديث في حديث"[٤].

وهذه الروايات ضعيفة باطلة لا تصح عن مالك؛ لضعف رواتها من هذه الأوجه.

قال شعيب الأرناؤوط: " وقد روي موصولاً بذكر أبي هريرة من طرق وكلها ضعيفة، والصحيح أنه مرسل كما جزم به البيهقي وغيره "[٥].

ثالثاً: الحكم على الحديث: والحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك مرسلٌ، وضعف الحديث ونكارته من وجهه الثاني؛ لجهالة محمد بن زياد الأسدي.

الحديث السادس:

أولاً : نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ أَحْيَا أرضاً مواتاً فهي له».

رواه مالك واختلف عنه:

فرواه عُثمان بن خالد العُثماني والد أبي مروان عن مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا)[٦].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من عثمان بن خالد العثماني، والوهم فيه وصل المرسل.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث عروة عن عائشة - رضي الله عنها -[٧]، وله أوجه أخرى قبل وبعد هذا الوجه عن مالك، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن هشام، عن أبيه مرسلاً. وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] ابن المقرئ، المنتخب من غرائب أحاديث مالك، مصدر سابق، ص٥٠/ رقم١٢، والخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٣٥.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٣٠٤.

[٣] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص١٥٥/ رقم٩١.

[٤] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٧/ ص١٤٩.

[٥] الذهبي، سير اعلام النبلاء، مصدر سابق، هامش، ج١٦/ ص٥٨.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص١١١-١١٢/ رقم٣٤٦٠.

[٧] المصدر السابق ، ج١٤/ ص١١١-١١٢/ رقم٣٤٦٠.

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري[١]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٢]، ورواية يحيى الليثي[٣]، ورواية سويد الحدثاني[٤]، كتاب القضاء، باب القضاء في عمارة الموات.

٢- والشافعي، كتاب الجهاد، باب ما جاء في إحياء الموات[٥].

الوجه الثاني: عثمان بن خالد العثماني والد أبي مروان عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

وهذا الوجه ذكره: الدارقطني في العلل[٦] من طريق عثمان، والمؤتلف والمختلف من طريق الشافعي[٧].

ثانياً: العلة، وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم عثمان بن خالد العثماني في وصل المرسل. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: رواية الإرسال: وممن أرسله أصحاب الموطأ وغيرهم عن مالك: ١- الشافعي، ٢- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٨]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٩]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[١٠]، ٥- وسويد الحدثاني، صدوق[١١].

خمستهم عن مالك هكذا مرسلاً دون ذكر عائشة، وهو المحفوظ عنه:

١- قال الترمذي: " روي مرسلاً[١٢]، قال الصنعاني: وهو كما قال "[١٣].

٢- وقال البزار: " وهذا الحديث قد رواه جماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً[١٤].

٣- وقال الدارقطني: " والمرسل عن عروة أصح"[١٥].

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٦٦/ رقم٢٨٩٣.

[٢] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ٢٩٥/ رقم ٣٨٨.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٤٣/ رقم١٤٢٤.

[٤] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص ٢٢٥/ رقم٢٧٨.

[٥] الشافعي، مسند الشافعي، ترتيب السندي، مصدر سابق، ج٢/ ص ١٣٣/ رقم ٤٣٧.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص١١١-١١٢/ رقم٣٤٦٠.

[٧] الدارقطني، علي بن عمر،(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، ج٤ / ص١٨٤٩، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[١٢] الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج٣/ ص٦٥٤.

[١٣] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، (١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م)، سبل السلام، ط٤، ج ٣/ ص ٨٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

[١٤] البزار، مسند البزار، مصدر سابق، ج٤/ ص٥٦.

[١٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج٤/ ص٤١٥.

٤- وقال ابن عبد البر:" وهذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك مرسلاً، وهو أصح"[١].

٥- وقال البغوي: " هكذا رواه مالك مرسلاً"[٢].

٦- وقال الضياء المقدسي: " والراجح أنه مرسل "[٣].

ثانياً: رواية الوصل: وهي الرواية التي رواها عثمان بن خالد، عن مالك: وعثمان بن خالد العثماني، قال البخاري: ضعيف[٤]، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم، وقال البخاري وأبو حاتم والحاكم أبو أحمد: منكر الحديث، وقال الساجي: عنده مناكير غير معروفة، وقال الحاكم النيسابوري، وأبو نُعيم الأصبهاني حدث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به[٥].

وإسناد عثمان بن خالد العثماني، ليس بمحفوظ عن مالك، وعثمان ضعيف، لم يرض العلماء روايته عن مالك.

وتابعه الشافعي عند الدارقطني في المؤتلف، ويميل إلى خطأ هذا الوجه، فقال:" أسنده عن عائشة، وغَيْرِه يرسله"[٦].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح والصحيح عن مالك مرسل، وخطأ الحديث ووهمه من وجهه الثاني؛ لضعف عثمان بن خالد العثماني.

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج ٢٢/ ص٢٨٠.

[٢] المصدر السابق،ج٨/ ص٢٧٠/ رقم٢١٨٩.

[٣] الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد، (٢٠٠٠م)، الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط٣، ج٣/ ص٢٩٧، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.

[٤] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج٦/ ص ٢٩٨.

[٥] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج٧/ ص١١٤،

[٦] المصدر السابق، ج٤ / ص١٨٤٩.

المبحث الرابع: الوهم بإدراج أو إسقاط راو أو أكثر في الإسناد.

وردت أحاديث عن مالك وأصحابه أُسقط من إسنادها راوٍ أو أكثر، وفي بعضها الآخر زيد في إسناده خطأً ووهماً، وفي هذا المبحث بيان لهذه الأوهام المسندة كما ذكرها الدارقطني في العلل، وفيه خمسة أحاديث مقسمة إلى مطلبين.

المطلب الأول: الوهم بزيادة راوٍ في الإسناد.

وفيه أربعة أحاديث وهي:

الحديث الأول والثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيعِ الولاءِ، وعن هِبَتِه».

يرويه مَالِكِ بنِ أَنَسٍ وَاخْتُلِفَ عَنْه:

فَرَوَاهُ أَبُو مروان عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

ورواه محمد بن سليمان بن أبي داود، واختلف عنه:

فقيل عنه، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وليس ذلك بمحفوظ.

والمحفوظ: عن محمد بن سليمان، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عبدالله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذكر عمر فيه وهم من محمد بن سليمان.

والصحيح عن مالك ما رواه أصحاب الموطأ عَنْهُ، عَنْ عبدالله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) [١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من محمد بن سليمان، والوهم فيه الزيادة في إسناده.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنه -[٢]، وذكر الدارقطني طرقاً أخرى قبل أن يذكره من طريق مالك، وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب العتق والولاء، باب مصير الولاء لمن أعتق[٣]، ورواية أبي الحسن الشيباني، كتاب البيوع في التجارات والسلم، باب بيع الولاء[٤]، ورواية أبي مصعب

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٦١/ رقم٢٩٤٨ وص٢٥٥/رقم٣١٥٤.

[٢] المصدر السابق، ج ١٣/ ص٣.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٨٢/ رقم١٤٨٠.

[٤] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٢٨١/ رقم٧٩٧.

الزهري، كتاب العتق، باب الولاء لمن أعتق[١]، ورواية ابن القاسم، حديث عبدالله بن عمر[٢]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب المكاتب والمدبر، باب ما جاء في الولاء لمن أعتق[٣].

٢- والنسائي، كتاب البيوع، بيع الولاء[٤]، والجوهري، كلاهما من طريق قتيبة بن سعيد[٥].

٣- والدارمي، من طريق خالد بن مخلد، كتاب البيوع، باب في النهي عن بيع الولاء[٦].

٤- والشافعي، كتاب العتق[٧]، وأبي عوانة، من طريق عبدالله بن وهب والشافعي، ويحيى بن أيوب، بيان حظر بيع الولاء وهبته[٨].

٥- والطحاوي، باب بيان مشكل ما يقضى بين المختلفين في بيع الولاء وفي هبته[٩].

٦- والخطيب البغدادي، من طريق القعنبي[١٠].

٧- والدارقطني، من طريق أحمد بن فَرَج الطَّائِي[١١].

٨- وابن عساكر، من طريق مصعب بن عبدالله الزبيري[١٢].

الوجه الثاني: محمد بن سليمان، عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١-الدارقطني[١٣]. ٢- وابن عبد البر[١٤].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ رواية محمد بن سليمان الحديث المعروف عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فجعله عن مالك...عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة عمر في إسناده على سبيل الوهم والخطأ، وهذا من المزيد في متصل الأسانيد، فتفرد به محمد بن سليمان، عن مالك ولم يتابع.

١- قال الدارقطني في الزيادات في العلل:" تفرد به محمد بن سليمان بن أبي داود، هو حراني، وَوَهِمَ في ذكر عمر، والصواب: عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب"[١٥].

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص٤١٠/ رقم ٢٧٤٧.
[٢] مالك، موطأ مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٢٨/ رقم٢٨٩.
[٣] مالك، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٣٤٣/ رقم٤٣٣.
[٤] النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٦/ ص٧٨/ رقم٦٢٠٩.
[٥] الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص٤١٣/ رقم٤٧٤.
[٦] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٣/ ص١٦٧٥/ رقم٢٦١٤.
[٧] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، ترتيب السندي، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢/ رقم٢٣٦.
[٨] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٣/ ص٢٢٧/ رقم٤٧٩٩-٤٨٠٠.
[٩] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١٢/ ص٥٢٧/ رقم٤٩٩٥.
[١٠] الخطيب البغداري، تاريخ بغداد، مصدر سابق، بشار عواد، ج٥/ ص١٤٩.
[١١] الدارقطني، المؤتلف والمختلف، مصدر سابق، ج٤/ ص١٨٢٢.
[١٢] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧.
[١٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٦١/ رقم٢٩٤٨.
[١٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ص١٦/ رقم ٣٣٣.
[١٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٢٥٥/ رقم٣١٥٤.

وقال أيضاً: " والصحيح عن مالك ما رواه أصحاب الموطأ عنه، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم "[١].

٢- وقال الترمذي بعد رواية الحديث عن عبدالله، عن ابن عمر: " وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار"[٢]. ورواه عبدالله بن دينار عن ابن عمر دون ذكر عمر.

٣- وقال البزار: " وإنما يعرف، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر"[٣].

٤- وقال الطحاوي بعد أن أخرجه من عدة طرق: " وهذه سنة لم ترو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه الذي رويناها عنه منه "[٤].

٥- وقال ابن عبد البر: " ورواه محمد بن سليمان عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً، ولم يتابعه أحد، وجميع الأئمة رووه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، لم يذكروا عمر"[٥].

٦- وقال في موضع آخر: " هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة فيما علمت، وكذلك هو في الموطأ"[٦].

٧- قال ابن رجب: " فإنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وَهِمَ وغلط "[٧].

فتحصل من ذلك أن حديث: " نهى عن بيع الولاء، وعن هبته "، لا يصح إلا من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً بهذا اللفظ، وهكذا رواه عنه مالك بن أنس.

فخالف محمد بن سليمان الثقات من أصحاب مالك وهم عدّة: ١- القعنبي، ثقة[٨]، ٢- وقتيبة بن سعيد، ثقة[٩] ٣- وخالد بن مخلد القطواني، صدوق لكنه يتشيع[١٠]، ٤- ومصعب الزبيري، ضعيف[١١]، ٥- وأحمد ابن فرج الطائي، ٦- والشافعي، ٧- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٢]، ٨- ويحيى الليثي، صدوق[١٣]، ٩-

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٦١/ رقم٢٩٤٨.

[٢] الترمذي، العلل الصغير، مصدر سابق، ص٧٥٨.

[٣] البزار، مسند البزار، مصدر سابق، ج١٢/ ص١٤١.

[٤] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١٢/ ص٥٢٧/ رقم٤٩٩٥.

[٥] ينظر: ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ص١٦/ رقم ٣٣٣، والسيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصدر سابق، ج٢/ ص١٦٥.

[٦] المصدر السابق، ص١٦/ رقم ٣٣٣.

[٧] ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، سعيد همام، ج٢٨/ ص٦٢٩.

[٨] سبق ص٦٦.

[٩] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

[١٠] سبق ص١٠٢.

[١١] سبق ص٨٨.

[١٢] سبق ص٧٤.

[١٣] سبق ص٧٤.

وأبو مصعب الزهري، صدوق[١]، ١٠- وأبو الحسن الشيباني، ثقة[٢]،١١- وابن القاسم، ثقة[٣]،١٢- وسويد الحدثاني، صدوق[٤].

كلهم وعددهم اثنتا عشر رواياً عن مالك، دون ذكر عمر في إسناده، وهو المحفوظ في الموطأ وخارج الموطأ هكذا.

ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٥].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك دون ذكر عمر في إسناده، وهذا ما رجحه الدارقطني، وابن عبد البر، وابن رجب، والطحاوي[٦].

وخطأ الحديث ووهمه من رواية محمد الحراني؛ لتفرده بهذه الزيادة عن مالك، ومخالفته أصحاب مالك الثقات والحكم لهم.

الحديث الثالث:

أولاً نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث جابر بن عتيك، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَا تَعُدُّونَ الشَّهَادَةَ فِيكُمْ...» الحديث.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فرواه إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِاللَّهِ بْنِ عبدالله، عن جابر بن عتيك، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَهِمَ فيه وهماً قبيحاً؛ لأنه ليس من حديث الزهري، وإنما رواه مالك، عن عبدالله بن عبدالله، أبي أمه، عن جابر بن عتيك.

كذلك رواه أصحاب الموطأ، وغيرهم عن مالك، إلا أن القعنبي لم يُقم إسناده.

ورواه الواقدي عن مالك، عن عبدالله بن جابر بن عتيك، عن خاله، عن أبيه، عن جده، ولا أدري ما أراد بهذا؟**!**

...ولم يتابع مالكاً أحدٌ على قوله: جابر بن عتيك، والله أعلم، وهو مما يعتد به على مالك)[٧].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من إسحاق الرازي، والوهم فيه زيادة الزهري في إسناده.

ثانياُ: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث جابر بن عتيك، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٨]، ومداره على مالك بن أنس وروي عنه من وجهين:

---

[١] سبق ص٧٤.
[٢] سبق ص٧٤.
[٣] سبق ص٧٤.
[٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.
[٥] الذهبي، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٣/ ص٥٦٩.
[٦] انظر: ثانياً من دراسة الحديث.
[٧] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٤١٤/ رقم٣٣١٢.
[٨] المصدر السابق، ج ١٣/ ص٤١٣.

الوجه الأول: مالك، عن عبدالله بن عبدالله، أبي أمه، عن جابر بن عتيك، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الجنائز، باب النهي عن البكاء على الميت[١]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب ما يكون من الموت شهادة[٢]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجهاد، باب ما يكون فيه الشهادة[٣]،ورواية ابن القاسم[٤].

٢- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب الجنائز، باب في فضل من مات في الطاعون[٥].

٣- والنسائي، من طريق عتبة بن عبدالله بن عتبة، كتاب الجنائز، النهي عن البكاء على الميت[٦].

٤- والإمام أحمد، من طريق روح بن عبادة[٧].

٥- والحكيم الترمذي، من طريق قتيبة بن سعيد[٨]، وابن المبارك[٩]. وابن عاصم، من طريق عبدالله بن نافع[١٠].

٦- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهداء، من هم؟[١١].

الوجه الثاني: إسحاق بن سليمان الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن جابر بن عتيك، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل[١٢].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ رواية إسحاق بن سليمان الرازي، الحديث المعروف عن مالك، عن عبدالله بن عبدالله، أبو أمه، عن جابر بن عتيك، فصيّره عن مالك، عن الزهري...عن جابر،

---

(١) ماللك، موطأ مالك روية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٣٣/ رقم ٥٥٤.

(٢) مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص١٠٨/ رقم٣٠٢.

(٣) مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٣٦٦/ رقم٩٣٥.

(٤) مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٢٢٣/ رقم٣٠١.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٣/ ص١٨٨/ رقم٣١١١.

(٦) النسائي، المجتبى، مصدر سابق، ج٤/ ص١٣/ رقم١٨٤٦.

(٧) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٣٩/ ص١٦٢/ رقم ٢٣٧٥٣.

(٨) الحكيم الترمذي، محمد بن علي بن الحسن، (٢٠٠٨م)، نوادر الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي عوض، ط١، ج١/ ص١٣٩٩/ رقم١٥٦٤، مكتبة الإمام البخاري.

(٩) المرْوزي، عبد الله بن المبارك، (١٩٧٢م)، الجهاد لابن المبارك، تحقيق: نزيه حماد، دون طبعة، ص٦٣/ رقم٦٨، الدار التونسية – تونس.

(١٠) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، ج٤/ث١٥٧/ رقم٢١٤١، دار الراية – الرياض.

(١١) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٠١/ رقم٥١٠٤.

(١٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٤١٤/ رقم٣٣١٢.

عن النبي صلى الله عليه وسلم، بزيادة الزهري في إسناده، فروى هذا الحديث ظناً منه أنه من أحاديث الزهري فوهم وأخطأ بجعله من أحاديثه وهو ليس كذلك ولا يصح عنه فتفرد به عن مالك، ولم يتابع.

١- قال الدارقطني: " ووهم فيه وهماً قبيحاً؛ لأنه ليس من حديث الزهري، وإنما رواه مالك، عن عبدالله بن عبدالله، أبو أمه، عن جابر بن عتيك "[١].

٢- وقال ابن عبد البر:" هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك فيما علمت لم يختلفوا في إسناده ومتنه"[٢].

وخالف الثقات من أصحاب مالك كلاً من: ١- أبي مصعب الزهري، صدوق[٣]، ٢- ويحيى الليثي، صدوق[٤]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٥]، ٤- وابن القاسم، ثقة[٦]،٥- والقعنبي، ثقة[٧]، ٦- وعتبة بن عبدالله بن عتبة، ثقة[٨]، ٧- وروح بن عبادة، ثقة[٩]، ٧- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٠]، ٨- وقتيبة بن سعيد، ثقة[١١]،٩- وعبدالله بن نافع بن أبي نافع، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين[١٢]. تسعتهم عن مالك لم يذكروا الزهري، هكذا هو في الموطأ وخارج الموطأ.

وإسحاق بن سليمان الرازي: قال العجلي: ثقة، رجل صالح، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وقال النسائي: ثقة، وقال محمد بن سعد: كان ثقة[١٣].

ثانياً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح عن مالك صحيح. وخطأ الحديث ووهمه من رواية إسحاق الرازي؛ لتفرده ومخالفته الثقات عن مالك.

الحديث الرابع:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسُئِلَ عن حديث زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ بِمَا يَقُولُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ بِقَوْلِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

فقال: يرويه الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة واختلف عن الزهري:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٤١٤/ رقم٣٣١٢.
[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٩/ ص٢٠٣.
[٣] سبق ص٧٤.
[٤] سبق ص٧٤.
[٥] سبق ص٧٤.
[٦] سبق ص٧٤.
[٧] سبق ص٦٦.
[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٨١.
[٩] المصدر السابق، ص٢١١.
[١٠] سبق ص٧٤.
[١١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.
[١٢] المصدر السابق، ص٣٢٦.
[١٣] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٣١.

فروي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ أم سلمة، قاله إبراهيم بن حماد بن أبي حازم، عن مالك وقال الْجَوَّازِ: عن ابن عيينة، حدثوني عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَكِلَاهُمَا وهم.

والصحيح ما رواه صالح بن كيسان، ويونس، وعقيل، عن الزهري، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة وأما هشام بن عروة، فاختلف عنه أيضاً:

فرواه مالك بن أنس، وسعيد بن عبد الرحمن، ويحيى القطان، وأبو أسامة، وابن عيينة، ووكيع، والقاسم بن معن، وحماد بن سلمة، والضحاك بن عثمان، وهشام بن سعد، والثوري، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.

والأشبه بالصواب عن هشام ما قاله مالك ومن تابعه)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من إبراهيم بن حماد بن أبي حازم؛ وذلك بإسقاط زينب من إسناده، وجعله هذا من حديث مالك عن الزهري، وليس هو كذلك.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم[٢]، ومداره على الزهري وهشام بن عروة، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة - رضي الله عنها -: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، باب الترغيب في القضاء بالحق[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب القضاء، باب الترغيب في القضاء بالحق، ورواية سويد الحدثاني، باب الترغيب على الحق وما جاء فيه[٤]، ورواية ابن القاسم[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الشهادات، باب من أقام البينة بعد اليمين[٦].

٣- والنسائي، من طريق ابن القاسم، كتاب القضاء، الاستدلال بأن حكم الحاكم لا يحل شيئا ولا يحرمه وفي باب قبول البينة بعد اليمين[٧].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٥/ ص ٢٤٣/ رقم ٣٩٩١.

[٢] المصدر السابق، ج ١٥/ ص٢٠٥.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٧١٩/ رقم١٣٩٩.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سالق، ص ٢٢٢/ رقم٢٧٢.

[٥] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٣٣٧/ رقم٤٧٧.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٣/ ص١٨٠/ رقم٢٦٨٠.

[٧] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٥/ ص٤٠٦/ رقم٥٩١٠، وص٤٢٩/ رقم٥٩٧٧.

٤- والشافعي في المسند[١]، والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، باب الحاكم يحكم بالشيء فيكون في الحقيقة بخلافه في الظاهر[٢].

٥- وابن حبان، من طريق أحمد بن بكر، ذكر الزجر عن أن يأخذ المرء ما حكم له الحاكم بالشهود إذا علم ضده بينه وبين خالقه فيه[٣].

٦- والخطيب البغدادي من طريق معن بن عيسى[٤].

الوجه الثاني: إبراهيم بن حماد بن أبي حازم الزهري عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن أم سلمة، مرفوعاً.

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- الدارقطني[٥]. ٢- وابن المظفر[٦].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ إبراهيم بن حماد واهمٌ في هذا الحديث في موضعين:

الأول: إسقاط زينب بين عروة وأم سلمة من إسناد هذا الحديث. فكل من روى هذا الحديث من طريق مالك عن هشام بن عروة، وعن الزهري من غير طريق مالك ذكر في إسناده زينب بنت أبي سلمة إلا إبراهيم بن حماد بن أبي حازم فقد تفرد بهذا الإسناد ولم يتابع عليه، وعدَّ ذلك من أوهامه عن مالك.

والمحفوظ: في الموطأ وخارج الموطأ، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه عن الزهري بزيادة زينب من غير طريق مالك بإسناد هشام، كل من:

١- معمر بن راشد، أخرجه النسائي[٧]، والطبراني[٨]، وابن راهوية[٩]، وأبو عوانة[١٠].
٢- وأسامة بن زيد الليثي، أخرجه الذهبي[١١]، وأبو نُعيم الأصبهاني[١٢].
٣- وشعيب بن دينار بن أبي حمزة، أخرجه الذهبي[١٣].
٤- وجعفر بن برقان، أخرجه الذهبي[١٤].

---

(١) الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، ترتيب سنجر، ج٤/ ص١٦٨٩/٩.
(٢) الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج٤/ ص١٥٤/ رقم ٦١٣٩.
(٣) ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج١١/ ص٤٥٩/ رقم٥٠٧٠.
(٤) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، بشار عواد، ج٥/ ص١٦١.
(٥) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٥/ ص٢٤٤.
(٦) ابن المظفر، غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٨٨/ رقم٤١.
(٧) النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٣/ ص٤٨٢/ رقم٥٩٨٤.
(٨) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، دار إحياء التراث، ج٢٣/ ص٣٨٠/ رقم٩٠٢.
(٩) ابن راهويه، مسند إسحاق بن راهويه، مصدر سابق، ج٤/ ص١٦٦/ رقم١٩٤٧.
(١٠) أبوعوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٤/ ص١٦٣/ رقم٦٣٧٩.
(١١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز،(٢٠٠٤م، موضوعات المستدرك، ط١، ص٤٧/ رقم٥٠، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.
(١٢) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أحاديث مسندة في أبواب القضاء، ص١٤.
(١٣) الذهبي، موضوعات المستدرك للذهبي، مصدر سابق، ص٤٨/ رقم٥١.
(١٤) المصدر السابق، ص٤٩/ رقم٥٢.

٥- وصالح بن كيسان، ذكره الدارقطني[١]، وابن حجر،[٢]. خمستهم عن الزهري، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة، مرفوعاً.

الثاني: جعل إبراهيم بن حماد هذا الحديث من حديث مالك عن الزهري، وليس هو كذلك ولا يثبت عن مالك عن الزهري فيما علمت، وإنما يعرف من حديث مالك عن هشام بن عروة...، وهو الصواب.

١- قال الدارقطني: " والأشبه بالصواب عن هشام ما قاله: مالك ومن تابعه[٣].

٢- وقال ابن عبد البر: " هذا حديث لم يختلف عن مالك في إسناده فيما علمت ورواه كما رواه مالكٌ سواء عن هشام بإسناده هذا جماعة من الأئمة الحفاظ منهم الثوري وابن عيينة والقطان وغيرهم"[٤].

فخالف إبراهيم بن حماد من هم أوثق منه وأكثرعدداً: ١- الشافعي، ٢- وأبو مصعب الزهري، صدوق[٥]، ٣- وسويد الحدثاني، صدوق[٦]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[٧]، ٥- وابن القاسم، ثقة[٨]، ٦- والقعنبي، ثقة[٩]، ٧- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٠]. سبعتهم عن مالك، عن هشام... وإبراهيم بن حماد، ضعفه الدارقطني[١١].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح عن مالك، عن هشام، صحيح أخرجه البخاري في صحيحه، ولا يصح عن مالك إلا من هذا الوجه.

وخطأ الحديث من وجهه الثاني؛ لضعف إبراهيم بن حماد، وتفرده، ومخالفته الثقات من أصحاب مالك.

المطلب الثاني: الوهم بالإسقاط والزيادة في الإسناد.

وفيه حديث واحد:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث عروة، عن عائشة؛ «إن أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ».

واختُلفَ عن مالك بن أنس:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص٤١٤.

[٢] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج١٣/ ص ١٧٣.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج ١٣/ ص٤١٤/ رقم٣٣١٢.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٢٢/ رقم ٢١٦.

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] سبق ص٧٤.

[٩] سبق ص٦٦.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٦٧.

فرواه إبراهيم بن أبي الوزير، وحُبَابُ بْنُ جَبَلَةَ الدَّقَّاقُ، و مُطَرِّفُ بنُ عبدالله، وعبدالله بن نافع، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن أم سليم سألته ...

ورواه ... عن مالك، عن الزهري، عن أم سليم: أنها سألت ...

ورواه أصحاب الموطأ، منهم: القعنبي، ومعن، وعبد الرحمن بن القاسم، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن بكير، وأيوب بن صالح، عن مالك، عن الزهري، عن عروة؛ أن أم سليم قالت: يا رسول الله ...

ورواه سَعِيد بْن عُمرو الزُّبَيْرِيّ، عن مالك، عن الزهري، عن عروة؛ أن أم سلمة، قالت: يا رسول الله ...، ووهم في قوله: إن أم سلمة.

ورواه أبو نُعيم، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكرأم سليم ولا غيرها.

وروي عن هشام بن عروة فاختلف عنه أيضاً:

وروي عن مالك بن أنس، عن هشام بن عروة واختلف عنه - مالك -.

فرواه معن، وابن القاسم، وابن وهب، وعبدالله بن يوسف، وأبو عبدالله الشامي، وسعيد بن عمرو الزبيري، وأيوب بن صالح، ويحيى بن بكير، فرووه عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.

ورواه القعنبي، عن مالك، فأسقط منه: أم سلمة.

ورواه حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه، عن زينب؛ أن أم سليم ...كما قال القعنبي، عن مالك.

والصحيح عن الزهري قول من قال: عن عروة، عن عائشة.

والصحيح عن هشام بن عروة قول من قال: عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة؛ لضبطهم وجلالتهم، واتفاقهم) [١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من سعيد بن عمر، والوهم فيه إبدال أم سليم بأم سلمة.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث عروة عن عائشة[٢]، وله طرق أخرى قبل وبعد غير طريق مالك ذكرها الدارقطني، وهذا الحديث من هذا الوجه مداره على هشام والزهري، وروي عن مالك من عدة أوجه: ونختار منها ما اختاره الدارقطني من وجهه **الصحيح والمُعلّ بالوهم:**

أما الصحيح: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وعن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١٣٣/ رقم٣٤٨٣.

[٢] المصدر السابق، ج١٤/ ص ٩٣.

أما المُعلّ بالوهم: سعيد بن عمرو الزبيري، عن مالك، عن الزهري، عن عروة؛ أن أم سلمة...فالوهم فيه ذكر أم سلمة.

الوجه الأول: إبراهيم بن أبي الوزير...، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. أن أم سليم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- أبي داود، من طريق إبراهيم بن أبي الوزير، كتاب الطهارة، باب في المرأة ترى ما يرى الرجل[١].

٢- والبيهقي، كتاب الطهارة، باب المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل[٢]، وفي معرفة السنن، باب احتلام المرأة من طريق الشافعي وإبراهيم بن أبي الوزير[٣].

٣- والجوهري، من طريق القعنبي[٤].

الوجه الثاني: أصحاب مالك، معن...، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب الطهارة، باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل[٥].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الغسل، باب إذا احتلمت المرأة، وكتاب الأدب، باب ما لا يستحيا من الحق للتفقه في الدين، من طريق إسماعيل بن أويس[٦].

٣- وابن حبان، ذكر البيان بأن الاغتسال إنما يجب على المحتلمة عند الإنزال، دون الاحتلام الذي لا يوجد معه البلل[٧]، والبغوي، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل، كلاهما من طريق أحمد بن أبي بكر أبي مصعب الزهري[٨]، وابن القاسم حديث زينب ابنة أبي سلمة[٩].

٤- والبيهقي، من طريق الشافعي وعبدالله بن يوسف، جماع أبواب الطهارة، باب ما يوجب غسل الجنابة، قال تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}، باب احتلام المرأة[١٠].

---

(١) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج١/ ص٦١/ رقم٢٣٧.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، طبعة دار المعارف، ج١/ ص١٦٨/ر ٨٢٥.

(٣) البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٤٧٠/ رقم ١٤٠٥و١٤٠٤.

(٤) الجوهري، مسند الجوهري، مصدر سابق، ص١٧١/ رقم١٧٤.

(٥) مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٥١/ رقم١١٦.

(٦) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص١٠٨/ رقم٢٧٨وج٥/ ص ٢٢٦٨/ رقم ٥٧٧٠.

(٧) ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج٣/ ص٤٤٣/ رقم ١١٦٧.

(٨) البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٢/ ص٨/ رقم٢٤٤.

(٩) مالك، الموطأ رواية بن القاسم، مصدر سابق، ص ٣٣٧/ رقم٤٧٧.

(١٠) البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٤٧٠/ رقم ١٤٠٣.

٥- وابن خزيمة، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب الوضوء، باب ذكر إيجاب الغسل على المرأة في الاحتلام إذا أنزلت الماء[١].

الوجه الثالث: سعيد بن عمرو الزبيري، عن مالك، عن الزهري، عن عروة؛ أن أم سلمة...ووهم في ذكر أم سلمة.

وهذا الوجه لم يذكره إلا الدارقطني في العلل، حديث عروة عن عائشة[٢].

أوجه أخرى عن مالك ذكرها الدارقطني.

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن أم سليم.

وهذا الوجه أخرجه الدارقطني، حديث عروة عن عائشة[٣].

الوجه الثاني: أصحاب الموطأ، القعنبي...، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، أن أم سليم.

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي[٤]، ورواية أبي مصعب الزهري،[٥]، ورواية يحيى الليثي،[٦]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل[٧]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الطهارة، باب غسل المرأة ترى في النوم[٨].

الوجه الثالث: أبو نُعيم، عن مالك، عن الزهري، عن عروة.

وهذا الوجه أخرجه أبو نُعيم الفضل بن دُكين، في كتاب الصلاة، باب المرأة ترى في النوم ما يرى الرجل[٩]، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت[١٠].

الوجه الرابع: القعنبي، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن زينب؛ أن أم سليم. بإسقاط أم سلمة.

ومن هذا الوجه: أخرجه ابن حبان، ذكر البيان بأن قول أم سليم: المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، أرادت به الاحتلام[١١]، وقال شعيب الأرنؤوط: عن أم سلمة سقطت من الأصل.

---

[١] ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، ج١/ ص١١٨/ رقم ٢٣٥.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١٣٣/ رقم٣٣١٢.

[٣] المصدر السابق، ج١٤/ ص ١٣٣/ رقم٣٣١٢.

[٤] مالك، الموطأ برواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٢١/ رقم٧٦.

[٥] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٥٧/ رقم١٣٧.

[٦] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٥١/ رقم١١٥.

[٧] مالك، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥١/ رقم٨١.

[٨] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٥٦/ رقم٦٩.

[٩] ابن دُكَيْن، الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، الصلاة، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، ط١، ص١٢٥/ رقم١٢٣، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة – السعودية.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٤٤٦.

[١١] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج٣/ ص٤٤٠/ رقم ١١٦٥.

خلاصته: السبب في هذا الوهم - ذكر أم سلمة -: اختلاف النقلة عن عروة بن الزبير- مدار الحديث- فكل هذه الأوجه سوى وجه واحد ذكرت عروة وبعدها حدث الاختلاف في الإسناد بين إسقاط أم سلمة وأم سليم وعائشة وإثباتهما.

قال الدارقطني:" ويشبه أن يكون عروة حفظ هذا الحديث عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظه أيضاً عن زينب، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأدلى إلى الزهري حديثه عن عائشة، وأدلى إلى هشام بن عروة حديثه عن زينب، عن أم سلمة"(١).

وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق مالك عن هشام:" وخالفه الزهري - أي هشام- فقال: عن عروة، عن عائشة"(٢).

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلّة الإسقاط لأم سلمة وأم سليم وعائشة وإثباتها - رضي الله عنهما- هو الخلاف بين صاحبة القصة وراوية القصة. وبيان ذلك كالآتي:

١- إن أم سليم صاحبة القصة وهي السائلة للنبي صلى الله عليه وسلم، لذا قيل: أم سليم سألت. فالقعنبي، ومعن، وعبد الرحمن بن القاسم، ومحمد بن الحسن، ويحيى بن بكير، وأيوب بن صالح، ذكروا أن أم سليم هي التي سألت النبي صلى الله عليه وسلم(٣).

٢- إن أم سلمة راوية للقصة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لذا قيل: عن أم سلمة باتصال السند.

ومما سبق يتبين: إن أم سليم صاحبة القصة، وأم سلمة راوية للقصة.

٣- أما عائشة فقد اختلفت الروايات عنها بين أنها روت القصة أو أن القصة وقعت لها أو أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا الحديث، وكل ذلك ثابت عنها:

أ- من حديث أنس: جاءت أم سليم فقالت له: وعائشة عنده يا رسول الله،المرأة ترى...(٤).

ب- وروي عنها بلفظ قالت:" سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً...الحديث(٥)

ج- وبلفظ آخر عنها: أنّ امرأة سألت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟(٦).

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١٣٣/ رقم٣٣١٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، طبعة دار المعارف، ج١/ ص١٦٨/ر ٨٢٥.

(٣) ينظر: الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١٣٤، وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مصدر سابق، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج٤١/ ص١٥٧.

(٤) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، عبد الباقي، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ج١/ ص٢٥٠/ رقم٣١٠.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، تحقيق: بشار، أبواب الطهارة، باب فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاماً، ج١/ ص١٨٩/ رقم١١٣، وأبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، المكتبة العصرية، كتاب الطهارة، باب في الرجل يجد البلة في منامه، ج١/ ص٦١/قم٢٣٦.

(٦) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، عبد الباقي، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ج١/ ص٢٥١/ رقم٣١٤.

ومما سبق لم يرجح أحدٌ من نقاد الحديث بأن القصة وقعت لعائشة لاختلاف روايات الحديث عنها:

١- قال ابن عبد البر: " وجمهور رواة الموطأ له عن مالك عن ابن شهاب عن عروة لم يذكروا عائشة"[١].

٢- وقال الحمِيدي: " إن أم سليم حدثت أنها سألت، وهو على هذا يقع في مسند أم سليم"[٢].

٣- وقال القاضي عياض: " وهذا هو الصواب لأن السائلة هي أم سليم والرادة عليها أم سلمة"[٣].

٤- وقال النووي: " ويحتمل أن عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا عليها وإن كان أهل الحديث يقولون الصحيح هنا أم سلمة لعائشة"[٤].

٥- وقال أيضاً: " ويجمع بين الروايات بأن الجميع حضروا القصة فرووها"[٥].

٦- وقال ابن حجر: " ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة"[٦].

وأما علة حديث سعيد: قلت: تفرد سعيد بن عمرو الزبيري، برواية عن مالك عن الزهري، عن عروة أن أم سلمة، وهو خلاف الصواب، ولم يتابعه عليه أحد من أصحاب مالك من هذا الوجه، فسعيد وإن كان ثقة كما قال الدارقطني: [٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، بقوله: الزبيدي وهو تحريف قاله: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٩].

فخالف أصحاب مالك الثقات كلاً من: ١- الشافعي، ٢- إبراهيم بن أبي الوزير، قال الدارقطني: ثقة ليس في حديثه ما يخالف الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم الرازي: ليس به بأس[١٠]، ٣- وحباب بن جبلة الدقاق، قال الخطيب: ثقة[١١]، وقال الأزدي: كَذَّاب[١٢]، ٤- ومطرف بن عبدالله، ثقة[١]،

---

[١] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٨/ ص ٣٣٣.

[٢] الحَمِيدي، محمد بن فتوح بن عبد الله ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: علي حسين البواب، ط٢،ج٢/ ص٦٣٧، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.

[٣] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج٣/ ص ٢٢٢.

[٤] المصدر السابق، ج٣/ ص ٢٢٢، وينظر: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج٤١/ ص١٥٧.

[٥] النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، ج٢/ ص١٣٨، دار الفكر. وينظر: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج٤١/ ص١٥٧.

[٦] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج١/ ص٣٨٨.

[٧] السُلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، (١٤٢٧هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، وآخرين، ط١/ ص١٩٩.

[٨] ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج٨/ ص٢٦٤.

[٩] الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٣/ ص٥٠٠.

[١٠] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج١/ ص٢٦٢.

[١١] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، ج٩/ ص٢١٢.

[١٢] ابن حجر، لسان الميزان، أبو غدّة، مصدر سابق، ج٢/ ص٥٣٨.

[١] سبق ص٩٠.

٥- وعبدالله بن نافع الزبيري، قال يحيى بن معين: صدوق[١]. هكذا عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن أم سليم سألته...، خارج الموطأ.

وكذلك خالف من أصحاب الموطأ، كلاً من: ٦- القعنبي، ثقة[٢]، ٧- ومعن بن عيسى،ثقة[٣]، ٨- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٤]، ٩- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٥]، ١٠- ويحيى بن بكير، مختلف فيه، ومتكلم في روايته عن مالك، والعمل على تضعيفه[٦]، ١١- وأيوب بن صالح، ضعفه بن معين، وقال ابن عدي: روى عن مالك ما لم يتابعه عليه أحد[٧]، عن مالك، عن الزهري، عن عروة؛ أن أم سليم. كلهم وعددهم احد عشر راوياً عن مالك.

فكل من سبق ذكروا أن أُم سليم، وهو المحفوظ عن مالك عن الزهري، ولم يصب من قال: إن أُم سلمة؛ لأن أم سلمة راوية للقصة وليست صاحبة القصة، كما سبق بيانه، فقيل: عن أُم سلمة، أن أُم سليم سألت...

وكذلك خالف: من روى عن مالك عن هشام بن عروة...،: ١- معن بن عيسى،ثقة[٨]، ٢- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[٩]، ٣- وابن وهب ثقة[١٠]،٤- وعبدالله بن يُوسُف، ثقة متقن[١١]، ٥- وأبا عبدالله الشامي، ٦- ويحيى بن بكير، مختلف فيه، ومتكلم في روايته عن مالك، والعمل على تضعيفه[١٢]،٧- وأيوب بن صالح، ضعيف. سبعتهم هكذا عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، وليس أن أم سلمه.

كما في روايته عن مالك عن الزهري، لذا لم يقل الدارقطني فيه شيئاً وهذا الطريق صححه الدارقطني فقال: " والصحيح عن هشام بن عروة قول من قال: عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة؛ لضبطهم وجلالتهم، واتفاقهم "[١٣].

---

[١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٣٧٥.
[٢] سبق ص٧٤.
[٣] سبق ص٨٤.
[٤] سبق ص٧٤.
[٥] سبق ص٧٤.
[٦] سبق ص٨٧.
[٧] ابن حجر، لسان الميزان، أبو غدّة، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٤٦.
[٨] سبق ص٨٤.
[٩] سبق ص٧٤.
[١٠] سبق ص٧٤.
[١١] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠
[١٢] سبق ص٨٧.
[١٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٤/ ص ١٣٧.

خلاصة الحديث: أنه روي عن مالك من أوجه مختلفة وقد بلغت سبعة أوجه لا يمكن ترجيح بعضها على بعض ودراستها تطول؛ لذ اكتفيت واعتمدت الطرق الصحيحة عن مالك التي ذكرها في الموطأ وصححها نقاد الحديث الدارقطني وغيره؛ للترجيح بينها وبين الرواية المُعلّة بالوهم عن سعيد الزبيري كما ذكرها الدارقطني في العلل وهي الأصل في دراسة هذا الحديث.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث عن مالك، عن هشام ين عروة، عن أبيه، عن زينب، عن ام سلمة، صحيح أخرجه البخاري في صحيحه.

الفصل الرابع: الأوهام المسندة لأصحاب الإمام مالك في المتن.

تعددت الأوهام عن مالك وأصحابه في كثير من الأحاديث التي رويت على سبيل الوهم والخطأ، فمنها ما هو في السند وسبقت دراسته في الفصول السابقة، ومنها الأوهام المتعلقة في المتن، وهذا ما سندرسه في هذا الفصل. وفيه ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الوهم بتغيير لفظ المتن.

المبحث الثاني: الوهم بإدخال حديث في حديث آخر

المبحث الثالث: الوهم بإدراج كلام آخر في المتن.

المبحث الأول: الوهم بتغيير لفظ المتن.

تؤدي رواية الحديث بغير لفظه الذي قيل به إلى تغيير في ألفاظه كروايته بالمعنى أو روايته دون فصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول الراوي إلى الوقوع في الخطأ والوهم غير المتعمد فيصيّرهُ من الحديث وليس هو كذلك.

وهذا المبحث فيه ثلاثة أحاديث وهي:

الحديث الأول:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هشام، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يَقُومُ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلسُّجُودِ ثُمَّ يُكَبِّرُ إِذَا رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَفِي آخِرِهِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ شَبَهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَشُعَيْبٌ، وَعبيدالله بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، وَالنُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ، وَالْمُوَقَّرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

...وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الموطأ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْقَرْقَسَانِيُّ: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة: « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ. وَوَهِمَ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ»)[1].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم من محمد بن مصعب القرقساني، والوهم فيه تغيير لفظ متن الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -[2]، ومداره على الزهري، وله طرق أخرى قبل وبعد رواية مالك وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ: «كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ، قَالَ: وَاللهِ إِنِّي لأَشْبَهُكُمْ بِصَلاَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية أبي مصعب الزهري[3]، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة،

---

[1] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٥٧/ رقم١٧٤٥.

[2] المصدر السابق،ج٩/ ص٢١٣.

[3] مالك، الموطأ رواية أبي مصعب الزهري، ج١/ ص٨٠/ رقم٢٠٧.

ورواية يحيى بن يحيى الليثي[١]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٢]، ورواية سويد الحدثاني، باب رفع اليدين

٢- في الصلاة وإذا كبر وإذا رفع[٣]، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، حديث أبي هريرة[٤].

٣- والبخاري من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع[٥].

٤- ومسلم من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض، ورفع في الصلاة[٦].

٥- والنسائي من طريق قتيبة بن سعيد، كتاب السهو، التكبير للنهوض[٧].

٦- والإمام أحمد[٨]والبزار[٩]، كل منهما من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

٧- والبيهقي من طريق الشافعي، ويحيى بن يحيى التميمي[١٠].

٨- والطحاوي من طريق عبدالله بن وهب[١١].

٩- والجوهري من طريق القعنبي[١٢].

١٠- وابن المظفر من طريق عبد الرحمن بن القاسم، ومن طريق إبراهيم بن طهمان، عن مالك وعباد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد[١٣].

الوجه الثاني: محمد بن مصعب القرقساني عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم: «كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة»[١٤]. ووهم في هذا القول، وإنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم: « كان يكبر».

وهذا الوجه ذكره: ١- الدارقطني[١٥]. ٢- وابن عبد البر[١٦].

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص١٢٦/ رقم١٩٩.
[٢] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٨/ رقم١٠٨.
[٣] مالك، موطأ الإمام مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مصدر سابق، ص٨١/ ص٧٩.
[٤] مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٦٨/ رقم٢٢.
[٥] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٧٢/ رقم٧٥٢.
[٦] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٢٩٣/ رقم٣٩٢.
[٧] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج٢/ ص٢٣٥/ رقم١١٥٥.
[٨] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج١٢/ ص١٥٤/ رقم٧٢٢٠.
[٩] البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مصدر سابق، ج١٤/ ص٢١٦/ رقم٧٨٦٩.
[١٠] البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٧/ رقم٢٤٩١.
[١١] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٢١/ رقم١٣٣١.
[١٢] الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص١٤٥/ رقم١٤٤.
[١٣] ابن المظفر، غرائب مالك، مصدر سابق، ص٢٠٨/ رقم١٤٠-١٤١.
[١٤] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٥٨/ رقم١٧٤٥.
[١٥] المصدر السابق،ج٩/ ص٢٥٨/ رقم١٧٤٥.
[١٦] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص١٧٣.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم محمد بن مصعب القرقساني في متن الحديث المعروف عن مالك...عن أبي هريرة: « كان يكبر أو كان يصلي لهم، فيكبر كلما خفض ورفع ». كما في رواية أبو هريرة.

فجعله بقوله: « كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » فوهم وأخطأ فيه على مالك، وتفرد به ولم يتابع على خطئه.

قال الدارقطني: " ووهم في هذا القول، وإنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر"[1].

وقال أبو عمر[2]: فيما نقله عنه ابن عبد البر في التمهيد، فقال: " هكذا قال: محمد بن مصعب، وإنما هو كان يكبر في كل خفض ورفع"[3].

وخالف القرقساني من هو أوثق منه وأكثر عدداً: ١- أبا مصعب الزهري، صدوق [4]، ٢- ويحيى بن يحيى الليثي، صدوق[5]، ٣- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[6]، ٤- وسويد الحدثاني، صدوق[7]،٥- والقعنبي، ثقة[8]، ٦- وعبدالله بن وهب، ثقة[9]، ٧- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[10]، ٨- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[11]، ٩- وقتيبة بن سعيد، ثقة[12]،١٠- وعبد الرحمن بن مهدي، ثقة[13]،١١- والشافعي، ١٢- وإبراهيم بن طهمان، ثقة[14].

كلهم وعددهم اثنا عشر راوياً لم يختلفوا عن مالك بلفظ: « كان يكبر أو كان يصلي لهم، فيكبر كلما خفض ورفع » كما في الموطأ وخارج الموطأ.

ومحمد بن مصعب بن صدقة القرقساني: قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال الخطيب: كثير الغلط لتحديثه من حفظه، وقال ابن عدي: ليس عندي برواياته بأس[15]، وقال ابن معين: ليس بشيءٍ[16].

---

(١) الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص٢٥٨.

(٢) محمد بن يوسف بن يعقوب شيخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، انظر: ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٧/ ص٨٠.

(٣) المصدر السابق، ج٧/ ص٨٠.

(٤) سبق ص٧٤.

(٥) سبق ص٧٤.

(٦) سبق ص٧٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

(٨) سبق ص٦٦.

(٩) سبق ص٧٤.

(١٠) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

(١١) سبق ص٧٤.

(١٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.

(١٣) سبق ص٧٤.

(١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٩٠.

(١٥) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج٤/ ص٤٢.

(١٦) الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٥/ ص١٨٩.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول هو الراجح والصحيح عن مالك، أخرجه الشيخان في الصحيحين، وضعف الحديث من الوجه الثاني؛ لسوء حفظ محمد القرقساني، وتفرده، ومخالفته الثقات عن مالك.

الحديث الثاني:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى: «أنه كانَ إذا قامَ إلى الصلاةِ رَفَعَ يَدَيهِ حَذْوَ مَنْكِبَيه »

رواه مالك بن أنس، عن نافع، واختلف عنه:

فرواه رزقُ الله بن موسى، عن يحيى القطان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع، ولم يتابع عليه.

والمحفوظ عن مالك ما رواه في الموطأ، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً؛ أنه كان يرفع إذا افتتح، وإذا رفع رأسه من الركوع.

وروي عن عبدالله بن نافع الصائغ، وعن خالد بن مخلد، وعن إسحاق الجهني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بقول رِزْقِ اللَّهِ بن موسى، عن يحيى القطان، ولا يصح ذلك في حديث مالك.

وروى داود بن عبدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع في كل رفع ووضع.

وهذا اللفظ وهم على مالك في الموضعين: في رفعه، ولفظه)[١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في السند والمتن، والوهم برفع الموقوف، تمت دراسته[٢]، والوهم في المتن بعدم ضبط ألفاظ الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث نافع عن عمر - رضي الله عنه -[٣]، وذكر طرقاً أخرى فبل أن يذكر طريق مالك وكذلك بعده، ومداره على مالك من هذا الوجه وروي عنه من وجه واحد:

يحيى بن سعيد، وعبدالله بن نافع الصائغ، وعن خالد بن مخلد، وعن إسحاق الجهني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. (مرفوعاً).

وهذا الوجه أخرجه كل من:

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

[٢] وهذا الوجه برفع الموقوف تمت دراسته في الفصل الثالث من المبحث الثاني (الحديث السادس) .

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

١- العقيلي، من طريق يحيى القطان[١].

٢- والدارقطني[٢]. ٣- وابن عساكر [٣].

٤- وابن العديم[٤]، كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

ثانياً: العلة والنظر في الاختلاف: قلت: وعلته؛ وهم يحيى القطان، وعبدالله بن نافع، وخالد بن مخلد، وإسحاق الجهيني، وإسحاق الحنيني في متن هذا الحديث فجعلوه من رواية مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم « وذكر الرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع »[٥]. وزادوا فيه " وفي الرفع من الركوع ".

قلت: وقد اختلف في رفع اليدين في هذا الحديث من عدة أوجه:

أ- عند الافتتاح، وفي الركوع، وفي الرفع من الركوع.

ب- عند الافتتاح، والرفع من الركوع، وإسقاط الرفع عند الانحطاط إلى الركوع.

ج- الجمع بين الرويات: فمرة يروى برفع اليدين عند الافتتاح، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وأخرى يروى برفع اليدين عند الافتتاح، وعند الرفع من الركوع. واقصد بذلك أن الراوي الواحد ثبت عنه الوجهان في مواضع مختلفه.

ح- عند الركوع ، وعند الرفع من الركوع، بإسقاط الرفع عند الافتتاح.

وكُلها ثابتة من طرق صحيحة عن مالك بن أنس، في الموطأ وخارج الموطأ، وبيان ذلك كالآتي:

أ - فمنهم من رواه عن مالك: أ- برفع اليدين عند الافتتاح، ب- وعند الركوع، ج- وعند الرفع من الركوع.

وقد روي هذا عن مالك، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، أن عبدالله بن عمر، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا افتتح الصلاة، رفع يديه حِذَاءَ منكبيه، وإذا كبر للركوع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ثم قال: ربنا ولك الحمد».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني[٦]، ورواية يحيى الليثي[٧]، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، ورواية ابن القاسم[٨]، ورواية عبدالله بن وهب[٩].

---

[١] العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، قلعجي، ج٢/ ص٦٨.

[٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣/ رقم٢٩٠٢.

[٣] ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج١٤/ ص ٣٢٠.

[٤] ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، مصدر سابق، ج٦/ ص ٢٧٧٣.

[٥] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٤/ رقم٢٩٠٢.

[٦] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٧/ رقم٩٩.

[٧] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٧٥/ رقم١٦٣.

[٨] مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق،ص٩٢/ رقم٥٩.

[٩] ابن وهب، موطأ عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص١١٨/ رقم٣٨٤.

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب صفة الصلاة، باب رفع اليدين في التكبيرة[١].

٣- والنسائي، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب السهو، ما يقول الإمام: إذا رفع رأسه من الركوع، ومن طريق قتيبة بن سعيد، كتاب المساجد، رفع اليدين حذو المنكبين[٢].

٤- والدارمي، من طريق خالد بن مخلد وعثمان بن عمر، كتاب الصلاة، باب القول بعد رفع الرأس من الركوع[٣].

٥- والإمام أحمد، من طريق يحيى بن سعيد القطان[٤].

٦- والشافعي، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة[٥].

٧- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب وبشر بن عمر[٦].

٨- وابن حبان، من طريق عبدالله بن المبارك[٧].

٩- والبغوي، من طريق أبي مصعب الزهري، كتاب الصلاة[٨].

فرواه: ١- يحيى القطان، ثقة[٩]، ٢- وعبدالله بن المبارك، ثقة[١٠]، ٣- وجويرية بن أسماء، ثقة[١١]، ٤- وعبدالله بن وهب، ثقة[١٢]، ٥- وعبد الرحمن بن القاسم، ثقة[١٣]، ٦- وإبراهيم بن طهمان، ثقة[١٤]، ٧- وعبدالله بن نافع الصائغ، لا بأس به[١٥]، ٨- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[١٦]. ثمانيتهم ذكرهم الدارقطني في العلل[١٧].

وفي غير العلل: ٩- عبد الرحمن بن مهدي، ثقة[١٨]، ١٠- وبشر بن عمر، ثقة[١٩]،

---

[١] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٥٧/ رقم ٧٠٢.
[٢] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، شلبي، ج١/ ص ٣٣٢/ رقم٦٥٠وص٤٥٨// رقم٩٥٤.
[٣] الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج٢/ ص٨٢٧/ رقم١٣٤٧.
[٤] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٢/ ص٣٠١/ رقم٤٦٧٤.
[٥] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٧٢/ رقم٢١١.
[٦] الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٣/ رقم١٣٣٨- ١٣٣٩.
[٧] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج٥/ ص١٧٢/ رقم١٨٦١.
[٨] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق،ج٣/ ص٢٠/ رقم٥٥٩.
[٩] سبق ص٦١.
[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٣٢٠.
[١١] سبق ص١٠٢.
[١٢] سبق ص٧٤.
[١٣] سبق ص٧٤.
[١٤] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٩٠.
[١٥] سبق ص١٠١.
[١٦] سبق ص٨٦.
[١٧] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١١٣/ رقم٢٩٩٣.
[١٨] سبق ص٧٤.
[١٩] سبق ص٩١.

١١- وعثمان بن عمر العبدي البصري، ثقة[١]،١٢- وعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٢]، ١٣- وخالد بن مخلد، صدوق لكنه يَتَشيَّع[٣] ١٤- ومكي بن إبراهيم بن فرقد التميمي، قال أحمد بن حنبل والعجلي: ثقة، وقال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدَّارقطِنِيّ: ثقة مأمون، وذكره ابن حِبَّان في كتاب الثقات[٤]، ١٥- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٥]، ١٦- وخارجة بن مصعب أبو الحجاج السرخسي، وهاهُ أحمد، وقال ابن معين: ليس بثقة، كذاب، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه[٦]، ١٧- وعبد الملك بن زياد النصيبي، قال الأزدي: غير ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث يغرب عن مالك[٧]، ١٨- وأبو قرة موسى بن طارق، صدوق[٨]، ١٩- ومطرف بن عبدالله، ثقة[٩]، ٢٠- وقتيبة بن سعيد، ثقة[١٠] هكذا رواه كل من سبق ذكره عن مالك برفع اليدين في الثلاثة مواضع.

١- روى مالك في الموطأ عن أبي نُعيم المُجمر، وأبي جعفر القارئ: «أن أبا هريرة كان يصلي بهم، فكبر كلما خفض ورفع»، قال أبو جعفر:«وكان يرفع يديه حين يكبر، ويفتح الصلاة»[١١].

٢- وقال الدارقطني بعد أن ذكر مجموعة من الرواة عن مالك: « رووه عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع»[١٢].

٣- وقال ابن عبد البر: " كل هؤلاء رووه عن مالك فذكروا فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع قالوا فيه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع ".

ب - ومنهم من رواه عن مالك: أ- برفع اليدين عند الافتتاح، ب – وإذا رفع من الركوع، بإسقاط الرفع عند الانحطاط إلى الركوع. وقد رواه: يحيى بن سعيد، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: « كان يرفع يديه إذا دخل الصلاة حذو منكبيه، وإذا رفع

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ٣٨٥.
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠
(٣) سبق ص١٠٢.
(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج٢٨/ ص٤٧٩-٤٨١.
(٥) سبق ص٧٤.
(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج١/ ص٦٢٥.
(٧) العسقلاني، لسان الميزان، أبو غدة، ج٥/ ص٢٦٣.
(٨) سبق ص١٤٥.
(٩) سبق ص٩٠.
(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص ٤٥٤.
(١١) مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٨/ رقم١٠٤. ورواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٠/ رقم١١١.
(١٢) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١١٣/ رقم٢٩٩٣.

رأسه من الركوع فعل مثل ذلك، وإذا قال: سمع الله لمن حمده قال: ربنا لك الحمد، وكان لا يرفع يديه بين السجدتين».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة[١]، ورواية أبي مصعب الزهري[٢]، كتاب الصلاة، افتتاح الصلاة والتكبير في كل خفض ورفع.

٢- والنسائي، من طريق يحيى بن سعيد القطان[٣].

٣- وأبي عوانة، كتاب الصلاة، بيان رفع اليدين في افتتاح الصلاة[٤]، من طريق الشافعي.

٤- والدارقطني[٥]. والجوهري، من طريق قتيبة بن سعيد[٦].

٥- والبيهقي، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الصلاة، باب القول عند رفع الرأس من الركوع وإذا استوى قائماً[٧].

٦- وأبي أحمد الحاكم، من طريق كامل بن طلحة[٨].

وتابع يحيى القطان عن مالك كل من: ١- القعنبي، ثقة[٩]، ٢- وأبي مصعب الزهري، صدوق[١٠]، ٣- وابن بكير، مختلف فيه ومتكلم في روايته عن مالك، والعمل على تضعيفه[١١]، ٤- ومعن بن عيسى، ثقة[١٢]، ٥- والشافعي ٦- ويحيى بن يحيى، ثقة[١٣]، ٧- وإسحاق بن الطباع، صدوق[١٤]، ٨- وروح بن عبادة، ثقة[١٥]، ٩- وعبدالله بن نافع الزبيري، صدوق[١٦]،١٠- وكامل بن طلحة، لا بأس به[١٧]، ١١- وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، ثقةٌ، ثبت[١٨]، ١٢- وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، ضعيف[١٩]، ١٣- وأبي

---

(١) مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٩/رق١٠٩.
(٢) مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٧٩/ رقم٢٠٤.
(٣) النسائي، سنن النسائي، مصدر اسبق، ج١/ ص ٣٣١/ رقم٦٤٨.
(٤) أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢٤/ رقم ١٥٧٦.
(٥) الدارقطني، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، مصدر سابق، ص٦٧/ رقم١٨.
(٦) الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص١٧٤/ رقم١٧٦.
(٧) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٣٤/ رقم ٢٦٠٤.
(٨) أبو أحمد الحاكم، عوالي مالك، مصدر سابق، ج١/ ص ١٣٤/ رقم١٤٥.
(٩) سبق ص٧٤.
(١٠) سبق ص٧٤.
(١١) سبق ص٨٧.
(١٢) سبق ص٨٤.
(١٣) سبق ص٧٤.
(١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.
(١٥) المصدر السابق، ص٢١١.
(١٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج١٠/ ص٣٧٥.
(١٧) سبق ص٩٠.
(١٨) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢٣٤.
(١٩) سبق ص١١٠.

حذافة أحمد بن إسماعيل، قال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: حدث عن مالك بالبواطيل[١]، ١٤- وابن وهب، ثقة[٢]. كلهم وعددهم أربعة عشر راوياً بإسقاط الرفع عند الانحطاط.

١- قال الدارقطني:" رووه عن مالك بهذا الإسناد؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع، ولم يذكروا في روايتهم الرفع عند الركوع"[٣].

٢- وقال ابن عبد البر: " هكذا رواه يحيى عن مالك لم يذكر فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع"[٤].

ج - ومنهم من جمع بين الروايتين عن مالك:

أ- فمرة رواه برفع اليدين عند الافتتاح، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع.

ب- ومرة رواه برفع اليدين عند الافتتاح، وعند الرفع من الركوع، وكلاهما صحيح عن مالك.

وهذه الأوجه أخرجها عن مالك كل من:

١- الشافعي من الوجه الأول(أ) [٥]، وعند أبي عوانة من الوجه الثاني(ب) [٦].

٢- وأبي مصعب الزهري عند البغوي من الوجه الأول(أ)[٧]، وعند مالك من الوجه الثاني (ب)[٨].

٣- وعبدالله بن مسلمة القعنبي عند البخاري من الوجه الأول(أ)[٩]، وعند البيهقي من الوجه الثاني(ب)[١٠].

٤- ويحيى القطان عند الإمام أحمد من الوجه الأول(أ)[١١]، وعند النسائي من الوجه الثاني(ب)[١٢].

٥- وقتيبة بن سعيد عند النسائي من الوجه الأول(أ)[١٣]، وعند الجوهري من الوجه الثاني(ب)[١٤].

د – ومنهم من رواه عن مالك: برفع اليدين عند الركوع، وعند الرفع من الركوع، بإسقاط الرفع عند الافتتاح.

---

[١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج١/ ص٨٣.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٢١٠.

[٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١١٣.

[٤] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٢١٠.

[٥] الشافعي، مسند الإمام الشافعي، مصدر سابق، ترتيب السندي، ج١/ ص٧٢/ رقم٢١١.

[٦] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج١/ ص٤٢٤/ رقم ١٥٧٦.

[٧] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق،ج٣/ ص٢٠/ رقم٥٥٩.

[٨] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٧٩/ رقم٢٠٤.

[٩] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج١/ ص ٢٥٧/ رقم ٧٠٢.

[١٠] البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج٢/ ص١٣٤/ رقم ٢٦٠٤.

[١١] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٢/ ص٣٠١/ رقم٤٦٧٤.

[١٢] النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٣١/ رقم٦٤٨.

[١٣] المصدر السابق، ج١/ ص ٣٣٢/ رقم٦٥٠وص٤٥٨// رقم٩٥٤.

[١٤] الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص١٧٤/ رقم١٧٦.

وهذا الوجه ذكره عن مالك:

يحيى بن يحيى التميمي، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، «كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض، ورفع» فلما انصرف قال: «والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم».

١- مالك في الموطأ: برواية القعنبي، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة[١]، ورواية أبي مصعب الزهري، وقوت الصلاة، افتتاح الصلاة والتكبير في كل خفض ورفع[٢]، ورواية يحيى الليثي، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة[٣]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة وإذا كبر وإذا رفع[٤]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٥]، وموطأ عبدالله بن وهب[٦]، عن عبدالله بن عمر[٧].

٢- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض، ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول: فيه سمع الله لمن حمده[٨].

٣- والبغوي، من طريق أبي مصعب الزهري، كتاب الصلاة، باب ما يجزئ الأمي والعجمي من القراءة[٩].

قلت: خلاصته: ومما سبق يتبين أنه نتج عن هذا الاختلاف أمران:

الأول: أن بعض أهل العلم من حمّل الوهم الواقع فيه للإمام مالك منهم:

١- ابن عبد البر، وقال: " وقال جماعة من أهل العلم: إن إسقاط ذكر الرفع عند الانحطاط في هذا الحديث إما أتى من مالك وهو الذي كان ربما وهم فيه؛ لأن جماعة حفاظاً رووا عنه الوجهين جميعاً"[١٠].

٢- والدارقطني، وقال: " وأحسب أن مالكاً لم يذكر هذا اللفظ في موطئه، وقصر عنه؛ لأن مذهبه كان لا يرفع يديه للركوع، ولا يرفع إلا في التكبيرة الأولى"[١١].

٣- وروى ابن القاسم صاحب الموطأ عن مالك، وغيره عن مالك: " أنه كان يرى رفع اليدين في الصلاة ضعيفاً"[١٢].

---

[١] مالك، موطأ مالك رواية القعنبي، مصدر سابق، ج١/ ص١٣٩/ رقم١١٠.

[٢] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٨٠/ رقم٢٠٧.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج١/ ص٧٦/ رقم١٦٦.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص٨١/ رقم٧٩.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٥٧-٥٨/ رقم١٠١-١٠٢.

[٦] ابن وهب، موطأ عبد الله بن وهب، مصدر سابق، ص١١٩/ رقم٣٨٦-٣٨٧.

[٧] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج١/ ص٨١/ رقم٢٠٩. هذا الطريق: عن مالك، عن الزهري، عن سالم.

[٨] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج١/ ص٢٩٣/ رقم٣٩٢.

[٩] البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج٣/ ص٨٩ - ٩٠/ رقم ٦١١.

[١٠] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٢١٢.

[١١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١١٣.

[١٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٢١٢.

٤- وقال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة"[١].

٥- وروى ابن وهب، والوليد بن مسلم، وسعيد بن أبي مريم، وأشهب، وأبو المصعب، عن مالك أنه كان يرفع يديه على حديث ابن عمر إلى أن مات "[٢]. أي الرفع عند الافتتاح، والرفع من الركوع، دون الانحطاط.

الثاني: اختلاف الروايات وسببه:

١- اختلاف النقلة من أصحاب مالك، فضلاً عن أن مالكاً صاحب مذهب فمنهم من يروي عنه بعض الروايات بما يتوافق مع مذهبه، مما نتج عن هذا؛ الأخذ ببعض الأحاديث وترك بعضها.

قال ابن تيمية: " وأما الحديث فأكثرُهُ نجد مالكاً قد قال به... وإنما تركه طائفة من أصحابه، كمسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وأهل المدينة رووا عن مالك الرفع موافقاً للحديث الصحيح الذي رواه"[٣].

٢- أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عمل جميع هذه الافعال فرفع يديه عند الافتتاح، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، أو دون الانحطاط للركوع من غير تقييد، فأحياناً يفعل هذا وأحياناً يفعل هذا، ومما يدل على ذلك اختلاف الروايات عنه فنتج عن هذا الاختلاف اختلاف النقلة.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث صحيح بكل ألفاظه التي ذكرت، وقد رويت من جميع هذه الأوجه عن مالك من طرق صحيحة، رواها عنه جمع من الرواة الثقات الأثبات، وأخرج بعضها الشيخان في الصحيحين، وصححها بعض أهل العلم[٤].

الحديث الثالث:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث يروى عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: « إذا دعي أحدكم إلى وليمة، فليجب، يدعى لها الأغنياء ويترك الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ نَافِعٌ، عن ابن عمر واختلف عنه:

فرواه قُرَادٌ أَبُو نُوحٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بهذه الألفاظ.

وهذه الزيادات من قوله: "يدعى لها الأغنياء..." إلى آخره، وهم من قُراد، وآخر الحديث: فليأتها.

كذلك رواه أصحاب الموطأ عن مالك، عن نافع.

---

[١] مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) المدونة، ط١،ج١/ ص١٦٥، دار الكتب العلمية.

[٢] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج٩/ ص٢١٣.

[٣] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (١٤١٦ه- ١٩٩٥م)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ج٢٠/ ص ٣٢٧، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

[٤] انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، ط١، ص٧٥، دار ابن حزم.

وكذلك رواه عبيدالله بن عمر، وعمر بن نافع، وأيوب، وعمر بن محمد بن زيد، ورَقَبَةُ بن مَصقَلَةَ، وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب)[١].

وهكذا بين الدارقطني أن قُراداً أبا نوح، وهم في هذا الحديث والوهم فيه زيادة ألفاظ في متنه.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث مالك بن أنس، عن نافع[٢]، ومداره على نافع، وروي عن مالك من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ، فَلْيَأْتِهَا».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة[٣]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب اللقطة، باب فضل إجابة الدعوة[٤]، ورواية سويد الحدثاني، كتاب النكاح، طعام وليمة النكاح[٥].

٢- والبخاري في الصحيح من طريق عبدالله بن يوسف التنيسي، كتاب النكاح، باب حق إجابة الدعوة[٦].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة[٧].

٤- والإمام أحمد، من طريق يحيى بن سعيد القطان[٨].

٥- وأبي عوانه، من طريق عبدالله بن وهب[٩].

٦- والجوهري، الموطأ من طريق القعنبي[١٠].

٧- وأبي نُعيم الأصبهاني في المستخرج من طريق عبدالله بن نافع[١١].

الوجه الثاني: قُراد أبو نوح، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، «إذا دعي أحدكم إلى وليمة، فليجب، يدعى لها الأغنياء ويترك الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرسُولَهُ».

وهذا الوجه ذكره كل من: ١- الخطيب البغدادي[١٢]. ٢- والدارقطني[١٣].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٢/ ص٣٣٣/ رقم٢٧٦٦.

[٢] المصدر السابق،ج١٢/ ص٣٢٩.

[٣] مالك، موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي، مصدر سابق،عبد الباقي، ج٢/ ص٥٤٦/ رقم١١٣٧.

[٤] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص٣١٦/ رقم٨٨٦.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ص ٢٦٧/ رقم٣٣٥.

[٦] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٥/ ص٩٨٤/ رقم٤٨٧٨.

[٧] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص١٥٢/ رقم٣٥٨٢.

[٨] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، الرسالة، ج٨/ ص ٣٣٣/ رقم٤٧١٢.

[٩] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج٣/ ص٦٤/ رقم ٤٢٠٨.

[١٠] الجوهري، مسند الموطأ للجوهري، مصدر سابق، ص٥٢٥/ رقم٦٧٩.

[١١] الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص٩٨/ رقم٣٣٣٨.

[١٢] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، ط١، ج٢/ ص٧٢٤، دار الهجرة.

[١٣] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٢/ ص٣٣٣/ رقم٢٧٦٦.

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم قُراد أبي نوح في متن الحديث الوارد عن مالك، عن نافع عن ابن عمر، فزاد فيه زيادة لا تصح عن مالك من هذا الوجه.

فقال: " يدعى لها الأغنياء ويترك الْمَسَاكِينُ..." وهذا لفظ تفرد به ولم يتابع من هذا الوجه، عن مالك عن نافع...

قلت: من خلال تتبع طرق الحديث عن مالك بهذا اللفظ الذي وهم فيه قُراد وجدته قد روي عنه على الصواب، من طرق أخرى، عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.(موقوفاً).

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني[١].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف[٢].

٣- وأبي داود[٣]، وأبي نُعيم الأصبهاني[٤]، كلاهما من طريق القعنبي.

وتابع مالكاً، عن الزهري...عن الأعرج...سفيان بن عيينة[٥]، والأوزاعي[٦]. وعن الزهري، عن سعيد بن المسيب...النعمان بن راشد[٧]، ومعمر بن راشد، وأيوب السختياني[٨].

ومما سبق يتبين أمران:

الأول: أن الحديث ثابت عن مالك من الوجهين موقوفاً ومرفوعاً:

١- مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا دعي..." دون تلك الزيادة التي رواها قُراد أبو نوح عن مالك.

٢- مالك، عن الزهري، عن الأعرج...الزهري، عن سعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة من قوله: " شر الطعام...يدعى لها الأغنياء ". تلك الزيادة التي رواها ووهم قُراد أبو نوح.

فتحصل من ذلك أن قُراداً أبا نوح بروايته هذا اللفظ: " يدعى لها الأغنياء..." وهم بجعله مرفوعاً: عن مالك، عن نافع عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو موقوفٌ على أبي هريرة: من رواية مالك عن الزهري، عن الأعرج...والزهري، عن سعيد.[٩].

وخالف من هم أوثق منه وأكثر عدداً عن مالك: ١- محمد بن الحسن الشيباني، ثقة[١٠]، ٢- ويحيى بن يحيى الليثي، صدوق[١١]،

---

[١] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ج١/ص٣٠٦/رقم٨٨٧.

[٢] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٧/ص٢٥/ رقم٥١٧٧.

[٣] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٥/ ص٥٧٠/ رقم٢٧٤٢.

[٤] أبو نعيم الأصيهاني، المسند المستخرج على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص١٠٧/رقم٣٣٤٩.

[٥] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج١/ ص٦١٦/ رقم١٩١٣.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص١١٦.

[٧] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج١٥/ ص١٤٨/ رقم٩٢٥٩.

[٨] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج٩/ ص١١٦.

[٩] انظر: الخطيب البغدادي، الفصل للوصل، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢٩. بتصرف.

[١٠] سبق ص٧٤.

[١١] سبق ص٧٤.

٣- وسويد الحدثاني، صدوق[١]، ٤- والقعنبي، ثقة[٢]،٥- وعبدالله بن وهب، ثقة[٣]، ٦- وعبدالله بن يوسف التنيسي، ثقة متقن[٤]، ٧- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٥]، ٨- ويحيى بن سعيد القطان، ثقة[٦]، ٩- وعبدالله بن نافع الصائغ، لا بأس به[٧].

تسعتهم عن مالك بلفظ: « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ، فَلْيَأْتِهَا». هكذا على الصواب كما سبق تخريجه من الوجه الأول عن مالك.

١- قال الخطيب البغدادي: " هكذا رواه عن مالك كافة أصحابه في الموطأ وغيره"[٨].

٢- وقال الدارقطني: وهذه الزيادات من قوله: "يدعى لها الأغنياء ..." إلى آخره، وهمٌ من قُراد[٩].

٣- وقال أبو بكر النسابوري[١٠]: فيه زيادة منكرة، قوله: "يدعى الأغنياء إلى آخر الحديث"، هذا خطأ قبيح[١١].

٤- وقال الخطيب: الأمر على ما ذكر النيسابوري، وليس نحفظه عن مالك في حديث نافع عن ابن عمر إلا قوله: " إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها"[١٢].

٥- ووقال ابن عبد البر، بعد أن رواه عن مالك على الصواب: " لا خلاف عن مالك في لفظ هذا الحديث"[١٣].

وقُراد أبو نوح، عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي، الملقب بِقُرَادٍ، قال الذهبي: الحافظ، الإمام، الصدوق، قال علي بن المديني، وابن نمير: ثقة، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[١٤]، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد[١٥].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح عن مالك، عن نافع،...صحيح أخرجه الشيخان في الصحيحين. ووهم قُراد أبو نوح في لفظه ورفعه؛ لتفرده ومخالفته جمهور الثقات والحكم لهم.

---

[١] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٥] سبق ص٧٤.

[٦] سبق ص٦١.

[٧] سبق ص١٠١.

[٨] الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢٤.

[٩] الدارقطني، العلل، مصدر سابق،ج١٢/ ص٣٣٣/ رقم٢٧٦٦.

[١٠] عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون، أبو بكر النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي، (المتوفى: ٣٢٤هـ)، الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، مصدر سابق، ج٧/ ص٤٩١.

[١١] الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢٤.

[١٢] الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل، مصدر سابق، ج٢/ ص٧٢٤.

[١٣] ابن عبد البر، التمهيد، مصدر سابق، ج١٤/ ص١١٠.

[١٤] الذهبي، سيرأعلام النبلاء، مصدر سابق، ج٩/ ص٥١٩-٥٢٠.

[١٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٣٤٨.

المبحث الثاني: الوهم بإدخال حديث في حديث آخر.

تؤدي رواة الحديث بسند غير سنده الصحيح إلى تغيير في متنه وذلك بروايته حديثاً بسند حديث آخر لا يصح لهذا المتن ويسمى مثل هذا الفعل دخول حديث في حديث آخر.

وفيه حديث واحد:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (وسئل عن حديث الزهري، عن أنس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثلاث »...الحديث.

فقال: حدث به أبو يحيى الحماني، عَنْ عبيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن أنس. وزاد فيه ألفاظا، وهي قوله: يلتقيان، فيعرض هذا ... قاله يعيش بن الجهم، عن أبي يحيى.

وإنما يعرف هذا من حديث عبدالله بن عمر، أخي عبيدالله، عن الزهري، بهذه الألفاظ، ويقال: إنه وهم في هذه الزيادة. والمحفوظ: عن الزهري، عن أنس، كما رواه مالك، وابن عيينة، إلى قوله: وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثلاث.

وروى هذا الحديث إسحاق بن بشر الكاهلي، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم؛ في الهجرة دون النهي عن التحاسد، وقال فيه: وخيرهما الذي يبدأ بالسلام، ووهم في هذا القول؛ لأن هذا ليس من حديث الزهري، عن أنس، وإنما رواه الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أيوب، كذلك هو في الموطأ. وكذلك رواه أصحاب الزهري.

قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن محمد بن عباد المتوثي، قال: حدثنا محمد بن حماد بن ماهان، قال: حدثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن أنس بن مالك، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فوق ثلاث، يلتقيان، فيعرض هذا عن هذا، وهذا عن هذا، ألا وإن خيرهما الذي يبدأ بالسلام على صاحبه.

تفرد به إسحاق بن بشر، عن مالك بهذا الإسناد، وهو في الموطأ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أبي أيوب الأنصاري)[1].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث في السند والمتن أما السند فقد أبدل إسناد هذا الحديث بإسناد حديث آخر، وأما المتن فالوهم فيه الزيادةُ في ألفاظ الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

ذكر الدارقطني هذا الحديث من حديث الزهري، عن أنس بن مالك[2]، ومداره على محمد بن شهاب الزهري، وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

---

[1] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٨/ رقم ٢٦١٦.

[2] المصدر السابق، ج١٢/ ص ١٦٥.

الوجه الأول: عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُهَجِر أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هذَا، وَيُعْرِضُ هذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلاَمِ».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية يحيى الليثي، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة[١]، ورواية أبي مصعب، كتاب الجامع، باب ما جاء في الهجر[٢]، ورواية سويد الحدثاني[٣]، محمد بن الحسن الشيباني، باب الرجل يهجر أخاه[٤].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الاستئذان، باب السلام للمعرفة...[٥].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى التميمي، كتاب البر والصّلة والآداب، باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي[٦].

٤- وأبي داود، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم[٧].

٥- والإمام أحمد، من طريق روح بن عبادة[٨]، عن مالك وصالح - بن أبي الأخضر-، عن الزهري.....

٦- والقضاعي، من طريق عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، لا يحل لامرئ أن يهجر أخاه فوق ثلاث[٩].

الوجه الثاني: إسحاق بن بشر الكاهلي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس. وهذا الحديث بهذا السند لم يذكره إلا الدارقطني، مسند أنس بن مالك[١٠].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ إسحاق بن بشر واهمٌ في موضعين من هذا الحديث:

الوهم بإبدال إسناد هذا الحديث لحديث آخر، والزيادة في المتن بلفظٍ لم يذكره سائر الرواة عن مالك، وبيان ذلك كالآتي:

---

[١] مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٠٦/ رقم١٦١٤.

[٢] مالك، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق،ج٢/ ص٧٨/ رقم١٨٩٣.

[٣] مالك، الموطأ رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٨٩/ رقم٦٨١.

[٤] مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ج٣٢٤/ رقم٩١٧.

[٥] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٨/ ص٥٣/ رقم٦٢٣٧.

[٦] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص١٩٨٤/ رقم٢٥٦٠.

[٧] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٤/ ص٢٧٨/ رقم٤٩١١. وقال الألباني: صحيح.

[٨] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق عالم الكتب، ج٥/ ص ٤٢٢/ رقم٢٣٩٨٢.

[٩] القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر، (١٤٠٧ه-١٩٨٦م)، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢/ج٢/ ص٦٠/ رقم٨٨١، مؤسسة الرسالة – بيروت.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٨/ رقم ٢٦١٦.

أ- أما الوهم في السند: قلت: الحديث بهذا السند من طريق إسحاق الكاهلي غلط ووهم؛ وذلك بإبدال سنده بسند حديث آخر، وقد رواه عن مالك، عن الزهري، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان، فيعرض هذا عن هذا، وهذا عن هذا، ألا وإن خيرهما الذي يبدأ بالسلام على صاحبه »[١].

وهذا السند تفرد به إسحاق الكاهلي: فرواه عن مالك بن انس، عن الزهري، عن أنس بن مالك.

قال الدارقطني: " تفرد به إسحاق بن بشر، عن مالك بهذا الإسناد[٢].

فخالف أصحاب مالك من هو أوثق منه وأكثر عدداً: ١- فعبدالله بن يوسف، ثقة متقن[٣]، ٢- ويحيى بن يحيى التميمي، ثقة[٤]، ٣- وعبدالله القعنبي، ثقة[٥]، ٤- ويحيى الليثي، صدوق[٦]، ٥- وأبا مصعب الزهري، صدوق[٧]، ٦- وسويد الحدثاني، صدوق[٨]،٧- ومحمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٩]، ٨- وروح بن عبادة، ثقة[١٠]، ٩- ومصعب الزبيري، ضعيف[١١]، ١٠ - وعبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، قال ابن حبان: يروى عن الثقات المقلوبات، قال الذهبي: لا يجوز الاحتجاج به.

عشرتهم عن مالك، هكذا روي عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري.

وكل من رواه عن مالك من أصحابه عنه، ومن تابعه عن الزهري كسفيان، وشعيب، ومعمر، رواه من هذا الوجه.

قال الدارقطني: " والمحفوظ: عن الزهري، عن أنس، كما رواه مالك، وابن عيينة"[١٢].

وقال كذلك: " ووهم في هذا القول؛ لأن هذا ليس من حديث الزهري، عن أنس، وإنما رواه الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، كذلك هو في الموطأ"[١٣].

ثانياً: إسحاق بن بشر لم يرض العلماء روايته عن مالك فهو في عداد من يضع الحديث، وما المانع من تعمده وضع إسناد حديث لحديث آخر كما فعل في هذا الحديث.

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٩/ رقم ٢٦١٦.

[٢] المصدر السابق، ج١٢/ ص ٢٩٩/ رقم ٢٦١٦٥.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ص ٢٣٠

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] سبق ص٦٦.

[٦] سبق ص٧٤.

[٧] سبق ص٧٤.

[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٩] سبق ص٧٤.

[١٠] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٢١١.

[١١] سبق ص٨٨.

[١٢] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٩/ رقم ٢٦١٦.

[١٣] المصدر السابق، ج١٢/ ص ٢٩٩/ رقم ٢٦١٦.

وإسحاق بن بشر الكاهلي أبو يعقوب الكوفي، قال أبو بكر بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، كذاب، وقال أبو زرعة: كان يكذب يحدّث عن مالك، وأبي معشر بأحاديث موضوعة[١]، وقال الفلاس، وَغيره: متروك، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث[٢].

ب - وأما الزيادة في المتن قوله: (ألا وإن... وعلى صاحبه) في قوله: " ألا وإن خيرهما الذي يبدأ بالسلام على صاحبه"، وهذا يدل على أنه من وضع إسحاق زاد فيه زيادةٌ لم يذكرها سائر من روى الحديث عن مالك أو من تابعه بروايته عن الزهري، وإن كانت هذه الزيادة لا تؤثر في معنى الحديث.

١- قال الدارقطني: " ووهم في هذا القول؛ لأن هذا ليس من حديث الزهري، عن أنس، وإنما رواه الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، كذلك هو في الموطأ"[٣].

٢- وقال الأصبهاني: " ولفظ مالك صحيح متفق عليه "[٤].

قلت: والوجه الصحيح لهذا الحديث سنداً ومتناً: مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَاناً، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُهَجِرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية بن القاسم[٥]، ورواية أبي مصعب، كتاب الجامع، باب ما جاء في الهجر[٦]، ورواية يحيى الليثي[٧]، ورواية محمد بن الحسن الشيباني[٨]، ورواية سويد الحدثاني[٩].

٢- والبخاري، من طريق عبدالله بن يوسف، كتاب الأدب، باب الهجرة[١٠]، وكذلك من طريق إسماعيل[١١].

٣- ومسلم، من طريق يحيى بن يحيى، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن التحاسد والتباغض والتدابر[١٢].

٤- وأبي داود، طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم[١٣].

---

(١) الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٢/ ص٢١٤.

(٢) العسقلاني، لسان الميزان، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٦.

(٣) الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٢/ ص ٢٩٩/ رقم ٢٦١٦.

(٤) الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٧٤.

(٥) مالك، الموطأ برواية بن القاسم، مصدر سابق، ص٥٥/ رقم٤.

(٦) مالك، الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق،ج٢/ ص٧٨/ رقم١٨٩٤.

(٧) مالك، الموطأ رواية يحيى الليثي، مصدر سابق، ج٢/ ص٩٠٧/ رقم١٦١٥.

(٨) مالك، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ج٣٢٤/ رقم٩١٧.

(٩) مالك، الموطأ رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ج٢/ ص٤٨٩/ رقم٦٨١.

(١٠) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٨/ ص٢١/ رقم٦٠٧٦.

(١١) البخاري، الأدب المفرد، مصدر سابق، ج١/ ص١٤٤/ رقم٣٩٨.

(١٢) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/١٩٨٣/ رقم٢٥٥٨.

(١٣) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٤/ ص٢٧٨/ رقم٤٩١٠. وقال الألباني: صحيح.

٥- والبزار، من طريق روح بن عبادة[١].

٦- والطحاوي، من طريق عبدالله بن وهب، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام في الحسد هل يتسع لأحد من الناس في حال من الأحوال أم لا[٢].

قلت: ومتن الحديث بالروايتين عن مالك عن الزهري،...عن أبي أيوب، وعن مالك عن الزهري عن أنس، لم يُذكر فيه ما ذكر من رواية إسحاق من تحريف وزيادة مما يدل على أنه لم يقم إسناده ولا متنه.

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول صحيح سنداً ومتناً، وهو الراجح عن مالك بن أنس أخرجه الشيخان في الصحيحين.

وخطأ الحديث ووهمه من وجهه الثاني؛ لضعف إسحاق الكاهلي، وتفرده ولم يتابع.

---

[١] البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مصدر سابق، ج١٢/ ص٢٦٢/ رقم٦٢٨.

[٢] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، ج١/ ص ٣٩٨/ رقم٤٥٤.

المبحث الثالث: الوهم بإدراج كلام آخر في المتن:

وفيه حديث واحد:

أولاً: نص كلام الدارقطني: (سئل عن حديث سالم، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم:« الشُّؤْمُ في ثلاثةٍ: في الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالْفَرَسِ »

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه:

ورواه مالك بن أنس، وأبو أويس، ومعمر، من رواية عبد الرزاق، عنه، عن الزهري، عن سالم، وحمزة، عن ابن عمر.

ورواه ابن وهب، عن مالك، ويونس، فجمع بينهما، وقال: عن الزهري، عن سالم، وحمزة، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وهذا وهم، أحسبه حمل حديث أحدهما على الآخر؛ لأن عند يونس المتنين جميعاً، وليس عند مالك إلا قوله: الشؤم في ثلاث ... دون قوله: لا عدوى...) [١].

هكذا بين الدارقطني أن الوهم في هذا الحديث من عبدالله بن وهب، والوهم فيه إدراج كلام آخر في متن الحديث.

ثانياً: دراسة الحديث من خلال ما يأتي:

أولاً: تخريج الحديث:

هذا الحديث من حديث سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه[٢]، وذكر الدارقطني طرقاً أخرى قبل غير طريق مالك، ومداره على ابن شهاب الزهري وروي عن مالك بن أنس من وجهين:

الوجه الأول: مالك، عن ابن شهاب، عن سالم وحمزة ابني عبدالله بن عمر عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: « إن الشؤم في المرأة والدار والفرس ».

وهذا الوجه أخرجه كل من:

١- مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن الشيباني، أبواب السير، باب النوادر[٣]، ورواية أبي مصعب الزهري، جامع السلام، باب ما يتقى فيه الشؤم[٤]،ورواية سويد الحدثاني، كتاب الجامع، باب ما يتقى فيه الشؤم[٥]، ورواية ابن القاسم، حديث حمزة وسالم[٦].

٢- والبخاري، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة[٧].

---

[١] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣١/ رقم٣٠٠٤.

[٢] المصدر السابق، ج١٣/ ص١١٢.

[٣] مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سابق، ص ٣٣٨/ رقم٩٦٢.

[٤] مالك، موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، مصدر سابق، ج٢/ ص١٥١/ رقم ٢٠٤٧.

[٥] مالك، موطأ مالك رواية سويد الحدثاني، مصدر سابق، ج٢/ ص٥١٣/ رقم٧٤١.

[٦] مالك، موطأ مالك رواية ابن القاسم، مصدر سابق، ص٩٤/ رقم٦١.

[٧] البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج٥/ ص١٩٥٩/ رقم٤٨٠٥.

٣- ومسلم، من طريق القعنبي، ويحيى بن يحيى التميمي، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم[١].

٤- وأبي داود، من طريق القعنبي، كتاب الطب، باب في الطيرة[٢].

٥- والنسائي من طريق معن وابن القاسم، كتاب الخيل، شؤم الخيل، وكتاب عشرة النساء، ذكر الاختلاف على يونس(٣).

٦- والإمام أحمد، من طريق إسحاق بن عيسى الطباع[٤].

٧- وأبي عوانة، من طريق عبدالله بن وهب[٥].

الوجه الثاني: عبدالله بن وهب، عن مالك ويونس، عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى، ولا طيرة »[٦].

وهذا الوجه أخرجه: النسائي، من طريق عبدالله بن وهب، كتاب عِشرة النساء، الاختلاف على يونس فيه[٧].

ثانياً: العلة وبيان موطنها: قلت: وعلته؛ وهم عبدالله بن وهب برواية الحديث المعروف عن مالك: بلفظ الشؤم في ثلاثة... فجعله بلفظ: " لا عدوى ولا طيرة " عن مالك ويونس، عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رواه عبدالله بن وهب عن مالك عن الزهري ويونس، فذكر هذا اللفظ، ورواه عن الزهري وحده دون مالك وذكر هذا اللفظ كذلك، مما يثبت بأنه من رواية يونس دون غيره، فتفرد بهذا اللفظ عبدالله بن وهب عن مالك.

وتابعه عثمان بن عمر: عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن عبدالله بن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا عدوى ولا صفر والشؤم في ثلاث في المرأة والدار والفرس »[٨].

وساقه على لفظ عبدالله بن وهب ولم يذكر ابن عبد البر في التمهيد[٩]، وابن حجر بأن هذا الطريق متابعة له وعدّ ذلك من أفراد عبدالله بن وهب[١٠]؛ لأن الوهم الواقع في متن الحديث ليس من عبدالله بل من يونس بن يزيد.

---

[١] مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج٤/ ص١٧٤٦/ رقم٢٢٢٥.

[٢] أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج٤/ ص١٩/ رقم٣٩٢٢.

[٣] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٤/ ص٣١٥/ رقم٤٣٩٥.

[٤] ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، عالم الكتب، ج٢/ ص١٢٦/ رقم ٦٠٩٥.

[٥] أبو عوانة ، مستخرج أبي عوانة، مصدر سابق، ج١٧/ ص٥٢٠/ رقم ٩٨٢١.

[٦] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣١/ رقم٣٠٠٤.

[٧] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٠٥/ رقم٩٢٣٣.

[٨] المصدر السابق، ج٩/ ص٢٨٢.

[٩] ينظر: المصدر السابق، ج٩/ ص٢٨٢.

[١٠] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق،ج٦/ ص٦١ - ج١٠/ ص٢٤٤.

وعثمان بن عمر العبدي البصري، قال أحمد: رجل صالح ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق[١].

فخالفوا أصحاب مالك الثقات: ١- محمد بن الحسن الشيباني، ثقة[٢]، ٢- وأبا مصعب الزهري، صدوق[٣]، ٣- وابن القاسم، ثقة[٤]، ٤- وسويد الحدثاني، صدوق[٥]، ٥- والقعنبي، ثقة[٦]،٦- ومعن بن عيسى، ثقة[٧]، ٧- وإسحاق الطباع، صدوق[٨]، ٨- وإسماعيل بن أبي أويس، صدوق[٩].

ثمانيتهم عن مالك، فذكروا: « إن الشؤم في المرأة والدار والفرس » دون قوله: « لا عدوى ولا طيرة».

١- قال الدارقطني: " وهذا وهم، أحسبه حمل حديث أحدهما على الآخر، لأن عند يونس المتنين جميعا، وليس عند مالك إلا قوله: الشؤم في ثلاث... دون قوله: لا عدوى "[١٠].

٢- وقال كذلك: " رواه يونس، وزاد فيه: لا عدوى، ولا طيرة، ولم يأت به عن الزهري بهذا الإسناد سواه"[١١].

٣- وقال مسلم: " لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أوَّل هذا الحديث لا عدوى ولا طيرة إلا يونس بن يزيد "[١٢].

٤- وقال النسائي بعد أن أخرجه عن مالك ويونس: " وأحدهما يزيد الكلمة"[١٣].

قلت: والزيادة في هذا المتن: " لا عدوى... من يونس بن يزيد وليس من مالك بن أنس.

٥- قال ابن حجر: " وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مَبْرُورٍ عن يونس بدونها فكأن المنفرد بالزيادة عبدالله بن وهب "[١٤].

٦- وكذلك أخرجه أبو عوانة، من طريق عبدالله بن وهب، بإسناده عن مالك، بإسقاط يونس بن يزيد، دون قوله: « لا عدوى ولا طيرة ». فذكره عن مالك كما في الموطأ وخارج الموطأ.

---

[١] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، تحقيق: البجاوي، ج٣/ ص٤٩.

[٢] سبق ص٧٤.

[٣] سبق ص٧٤.

[٤] سبق ص٧٤.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق ، ص٢٦١.

[٦] سبق ص٦٦.

[٧] سبق ص٨٤.

[٨] ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٩] سبق ص٨٤.

[١٠] الدارقطني، العلل، مصدر سابق، ج١٣/ ص١٣٢/ رقم٣٠٠٤.

[١١] المصدر السابق، ج١٣/ ص١٣١/ رقم٣٠٠٤.

[١٢] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٤٤.

[١٣] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٠٥/ رقم٩٢٣٣.

[١٤] ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج١٠/ ص٢٤٤.

فتحصل من هذه الأقوال أن الوهم الوارد في متن الحديث من قِبل يونس بن يزيد؛ لأن الحديث روي عن مالك على الصواب ولم يذكر فيه لفظ " لا عدوى ولا طيرة " فكان المنفرد عنه عبدالله بن وهب وليس عن مالك، والسبب في هذا الاختلاف بين مالك ويونس؛ رواية ابن وهب عنه مقروناً بمالك.

١- قال النسائي: " كتاب عِشرة النساء، الاختلاف على يونس فيه[١].

ثالثاً: الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الأول صحيح سنداً ومتناً، وهو الراجح عن مالك بن أنس أخرجه الشيخان في الصحيحين، وضعف الحديث من وجهه الثاني؛ لتفرد عبدالله بن وهب بلفظ: « لا عدوى ولا طيرة ».

[١] النسائي، سنن النسائي الكبرى، مصدر سابق، ج٨/ ص٣٠٥/ رقم٩٢٣٣.

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

بعد مضي عام ونيف لدراسة علم العلل وكتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني، وبنهاية هذا البحث نكون قد عرضنا جانباً من الأوهام الواردة عن الإمام مالك بن أنس وأصحابه في السند والمتن كما ذكرها الدارقطني في كتابه العلل، يمكن أن نجملها بالنقاط الآتية:

أولاً: النتائج :

١- إن الوهم: هو ما أطلقه النقاد على خلل أصاب الرواة في ضبطهم للأسانيد والمتون، وهذا الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون بالقول، وتارة يكون بالكتابة؛ وسببه عدم ضبط الراوي.

٢- إن المقصود بالأصحاب والمراد في هذا البحث هم الرواة عن الشيخ، وهم أصحاب مالك وتلامذته.

٣- إن أسباب الوهم متعددة منها: سلوك الجادة، وضعف ضبط الراوي، وتجويد الإسناد...مما نتج عن هذه الأوهام الاضطراب، الاختلاف...، وغيرها من علل الحديث.

٤- إن الأوهام الواردة عن الإمام مالك بن أنس أسبابها متعددة: منها ما كان من شيوخة الذين روى عنهم، كحديث رواه مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وليس لمالك فيه وهم على الصواب.
ومنها من شيوخ شيوخه أو كما ثبت عنده على الصحيح فليس فيه وهم عن مالك؛ كحديث: رواه مالك واختلف فيه على عروة فرواه عن مروان بن الحكم ومرة بإسقاطه وهكذا رواه مالك كما رواه عروة وليس وهماً.

٥- إن الأوهام التي ذكرها الدارقطني عن الإمام مالك وأصحابه كانت أنواعاً، كالوهم بإبدال الإسناد كله أو جزء منه، والوهم برفع الموقوف ووصل المرسل...، وتغيير لفظ المتن، ودخول حديث في حديث...

٦- إن عدد ما وقع من أوهام عن مالك قليل جداً بالنسبة لما روى من أحاديث، وقد بلغ ما أعلّه الدارقطني في كتابه العلل تسعة أحاديث في السند والمتن، كان الصواب في أغلبها مع مالك، هكذا صحت عنده. وبلغ عدد الأحاديث لأصحاب الإمام مالك اثنان وخمسون حديثاً تقريباً في السند والمتن.

٧- إن عدد أصحاب الإمام مالك ممن وهموا عليه في السند والمتن سبعة وأربعون راوياً تقريباً عدا المكرر منهم.

٨- إن الدارقطني من أئمة هذا الشأن وقد أصاب في أغلب الأحاديث التي حكم عليها بالوهم سواءٌ أكان ذلك عن مالك أو أصحابه.

٩- إن كتاب العلل للإمام الدارقطني من أهم المصادر في بيان علل الحديث التي لا يستطيع طالب علم الاستغناء عنها في بحثه في هذا المجال.

فهرس الأحاديث

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

٢. الأزدي، إسماعيل بن إسحاق، (٢٠٠٢م)، مسند حديث مالك بن أنس، برواية: محمد بن عبدالله بن الحسان بن أبي المنظور الأندلسي، تحقيق: ميكلوش موراني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

٣. الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، (١٤١٠ه)، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٤. الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٥. الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة - بجوار محافظة مصر.

٦. الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى، دار الوطن للنشر، الرياض.

٧. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، دار اللواء – الرياض.

٨. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، وآخرون، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

٩. البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة.

١٠. البزّار، محمد بن عبدالله بن إبراهيم البغدادي، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، كتاب الفوائد(الغيلانيات)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية- الرياض.

١١. البغدادي، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، (١٤١٨هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

١٢. البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت.

١٣. البغوي، عبدالله بن محمد بن عبد العزيز، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان – الكويت.

١٤. البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، جمل من أنساب الأشراف تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الطبعة الأولى، دار الفكر – بيروت.

١٥. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات.

١٦. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان) ، دار قتيبة (دمشق -بيروت) ، دار الوعي (حلب - دمشق) ، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة).

١٧. ابن بلبان، علاء الدين علي الفارسي، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

١٩. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، دون طبعة وتاريخ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٠. ابن الجارود، عبدالله بن علي بن الجارود، (١٤٠٨ ه- ١٩٨٨م) المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت.

٢١. الجرجاني، عبدالله بن عدي بن عبدالله القطان، (١٤١٨ه - ـ١٩٩٧م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، الطبعة الأولى، الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٢٢. الجَوْهَرِيُّ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عبدالله بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، (١٩٩٧م)، مسند الموطأ للجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٣. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، (١٤٠٦هـ) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الثانية، دار الفكر – دمشق.

٢٤. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد التميمي، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبدالله الحميد وآخرين، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي.

٢٥. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله حمدويه النيسابوري،(١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٦. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٧. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة).

٢٨. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤١٥هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٩. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣٠. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، (١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م)، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، دار الرشيد – سوريا.

٣١. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٣٢٦هـ)، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

٣٢. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (٢٠٠٢م)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية.

٣٣. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، الزهد، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٤. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، (١٤٢٢هـ - ٢٠١٢م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية، دار الخاني ، الرياض.

٣٥. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، (١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي – بيروت.

٣٦. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب – بيروت.

٣٧. ابن حنبل، أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.

٣٨. الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وآخرين، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض.

٣٩. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

٤٠. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

٤١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وآخرين، دون طبعة، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٤٢. ابن أبي خيثمة، أحمد، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة – القاهرة.

٤٣. أبو داود، سليمان بن الأشعث، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، الزهد، تحقيق: ياسر بن ابراهيم بن محمد، وآخرين، دار المشكاة، حلوان.

٤٤. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٤٥. الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف، (٢٠١١ م - ١٤٣٢ م) منهج الدارقطني في نقد الحديث ، يوسف بن جودة يس يوس ، دار المحدثين.

٤٦. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي، أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، تحقيق: هشام بن علي، مكتبة أهل الحديث - الشارقة – الإمارات.

٤٧. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي، (١٩٩٧م)، الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد – الرياض.

٤٨. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة – الرياض.

٤٩. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وآخرون، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٥٠. الدريس، خالد بن منصور بن عبدالله، (١٤٢٥ه-٢٠٠٤م)، سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد (٢)، جامعة الملك سعود، الرياض –المملكة العربية السعودية.

٥١. الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الطبعة الثانية، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان.

٥٢. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (٢٠٠٣م)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

٥٣. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينى، الطبعة الأولى، مكتبة المنار – الزرقاء.

٥٤. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

٥٥. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٥٦. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة.

٥٧. الرُّوياني، محمد بن هارون، (١٤١٦هـ)، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

٥٨. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، (١٤١١ه)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٥٩. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، (١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى، مكتبة السنة – مصر.

٦٠. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٦١. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، (٢٠٠١ م) الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٦٢. ابن شبّة، عمر بن شبة النميري، (١٣٩٩هـ)، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة.

٦٣. ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي، (١٤٠٩ه)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد – الرياض.

٦٤. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دون طبعة، دار إحياء التراث – بيروت – لبنان.

٦٥. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت.

٦٦. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

٦٧. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام بن نافع، (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي – بيروت.

٦٨. طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب.

٦٩. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، دار الحرمين – القاهرة.

٧٠. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

٧١. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: محمد زهري النجار وآخرون، الطبعة الأولى، عالم الكتب.

٧٢. ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٣. ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي، (١٣٨٧هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، وآخرين، دون طبعة، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

٧٤. عتر، نور الدين محمد، (١٤١٨هـ -١٩٩٧م)، منهج النقد في علوم الحديث، الطبعة الثالثة، دار الفكر دمشق- سورية.

٧٥. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٧٦. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دون مكان نشر.

٧٧. عواطي، فاطمة الزهراء، وآخرون، قرائن التعليل عند الإمام البخاري، منشورات الجامعة الأردنية.

٧٨. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان.

٧٩. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث – القاهرة.

٨٠. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٨١. القاري، علي بن (سلطان) محمد نور الدين الملا الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد الفتاح أبو غدة وآخرين، دار الأرقم - لبنان – بيروت.

٨٢. القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (١٩٦٦م – ١٩٧٠م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، الطبعة الأولى، مطبعة فضالة، المحمدية - المغرب.

٨٣. ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى، دار طيبة – الرياض.

٨٤. اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الثانية، دار طيبة – السعودية.

٨٥. الكَسّي أو الكَشّي ،عبد الحميد بن حميد بن نصر، (١٤٠٨ه- ١٩٨٨م)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، وآخرين، الطبعة الأولى، مكتبة السنة – القاهرة.

٨٦. اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة السابعة، دار السلام، القاهرة – مصر.

٨٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٨٨. ابن ماكولا، سعد الملك، علي بن هبة الله بن جعفر، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٨٩. مالك بن أنس بن عامر، (١٩٩٩م)، موطأ مالك رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

٩٠. مالك بن أنس بن مالك بن عامر، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، المكتبة العلمية.

٩١. مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات.

٩٢. مالك بن أنس بن عامر المدني، (١٩٩٩م)، الموطأ، برواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

٩٣. مالك بن أنس، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، موطأ الإمام مالك رواية ابن القاسم، تحقيق: السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، الطبعة الأولى، المجمع الثقافي ، أبو ظبي – الإمارات.

٩٤. المباركفوري، عبيدالله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله، (١٤٠٤ه - ١٩٨٤م)،مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الطبعة الثالثة، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند.

٩٥. المحاملي، الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، (١٤١٢هـ)، أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، الطبعة الأولى، المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم - عمان - الأردن ، الدمام.

٩٦. محيي، عماد شمس، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، الوهم عند المحدثين، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد٢٣.

٩٧. المخَلِّص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، المُخَلِّصيَّاتُ وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر.

٩٨. المرسي، علي بن إسماعيل بن سيده، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٩. المزي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.

١٠٠. المزي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٠١. المسلمي، محمد مهدي، وآخرون، (٢٠٠١م)، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان.

١٠٢. مسلم بن الحجاج، (١٤١٠هـ)، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر - المربع – السعودية.

١٠٣. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٠٤. ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، (١٣٩٩ه – ١٩٧٩م)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

١٠٥. مغلطاي بن قليج بن عبدالله، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد وآخرين، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

١٠٦. مغلطاي بن قليج بن عبدالله، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، تحقيق: كامل عويضة، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

١٠٧. المقدسي، عبدالله محمد بن مفلح ،(١٤١٩هـ -١٩٩٩م)، الآداب الشرعية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

١٠٨. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٤هـــ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر – بيروت.

١٠٩. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، تحقيق: عبدالله علي الكبير، وآخرين، دار المعارف – القاهرة.

١١٠. النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، كتاب السهو، بَابُ التَّحَرِّي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١١١. النسائي، أحمد بن شعيب، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، المجتبى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

١١٢. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث – دمشق.

* * *